محاضرات في

علم

تخريج الحديث و نقده

تأصيل و تطبيق

تأليف
الدكتور عداب محمود الحمش

دار الفرقان
للنشر والتوزيع

الاهـــداء

إلى من رباني بحاله، وأرشدني بمقاله، وأدبني بفعاله...

إلى من وجهني إلى علم الحديث الشريف، وأخذ بيدي إلىممارسة التخريج..

إلى من دربني علىاصطياد علل الحديث، وأوقفني علـــى فقــه الجرح والتعديل

إلى القدوة الرباني، العالم العرفاني العلاّمة السيد الشيخ محمد بن عبداللطيف الحسيني (الحافظ التجّاني)

أهدي إلى روحه الطاهرة،ومضةً من إشراق قلبه الفياض ...
راجياً أن يكرمني الله بحبه وينفعني بهديه القويم...

محمد فيصل

(عداب)

الافتتاحية

إن الحمد لله، نحمده، و نستعينه ، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله؛ فلا مضّل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلاّ الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، صلّى الله تعالى عليه، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليماً كثيراً.

قال الله تبارك وتعالى:

(ولا تقف ما ليس لك به علم، إن السّمع والبصر والفؤاد، كلّ أولئك كان عنه مسؤولاً) [الإسراء ٣٠] **وقال عزّ من قائل:**

(ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب: هذا حلال، وهذا حرام؛ لتفتروا على الله الكذب، إن الذين يفترون على الله الكذب، لا يفلحون).[النحل: ١٦].

وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم:(نضّر الله امرءاً ، سمع مقالتي، فوعاها، وحفظها،وأدّاها كما سمعها؛ فربّ حامل فقه، إلى من هو أفقه منه) [(١)]

(إياكم والظنّ، فإنّ الظنّ أكذب الحديث، ولا تحسّسوا، ولا تجسّسوا ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخواناً كما أمركم! المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يحقره، التقوى ههنا، التقوى ههنا ويشير إلى صدره بحسب امرئ من الشرّ أن يحقر أخاه المسلم.

كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه، وإن الله لا ينظر إلى أجسادكم، ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم، وأعمالكم) [(٢)]

---

(١) أخرجه جمع من المصنفين منهم الترمذي (٢٦٥٧-٢٦٥٨) وقال: حسن صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر (٦٠٦٤) مختصراً وأخرجه مسلم - واللفظ له - في البرّ والصلة، باب تحريم التحاسد والتباغض (٢٥٥٩) من حديث أبي هريرة، وانظر شرح بعض فقراته في جامع الأصول ٦/٥٢٥.

بين يدي الكتاب

إنّ الدراسات الحديثية المعاصرة، قد كثرت كثرة بالغة، ولو استعرض باحث الدراسات الجامعية التي لا تزال مخطوطة، حبيسة مكتبات الجامعات التي كتبت فيها لرأى عدداً هائلاً، وكمّاً مذهلاً، من ألوف الصفحات المكتوبة والمحققة!.ولو استُعرض ثبت معرض من معارض الكتب المتكاثرة في أرجاء العالم الاسلامي عامة، والعربي منه خاصة لرأى ألوف العناوين في علوم الحديث الشريف. وقد كنت أدعو، ولازلت، المسؤولين في الجامعات العربية، إلى ضرورة التبادل العلمي وتوفير جميع الدراسات البحثية، والرسائل العلميّة، في جميع الدول العربية والاسلامية، ودعوت إلى ضرورة تشكيل لجان متخصّصة، في كل فنون المعرفة، لالتقاط (درر) هذه الرسائل والافادة منها، في تطوير المعارف الاسلامية

لقد كتبت رسائل كثيرة في كل علم من علوم الحديث النبوي - مثلاً- ولا يزال كتاب (معرفة علوم الحديث) لابن الصلاح، أو (تدريب الراوي) للسيوطي يتصدّران قائمة المقرّرات الدراسية في الجامعات، والدّراسات العليا.

وأنا لا أدعو إلى إهمال هذين الكتابين الجليلين، وغيرهما، وإنما أدعو إلى إعادة النظر في كل موضوع من الموضوعات التي طُرقت فيهما، في ضوء نتائج الدراسات العلميّة من جهة، وإعادة صياغة (المصطلح) وفق منهجية معاصرة.

وسوف أضرب مثالاً يقرّب ما أريد:إن الحافظ أبا عمرو بن الصلاح جعل أنواع علوم الحديث خمسة وستين نوعاً[٣]

(٣) انظر ثبت موضوعات كتاب ابن الصلاح ص ٢٣٧ فما بعدها مثلاً .

فجعل الصحيح نوعاً، والمنقطع نوعاً، وجعل الضعيف نوعاً،ثم جعل المعلّق نوعاً والمنقطع نوعاً،والمعضل نوعاً، والمرسل نوعاً، والمدلّس نوعاً، والمزيد في متّصل الأسانيد نوعاً، والمرسل الخفيّ نوعاً آخر .

وهذه الأنواع كلّها، مع تعارض الوصل والارسال، يمكن أن نسمّيها (أضرب الانقطاع في سند الحديث) وتكون هذه الأنواع كلّها داخلةً في إطاره وتدرس دراسة موضوعية متكاملة، تمكّن الدارس من فهمها واستيعابها،ناهيك عن تجاوز التناقض والتعارض الظاهر، عند دراستها موزّعة متفرقة!

إن الحافظ ابن الصلاح، قد لخّص كتابه هذا من كتب سبقته، ثم جاء بعده النووي، والعراقي، والذهبي،وابن دقيق العيد، والعلائي، والزركشي، وابن الملقّن وابن جماعة، والسّخاوي، وابن حجر، وغيرهم ،فقاموا بدراسة كتابه، ونقده وتكميله ،فمتى يمكن أن تجمع فوائد هذه الكتب جميعها في كتاب واحد، مرتّب موضوعياً، ثم يصاغ من ورائه معجم مصطلحات الحديث النبوي محرّراً في مجلّد واحد وجيز ؟! عسى أن يكون قريباً، إن شاء الله تعالى!

والعلوم الأساسية التي يجب أن تكون محور أعمال المشتغلين في الحديث الشريف هي العلوم الخمسة الآتية: مصطلحات الحديث الشريف،وعلوم الرواة بجميع فروعها ومنها الجرح والتعديل، وعلم علل الحديث،وعلم تخريج الحديث،وعلم نقد الحديث.

فإذا نضجت هذه الدراسات عُرضت عليها الأحاديث المروية عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم لتمييزها.

وعلوم الرواة في كتاب مثل كتاب ابن الصلاح تشمل سبعة وعشرين علماً (نوعاً) من علوم الحديث، النوع الأوّل منها الصحابة رضي الله عنهم (٣٩) وآخرها معرفة أوطان الرواة وبلدانهم (٦٥) إضافة إلى النوع الثالث والعشرين : (صفة من تقبل روايته ومن تردّ، وما يتعلق بذلك من جرح وتوثيق وتعديل).

ومما لا ريب فيه أن هذا التقسيم تعليمي، وإلاّ فإنّ جميع هذه الأنواع تتكامل، ولا ينفصل بعضها عن بعض، في عملية (تقويم الحديث).

وفي الجانب التطبيقي من هذا الكتاب، حرصت على إبراز ذلك،ولفتِ نظر الدّارس إليه، في جميع الأمثلة التي اخترتها للتطبيق.

وقد كتبت هذا الكتاب في العراق، وهو في جملته (محاضرات) أمليتها على طلاّب السنتين الثالثة والرابعة، في جامعة صدّام للعلوم الاسلامية، لعدم وجود كتاب يتناول جميع مفردات (الترجمة، والتخريج، ودراسة الأسانيد).

ثم أعدت تطويرها، وألقيتها على طلاّب (الاجازة الحديثية)في الدرس الخاصّ على مدى عام كامل ،مع (الأمالي العراقية) التي أمليت عليهم فيها خلاصات دراساتي الحديثيّة.

ولّما زرت عمّان في صيف هذا العام (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) أحضرت معي عدداً من مؤلفاتي العلميَّة الحديثية، وغير الحديثية لطباعتها، ولم أحضر هذا الكتاب لاعتقادي بعدم الحاجة إليه في بلد مفتوح تدور آلة الطباعة، والنشر فيه من غير توقف .

ولاهتمامي البالغ بهذا الفنّ ، واعتقادي أنّ الكتاب يحتاج إلى مزيد من التحرير حتّى يحين موعد نشره في سلسلة الدراسات الحديثية التطبيقية؛ رحت فجمعت كلّ ما وجدته في دور النشر من كتب في التخريج، والنقد.

فتوفرت بين يديّ حصيلة عددية وافرة، قرأتها جميعاً، فلم تزدني قراءتها إلا اقتناعاً بحاجة المكتبة الحديثية الجامعيّة إلى هذه (المحاضرات) التي أمليتها في ظروف بلدنا المحاصر الصعبة .فأرسلت إلى بغداد المحروسة العزيزة، وأحضرت الكتاب مطبوعاً على (الحاسوب) وكتبت هذه المقدمة، والمبحث التمهيدي (الجهود السابقة في علم تخريج الحديث)، وأبقيته على صورته التي تراها، معتمداً على الله عزّ وجل، ثمّ على خبرتي المتواضعة التي تزيد على (ربع قرن) من الانقطاع إلى

هذا العلم الشريف، وحرصت في مقدمتي هذه، وفي التمهيد الذي أضفته، بعد اطّلاعي على كتب التخريج المتيسّرة، أن لا أوجه انتقاداً إلى أيّ باحث، ولا إلى بحثه، لاعتقادي أنّ كلّ باحث قدّم أحسن ما عنده في هذا العلم، أو على الأقل قدّم أحسن ما رآه مناسباً للساحة العلميَّة التي صدّر بحثه إليها!.

وإنني أعتقد اعتقاداً جازماً بمقولة (لا يغني كتاب عن كتاب) أيّ كتاب! فإذا كان كتاب فضيلة الدكتور الشيخ محمود الطحّان هو الحلقةَ الأولى المباركة من حلقات سلسلة كتب (التخريج) ، فليكن كتابي هذا هو الفصلَ الأخير من فصول كتابه النافع أو المبحث الأخير من كل كتاب سبق في هذا الفنّ، والفضل للمتقدم، وقد أسميت كتابي هذا (محاضرات في علم تخريج الحديث ونقده) وأوضحت منهجي فيه، وأبرزت موقعه بين أترابه في المبحث التمهيدي التالي.

وإنّني أدعو الله عزّ وجلّ أن يُقرّ عيني بطلاّبي الأفاضل الذين تربّوا على هذا المنهج العلمي ، والذين ألقيت هذه المحاضرات عليهم وأشكرهم على مثابرتهم واهتمامهم غاية الشكر،وأدعوا الله تعالى أن يرضى عنهم،وأن يوفقهم إلى طاعته وأن يكتب على أيديهم تطوير هذا العلم في العراق الحبيب، وأخصّ منهم أخي النابه المهندس الشيخ فراس عبد الرزّاق الكندي السوداني، الذي كان له الدّور الأكبر في جمع هذه المحاضرات،وإعدادها للطباعة.وأرى من الواجب أن أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى إدارة (دار الفرقان) للنشر، لتعاونها في نشر هذا الكتاب خدمة للعلم وأهله.

والله تعالى أسأل أن يغفر لي ذنوبي، ويرحمني برحمته الواسعة، فليس لدّي من الأعمال الصالحة، ما يؤهلني للقاء الله تعالى، ورضاه.

(ربنا ظلمنا أنفسنا، وإن لم تغفر لنا، وترحمنا، لنكوننّ من الخاسرين).

هذا و صلّى الله على سيدنا وحبيبنا، نبينا محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحاضرة الأولى*

الجهود السابقة في علم تخريج الحديث الشريف

المطلب الأول: التعريف بكتاب أصول التخريج ودراسة الأسانيد لفضيلة الدكتور الشيخ محمود الطحّان الحلبي، وقد وقع الفراغ من تأليف هذا الكتاب وكتابة مقدمته في الروضة الشريفة من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنوّرة وذلك بين المغرب والعشاء من يوم السبت الموافق للثامن عشر، من شهر ربيع الأوّل.

ويقع الكتاب في (٢٣٦) مائتين وست وثلاثين صفحة، سوى صفحات المصادر، والمباحث. وقد ذكر مؤلفه الفاضل أنه أودع في كتابه هذا (من القواعد ما يسهّل على طلبة العلم والباحثين في هذا الزمان، معرفة مواضع الأحاديث النبوية في دواوينها ومصادرها الأصلية، قال: وأوضحت فيه أشهر الطُّرق لتخريج الحديث الشريف. قال :وقد توصّلت إلى تلك القواعد عن طريق الاستقراء والممارسة، كما ذكرت فيه كيفية دراسة الأسانيد، وطريقة إخراج الترجمة، ثم بيّنت طريقة الحكم على الحديث، وبيان مرتبته).(٤) وقال جزاه الله خيراً: وهذا ما قصدت أن يحققه الله تعالى بهذا الكتاب، مع علمي بأني لست فارس هذا الميدان ولكن الحاجة وفقدان الكتاب الذي يسدّها هو الذي دفعني لتصنيفه.(٥)

---

*هذه المحاضرة بمثابة المبحث التمهيدي لبقية المحاضرات، ومن المعروف لدى الباحثين أنه يتساهل في التمهيد بذكر أشياء حياتيه، أو شخصية، ما لا يتساهل بمثله في صلب الكتاب، وقد ذكرت في هذا التمهيد شيئاً من هذا، لعلاقته ببعض الشخصيات ذات الصلة بموضوع الكتاب، فيرجى المعذرة ممن يرى ذلك خروجاً عن موضوع الكتاب.

(٤) أصول التخريج ص٣.

(٥) ما سبق ص٤.

وقال أيضاً: وقد عرضت كتابي هذا، ومنهجي فيه، على عدد من خيار المتخصصين في الحديث فأفادوني - شكر الله لهم - بتوجيهاتهم وملاحظاتهم وأقرّوني عليه، بعد تلك الملاحظات، فما لاحظوه عليّ، عدّلته". وأرجو من مشايخي، وإخواني المشتغلين بالحديث وعلومه، الذين لم يتيسّر لي الإتّصال بهم في هذا الموضوع، أن يتكرموا - جزاهم الله خيراً- بإبداء ملاحظاتهم، إن وجدوا ما هو جدير بالتعديل والزيادة- ولا بدّ من وجود ذلك- لأتداركه في طبعة ثانية إن شاء الله تعالى. (٦)

أقول: من ينطق قلمه بهذا الأدب الجمّ، والتواضع البالغ، قبيح بمن يقرؤه أن يوجه إلى صاحبه أدنى كلمة انتقاص، أو استهجان، أو استخفاف، لأن المؤلف أفصح بأنّ هذا هو غاية ما استطاعه، بيد أن بعض الناس أكلتهم العصبية المذهبية،وعقد التفوق والاستعلاء، فلا يعجبهم إلاّ ما ينبت في سباخهم!.

وقد وقع الكتاب في مقدمة ضافية، وبابين: وقد اشتملت المقدمة على ما يأتي:

- تعريف التخريج.
- أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه.
- لمحة موجزة عن تاريخ التخريج.
- أشهر كتب التخريج، والتعريف ببعضها، وإعطاء نبذة عن مؤلفيها. (٧)
- وجاء الباب الأول (طرق التخريج) في خمسة فصول، كان كلّ فصل ساحة من ساحات طرق التخريج.
- وتناول الباب الثاني دراسة الأسانيد، والحكم على الحديث، وجاء في ثلاثة فصول كان الفصل الأول تمهيداً في مراتب الجرح والتعديل، والفصل الثاني

---

(٦) ما سبق ص ٥-٦.

(٧) أصول التخريج ص٧

في الكتب المؤلفة في الرّجال، وكان الثالث في مراحل دراسة الأسانيد، وختم هذا الفصل بخلاصة عن المراحل في دراسة الاسناد.[٨]

والكتاب نافع للتعريف الوجيز بعدد كبير من كتب السنة النبوية، وكتب الرجال، بيد أنّه قاصر في خطوات التخريج، والترجمة، وبيان علل الحديث، ثم الحكم عليه. ويظهر أن تزاحم أعباء الدكتور الطحّان، وكثرة مشاغله العلميّة والجامعية، حالت دون تطوير الكتاب، وتكميله، على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على تأليفه.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيّد الأنام، لفضيلة الدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف المصري[٩]

وقد وقع فراغه من تأليفه، وكتابة مقدمته في الروضة المشرّفة، عقب صلاة الجمعة، غرة ذي القعدة سنة ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨٢/٨/٢٠م.[١٠]

ويقع الكتاب في مجلدين كبيرين جاء الأوّل منهما في (٥٥٩) صفحة والثاني في (٦١٢) صفحة فتكون صفحات الكتاب (١١٧٢) صفحة بما فيها صفحات ثبت المصادر، وثبت المباحث.

وقد ذكر مؤلفه الفاضل سبب تأليفه هذا الكتاب الضخم في مقدمته فقال: (اشتدت الحاجة في زماننا هذا إلى معرفة علم التخريج - وهو أحد فروع علم

(٨) انظر ثبت الموضوعات ص ٢٤٣-٢٥١.

(٩) من المستغرب في بعض ديار المسلمين، وجود أسماء غريبة مشكلة، وأسماء أخرى فيها نظر شرعي، فمن الأسماء الغريبة المشكلة اسمي (عداب)، فهو من أسماء الأضداد،وله معان عالية سامية،ولكنها مهجورة الاستعمال، وماسمع أحد اسمي إلاّ صرفه إلى (العذاب) ولاقرابة بين اسمي وهذا، أعاذنا الله جميعاً من العذاب والجهل.

ومن الصّنف الآخر أمثال (عبد الموجود) و (عبد الونيس) و (عبد السبحان)! وفي جميعها نظر شرعي ونحن - طلاّب العلم - إن تعذّر علينا تغييرها رسمياً بسبب القوانين، أو الظروف الخاصّة، فلا أقلّ من تغييرها في التخاطب اليومي، وعلى أغلفة الكتب، إن أمكن!.

(١٠) كشف اللثام ٢٠/١.

الحديث، وبخاصة بعد أن نشطت حركة النشر من كتب، ودوريّات، ويوميّات وتصدّى للرواية من لم يتأهل لها، حتى أصيب بالحيرة من لا يعرف الطريق إلى إثبات النصّ من مصادره والإحاطة بدرجته، مع شدّة حرصه على المعرفة، وكذلك بعد أن أطلّت الفتن برأسها تكيد للاسلام، وتلصق به ما ليس منه، أو تحرّف من نصوصه ما هو منها براء، مما بعث الهمم، وقوّى العزائم في نفوس الغيورين عليها لبيان قواعد الرجوع إلى النصّ، وكيفيّة التثبّت من درجته، وليس هناك من سبيل إلى معرفة مواقع أحاديث الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم من المصادر المختلفة والتثبت من ألفاظه، ومعرفة درجته من الصّحة أو الحسن، أو الضعف أو الوضع لمشتغل به - أي بالحديث- أو بالفقه، أو بالأصول، أو باللّغة أو بالعقائد، أو بالتفسير، أو بالدعوة إلى الله، أو غير ذلك من العلوم التي تقوي صلة المؤمن بربّه وبدينه، أو كان محباً للسنة، شغوفاً بها، إلا بدراسة علم التخريج، واستيعاب أصوله وقواعده.

هذا، وإن مراجع التخريج كثيرة، ومتنوّعة، وهي تختلف فيما بينها، في حجمها ومادتها، ولا يستطيع مؤلف أن يحصيها، مهما اشتدت عزيمته، ولا أن يفي بأفرادها، ولو حبس النفس على الوقوف عليها، لأن مصادر السنة جدّ وفيرة يرتادها العلماء في كل عصر ومصر، تجذبهم بأنوارها، فيكتشفون كل يوم جديداً من أسرارها!!

وحسبنا في هذا المقام، أن جمعنا لك من المراجع الهامة ما يسهل تناوله مما هو مطبوع، أو مصوّر ميسور، والتي يعزو فيها صاحبها ما جمع من الأحاديث في مراجع مستقلة، إلى المصادر المعتبرة عند الأئمة وما يلحق بها، بيد أن ما أودعناه في هذا الكتاب فيه الغنية عن الكثير مما لم نذكر فهو الأصل واللباب ،وما عداه داخل تحت هذا الباب.

وقسمته بعد المقدمة بحوثاً بدأتها بتعريف التخريج عند المتقدمين والمتأخرين وبيان موضوعه ومنزلته وفائدته، ثم مراحل علم التخريج حتى اكتماله وظهور المصادر المعتبرة عند المحدثين وبيان الأسبق ظهوراً منها، وضمّنت ذلك الحديث عن الكتابة في عهد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم، وبعده التعرض لكراهية الكتابة أو إباحتها عند الصحابة ومن بعدهم، ومناقشة ذلك، وبيان ما رأيت أنه الصواب كما تعرضت لمذاكرة الحديث، وبيان بعض صحائف الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، كما تحدثت عن تدوين السنة وآثاره عليها، ثم بينت ماهية كل نوع من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث بحيث يتم بمراعاتها تمييز كل نوع عن غيره، ثم بينت طرق التخريج على وجه الاجمال، كما بينت ترتيب كل منها وفق ظهورها حسبما توصلت إليه، وبيان أول من ابتكر الواحدة منها، ثم تحدثت عن حالات التخريج وصيغه عند المحدثين، واكتفيت بذكرها دون توضيح ذلك بالأمثلة طلباً للاختصار، ثم أوردت مناهج المحدثين في مراجع التخريج وذكرت أنواعها، ثم ذكرت المصادر التي اعتمد عليها كل مرجع إن كانت أقل من حد الاستيعاب(١١) إلا لفائدة، ثم أوضحت طرق التخريج على جهة التفصيل حسب أسبقيتها وذكرت مميزات وعيوب كل منها، ومراجع التخريج التي تندرج تحت كل طريقة على حدة، وقمت بضرب الأمثلة من الأحاديث النبوية في المواضع التي تستلزم إيرادها حتى تتضافر القاعدة مع التطبيق في ذهن الباحث ثم بينت كيفية دراسة الأسانيد والحكم عليها، ثم ذكرت أهم المراجع والمصادر التي تساعد الباحث على ذلك مما هو ميسور، إلى غير ذلك من المسائل النافعة المبثوثة في ثنايا الكتاب كما أوردت فيه كثيراً من الجداول التي تحتوي على الكتب الفقهية في مصادرها وذلك لتسير سرعة تخريج الحديث من مصادره، ثم ختمته بمفاتيح لبعض مصادر السنة

---

(١١) حد الاستيعاب هو خمسون مصدراً

المشهورة اعتمدت فيها على طبعات مختلفة في المصدر الواحد أشير فيها برقم الجزء ورقم الصحيفة التي تعين الباحث على سرعة تخريج الحديث منها).[١٢]

وقد جعل المؤلّف كتابه في خمسة عشر مبحثاً، جاءت المباحث العشرة الأولى منهما في المجلد الأوّل، والمباحث الخمسة الأخرى في المجلد الثاني.

وقد تفاوتت هذه المباحث من الناحية الشكلية، فقد جاء المبحث التاسع في خمس صفحات ٢٥٧-٢٦١، بينما جاء المبحث العاشر في (٢٨٣) صفحة !

ويرى الكاتب الفاضل أن علم التخريج كان على مراحل كثيرة منها :

- المرحلة الأولى لظهور علم التخريج، وهي مرحلة التأسيس والتمهيد وأطوارها ومقدمات كل منها (٧١-١٤١).

وقد تكلّم الكاتب الفاضل في هذه المرحلة على مذاكرة السّنة، وكتابتها حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

- المرحلة الثانية لعلم التخريج: وهي نشأته بطريقة أولية، وكان ذلك على يد الامام الترمذي (ت ٢٧٩) حيث يخرّج الأحاديث ثم يقول: وفي الباب عن فلان وفلان ويذكر اسم الراوي (١٤٢-١٤٩).

- المرحلة الثالثة: ترتيب طرق التخريج، وأسبقية كل منها حسب ظهورها وقد عالج هذه المرحلة في المبحث الخامس الذي استغرق أربع صفحات(١٥٢-١٥٦) وذكر المؤلف الفاضل أنّ (أولى طرق التخريج، إنما هي طريقة الاستقراء والتتبع ثم تليها طريقة ترتيب الأحاديث على الكتب والأبواب الفقهية، ثم ترتيب الأحاديث على الأطراف- أو ترتيب الأحاديث حسب الراوي الأعلى لها، ثم ترتيب الأحاديث على حروف المعجم، ثم طريقة ترتيب الأحاديث على الموضوعات المتعددة، ثم طريقة ترتيب الأحاديث على ألفاظ المعجم.

(١٢) كشف اللثام ١/١٧-١٩.

وكانت دوافع العلماء في تأليف هذه المراجع، إنما هو تيسير معرفة أماكن ورود الأحاديث من المصادر المعتبرة عند الأئمة، وضبط ألفاظها، ومعرفة أسانيدها).

كان هذا موجز هذه المرحلة الثالثة، وقد فصله في المبحث السادس (١٥٨-١٧٠) حيث ذكر أنواع المؤلفات الحديثية، من الصحائف، والأحاديث والنُّسخ والأجزاء، والتفسير، والأبواب، والأمالي، والمغازي، والسير، والأطراف والعوالي والجوامع التي يدخل فيها ثمانية علوم: التوحيد، والسنن، والرقاق، والفتن والشمائل والآداب، والمناقب والمثالب، والتفسير والتاريخ والمغازي والسير - كذا والله! وتأتي بعد الجوامع كتب القراءات، والمصنفات والزهد والتصوف، واختلاف الحديث وثمة مراحل أخرى - اكتفيت بذكر ما تقدم، بياناً لفهم المؤلف الفاضل لعلم التخريج ومراحله!

والكتاب مليء بالفوائد الحديثية المبثوثة في تضاعيفه، بيد أنّ عدّه كتاباً في التخريج، أو في علوم الحديث، أو في تاريخ علم الحديث فيه نظر، ويمكن أن يقال هذا كتاب (الفوائد في علوم الحديث) .

ولو جعل له ثبت موضوعات تفصيلي، لانتفع به طالب الحديث في فروع شتى جزى الله مؤلفه خيراً، وأعان الله هذه الأمّة، كم تتكلف من نفقات طباعة كتب غيرها أولى بذلك منها، والله المستعان!.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب التأصيل لأصول التخريج، وقواعد الجرح والتعديل، لفضيلة الشيخ الدكتور بكر بن عبدالله أبو زيد النجدي، وقد أرخ كتابة خاتمة مقدمته الضافية (ص٣٣): المدينة النبوية ١٤١٢هـ.

وقد جاء الكتاب في (٢٥٤) مائتين وأربع وخمسين صفحة،بما في ذلك المقدمة وفهارس الكتاب.

كانت المقدمة وما سبقها في ثلاث وثلاثين صفحة، وكانت فهارس الكتاب في أربعين صفحة (٢١٥-٢٥٤)، والصفحات الفارغة للضرورة الفنيّة أربع عشرة صفحة هي: (١-٢، ٣٤، ٣٥، ٤٧-٤٨، ٩٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٨٩، ٢١٥، ٢١٦).وهذا يعني أن صلب الكتاب يقع في (١٧٠) صفحة ! وقال المؤلف في مقدمة كتابه (ص ٣٠):" هذا وقد أدرت بحوث هذا: التأصيل على مقدمات وكتابين. هذه تراجمها:

ــ مقدمات في أصول التخريج، وفيها: مبادؤه العشرة.التعريف بطرفي العنوان. حقيقة أصول التخريج. تأصيلها من القرآن. المؤلفات في أصول التخريج.

ــ الكتاب الأول: التخريج ،وفيه بابان:

الباب الأول: ويحوي ستة أبحاث: تعريف التخريج. كونه من المشترك اللفظي. تأصيله في الوحيين. فوائده. أبحاثه في كتب المصطلح. المؤلفات فيه.

الباب الثاني: طرق العمل في التخريج،وفيه: طرق التصنيف في التخريج. طرق استخراج الحديث. طرق التخريج. الطريق العملي للتخريج ومراتب النظر فيه. والأخيران هما لُباب هذا الباب.

ــ الكتاب الثاني: في "أصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل". وهو المقصود من هذا التأليف، وقد عقدته في ستة أبواب:

* الباب الأول: أصول التخريج العامة.
* الباب الثاني: أصول في المتن.
* الباب الثالث: أصول في الاسناد.
* الباب الرابع: أصول في الرّاوي.
* الباب الخامس: أصول في مخرج الحديث.
* الباب السادس: أصول في العزو.
* الباب السابع: أصول في المرتبة والحكم.ثم الخاتمة

وقال في نهاية الكتاب ص (٢١٥): انتهى الجزء الأول في آداب التخريج: المقدمات، المبادئ، الحدود، التقاسيم، ويليه موضوع الكتاب الأهم في جزئين فيهما: أصول التخريج، وقواعد الجرح والتعديل).

أقول: إن هذا الكتاب في (آداب التخريج) ومقدماته إذا، وليس في أصول التخريج! وقد مضى على طباعة الجزء الأول سبع سنوات،ولما يطبع الجزء الثاني الذي وصفه مؤلفه بأنه المقصود من تأليفه كتاب التأصيل.

والكتاب في جملته ماتع ومفيد، ونافع، ولا يضير مؤلفه، ولا يضيرنا، أن نخالفه في بعض توجهاته الفكرية،أو الحديثية، فلا زال أهل العلم يخالف بعضهم بعضا ويعذر بعضهم بعضا ، ولكن!...

وقد أفدت من كتابه هذا فوائد عديدة ضمنتها كتابي هذا مع التقدير.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب كيف ندرس علم تخريج الحديث الشريف لمؤلفيه الفاضلين الأستاذ الدكتور الشيخ حمزة عبدالله المليباري، والدكتور سلطان سند العكايلة الأردني، وقد طبع الكتاب في دار الرازي للنشر عام ١٩٩٨م.

وقد جاء كتاب الدكتور المليباري في (٢٣٧) مئتين وسبع وثلاثين صفحة بما في ذلك مقدمة الكتاب، وثبت مباحثه.

وقد مهد لكتابه بخمس صفحات، بين فيها أهمية مادة(تخريج الحديث) وفائدتها، وتميز كتابه على الكتب المعاصرة الأخرى في علم التخريج وأوضح مراحل التخريج فيه، فجعها ثلاث مراحل:

- المرحلة الأول: الكشف عن مواضع الحديث في الكتب الأصلية المختلفة.
- المرحلة الثانية: دراسة الطرق المجموعة للحديث، لإجراء المقارنة بينها ورصد وجوه الاتفاق والاختلاف الجوهري سندا ومتنا.
- المرحلة الثالثة: ترجمة الرواة بشكل منهجي، كذا

قال:(وإتماما للفائدة، فقد أضفنا في آخر الكتاب ملحقا يضم عدة نماذج اخترناها من بعض الكتب التي تم التعريف بها، كمفتاح كنوز السنة، والمعجم المفهرس، وتحفة الاشراف، وبعض كتب المشيخات والمعاجم.

كما أدرجنا في المرحلة الثانية والثالثة، نماذج متنوعة من بعض أهم مصادر الحديث وكتب الرجال، لإجراء التمارين جماعيا في أثناء المحاضرة)...

وقال: " وحرصا منا على تفادي التكرار، واعتماد أسلوب الاختصار والايجاز والتركيز على الجديد المفيد للطلبة؛ فإننا نود أن نبين أننا لم نستوعب ذكر جميع أصناف الفهارس، والمفاتيح التي أفاض في ذكرها من سبقنا في التأليف في هذا الموضوع)...

وقال: (ولا يفوتنا في هذه المناسبة، أن نشكر علماءنا الأفاضل الذين استفدنا من كتبهم، لا سيما العلامة الشيخ عبدالرحمن المعلمي، رحمه الله تعالى والأستاذ أكرم ضياء العمري، والأستاذ محمود الطحان، والشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد جزاهم الله تعالى عنا خير الجزاء" (ص١١).

ثم راح المؤلف الفاضل يفصل ما أجمله عن المرحلة الأولى التي ذكر أنها تشمل (التدرب على كشف مواقع الحديث، ومعرفة من رواه من أئمة الرواية باستخدام الفهارس المتنوعة، أو الحاسب الآلي،فقال: وتضم هذه المرحلة مايأتي:

١- معاني التخريج (١٥- ١٨) .

٢- تعريف السخاوي لمصطلح التخريج، وتحليله التاريخي (١٨-٢٧).

٣- تعريف التخريج عند المعاصرين، ومناقشة الخلل فيه (٢٧).

٤- التخريج نوعان: تخريج فني، وتخريج علمي (٢٨).

٥- الهدف من التخريج وفوائده الجانبية، وعدم الخلط بينهما (٢٩).

٦- أربعة أنواع من الفهارس لكشف مظان الحديث (٣٠-٥٢).

٧- ترتيب خطوات البحث عن مواقع الحديث في ضوء ما تقدم (٥٢-٥٤).

وقبل أن أنتقل إلى سرد مفردات المرحلة الثانية، من مراحل التخريج الثلاث أقول: لو أن أخي المؤلف أضاف التمهيد إلى المقدمة في ص (٥) وجعل الفقرات الخمس من معاني التخريج، وحتى الهدف منه هي التمهيد،لكان أصوب؛ لأن هذه الفقرات الخمس ليست ضمن المرحلة الأولى من مراحل التخريج، التي حددها المؤلف بأنها البحث عن مواقع الحديث.

- وجعل المرحلة الثانية، التي هي التمارين ... الخ وكانت الخطوات التي ينبغي أن يتبعها الباحث لتحقيق الهدف من التخريج ست خطوات هي:

١- رسم شجرة الأسانيد.

٢- تحديد المدار الكلي للروايات ، والمدارات الأخرى المتفرعة عنه.

٣- إجراء المقارنة بين هذه الروايات المتعددة أولا بأول.

٤- رصد الخلافات الجوهرية بين الروايات المتعددة.

٥- تتبع نصوص النقاد في معالجة تلك الخلافات.

٦- تصنيف ذلك تصنيفا علميا وموثقا (ص٧٨).

وكان المؤلف الفاضل يؤكد على ضرورة تحقيق هذه الخطوات عقب الأمثلة التي يسوقها (٧٨، ٨٢، ٨٧، ٩١، ٩٥).

- أما المرحلة الثالثة فقد خصها الباحث للتعامل مع كتب التراجم والتأصيل لفقه ترجمة الرواة، وتضم هذه المرحلة عنده ما يأتي:

* ثلاث نقاط جوهرية يجب فهمها عند ترجمة الرواة (٩٩-١٠١)
* كتب التراجم ومناهجها (١٠١-١٠٤)
* طريقة العلماء في وضع التراجم وضرورة الالمام بها (١٠٤-١٠٦)
* البحث عن أحوال الرواة، والتأصيل لفقه تراجم الرواة (١٠٧-١١٥)

* التمارين على تراجم الرواة من مصادرها المختلفة (١١٦-٢٠٠)

* التمرين الأول - ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق (١١٦-١٣٢)

* التمرين الثاني- ترجمة عبيد الله بن عمر العمري (١٣٢-١٣٥)

* التمرين الثالث - ترجمة عبدالله بن لهيعة (١٣٥-٢٠٠)

وقال المؤلف في النقاط الجوهرية الثلاث (ص٩٩): تتضح أهداف هذه المرحلة بطرح الأسئلة التالية ، ثم الإجابة عليها:

- لمن نترجم من الرواة الذين وردت أسماؤهم في الأسانيد ولماذا؟

- متى نترجم لهؤلاء؟

- كيف نترجم الراوي؟ وما حدود هذه الترجمة؟ وهل نحن ملزمون بذكر كل ما ورد في الراوي حين نترجم له؟

ثم أجاب على هذه الأسئلة في ست عشرة صفحة، أحسن الله إليه وبعد هذه الاجابات ؛ راح يدرب طلبته على الترجمة النقدية المعللة فاختار التراجم الثلاث التي ذكرت قبل، ومن الواضح أنه اختار ترجمة عبيد الله العمري أنموذجا للراوي الثقة وترجمة عبدالله بن لهيعة أنموذجا للراوي المعتبر بحديثه. وترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق أنموذجا للراوي المتروك.

وأوضح في نهاية كل من هذه التراجم الثلاث (ص١٣٢، ١٣٥، ١٨٤) أن غرضه من هذه التمارين الثلاثة، هو أن يكون الطالب أو القارئ قد أخذ فكرة منهجية واضحة حول ما يأتي:

- دراسة الرواة في كتب التراجم.

- تفسير هذا الآراء بما تقتضيه سياقاتها وملابساتها.

- تحقيق ما صدر عن الأئمة من الآراء والأقوال.

- تلخيص أحوال الرواة، سيما عند تعارض أقوال الجرح والتعديل فيهم إ.هـ (ص٢٠٠).

- وجاءت الخاتمة بتلخيص المحور الأساس الذي دار حوله محتوى الكتاب فقال: لعل من المفيد في نهاية جولتنا العلمية عبر ثلاث مراحل من التخريج مصحوبة بالتمارين المتنوعة ، أن نلخص للقارئ الكريم المحور الأساس الذي دار حوله محتوى الكتاب، كي تترسخ لديه فكرة منهجية حول التخريج العلمي وهدفه وأهميته في معرفة الحكم على الحديث صحة أو ضعفا، وحول ترتيب خطوات البحث في ذلك المجال، ومن البديهي أن الطالب لن يبقى في ذهنه بعد دراسة المادة سوى الفكرة المنهجية حول أهم قضاياها الجوهرية، وأما ما يحفظه من معلومات ونظريات، فإنه يكاد ينساه، لكن ذلك غير ضار، إذ بإمكان الطالب أن يستدرك ذلك كله على الوجه الأكمل، أثناء ممارسته البحث والتخريج.

إن التخريج مجرد وسيلة ، لمعرفة حالة الرواية، من حيث التفرد، أو المخالفة أو الموافقة، وهو بذلك يكون مرادفا لـ (الاعتبار) المتمثل في سبر المرويات، للنظر في المتابعات والشواهد، غير أن (الاعتبار) يقوم على استحضار المحدث الناقد أحاديثه المسموعة بروايته المباشرة، في حين يعتمد التخريج على البحث في كتب المحدثين، لتحقيق الغرض نفسه دون أن يكون للباحث المهتم به نصيب في الرواية المباشرة.

وإذا كان التخريج وسيلة لتحقيق هذا الغرض،فإنه يجب على الباحث أن يقوم بالمقارنة بين الروايات التي جمعها، بحثا عن حالة الاتفاق، أو التفرد، أو الاختلاف في هذه الروايات، حول القضايا الجوهرية، مثل الارسال والاتصال، أو الوقف والرفع، أو زيادة كلمة في المتن تفيد تخصيصا أو تعميما، وتقييدا أو إطلاقا أو نحو ذلك، دون أن تستوقفه الأمور الشكلية، التي لا يكاد يخلو منها حديث مثل ترادف الكلمات، أو إيراد القصة بطولها أو مختصرة، أو طول الحديث وقصره

وغيرها من الأمور التي أوضحناها ،أثناء إجراء المقارنة الجماعية، في المرحلة الثانية ولا تكون تلك المقارنة منهجية، إلا إذا أجريت بعد معرفة مدار الروايات.

وليكون الباحث دقيقا في بحثه، ومصيبا في استنتاجاته، فعليه أن يستعين بنصوص النقاد للتأكد من صواب ما رصده أثناء المقارنة من التفرد،أو المخالفة،أوالاتفاق فيما يخص المسائل الجوهرية، وأن لا يستعجل في إصدار الحكم على الحديث، بتفرد الراوي به ،أو مخالفته غيره، وذلك نظرا لعدم استيعاب الباحث في تخريجه كتب الحديث ، وعدم تأهله للخوض في غمار النقد.

ومن هنا تأتي مرحلة جديدة، يتأمل الباحث من خلالها في أسباب تفرد الراوي، أو أسباب مخالفته، وهل ذلك ناتج عن توهمه، أو كذبه، أو عن تفوقه في الحفظ، والضبط، والفهم؟ إذ إن التفرد والمخالفة تظهران في الحديث بسبب من هذه الأسباب الآنفة الذكر.

وأهم ما يساعد في البحث عن تلك الأسباب، وتحديدها بدقة متناهية هي المعرفة الحديثية، التي تكسب صاحبها ذوقا حديثيا رفيعا، يستطيع الاطمئنان إليه فيما يرى بقناعة تامة، وإذا لم يتوفر له ذلك، فعليه أن يسلك الطريقين التاليين أو أحدهما:

١- البحث عن نصوص النقاد حول ذلك.

٢- الترجمة لذلك الراوي الذي انفرد بالحديث، أو خالف فيه غيره أو ترجمة سلسلة من الرواة الذين يدور عليهم الحديث، ويجب أن يكون ذلك بالشكل الذي أوضحناه سابقا في المرحلة الثالثة.

وحين يستوفي الباحث جميع هذه الأمور فقد وصل مرحلة تبيض المعلومات ليتسنى له تصنيف ما استنتجه تصنيفا عمليا واضحا وموثقا، بحيث يصبح القارئ مقتنعا بما يقدم له من ملابسات الرواية لذلك الحديث الذي قام بتخريجه.

تلك هي خلاصة التخريج العلمي وفقهه الذي كنا نصبوا إليه، وأسس فكرته المنهجية، وطريقة ترتيب خطوات البحث في ذلك.

وإذا استطعنا أن نغرس هذه الفكرة المنهجية لدى الطالب بشكل جيد فإنه يكون قادرا على توظيف التسهيلات التي يقدمها الحاسب الآلي في مجالات البحث العلمي خير توظيف في تحقيق الهدف من التخريج، بدل أن تكون وظيفته مقصورة على إخراج ما قد أدخل في برامج الحاسب الآلي من الأحاديث.

لقد كان من أهم العوامل التي دعتنا بإلحاح إلى تأليف هذا الكتاب وطرح مادة تخريج الحديث بأسلوبها الجديد موزعة على ثلاث مراحل رغبتنا في معالجة ما آلت إليه الأبحاث في ميدان التخريج والتحقيق من الفوضى العلمية التي جرت أصحابها إلى اهتمامهم بالأمور الثانوية دون معالجة المسائل الأساسية، وقد سعينا لتحقيق هذه الرغبة من خلال بناء فكرة منهجية سليمة تعين الطالب والباحث على توظيف المعلومات التي يجمعها، سواء كان عن طريق التخريج المباشر، أم عن طريق برامج الحاسب الآلي في الأحاديث النبوية توظيفا مناسبا فيما يقتضيه البحث ويتطلبه المقام.

جزى الله أخوي الكريمين، مؤلفي هذا الكتاب، خير الجزاء، ونفع الله بكتابهما هذا طلبة العلم، والباحثين.

المطلب الخامس: التعريف بكتاب منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ويليه دراسة في تخريج الأحاديث لفضيلة الشيخ الدكتور وليد حسن العاني.

وقد قرأت في مقدمة الدكتور عبد الناصر موسى للكتاب (ص١١) أن الشيخ وليدا، كان يريد أن ينشر موضوعات هذا الكتاب في مجلات علمية محكمة وأن الدكتور عبد الناصر هو الذي (ارتأى أن تنشر بعنوان منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها)... ص١٢.

قال: " وقد وجدنا في أوراق المصنف - رحمه الله- مذكرة مختصرة في علم التخريج مكتوبة بخط يده... وقد رأيت بعد مشورة بعض الأخوة الأفاضل المتخصصين في الحديث، أن نلحق هذه المذكرة بدراسة الشيخ عن (التقريب) للترابط بينهما، ولأهميتها لطلبة العلم...".ص١٢.

أقول: هذا الكتاب إذا بحثان، أحدهما: عن (التقريب)، والثاني: مذكرة مختصرة في التخريج، والعنوان ليس من اختيار المؤلف.

ولو أن أخي الدكتور عبد الناصر اختار لدراسة المرحوم الشيخ وليد على التقريب مثل هذه العنوان: (مصطلحات الحافظ ابن حجر في كتابه التقريب) أو (مصطلحات الحافظ ابن حجر في نقد الرجال من خلال كتابه التقريب) ربما كان أكثر تطابقا مع واقع الكتاب... جزى الله الجميع الجزاء الأوفى.

وقد قرأت بإمعان مقدمة الدكتورالشيخ عمر الأشقر، ومقدمة الدكتور عبد الناصر، وترجمته لأخي الحبيب، وزميلي فضيلة الشيخ وليد العاني، فأثارت في نفسي شجونا وذكريات، لا يحتمل صدر هذا الكتاب تسجيلها، فأتركها إلى فرصة أخرى.

قال الأستاذ الدكتور عمر الأشقر:(إن الذي يقرره المؤلف في مقدمته لكتابه هذا أمر خطير جدا، يحتاج من العلماء والباحثين في هذا الموضوع التدقيق فيه.

فإن كان ما ذهب إليه صوابا، فعليهم أن يسارعوا إلى تسديد الخلل وإصلاح العطب، فليس هو خطأ فرد، وإنما هو خطأ في منهج تتابع عليه العلماء وطلبة العلم في هذا العصر.

وهذا الذي يقوله الباحث، أثبته عبر دراسة مضنية وجادة موثقة، فما من قضية إلا وأقام عليها الأدلة، وأورد لها البينات والشواهد.. ص (٧-٨)

أقول: إن كلام الشيخ عمر الأشقر يفيض إنصافا، وغيرة على السنة الشريفة، جزاه الله خيرا.

وأحب أن أقول لفضيلته، ولكل من يطالع كتابي هذا:إن نتائج بحث أخي الفاضل الدكتور وليد العاني في مصطلحات (مستور، مقبول، لين الحديث صدوق مع قيود الجرح) كلها غير دقيقة، بل غير صحيحة أصلا، وسوف أقوم بتبييض البحث الخاص الذي كتبته قبل عشر سنوات بعنوان (مصطلح مقبول وتطبيقاته في الصحيحين) ففيه مايكفي في الرد العلمي الاستقرائي، على أخطر مافي كتاب أخينا الشيخ وليد العاني رحمه الله تعالى.

فالكتاب لايتصل بعلم التخريج، ودراسة الأسانيد، وليس منهما، ماعدا الخلاصة التي ألحقها الناشر في نهاية الكتاب (١٨٩-٢١١) فإنها مفيدة ونافعة وهي من علم التخريج لكنها خلاصة نظرية، جزى الله كاتبها خيرا.

المطلب السادس: التعريف بكتاب(**تخريج الحديث**)للدكتورهمام سعيد عبدالرحيم الفلسطيني،الذي كتبه مقررا لمادة (تخريج الحديث ٥٢٢٩) لبرنامج تخصص التربية الاسلامية في جامعة القدس المفتوحة.

وقد جاء هذا الكتاب في (٣٠٤) أربع صفحات وثلاثمائة صفحة، يضاف إليها ثلاث صفحات المقدمة، و جعل المؤلف كتابه هذا في أربع وحدات رئيسة):

- الوحدة الأولى: مدخل إلى التخريج - تحدث فيها على مفهوم التخريج وفوائده، ومجالاته، ومصادره الأصلية، والفرعية، القديمة والحديثة، وختم هذه الوحدة بمبحث استخدام الحاسوب في خدمة الحديث

وقد استغرقت هذه الوحدة الأولى (٦٣) ثلاثا وستين صفحة.

- وتناولت الوحدة الثانية القسم الأول من التخريج - عند مؤلف الكتاب- وفيها طريقة تخريج الحديث عن طريق السند، بالتعرف إلى المسانيد ومناهجها، وطريقة الوصول إلى الحديث فيها، ثم التخريج عن طريق الموضوع بالتعرف على كتب الحديث المرتبة على الموضوعات والأبواب وتخريج الحديث من هذه الكتب.

وقد استغرق البحث في هذه الوحدة الثانية (٨٦) ستا وثمانين صفحة (٦٧-١٥٢).

- أما الوحدة الثالثة فتشمل القسم الثاني من التخريج، وتناولت تخريج الحديث عن طريق أول كلمة في الحديث، أو مقطع من مقاطعه، وعرف مؤلفه بعشرات المفاتيح والفهارس لهذا النوع من التخريج!!.

واستغرق البحث في هذه الوحدة الثالثة (٨٠) صفحة (١٥٣-٢٣٢).

- وكانت الوحدة الرابعة في هذا الكتاب لدراسة الأسانيد والحكم عليها قال المؤلف " وتأتي هذه الوحدة ثمرة لعلم التخريج وغاية له".

وكانت وظيفة هذه الوحدة في التعريف بكتب الرجال، حيث عرف مؤلفه بكتب الصحابة ،والطبقات، والتواريخ، وكتب الثقات، والضعفاء.

وختم كتابه بمبحثين ذوي صلة بعلم التخريج (٢٧٩-٢٩٤)، تحدث في أولهما عن (الحكم على الحديث) (ص٢٧٩-٢٨٣) وتحدث في الآخر على خطوات التخريج، ودراسة السند، وساق مثالا تطبيقيا على ذلك (٢٨٣-٢٩٤).

وكتاب الدكتور همام سعيد أكثر ترتيبا، وأوسع تعدادا لمصادر الحديث الأصلية، والفرعية من غيره، لكن جملة الكتاب من بابة كتاب (ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث) فالكتاب مرتب، نافع، مفيد في التعريف الوجيز بأسماء المؤلفات الحديثية، بشتى فروعها، وبكيفية الافادة منها، في التخريج والنقد

المطلب السابع: التعريف بكتاب (**تخريج الحديث النبوي**) لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الغني أحمد جبر مزهر التميمي الداري الفلسطيني.

وقد جاء هذا الكتاب في (٨٧) سبع وثمانين صفحة من القطع الصغير (١٢×١٧) بما في ذلك المقدمة وثبت الموضوعات، وقد وقفت عليه أخيرا في إحدى مكتبات عمان،وفي بدايته أن طباعته كانت في عام ١٤٢٠هـ. ومع أن هذه الكتاب كتب على الصفحة الثانية منه (الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ)؛ إلا أنني

رأيت الدكتور بكر أبو زيد قد أشار إليه في **التأصيل** (ص٩٠) فقال: (معاصر من الأردن، وكتابه مطبوع، وهو على وجازته؛ يغني في طرق استخراج الحديث عن الكتب التي قبله).

وهذا يفيد في أن كتاب الشيخ التميمي، طبع قبل طباعة (تأصيل) الشيخ أبو زيد (١٤١٣هـ) طبعة أولى،وطبع للمرة الثانية في الرياض بعد أن اطلع على جميع الكتب التي أشرت إليها سابقا، وهذا يقضي بإفادته من جميعها [١٣]

وكتاب الشيخ التميمي، كتاب في طرق (استخراج الحديث النبوي) من مظانه الحديثية المتنوعة، ما عدا المبحث الأخير الذي أعطاه عنوان : (نموذج تطبيقي)فقد ذكر تحته حديث عقبة بن عامر، ودرسه وفق خطوات التخريج الثلاث (ص٦٥-٧٩) ثم ذكر مثالين آخرين سريعين للتخريج، ختم بهما كتابه (المفيد)[١٤] جزاه الله تعالى خيرا.

هذه هي الكتب التي وقفت عليها، مما وصفها واضعوها بأنها كتب (تخريج) فأين موقع كتابي هذا بين هذه الكتب؟![١٥]

---

[١٣] وأخي الشيخ التميمي عزيز علي،وكان هو وأخي الفاضل الشيخ حسين النقيب وراء تأليفي كتاب (رواة الحديث) المعروف بين أهل علم الحديث على إثر حوارطويل عن **المسكوت عليه** من الرواة، وإنما أشرت إلى هذا، لأن شيخناالعلامة المفيد عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى، صرح بأن خصومه دفعوني إلى كتابة (رواة الحديث) ردا عليه ! وقد أطلعت على البحث قبل طباعته عددا من أهل العلم الأفاضل،منهم أستاذي النبيل الدكتور محمد أديب الصالح الدمشقي، وأستاذي المحدث الدكتور محمود أحمد ميرة الحلبي، الذي أفادني بأن **توثيق المسكوت عليهم** هو رأي للشيخ عبد الفتاح من قبل عام(١٩٦٠م) وقال: تحاورت مع الشيخ مرات في هذا الأمر،ولكن الشيخ لايتراجع عن أمر صدر عنه أبدا !والحق معك بلاريب، وأثنى على الكتابواعتذر عن كتابة شهادته بالكتاب؛ وفاءاً للشيخ عبد الفتاح،لأنه كان على قيد الحياة !

[١٤] أشار أخي الدكتور عبد الغني إلى كتاب (حصول التفريج بأصول التخريج) للعلامة أبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى، ولمّا أقف عليه بعد !.

[١٥] ذكر الشيخ بكر أبو زيد عدة كتب أخرى معاصرة، بعضها وقف عليه، وبعضها لم يقف عليه؛ ووصف أكثرها بأنه لا صلة له بعلم التخريج، انظر التأصيل ص (٨٨-٩١).

المطلب الثامن: موقع هذا الكتاب، بين كتب التخريج!

نستطيع أن نقول بكل تأكيد: إن جميع الكتب السابقة، التي عرّفت بها، أو أشرت إليها نافعة مفيدة، سواء كانت فائدتها تأصيلاً لعلم (التخريج) أم كانت ممهدات له، أم كانت تكميلاً لبعض مباحثه،وكتابي هذا يدور على محاور ثلاثة:

المحور الأول: منهج الترجمة النقدية لرواة الحديث: وقد قسمت الترجمة فيه على ثلاثة أقسام: الترجمة المَعرفيَّة، والمنقبية، والنقديّة وأوضحت ذلك بالأمثلة التطبيقية الكافية، ثم اخترت عدّة رواة من كتب التراجم المعلّلة، وحلّلتها وأوضحت كيفيّة الاستفادة من مادّتها النقديّة ، علاوة على صياغة الترجمة الكاملة ثم صياغة الترجمة النقدية المختصرة التي يمكن أن تعتمد في النقد، وتذكر في الدراسات العلميَّة الحديثية أو الفقهية المدلّلة، والمقارنة

المحور الثاني: منهج تخريج الحديث، وقد أشرت إشارات سريعة إلى آداب التخريج، وإلى أبرز طرق استخراج الحديث، وأبرزت صنيع المتقدمين في ذلك.

وناقشت في تضاعيف هذا المحور بعض الباحثين الذين جعلوا التخريج هو مجردّ عزو الحديث إلى مصادره الأصلية، أو الفرعية، وبعض الذين دمجوا تخريج الحديث في نقد الحديث، فجعلوهما واحداً ،وفي هذا المحور وافقت بعض من سبقني، ونقدت بعض صنيعهم واستدركت عليهم ،من غير تعرّض لذكر أحد منهم؛لأنني مارأيت من يقبل النقد العلميّ بين أهل الحديث أبداً،ولله الحمد والمنّة!.

المحور الثالث: منهج نقد الحديث ،وأوضحت أنّ نقد الحديث يعني تقويمه وليس نقضه من أصوله، فالنقد عملية بيان موقع الحديث من حيث القبول أوالرد وليس انتقاداً يهدف إلى التقليل من شأن الحديث، من دون عملية التخريج وتفحّص المتون والأسانيد، كما يفعل من يسمّون أنفسهم (النقّاد العقلانيين) فهم يردّون الحديث لأوّل وهلة، إذا رأوه مبايناً لأمزجتهم، أو معارضاً لثقافتهم. وتحت

هذا المحور أوضحت خطوات العملية النقدية وأكدت على ضرورة الافادة من أقوال النقاد القدامى والمتأخرين والمعاصرين بالتتبع والاستقراء لتحقيق هدفين اثنين:

الأول: الوقوف على الجهود الضخمة التي قدمها علماؤنا الأجلاء.

الثاني: الاطمئنان عند إصدار الحكم، لتوفر مادة علمية نقدية تؤيده.

وقد جعلت أكثر الجانب التطبيقي من هذا الكتاب في رحاب الامام الترمذي، فاخترت حديثا مما اتفق عليه أصحاب الأصول جميعا، وحديثا وافقه عليه أئمة الحديث العشرة (الستة مع مالك، وأحمد والدارمي، وابن حبان)،وحديثا مما اتفق عليه الأئمة الستة، وحديثا مما اتفق عليه أصحاب الصحاح الأربعة (البخاري ومسلم، وابن خزيمه، وابن حبان) بغض النظر عمن أخرج الحديث غيرهم وحديثا مما اتفق عليه أصحاب السنن: (الدارمي، وأبو داود، والترمذي وابن ماجه، والنسائي)، ثم خرجت حديثا انفرد به البخاري، وحديثا انفرد به مسلم وحديثا انفرد به الترمذي، وحديثا انفرد به ابن ماجه، وحديثا انفرد به ابن خزيمة وحديثا انفرد به ابن حبان، مشيرا إلى عدد الأحاديث التي انفرد بها كل مصنف من المصنفات لأن هذه الأفراد هي الاضافات العلمية التي زادها كل مصنف على غيره، وبجمع هذه الزوائد كلها، ونقدها بتجرد نستطيع تقدير الإضافة العلمية التي أضافها كل مصنف إلى علم الحديث الشريف،حقيقة !

وأظن لهذه (المحاضرات) في علم الترجمة والتخريج والنقد موقعا يقدره أهله!

والله تعالى أسأل أن يثيب الجميع على خير من نواياهم، وأن يبعد عنا جميعا نزغات النفوس، وأهواءها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقع الفراغ من كتابة هذه المقدمة، ليلة الخامس من رجب الفرد الحرام عام (١٤٢٠هـ) الموافق للرابع عشر من تشرين الأول عام (١٩٩٩م) بقلم خادم الوحيين الشريفين (الكتاب والسنة) الفقير إلى الله القوي محمد فيصل (عداب) بن محمود بن إبراهيم بن محمد الحمش آل كنعان الحسيني النعيمي الحموي.

المحاضرة الثانية

مصادر الترجمة و التخريج والنقد

إن كل كتاب صنف في الحديث النبوي يعد مصدرا من مصادره، فموطأ الامام مالك مصدر، والسنن الكبرى للبيهقي مصدر، والامام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد مصدر ورياض الصالحين، والأذكار للنووي كل منهما مصدر.

والأساس في السنة للشيخ سعيد حوى مصدر، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، والسلسلة الضعيفة، وإرواء الغليل للشيخ محمد ناصر الألباني، كلها مصادر للحديث الشريف لأنها جميعا ذات صلة وثيقة به، وتخدمه في هذا الجانب أو ذاك.. بيد أن علماء هذا العصر، حاولوا أن يفرقوا بين المصدر، والمرجع فجعلوا الكتب الأصلية مصادر، والكتب الفرعية، والتكميلية مراجع.

ولا يترتب على التفرقة بين ذلك، أثر علمي، وإنما أثر ذلك منهجي فني.

وسوف أتكلم بايجاز شديد يشبه السرد، على مصادر التخريج الأصلية والفرعية،لأن الكلام على المصادر، ليس من مادة (تخريج الحديث النبوي ونقده) أو ما تسمى في الجامعات مادة (أصول التخريج، ودراسة الأسانيد) وإنما موضعه الصحيح مادة (مناهج المحدثين) أو (مناهج المصنفين في الحديث النبوي) (١٦)

ومناهج المحدثين تشمل: علوم الرواة، ومنها الجرح والتعديل وعلم علل الحديث ومصنفات الرواية، والمصنفات في التخريج والنقد.

---

(١٦) الذي نجز من تصنيفي حتى الآن في المقررات الدراسية الجامعية، كتاب التخريج والنقد الذي بين يديك ومناهج المصنفين في الجرح والتعديل، ومناهج المصنفين في الحديث النبوي القسم الأول: المصادر الأصلية وأسأل الله تعالى أن ييسر طباعتها قريبا.

مصادر التخريج الأصليّة: هي مصادر رواية الحديث النبويّ الــتي نقلــها أصحابها بالأسانيد، وقد نصّ الذهبي على أنّ نهاية القرن الثالث هو نهايــة عصــر الرواية الأصليّة والرواية التي استمرت بعد ذلك، هي رواية فرعيّة ليست ذات أثــر على صحة الحديث أو ضعفه.

وهذا صحيح على وجه الاجمال، لكنّ من العسير علينا اليوم اعتماد قــول الذهبي تماماً؛ لأن بعض مصنّفات الحديث المتقدّمة قد ضاعت، فــأين مصنّفــات شعبة بن الحجّاج، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجرّاح، والليــث ابن سعد، وأبي عمرو الأوزاعي، وحمّاد بن سلمة، وحمّاد بن زيد ... إلخ.

ومن يمسك المجلّد الخاصّ بعلوم الحديث للدكتور محمد فؤاد سزكين؛ يجــد أسماء كثير من المصنفات الأولى، لكنّنا لا نعرف عن وجودها شيئاً، ولا هي ممّــا نتداوله بيننا، فأصبح تمديد فترة (عصر الرّواية) إلى نهاية القرن الرابــع الهجــري ضروريّاً، ولهذا السبب عددت المستدركَ آخرَ المصنّفات الأصليّة في علوم الرواية.

وقد قسمت المصنّفات الحديثية على ألقابها العلميّة، أو على أوصافها مبتدئــاً بالأسبق تاريخيّاً، ومقتصراً على الكتب المتوفّرة بين أيدينا، دون الكتب المفقودة.

١- **الموطّآت**: ليس بين أيدينا من الموطئات، إلاّ موطّأ الامام مالك بن أنس الأصبحي (٩٣-١٧٩هـ). وله روايات كثيرة، بين أيدينا منها ثلاث روايات.

رواية محمد بن الحسن الشيباني تلميذ مالك وأبي حنيفة (١٣٢-١٨٩هـ).

رواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث الزهري (ت ٢٤٢هـ).

رواية يحيى بن يحيى بن كثير اللّيثي القرطبي (ت ٢٣٤هـ).

والروايات الثلاث مطبوعة متداولة، وجميعها صحيحة النســبة إلى الامــام مالك رحمهم الله تعالى. وإنما قدّمت كتاب (الموطــأ) لاعتقــادي أنّــه الكتــاب (الأصل) لجميع كتب السنّة الأصول !

- **الكتب الصحاح**: هي الكتب التي اشترط أصحابها ألاّ يخرّجوا فيها، إلاّ حديثاً صحيحاً عندهم وهي الكتب الخمسة الآتية:

١- صحيح الامام البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، مولاهم (ت ٢٥٦هـ). واسم كتابه الكامل: (الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيّامه).

٢- صحيح الامام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبي الحسن النيسابوري (ت٢٦١هـ) واسم كتابه الكامل: (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل موصولاً إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم).

٣- صحيح ابن خزيمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت٣١١هـ). واسم كتابه الكامل : (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم) بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلّى الله عليه وسلّم من غير قطع في أثناء الاسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى).

٤- صحيح ابن حبّان أبي حاتم محمد بن حبّان بن محمدّ بن أحمد التميمي البستي (ت٣٥٤هـ) واسم كتابه الكامل: (المسند الصحيح على الأنواع والتقاسيم، من غير قطع في أسانيدها ولا ثبوت جرح في ناقليها).

٥- المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن البيّع النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) وسمّاه في موضع آخر من الكتاب (المستدرك على الشيخين) يعني البخاري ومسلما. [١٧]

وفي تقديري أنّ في الكتب الصحاح الخمسة هذه؛ أكثر من ٩٠% من الأحاديث الصحيحة الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم. والعشرة الأخيرة (١٠%) موزّعة في بقيّة كتب السنّة التي تتعذّر على الحصر !

(١٧) المستدرك ٤/٤٨٨.

فتنبه لهذه النقطة- أخي الدّارس- واجعل جلّ عنايتك في دراسة هذه الكتب، والوقوف على الأحاديث المعلولة فيها، وخاصة كتاب المستدرك.

٣- كتب (السّنن): ويُقصد بالسنن الكتب المصنّفة على الأبواب الفقهيّة من غير الصحّاح السابقة،وأبرز هذه الكتب وأشهرها، وأنفعها للبحث،والتخريج،والدراسة، الكتب الآتية:

كتاب (السنن) للامام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن التميمي الدارمي (ت ٢٥٥هـ).

كتاب (السنن) للامام أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي (ت ٢٧٥هـ).

كتاب (السنن) للامام أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت ٢٧٥هـ).

كتاب (الجامع الكبير المختصر) للامام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة السُّلمي الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ويقال له (سنن الترمذي) ومن هنا عدّ بين كتب السنن وهو منها، والاسم مختلف فقط.

كتاب (السنن المجتبى) للامام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النّسائي (ت ٣٠٣هـ). وهذا الكتاب يلتحق عندي بالكتب الصّحاح، فإذا استثنينا الأحاديث التي ضعّفها النسائي فيه، أو جرح بعض رواتها، فما تبقّى معظمه صحيح، وبالجملة فهو أقّل كتب السنن حديثاً ضعيفاً.

كتاب (السنن الكبرى) للنسائي نفسه،وهو كسائر كتب السنن السابقة.

كتاب (السنن المعلّلة) للامام أبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدّارقطني (ت ٣٨٥هـ).

هذه أشهر كتب (السنن) ولكل واحد منها منهجه المستقلّ، وإضافة كل واحد من هؤلاء على من سبقه قليلة جدّاً من جهة الأحاديث المرويّة، لكن إضافته

في خدمة السنة أكثر،وسوف أتحدث عن شيء من هذا في (أنواع الترجمة الحديثية).

٤- كتب (المسانيد): وهي الكتب التي جمع فيها مصنفوها أحاديث كل صحابي بعضها إثر بعض، من غير نظر إلى ترتيب فقهي، ولا ترتيب هجائي ولكل واحد منهجه اليسير الخاص، وأكثرفوائد هذه الكتب،جمع السنة، ليس غير.

(المسند) للامام أبي داود سليمان بن داود الطيالسي البصري (ت ٢٠٤هـ) ويكاد أن يكون هذا الكتاب نسخة من حديث شيخه شعبة بن الحجاج، وهذه خصيصة كبيرة فتنبه.

(المسند) للامام أبي بكر عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي (ت ٢١٩هـ).

(المسند) للامام أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت ٢٣٠هـ).

(المسند) للامام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، المعروف (ابن راهويه) (ت ٢٣٨هـ).

(المسند) للامام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ). وهو أضخم كتب (السنة) الأصلية على الإطلاق، إذ حوى قرابة سبعة وعشرين ألف حديث بالمكررات، وهي تقرب من عشرة آلاف حديث من غير المكررات.

(المسند) للامام أبي محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي (ت ٢٤٩هـ).

(المسند) للامام أبي محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة (داهر) التميمي البغدادي (ت ٢٨٢هـ) وهو لم يرتب مسنده- كما قال الذهبي- حتى جاء الحافظ نور الدين الهيثمي فخرج زوائده على الكتب الستة في كتاب سماه (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث) وهو الموجود، المتداول بين أيدينا اليوم.

(المسند) للامام أبي يعلى أحمد بن علي بـــن المثنـــى التميمـــي الموصلـــي (ت ٣٠٧هـ).

(مسند الشاميين) للامام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيـــوب اللخمـــي الطبراني (ت ٣٦٠هـ).

وتجدر الإشارة إلى أن مسند الامام الطيالسي المطبوع ناقص، وأن الموجـــود من مسند إسحاق بن راهويه بعضه، وأن المتداول الموجود من مسند عبد بن حميـــد هو المنتخب منه. وقد أوضحت ذلك كله في كتابي (مناهج المصنفين في الحديـــث النبوي).

٥- كتب (المعاجم) ويقصد بها كتب الرواية مما رتبه مصنفه على حـــروف الهجاء، وليس المقصود جميع ما سمي بالمعجم.

والموجود بين أيدينا من هذه المعاجم ثلاثة، جميعها للامام الطبراني،وهي:

-المعجم الصغير، وقد رتبه على أسماء شيوخه الذين أخـــذ عليـــهم العلـــم وروى من طريق كل واحد منهم حديثا، حاول الطبراني أن يكون مـــن غرائبـــه (فوائده).

- المعجم الأوسط: وقد رتبه على أسماء الصحابة، وكان يعتز بـــه كثـــيرا ويقول: هو روحي.

- المعجم الكبير: وقد رتبه على أسماء الصحابة أيضا، وبين أن الصحـــابي إذا كان مكثرا ، فإنه يختار غرائب حديثه،وإذا كان مقلا؛خرج ما وصله من حديثه .

٦- كتب(المصنفات): وهي الكتب التي تذكر فيها الأحاديث المرفوعـــة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والموقوفات على الصحابة، والمقـــاطيع علـــى التابعين مما فيه فتوى، أو قضاء والذي بين أيدينا من هذه المصنفات، اثنان:

(المصنف) للامام أبي بكر عبد الرزاق بـــن همـــام بـــن نـــافع الصنعـــاني (ت ٢١١هـ)

(الكتاب المصنف) للامام أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم المعروف بأبي بكر بن أبي شيبة الواسطي (ت ٢٣٥هـ).

وهذان الكتابان موسوعتان في السنن والآثار، لايستغني عنهما عالم أومحدث

٧- **كتب أخرى:**

ويلتحق بهذه الكتب الأصول، كتب أخرى لا تندرج تحت بند من البنود السابقة، وهي أشبه بالكتب التي يستدل بها أصحابها لمذاهبهم، لكنها قديمة وتجري مجرى الكتب الأصول:

كتاب (الحجة على أهل المدينة)و(الآثار) للامام محمد بن الحسن الشيباني.

كتاب (الآثار) لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة (ت١٨٢هـ).

كتاب (الأم) للامام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ).

كتاب (شرح معاني الآثار) للامام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ).

كتاب (الأوسط) للامام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣٠٩ هـ).

كتاب (السنن الكبرى) للامام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ).

هذه هي الكتب الأصول، وما يجري مجراها، ولا إخال وراء هذه الكتب سنة صحيحة، والله أعلم.

مصادر التخريج الفرعية: وأعني بها المصادر التي تدل على مواضع الحديث في كتب الحديث الأصلية، وهذا النوع كثير جدا، ومتنوع المناهج وسوف أقتصر على أهم هذه المصادر وأبرزها؛ لأن بعض من سبقني في الكتابة عن (التخريج) جعل تعداد هذه الكتب وترتيبها هو علم التخريج !.

أ- الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية:

١- **جامع الأصول** من أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، للامام الحافظ أبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجرزي (ت ٦٠٦هـ) وقد جمع فيه صحيح البخاري، وصحيح مسلم، والسنن لأبي داود، وجامع الترمذي، والسنن للنسائي، وموطأ الامام مالك من رواية يحيى بن يحيى الليثي.

وهذا كتاب مبارك نافع ظل أحد الهاديين لي في استخراج الحديث، حتى ظهرت الفهارس، والحاسوب[١٨].

٢- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، جمع فيه زوائد مسند أحمد، وزوائد مسند البزار المعلل وزوائد مسند أبي يعلى الموصلي، وزوائد معاجم الطبراني الثلاثة: الصغير، والأوسط والكبير، على الكتب الستة السابقة في جامع الأصول مع حذف الموطأ، وإثبات (السنن) لابن ماجه موضعه.

قال الحافظ الكتاني في الرسالة المستطرفة: وهو من أنفع كتب الحديث، بل لم يوجد مثله كتاب، ولا صنف نظيره في هذا الباب.[١٩]

قلت: وهو الهادي الثاني في استخراج الحديث الشريف، ومن أتقن الافادة من هذين الكتابين، فقد حصل على معرفة كبيرة، تفيده في فن التخريج.

٣- **المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وهناك نسختان من هذا الكتاب: النسخة المجردة التي حققها المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، والنسخة المسندة، وهي التي طبعت مؤخرا وهذه هي الأنفع، وقد جمع فيها الحافظ ابن حجر زوائد مسانيد:

---

(١٨) انظر تعريفا وجيزا به في مقدمة تحقيقه، وفي كشف الظنون ٥٣٥/١.

(١٩) الرسالة المستطرفة للكتاني ص١٧ فما بعد.

أبي عمر العدني، وأبي بكر الحميدي، ومسدد بن مسرهد، والطيالسي، وابن منيع وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة..

قال السخاوي: (وفي هذا الكتاب أيضا الأحاديث الزوائد التي لم يقف عليها شيخنا،يعني ابن حجر تامة، كإسحاق بن راهويه، والحسن بن سفيان، ومحمد بن هشام السدوسي،ومحمد بن هارون الروياني،والهيثم بن كليب وغيرها [٢٠]

هذه الكتب مرتبة على الأبواب الفقهية، ولكل كتاب منها منهجه الخاص.

ب- **الكتب المرتبة على مسانيد الصحابة:**

وسوف أقتصر على ذكر الكتابين المطبوعين المتداولين في هذا الصدد، وهما كتاب تحفة الأشراف للحافظ المزي، وإتحاف المهرة للحافظ ابن حجر.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن ابن يوسف القضاعي ثم الكلبي، الدمشقي (ت٧٤٢هـ).

وهو كتاب ماتع فريد في بابه، استدرك فيه على من تقدمه من أمثال الحافظ ابن عساكر، وأبي الفضل المقدسي، والكتاب مطبوع متداول، رتب فيه أسماء الصحابة على حروف الهجاء، ثم رتب أسماء الرواة عن الصحابي على حروف المعجم إن كان له أكثر من راو.

وهو يورد طرف الحديث الأول إن كان قوليا، ويوضح مضمونه إن كان فعليا ويسوق أسانيد المصنفين إلى (المدار).

وقد تبع فيه الحافظ المقدسي، إذ جمع فيه أطراف الصحيحين، وسنن أبي داود وابن ماجه والنسائي، وجامع الترمذي، فجعل ابن ماجه سادس الكتب، بعد الخمسة. وهو كتاب نافع، ليس في معرفة الأطراف فحسب، وإنما في ضبط أسماء الرواة، ومعرفة (المدار) في الكتب الستة، وضبط الألفاظ التي يذكرها الترمذي أحكاما على أحاديث كتابه. وغير ذلك كثير، مما ذكرته في مناهج المصنفين.

---

(٢٠) انظر تعريفا وحيزا بهذا الكتاب في مقدمة تحقيقه، وفي الرسالة المستطرفة ص(١٧)

إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو كتاب فريد في بابه أيضا جمع لنا من زوائد الكتب المفقودة ما نحن في حاجة ماسة إليه، إن لم يكن من أجل فوائد أحاديث من جهة الرواية؛ ففيه فوائد لا تحصى في العلل، والنقد، والتخريج.

والمصنفات التي جمع الحافظ ابن حجر أطرافها في هذا الكتاب هي:

أطراف كتاب (السنن) للدارمي، وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وموطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، قال: لأني لم أجد عن أبي حنيفة مسندا يعتمد عليه، والمنتقى لابن الجارود العبسي، والمستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة.

قال: فلما صارت هذه عشرة كاملة، أردفتها بالسنن للدراقطني؛ جبرا لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة.[٢١]

وقال: " جمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزي، وترتيبه، إلا أني أسوق ألفاظ (الصيغ) - يعني صيغ التحمل والأداء في رواية الحديث- في الاسناد غالبا؛ لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس.

ثم إن كان حديث التابعي- عن الصحابي - كثيرا رتبته على أسماء الرواة عنه غالبا وكذلك الصحابي المتوسط[٢٢]".

ج-المصنفات على أطراف الأحاديث: وهذه كثيرة أبرزها الكتب الآتية:

١ - **المقاصد الحسنة** في كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، وهو كتاب جيد نافع يفيد في بيان مخارج الأحاديث المشتهرة بين عامة الناس.

---

(٢١) مقدمة الكتاب ١٥٩/١-١٦٠.

(٢٢) ما سبق ١٥٨/١-١٥٩ وانظر تعريفا جيدا ببيان قيمة هذا الكتاب في المقدمة الضافية التي كتبها المشرف على تحقيقه الدكتور زهير بن ناصر الناصر ١٩/١-١٣٧.

٢-جمع الجوامع (الجامع الكبير) للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الأسيوطي المصري الشافعي (ت ٩١١هـ) وقد قصد فيه استيعاب الأحاديث النبويّة، وقد قسمه على قسمين:

الأحاديث القوليّة: حيث يسوق لفظ الحديث، ثم يذكر من خرّجه من الكتب الأصول، والفروع.

والأحاديث الفعليّة المحضة، أو المشتملة على قول،أوفعل، أوسبب أومراجعة، ونحو ذلك.

وقدرتّب هذا القسم على مسانيد الصحابة، مبتدئاً بالعشرة المبشّرين بالجنّة

ثم رتّب الباقي على حروف المعجم في الأسماء، ثم الكنى، ثم المبهمات، ثم بالنساء ثم بالمراسيل،

والكتاب لا يزال في حكم المخطوط؛ لأن النسخة المتداولة منه مصوّرة عن المخطوط(بالأوفست) مع مقدمة تعريفية به،ولديّ نسخة منه[٢٣].

والكتاب رفيع الشأن عظيم، لكن (الموسوعة الذهبيّة) اليوم تسدّ مسدّه !.

٣-**الجامع الصغير** من حديث البشير النّذير للشيخ جلال الدين السيوطي لخّصه من كتابه (جمع الجوامع) سالف الذكر.

وقد ذكر في طليعته أنّه رتّبه على أطراف الأحاديث، مرتباً إيّاها على حروف الهجاء، وذكر فيه أنّه اقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة، وبالغ في تحرير التخريج - يعني العزو إلى من أخرجه من المصنّفين- وصانه عمّا تفرّد به وضّاع أو كذّاب.

وقد طبع طبعات متعددة،أجودها التي صدرت بعناية المحدّث الشيخ محمد ناصر الألباني، في كتابين: صحيح الجامع الصحيح، وضعيف الجامع الصغير.

(٢٣) انظر تعريفاً وجيزاً به في كشف الظنون ٥٩٧/١.

وهذه الكتب أفضل المصنفات في هذا الجانب، ويمكن أن تسمى كتباً في التخريج (الدلالة على مواضع الحديث) بالإضافة إلى النقد الوجيز عليها، باجتهاد مصنفيها، رحمهم الله تعالى.

ومن هذا الباب كتاب (تمييز الطيب من الخبيث) لابن الديبع الشيباني (ت ٩٤٤هـ) و(كشف الخفاء، ومزيل الالباس، فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس) للعلامة العجلوني الجراحي.

د- كتب علل الحديث:

إن علم (علل الحديث) أدق أنواع علوم الحديث، وأعوصها، لذا فإنه لا يحسنه إلا أفراد قلائل في كل عصر، ومصر.

والذين يحملون درجة (الدكتوراة) في الحديث الشريف من المعاصرين؛ ربما زاد عددهم على ألف باحث! لكن الذين وقفنا لهم على جهود ظاهرة في علم (نقد الحديث) وعلم (علل الحديث) قد لا يتجاوزون عشرمعشار هذا الرقم !.

بل حتى في تاريخنا العلمي القديم، كان الذين أعطوا لقب (حافظ) يعدون بالمئات لكن النقاد منهم قليل من العشرات!

والذي وصلنا من كتبهم قليل،ومنها :

كتاب العلل للحافظ علي ابن المديني (ت ٢٣٤هـ).

كتاب العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).

كتاب التمييز لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ).

كتاب المراسيل لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ).

كتاب سؤالات الآجري أبا داود السجستاني أيضا.

كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ).

كتاب المراسيل لابن أبي حاتم الرازي أيضا.

كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (ت٣٨٥هـ).

كتاب سؤالات حمزة السهمي للدارقطني.

كتاب سؤالات الحاكم النيسابوري له.

كتاب سؤالات البـــرقاني له.

ولزميلنا الدكتور عبد الحميد العاني العراقي دراسة جيدة، عن علل الحديث يحسن الرجوع إليها، وهذه هي أبرز كتب العلل على وجه التجوز.

وهناك مصادر أخرىمتنوعة، احتوت على فوائد كثيرة في العلـــل والنقـــد وأبرزها ما يسميه الحافظ ابن حبان كتب (الضعفاء المعللة) أو (الضعفاء بـــالعلل). وسوف يأتي ذكر هذه الكتب في القائمة التالية توا.

هـــ- كتب الجرح والتعديل: أو تواريخ الرجال كثيرة، ووافرة، ســـوف أبدأ منها بالكتب التي يمكن أن نسميها كتب (الجرح المعللة) وأبرزها:

١- **التاريخ** للامام الحافظ الناقد يحيى بن معين المري (ت ٢٣٣هـ)

وهذا الكتاب غالبه سؤالات أجاب عليها ابن معين تلامذته الحفاظ، وأبـــرز روايات هذا التاريخ:

- رواية الدوري عن ابن معين، وهي الرواية الكبرى.
- رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين.
- رواية ابن دقماق عن ابن معين.

وهذه الروايات الثلاث، حققها ودرسها أستاذنا الجليل العلامة الدكتـــور أحمد محمد نور سيف حفظه الله تعالى.

٢- **التاريخ الكبير** للامام البخاري (ت ٢٥٦هـ) وهذا الكتاب ملـيء إلى مشاشه بعلل الحديث، لكن الوقوف على تعيين (العلل) فيه عسير، لأن البخـــاري أوجزه إلى حد (الالغاز!)، وقد تولت كتب عديدة جاءت بعده شرح كثير مـــن غوامضه، ومن هذه الكتب (العلل) لابن أبي حاتم السالف الذكر، ومنها أيضا:

٣- **الضعفاء الكبير** للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢هـ) وهو كتاب نافع جدا، يكشف جوانب عديدة من غوامض كتب التاريخ للبخاري، وغيره.

٤- كتاب **المجروحين من المحدثين**، والضعفاء والمتروكين، لابن حبان (ت ٣٥٤هـ) وقد خرج فيه ابن حبان أكثر من ألف وثلاثمئة حديث معللة وسوف يصدر قريبا بتحقيقي على أربع نسخ خطية إن شاء الله تعالى.

٥- كتاب (**الكامل في الضعفاء**) للحافظ الناقد أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) وهو جليل القدر، وقد حقق، ولا يزال يحتمل الخدمة.

ولأخينا الفاضل الزميل الدكتورزهير محمد نور السوداني دراسة طيبة عن (الامام ابن عدي) ومنهجه في كتابه (الكامل) وهي مطبوعة متداولة.

٦-كتاب(**ميزان الاعتدال**) للحافظ الناقد أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (ت ٧٤٨هـ).

٧-كتاب (**سير أعلام النبلاء**) له أيضا.

٨- كتاب(**لسان الميزان**) للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

٩- كتاب (**تعجيل المنفعة**) في زوائد رجال الأربعة له.

٨- كتب (**التواريخ البلدانية**) مليئة بعلل الحديث من مثل تاريخ دمشق لابن عساكر وتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ جرجان للسهمي، والارشاد للخليلي وغيرها.. وهذه الكتب يستفاد من مادتها في الجرح والتعديل، والعلل ولوفرة العلل فيها أتبعتها الكتب المختصة في (علل الحديث).

مع معرفتي بأن ترتيبها التعليمي على غير هذه الصورة، إذ درج المصنفون أن يرتبوا المصنفات في الرجال على النحو الآتي:

كتب التراجم العامة: ويذكرون فيها بعض ما ذكرته آنفا، وغيره أيضا.

كتب الثقات من الرواة مثل(الثقات) ابن حبان، و(الثقات) لابن شاهين.

كتب الضعفاء من الرواة.

كتب الجرح والتعديل التي تجمع الثقات والضعفاء من الرواة .

كتب الطبقات.

كتب التواريخ البلدانية.

كتب رواة كتب مخصوصة، من مثل رواة الكتب الستّة، ورواة مسند أحمد،وغيرها، وهذا قد تناولته في كتابي (مناهج المصنفين في الجرح والتعديل) لكنني أردت ههنا أن أقدّم قائمة بأسماء كتب تتوفّر فيها مادّة مفيدة للنقد، بغضّ النظر عن موقعها بين الشرائح السابقة وغيرها.

وإضافة إلى ما سبق فيتعيّن على الباحث الناقد، أن يكون تحت يده مجموعة تهذيب الكمال، ومجموعة رجال كتب الزوائد.

تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجّاج المزّي (ت ٧٤٢هـ).

تهذيب تهذيب الكمال للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

تقريب تهذيب تهذيب الكمال له أيضاً.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة للذهبي (ت ٧٤٨هـ).

هذه أبرز الكتب المختصة برواة الكتب الستّة، أمّا رواة الكتب الزوائد على الكتب الستّة فأبرزها ما يأتي:

الاكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرّجال للحافظ أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني (ت٧٦٥هـ).

تعجيل المنفعة في زوائد رواة الأئمة الأربعة لابن حجر، وميزان الاعتدال للذهبي،ولسان الميزان للحافظ ابن حجر، وقد تقدّم ذكرها.

وهناك أبحاث علميّة قام بها عدد من الباحثين ، قد جمعت وغطّت حيّزاً كبيراً من رواه أحاديث الزوائد، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ملاحق رسالة ابن حبّان ومنهجه في الجرح والتعديل لكاتب هذا الكتاب فقد عرّفت فيها بأكثر من أربعة آلاف راو، منهم عدد كبير من رواة الزوائد.

المجهولون ومروياتهم في صحيح ابن حبّان للباحث عبد الباسط أحمد كريج الحموي، فقد كان أكثر من نصف هؤلاء من رواة الزوائد.

الرواة الذين تكلّم عليهم الحاكم النيسابوري بجرح أو تعديل في كتابه المستدرك لتلميذي النّابه أحمد عبد السّتار العبيدي العراقي.

ملحق الرواة الذين تكلّم عليهم الخطيب البغدادي بجرح أو تعديل للدكتور خلدون سليم الأحدب، وقد تقدمت الإشارة إلى كتابه (زوائد الخطيب).

وهذا القدر من المصادر يحتاجه النّاقد الذي يريد أن يحقّق ويخرّج كتاباً، أو كتباً من كتب السنّة، أمّا الباحث المبتدئ، كطلاّب الجامعات؛ فيكفيهم من وجهة نظري في علم الرجال الكتب الآتية:

تهذيب الكمال، وتهذيبه، وتقريبه، وكاشفه.

ميزان الاعتدال ولسانه.

وفي السنن الأربعة آلاف من الأحاديث المعلّة، والواهية، والمنكرة، وبعض الموضوعات ولا حاجة بالطالب إلى إرهابه بهذه القوائم المثقلة وهو لا يزال في بدايات حياته العلمية العامة، لا المتخصّصة.

و- **كتب التخريج والنقد:** قدّمت أن تلك الكتب في الفقرة (ح) يمكن عدّها من كتب التخريج والنّقد على تمريض!

لكن الكتب التي أريد التأكيد على ضرورة العودة إليها، تاركاً التطويل إلى مواضعه الخاصّة به، هي الكتب الآتية:

١- معرفة السنن والآثار للامام البيهقي.

٢- الخلافيات في أدلّة الفقه بين الحنفية والشافعية له أيضاً.

٣- تخريج أحاديث كتاب الأمّ له أيضاً.

٤- كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام للحافظ أبي الحسن علي بن محمد ابن القطّان الفاسي (ت ٦٢٨هـ).

وهذا الكتاب من أعظم كتب النقد، إن لم يكن أعظمها على الإطلاق فقد تكلّم فيه ابن القطّان على علل الحديث، والرجال، والجرح والتعديل، والعزو والتوثيق، كلام عالم، مصنّف، بارع.

وكنت شارعاً في نسخه لتحقيقه؛ حين وصلتني نسخة مطبوعة بتحقيق الدكتور حسين آيت أحمد، وبعد مطالعتي الكتاب وتحقيقه، رأيت أنّ المحقّق الفاضل أحسن في ضبط النصّ، أما منهجه في التحقيق، وتنقيداته على ابن القطّان ففي بعضها نظر، وبعضها نخالفه فيها تماماً(٢٤).

٥- نصب الرّاية لتخريج أحاديث الهداية للحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢)، وهو غير الزيلعي الفقيه عثمان بن علي الزيلعي شارح (كنز الحقائق) بكتاب سمّاه (تبين الحقائق) (ت ٧٤٣هـ).(٢٥)

٦- الكاف الشاف في تحرير أحاديث الكشّاف للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) قال في كشف الظنون: فاته كثير من الأحاديث المرفوعة، التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يتعرّض لشيء من الآثار الموقوفة غالباً(٢٦) وقد طبع الكتاب غير مرّة، وهو نافع ماتع.

٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر أيضاً، وهو كتاب مطبوع متداول، أشهر من أن أعرّف به، وقد تكلم فيه صاحبه على علل الحديث والرجال كلام خبير ناقد، بيد أنّه كان يغضّ الطرف عن كثير من العلل، التي

---

(٢٤) يوم كان الكتاب مخطوطاً، أفدت منه فوائد جلّى في كتابي (رواة الحديث) وغيره وكتبت يومها بحثاً وجيزاً بعنوان (الحافظ ابن القطان وكتابه الوهم والايهام) وقد ألحقت هذا البحث بكتابي مناهج المصنفين في الجرح والتعديل .

(٢٥) انظر تعريفاً وجيزاً بالكنز وشرحه في كشف الظنون ٢/١٥١٥.

(٢٦) كشف الظنون ٢/١٤٧٥.

تعكّر على مواقفه الواضحة في الدفاع عن صحيح البخاري أصالة، وعن صحيح مسلم تبعاً، وقد ثبت عندي أنّ مخالفة المتقدّمين لاتحتملها عقول العلماء وللأسف!

٨- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للمحدّث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)وسلسلة الأحاديث الصحيحة له، وسلسلة الأحاديث الضعيفة له أيضاً.

١٢- تخريجات الشيخ شعيب الأرناؤوط- حفظه الله تعالى- لبعض كتب السنّة، وأهمّها تخريجاته على مسند الامام أحمد، وصحيح ابن حبّان.

١٣ - زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستّة للزميل الفاضل الشيخ الدكتور خلدون محمد سليم الأحدب الحموي- مدّ الله في عمره -، ونفع به عباده.

وقد جاء كتابه المبسوط هذا في تسعة مجلّدات ضخمة، خرّج فيها (٢٢٢٣) ألفين ومئتين وثلاثة وعشرين حديثاً، وقد طوّل في استعراض الشواهد وبالنقول في تقويم شخصيات الرّواة، ولو أنّه قصر الكتاب على تخريج الأحاديث الزوائد، وهي في جملتها أحاديث معلولة؛ لكان أحكم، والكتاب نافع، طيّب ماتع، جزى الله مؤلفه خيراً.(٢٧)

وهذه الكتب كلّها ضروريّة مفيدة في التخريج، والعلل ، والجرح والتعديل والحكم على الحديث، وبعبارة مختصرة: كلّها كتب (نقد)، وفي جميعها خير وعليها ملاحظ (وكلّ عالم يؤخذ من قوله، ويردّ عليه، إلا المعصوم المصطفى صلى الله عليه وآله وسلّم).والله تعالى أعلم.

---

(٢٧) من المشتغلين بعلم الحديث من الحمويّين اليوم الشيخ الدكتور محمد فضل آل مراد، والشيخ الدكتور عبد الرحمن محمد الحامد، والشيخ الدكتور خلدون محمد سليم الأحدب، والشيخ الدكتور محمد سعيد حوى وكلّ واحد من هؤلاء ينتمي إلى أسرة فيها عديد من العلماء ثم الفقير كاتب هذه السّطور، ولم يتهيأ لمدينة حماة خمسة محدّثين متعاصرين في تاريخها كلّه، لكن المحزن حقّاً، أنّهم جميعاً مغتربون، ينتفع بعلمهم الآخرون وأهلهم منهم محرومون... وإلى الله المشتكى!!

المحاضرة الثالثة:

أنواع الترجمة الحديثية

المسألة الأولى: الترجمة في اللغة والاصطلاح

تكلمت في بحث آخر على أن مفهوم الترجمة واسع، ذو شعاب متعددة[٢٨] فالترجمة تأتي بمعنى الايضاح والبيان والتفسير، وبمعنى نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى، والتراجم المفسّرون لكتاب الله تعالى.

وقد أكثر الامام الطبري رحمه الله من استعمال كلمة (ترجمة) بمعنى التفسير.

وقد كان علماؤنا السابقون في تقويمهم شخصيات الرواة، يستعملون عبارة (تاريخ الرواة) أو (سير الأعلام)، واستعمال (ترجمة) بمعنى تاريخ جاء متأخراً، على أننا يمكن أن نجد في المعاني اللغوية مصادر اشتقاق لهذا المصطلح.

والرجم بالغيب: القول بالظن والتخمين، ورجمتُ فلاناً: إذا رميته بالفحش ووصفته بالسوء، وتراجموا بالكلام: تسابّوا. ويقال: صار فلان رَجْماً: أي لا يوقف على حقيقته[٢٩].

وفي التعريف بالراوي نحاول استخلاص درجته في سُلّم القبول، أو الردّ تخميناً وظنّاً، وإذا وقفنا في سيرته على جرح؛ رميناه به، ووصفناه بالغفلة، أو الوهم، أو الكذب وذلك كلّه وصف بالسوء.

-والتعريف بالراوي، أو العَلَم: هو تفسير شخصيته، وبيان حاله! وحين يكون المعرّف به مجهول العين، أو الحال، فغالباً يصبح رَجماً، لا يوقف على

(٢٨) مذكرات في علوم القرآن الكريم، ومنهج التفسير التعليمي للقرآن الكريم (خ).

(٢٩) القاموس المحيط، المصباح المنير، المفردات، المنجد (رجم).

حقيقته! ويمكننا مما سبق استخلاص تعريف لترجمة الرواة هو: التعريف بالراوي بما يميّز شخصيته، ويحدد موقعه في العلم، ومنـزلته في القبول أو الرد.

وهذا يعني أنّ مصطلح (ترجمة) عربي، وليس منقولاً عن لغة أخرى.

وسير الرواة، أو تراجم الرواة، وتراجم الأعلام، والمشاهير، وغير المشاهير تأخذ ساحة واسعة، وتشمل كثيراً من فئات الناس:

من الخلفاء، والملوك، والأمراء، والسلاطين، والوزراء، والنقباء، والقضاة والقرّاء، والمحدثين، والفقهاء، والأدباء، واللغويين، والنحاة، والشعراء، وأرباب الملل والنحل، والمتكلمين، والفلاسفة، ومجموعة من المعنيين بالعلوم الصرفة.

ومما لا يخفى أنّ ترجمة الصيدلاني تختلف عن ترجمة الفيلسوف، وتراجم الملوك والأمراء وقادة الجيوش، غير تراجم المغنين والسُّمّار. وهؤلاء جميعاً في واد وتراجم علماء الدين بفروعه الكثيرة في واد خصيب آخر،وسوف نفصّل القول في هذه الخطوة من خطوات تخريج الحديث ونقده، على مطلبين، بعد هذه المحاضرة.

المسألة الثانية: **أنواع الترجمة الحديثية**

تتنوع التراجم عند العلماء تبعاً لتنوع الساحة العلميَّة، أو المَعرفيَّة التي ينتمي إليها المترجَم؛ فأنت عندما تقف على اسم عَلَم في كتاب (صورة الأرض) مثلاً إنما يعنيك من ترجمته: معرفة عينه، وتمييز شخصيته، ثمّ مكانته في علم صورة الأرض أو علم طبقات الأرض.

وتتنوع التراجم -أيضاً- بتنوع المقاصد؛ فالترجمة التربوية، غير الترجمة المَعرفيَّة، والترجمة التاريخية ليست مثل الترجمة المَعرفيَّة، وكلّ هذه الأنواع، سوى الترجمة الحديثيّة النقدية!

ومن وراء معايشتي كتب السنّة، والتأريخ، والرجال، خلصت إلى أنّ التراجم على ثلاثة أنواع: المَعرفيَّة، والمنقبية، والنقدية.

المسألة الثالثة: الترجمة المَعرفيَّة: وهي الترجمة التي تُعنى بالوقوف على شخصية المترجَم وهويته، وتركز على ما يميزه من غيره، ممن يشترك معه في الاسم أو اللقب، أو الكنية، أو العشيرة، أو البلد فإذا تميّزت شخصيته، وتوضّحت هويته فتكون الترجمة المَعرفيَّة قد كَمُلت، وتوضيح ذلك بمثال أفضل !

فقد يُخرّج مسلم حديثاً يقول في سنده: حدثنا ابن جوّاس، أو يسمّيه فيقول: حدثنا أحمد بن جوّاس.

وقد يكون في طبقته، أو قريب منها رجل آخر، يقال له: ابن جوّاس، وربما كان اسمه أحمد بن جوّاس أيضاً، فيتعين على الباحث في علم الحديث أن يتحقق من التمييز بين الشخصيتين، حتى لا ينسب الرواية التي يريد درسها إلى راو لا صلة له بتلك الرواية، وهذا بحدِّ ذاته خطأ علميّ فاحش، ولكنَّ الأهمّ منه أن يكون أحد الراويين ثقة، والآخر ضعيفاً، فيتأكد التمييز بين الشخصيتين، والتأكيد على منزلة كل منهما في سُلّم الجرح والتعديل؛ حتى لا تشتبه تلكما الترجمتان عليه أو على القارئ، فيفسد المقصد من الترجمة..قال الامام المزّي:

أحمد بن جوّاس الحنفي -نسبة إلى بني حنيفة- أبو عاصم الكوفي.

روى عن: عبدالله بن المبارك في ستة عشر شيخاً ذكرهم له.

وروى عنه: مسلم وأبو داود والأثرم في ثمانية عشر تلميذاً رووا عنه ثم قال: مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين، وترجم بعده لرجل آخر؛ فقال:

[تمييز] ولهم شيخ آخر يقال له: أحمد بن جوّاس الأستوائي، أبو جعفر النيسابوري .

يروي عن: أحمد بن عبدالله اليربوعي الكوفي، في شيخين آخرين ذكرهما له.

ويروي عنه: عبدالله بن الحسن ابن الشرقي، وموسى بن العباس الجويني.

ذكره الحاكم أبو عبدالله في (تاريخ نيسابور) ولم يرو عنه أحد منهم -يريد أصحاب الأصول الستة-، وإنما ذكرناه للتمييز بينه وبين الذي قبله[٣٠].

وقد جاء ثلاثة في طبقة واحدة كلّ منهم يُسمّى حميد بن زياد، وأحدهم: صدوق، والثاني: مقبول، والثالث: مجهول[٣١]، فما لم يتوضّح للقارىء أيّهم هو المقصود، فإنه يتشكّك في حكم الباحث أو يشك في مصداقيته.

وهذا النوع من الترجمة المَعرفيَّة، هو الخطوة الأولى لنوعي الترجمة الآخَرَيْن.

المسألة الرابعة: الترجمة المنقبية: وهي الترجمة التي يتوخّى من ورائها رسم أكمل صورة ممكنة للمترجم بعيداً عما يعتري كل شخصية بشرية -ماعدا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام- من نقص في جانب، أو قصور في جانب، أو خطأ اجتهادي، أو عملي.

فأصحاب المصنفات التي تترجم للصحابة الكرام، والقادة العظام، والأدباء الكبار، والساسة والحكّام؛ لا يُعنون بعد تقديم الترجمة المَعرفيَّة اللازمة -غالباً- إلاّ بتعداد المآثر، وذكر المناقب ورفع شأن المترجَم، لتحقيق أهداف معينة.

وهذه الترجمة نافعة في مجال الدعوة إلى الله -تبارك وتعالى-، لتقديم النماذج العالية من الرجال القُداة، حتى تشتدّ عزائم المدعوّين، فيسيروا في طريق الرقيّ والكمال، ونافعة أيضاً في الوصول إلى كل هدف آخر يراد الوصول إليه.

لكن هذه الترجمة لا تُقدَّم هكذا، إذا كانت ذات صلة بعلم النقد الحديثي لأنّ كثيراً من العظماء والقادة والأولياء -بعد الصحابة رضوان الله عليهم- لا يحسنون ضبط الحديث، ولا نقله!!

فكانت الترجمة المنقبية مفيدةً في الجانب التربوي، وفي الدعوة والتبليغ ودراسة التاريخ العام، وفي أوقات الأزمات التي تحتاج إلى التضحية، والفداء، ونحو

(٣٠) الترجمتان ٢١-٢٢ من تهذيب الكمال ٢٨٥/١-٢٨٧. وانظر ٩٠-٩١ و١٠١-١٠٢ من المجلد نفسه.

(٣١) التقريب (١٥٤٦) و(١٥٤٧) و(١٥٤٨) على الترتيب.

ذلك، وسوف أضرب لذلك مثالين اثنين، أحدهما من جيل الصحابة، وهو مشهور والثاني من جيل مصنفي الحديث الكبار.

فأما المثال الأول: ففي قوّة عليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: فقد أوردت بعض كتب السيرة مبارزة عليّ لعمرو بن عبد وَدّ العامري، فجعلت عَمْراً هذا فارس قريش المغوار، ومقدّم رجالها الذي لا يُصلى له بنار، وجعلت قتل عليّ له فتحاً مبيناً، بل جعلته يعدل عبادة الثقلين (الإنس والجان !).

وذكرت كتب السير نفسها أنّ علياً يومها كان غُلاماً يافعاً، وأنّ عَمْراً أشفق عليه من القتل لأنه غلام صغير! فما كان من عليّ إلا أن ضربه، فقطع رجله، ثم ضربه الضربة الثانية، فقطعته نصفين، ونزل السيف حتى وصل إلى حصانه، فقطعه وقتله تحت عمرو المشطور!!

وخلاصة المراد من القصة: أنّ علياً منذ كان طفلاً كان شجاعاً بطلاً، وأنّ قوة إيمانه جعلته ينازل فارس الفرسان، ولمّا علم الله تعالى منه الصدق أيّده بقوة منه، حتى فعل ما فعل.

وهذا معنى تربوي سام، ومثلٌ عال من أمثلة البطولة والفداء ينفع في النواحي التربوية والجهادية، فنحن لا نزيد على قولنا: وقد روت كتب السيرة، أو قيل: إنّ علياً كرّم الله وجهه، نازل عَمْراً، عندما نريد التأكيد على هذا المعنى التربوي المقصود.

لكن أين هذه القصة من حقيقة التاريخ، مع كلّ عظمة عليّ وشجاعته الفريدة كرم الله تعالى وجهه؟!

إنّ غزوة الخندق -أو الأحزاب- كانت سنة خمس من الهجرة على الصحيح، وقيل: أربع، وهذا يعني أنّ علياً كان في السابعة والعشرين أو أكثر من عمره، فهل ابن هذه السنّ يقال له غلام؟ وهل كان عمرو هذا فارس قريش الأوحد؟ إذاً فأين كان في بدر، وأحد؟ أما رأى فعل علي في قومه؟

ثم هل وقع مثلُ هذا في تاريخنا فعلاً، وهل يقبل العقل تصديق مثل هذه الضربة الخارقة؟

إنَّ كتب السنّة لا تذكر مثل هذا النزال أصلاً، وكل الذي ذكره ابن إسحاق في السيرة، أنَّ عمرو بن عبد ودّ العامري، ومعه نفر اقتحموا على خيولهم الخندق من ناحية ضيقة، حتى صاروا بالسبخة، فبارزه علي، فقتله، وبرز نوفل بن عبدالله بن المغيرة المخزومي، فقتله الزبير ويقال: قتله علي أيضاً، ورجعت بقية الخيول منهزمة، ولم يقع بينهم حرب –بعد ذلك– سوى المراماة بالنبل(٣٢).

ومثل هذا يقال عن بطولة علي يوم خيبر، ويوم حنين، فهي كلها حقائق كان علي فيها الأنموذج الأعظم للفروسية، والتضحية، والشجاعة، لكن الترجمة المنقبية أوسع من الحقيقة كما رأيت!

وأما المثال الثاني: ففي ترجمة الامام البخاري –رحمه الله تعالى– ذكروا أنَّ علماء بغداد انتدبوا عشرة من حذّاقهم، فحفظ كلُّ واحد منهم عشرة أسانيد وركّب على كل إسناد حديثاً، غير حديث ذلك الاسناد، ولمّا امتحنوا البخاري سألوه عن هذه الأحاديث المئة، وهو يقول في كلّ ذلك: لا أعرفه، حتى انتهوا من سردها عليه، فرجع إلى الأول من الحذّاق، وقال له: أمّا حديثك الأول؛ فخطأ وصوابه كذا، وأمّا الحديث الثاني، فصوابه كذا، حتى انتهى من التصويب للحذّاق العشرة في الأحاديث المئة، كل ذلك يعيده على الترتيب نفسه(٣٣).

---

(٣٢) انظر بعض أخبار هذه الغزوة في جامع الأصول ٨/٢٦٥–٢٨٤، وفتح الباري ٧/٤٥٤–٤٧١. وقصة المبارزة فيه ٧/٤٦٢.

(٣٣) ذكر هذه القصة جماعة ممن ترجم للبخاري، منهم الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢/٢٠–٢١، والمزي في تهذيب الكمال ٤/٤٥٢، والذهبي في النبلاء ١٢/٤٠٨، والحافظ في هدي الساري ص٥١٠، وهي مع شهرتها منقطعة بالابهام فابن عديّ في كتابه شيوخ البخاري يقول: حدّثونا أن البخاري حين قدم بغداد...وساق القصة! انظر التأصيل ص٣٩.

هذه القصة تهدف إلى أمرين اثنين:

الأول: أنّ علماء الحديث لا يسلّمون للعالم الوافد، حتى يمتحنوه، فإذا امتحنوه، ونجح في الامتحان؛ أذعنوا له، وسلّموا لعلمه. وهذا عدل وإنصاف!

والثاني: أنّ الامام البخاري فلتة من فلتات الزمان، فأين يقع المتأخرون من مثل هذا النبوغ، وهذا الحفظ؟!

والأمران كلاهما يدفعان طالب العلم إلى بذل قصارى الجهد ليتمكن من العلم، ويكون الامام البخاري قدوته، ويصوّران عدل المحدثين وإنصافهم. وهذا وذاك مرغوبان في طريق العلم عامة، وعلم الحديث خاصة.

لكن التحقيق العلمي يدلّ على أنّ هذه القصة منقطعة لا يصح سندها، فهي ضعيفة لا تقوى على إثبات المزيتين كلتيهما، والأمر يحتاج إلى دليل آخر.

فالمربّي عندما يحثّ الطلبة على طلب العلم، ويؤنبهم على تقصيرهم، أو عندما يريد أن يؤكّد على أنّ الامامة في العلم، والتقدم فيه لا يتم إلا بامتحان عسير تعقبه شهادات علماء كلّ فن، فهذه القصة يمكن سياقتها استئناساً في هذا المضمار بغير إحدى صيغ الجزم. من غير اعتقاد ثبوتها، ولا اتّهام من لا يعتقد بها!.

لكننا -في الدراسات العليا- لا يجوز أن نسجّل مثل هذه القصة في ترجمة الامام البخاري؛ لأنّ الأبحاث العلميَّة في الدراسات العليا، ليست مكتوبة للعامة ولا للدعوة، وإنما هي مكتوبة للمختصين في ذلك الفن وحدهم.

فإذا أمكن أن يكون البحث العلمي مفيداً للمختصين، ويمكن للعامة أن يفيدوا منه، من غير فتنة ترجع عليهم؛ فهو نور على نور، وإن لم يكن هذا؛ فليبق البحث مقصوراً على المختصين وحدهم، وتلك مزية للبحث، وليس عيباً فيه.

المسألة الخامسة: الترجمة الحديثية الناقدة: هي الترجمة المَعرفيَّة ذاتها،مضافاً إليها من الترجمة المنقبية، ما يؤثر سلباً أو إيجاباً، على عدالة الراوي الدينية واستقامته الحديثية، وصدق لهجته في حديث الناس، هذا إلى جانب أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه وتنقيرات علماء التخريج والعلل على مروياته.

فإذا تحققت العدالة الدينية في راوٍ، وثبت صدقه، وظهر ضبطه في أحد مظهري الضبط -الصدر أو الكتاب- أو كليهما؛ فإنَّ الصفات الأخرى المنقبية التي تذكر في ترجمته مما يقوّي جانب العدالة، أو يقوّي جانب الصدق، أو يقوّي جانب الضبط، فإنها تفيد عند الترجيح بين الروايات المتعارضة فقط، وقد لا تعنينا في نقد الحديث أبداً .

فحين يقولون: فلان من الأبدال، أو كان يُصلّي الفجر بوضوء العشاء، أو يقولون: كان يقرأ القرآن في كلّ ثلاث، أو في كلّ ليلة...، فإنّ هذا الكلام وأشباهه؛ قدر زائد على ما هو مطلوب في عدالة الراوي بدليل ترجيحهم روايات كثيرين من الرواة غير العلماء، على روايات حمّاد بن سلمة التي ينفرد بها؟!

وإلى هذا أشار الترمذي بقوله: (أبان بن أبي عيّاش، وإن كان قد وصف بالعبادة والاجتهاد، فهذه حاله في الحديث، والقوم كانوا أصحاب حفظ، فرُبَّ رجل وإن كان صالحاً، لا يقيم الشهادة، ولا يحفظها...)[٣٤]، وجعل هذا الحافظ ابن رجب القاعدة الأولى من إضافاته على علل الترمذي[٣٥].

وحين يقولون: فلان يحفظ مئة ألف حديث، وفلان أعلم أهل البصرة، أو الكوفة بالحديث، وفلان ما رأيت مثله، كأنه خُلِقَ للحديث...، فهذا قدر زائد على المطلوب في الضبط، بدليل أنهم جميعاً يرجّحون ضبط الكتاب على الحفظ!

---

(٣٤) العلل الصغير مع الجامع ٦٩٨/٥. وانظر شرح ابن رجب في فقه هذا النص ٣٨٧/١.

(٣٥) شرح علل الترمذي ٨٣٣/٢.

ومما يتعين اعتباره في هذه الترجمة الناقدة، جملة أمور:

الأمر الأول: شهادات أئمة النقد الكبار، التي وَصَفُوا بها المترجَم عامة، مثل قولهم: حافظ، إمام ثقة، صدوق، حسن الحديث... إلخ.

الأمر الثاني: الوقوف على شهادات معاصري الراوي المترجم من شيوخه وأقرانه، وتلامذته، لأنَّ شهادة هؤلاء هي الأقوى، مع ملاحظة جانبي الاختلاف في التوجه الفكري، والنفاسة، والحسد.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي نُعيم صاحب الحلية: (كلام ابن مندة في أبي نعيم فظيع، لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كلٍّ منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها.

قرأت بخط يوسف بن أحمد الشيرازي الحافظ، قال: رأيت بخط ابن طاهر المقدسي يقول: أسخن الله عينَ أبي نعيم؛ يتكلّم في أبي عبدالله بن مندة، وقد أجمع الناس على إمامته. وسكت عن لاحق، وقد أجمع الناس على أنه كذّاب.

قلت -والقول للذهبي-: كلام الأقران بعضهم في بعض، لا يُعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد ما ينجو منه إلاّ من عصم الله. وما علمت أنَّ عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى النبيّين والصدّيقين. ولو شئت لسردت من ذلك كراريس.

اللهم فلا تجعل في قلوبنا غِلاًّ للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم)[٣٦].

وإنَّ شهادات النقّاد المعاصرين، هي أقوى الشهادات، وأرجحها عند المحدثين، وحاشا لعلماء هذه الأمة أن يجتمعوا على باطل، فلا يتصور إطباق ثلاثة أجيال: شيوخه، وأقرانه، وتلامذته على الطعن براو، ثم يكون بريئاً، والعكس كذلك، مع بعض التحفظات!

(٣٦) ميزان الاعتدال ١/١١١.

الأمر الثالث: إن تكرار ألفاظ التعديل بنفس الصيغة، أو أقوى منها، من ناقد واحد، أو أكثر في راو؛ زيادة مزية للموصوف بها مثل: ثقة ثقة، ثقة حافظ ثقة حافظ عابد...إلخ.

أما اقتران لفظة التوثيق بما هو دونها، أو بما يناقضها، فيوجب التوقف في حال الراوي؛ لتفسير مثل هذا الاقتران، وتوجيه ذاك التناقض مثل: ثقة صدوق وثقة مقارب الحديث، وثقة لا بأس به، وصدوق ضعيف الحديث، وهذه العبارات الأخيرة تكررت عند يعقوب بن سفيان، وعند الفسوي، وغيرهما.

وبالتتبع والدرس تبين لي أن اقتران لفظة تضعيف بلفظة توثيق من ناقد واحد، تعني أن الرجل في دائرة العدالة الدينية؛ فهو ثقة في دينه، وتصرف لفظة الضعف إلى ضبطه. وهو ما لم يفحش خطؤه، أو سوء حفظه، يبقى في دائرة التعديل التي تشمل مرتبتي الاحتجاج والاعتبار؛ فينسجم كلام الناقد، ولا يتناقض لكن لفظة التوثيق تفقد دلالتها العليا(٣٧).

الأمر الرابع: ينظر إلى منزلة المترجم في ساحة العلم الحديثي، ولهذا أربع طرق بعضها أقوى من بعض على النحو الآتي:

الطريق الأولى: أن ينص إمام من أئمة النقد المعاصرين له -على حسب ما تقدم- أو أكثر من إمام على حضوره مجالس العلماء، ورحلته في طلب العلم، أو حضور طلبة العلم عليه.

الطريق الثانية: أن يخرج له العلماء المصنفون الذين اشترطوا الصحة في مصنفاتهم من أمثال البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان، وفي تخريج هؤلاء العلماء للراوي وجهان اثنان:

---

(٣٧) انظر في ذلك نماذج كثيرة في رسالتنا: **الامام الترمذي** ومصطلحاته الحديثية، القسم الثاني منها، وهو القسم التطبيقي من الدراسة، وقد حوى ما يربو على أربعمئة ترجمة علمية وفق منهج مختصر أصلته في مقدمة ذلك القسم، فينظر ثمة.

أحدهما: أن يخرجوا له أو أحدهم احتجاجا، وفي هذه الحال يفيده قوة، وإن لم ينص أحد من النقاد على رحلته، وحضوره مجالس العلم، لكنه دون المصرح بتوثيقه، والثناء عليه .

والوجه الثاني: أن يخرج له هؤلاء أو بعضهم اعتبارا، لا احتجاجا، وتخريج واحد من أصحاب الصحاح لراو يفيده؛ ولو خرج له اعتبارا، لكنه في هذه الحالة لا يدل على علميته إذا لم يكن قد ورد في حقه تقريظ خاص،وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في تراجم هؤلاء من فتح الباري .

الطريق الثالثة: ألا ينص إمام من النقاد على علميته وحضوره ورحلته وتوثيقه، لكننا تتبعنا شيوخه وتلامذته، فوجدناهم -أو بعضهم- علماء كبارا، أو حفاظا متقنين، فهذا يلتحق بأهل العلم؛ لأن أخذ العلماء عنه، وحضورهم عليه دليل شهرته بينهم بالطلب، والحضور على العلماء، خصوصا إذا فتشنا عن شيوخه فوجدناهم -أو بعضهم- من العلماء أو الحفاظ.

الطريق الرابعة: أن يذكر الراوي نفسه مايفيد رحلته أوشيوخه، ولا يعرف ذلك إلا من قبله. وسوف يأتي توضيح هذا في الفقرة التالية، لأن بحثه ثمة أولى.

الأمر الخامس: تحديد منزلة الراوي في الجرح أو التعديل: ولهذا خطوات يحسن ترتيبها تباعا على النحو الآتي:

١- أن يترجم الراوي عدد من نقاد الحديث في مصنفاتهم من مثل: يحيى القطان، أو ابن مهدي، أو تلامذتهم من أمثال علي ابن المديني، ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل، فلا يذكر أحد فيه جرحا، ولا يطعن في رواياته، ثم يقوم إمام معتبر فيطلق عليه حكم ((ثقة))؛ فهذا ثقة، محتج به، ما لم يظهر في حديثه شذوذ أو نكارة، لكن وثاقته دون وثاقة أحد معاصريه الذين ينص عدد من الحفاظ على وثاقتهم، وكلما كثر الموثقون والمزكون كلما ارتقت درجة الراوي في سلم العدالة والتعديل.

٢- أن يترجم الراوي عدد من أئمة الجرح والتعديل، لكن الأكثرين وثقوه وجرحه بعضهم ولو كان واحدا ! حتى ولو كان لفظ الجرح خفيفا، كأن يقول: يتفرد، يغرب، ربما أغرب...، فيتعين على الباحث التوقف، فإذا كانت الألفاظ أقسى في الجرح، مثل: يغرب كثيرا، يرسل، يروي المراسيل والمقاطيع، له أحاديث مناكير، فاحش الخطأ، كثير الوهم...، فيجب التوقف أكثر وأكثر، حتى نعرض مرويات ذلك الراوي على ميزان الاختبار، وسيأتي في مبحث التخريج والنقد.

٣- أن يترجم الراوي عدد من أئمة النقد، ويختلفون في تعديله وجرحه اختلافا ظاهرا، وسبيل من هذا شأنه أن تجمع مروياته كلها،ثم تدرس دراسة نقدية على منهج الترجمة المعللة،فيعرف ماوافق فيه الثقات،وماخالفهم،وماانفرد به عنهم،وينزل كل قسم من هذه الأقسام منزلته،ثم يحكم عليه في ضوء ذلك

٤- أن يترجم الراوي مصنف، أو عدد من المصنفين في كتبهم، لكن لا يذكرون فيه جرحا ولا تعديلا أبدا،ولهذه الحال ملحظان:

الملحظ الأول:أن يثبت لدينا من طريق خارجي مايؤكد رواية عدد من الرواة المقبولين عنه، فيكون(مستورا) فهذا ينفعه موافقة الثقات،ويعتبر بحديثه غالبا،وقد يحتج به في مرتبة الاحتجاج الدنيا، أو الوسطى؛ إذا وجدت القرائن الدالة على ضبطه،ولم يكن حديثه منكرا.

وبالتتبع وجدت الذهبي وابن حجر ينصان على وثاقة مثل هذا في كثير من الأحيان، وخاصة إذا كان الراوي من رجال الصحيحين،لكنني من خلال دراساتي، رأيت صنيعهما هذا غير دقيق، لأن مثل هؤلاء المسكوت عليهم صنفان:

-فصنف رووا أحاديث عديدة يمكن سبرها، ومعرفة درجاتها بالمقارنة.

-والبعض الآخر منهم ليس له إلا حديث واحد أو حديثان، فحتى لو توبع عليهما راويهما؛ لا يصح إعطاؤه درجة ثقة، ولا يعطى حديثه درجة الصحة إذا كان متابعه من هذه الطبقة ذاتها، وإنما يعطى درجة صدوق، أو لا بأس به في دائرة

الاعتبار العليا[٣٨]، وإلا فنكون قد سوينا بين من نص الأئمة على توثيقه، ومـــن لم ينصوا، وبين من روى مئات الأحاديث، أو ألوفها، وبين من روى حديثـــين، أو عدة أحاديث توبع عليها؛ فوثق لذلك وقد نبه إلىضرورة النظر إلى كثرة الروايات وقلتها عددمن الأئمة،و منهم لم يدقق على ذلك[٣٩].

الملحظ الثاني: أن يثبت عندنا من طريق صحيح أو حسن،رواية واحد عنـه فقط،ومثل هذا يحتاج إلى بحث استقرائي كبير جدا فيه،ومن التسرع إعطـــاء أي حكم عام فيه،لأن مثل هذا كثير في رواة الحديث، قديصـــل عددهـــم إلى ألفـــي راو،منهم في رواة الكتب الستة(١٦١٧) ألف وستمئة وسبعة عشر راويـــا،وقـــد كتبت في هذا كتابين اثنين:

الأول: الوحدان من رواة الصحيحين ومروياهم في الكتب الستة-دراســـة نقدية تطبيقية، وهو تحت الطبع .

والثاني:الوحدان ومروياهم في الكتب الستة -دراسة إحصائية، وهو تحـــت المراجعة،والتنقيح.

وسوف يأتي في القسم التطبيقي من هذا الكتـــاب،زيـــادة بســـط لهـــذا.

وإنما أكثرت من التفريع في هذه الفقرة، لأن العمود الفقري للحكم على الــــرواة الذين تقادم العهد بهم، و لم ينص أحد من العلماء على توثيقهم؛ هـــو معرفتـــه في ساحة العلم الحديثي، وعدم شذوذ رواياته، أو نكارهما عند المحدثين[٤٠].

---

(٣٨) عملية الاعتبار: هي حالة البحث عن مرويات الراوي لتصنيفها في: الموافقة، والمخالفة، والانفراد.

(٣٩) ينظر كتابي (الامام الترمذي ومصطلحاته الحديثية) فكله شواهد على ذلك.

(٤٠) انظر علوم الحديث لابن الصلاح مع التقييد ص١٢٢. وتمام البحث ص١١٩-١٢٦.

المحاضرة الرابعة

الترجمة العلمية النقدية لرواة الحديث

تمهيد: لاأرى حرجا في تكرار بعض ماتقدم بإيجاز، بين يدي التطبيق العملي؛ لأن بحثنا تعليمي،فأقول: يقسم علماء الجرح والتعديل طبقات رواة الحديث على أربع طبقات أصلية: ثلاث منها خاصة بدائرة التعديل، وواحدة تختص بدائرة الجرح [٤١] وهي:

١- مرتبة الاحتجاج: وهم الثقات المتقنون مطلقا، الذين لم يرد على توثيقهم أي قيد،وهؤلاء أحصى النقاد أخطاءهم القليلة؛ فتجتنب، ويحتج بباقي حديثهم.

٢- مرتبة الاختبار والنظر: وهم أهل الصدق والورع الذين يهمون أحيانا وهؤلاء يحتج بأحاديثهم، بعد النظر في مروياتهم، واجتناب ما أخطأوا فيه.

٣- مرتبة الاعتبار: الذين كثر في حديثهم الوهم والخطأ، لكنه لم يغلب على صوابهم، وهؤلاء يكتب حديثهم؛ للاعتبار به في الترغيب والترهيب، والزهد والرقائق، ولا يحتج به في الأحكام، والعقائد، أفاده ابن القطان وقواه الحافظ.

٤- مرتبة الترك: وهم الرواة الذين ظهر منهم الكذب. ويلتحق به الوضع وسرقة الحديث، وأشباه هذا .

فما كان من القسمين الأولين؛ فلا حاجة إلى التطويل في نقل أقوال النقاد فيه، ويكفي في ترجمته ما يدل على منزلته العالية، وليلتزم في آخرترجمته بما قاله الذهبي في الكاشف، والحافظ ابن حجر في التقريب، لمنزلتهما عند المتأخرين.

وما كان من القسم الثالث، فتصنف أقوال النقاد فيه إلى احتجاج، واعتبار وترك، مع محاولة تفسير أسباب الاختلاف، ثم محاولة الجمع بين الأقوال المتقاربة

---

(٤١) مقدمة الجرح والتعديل ١/٦-١٠، وقد فرق بين أهل التزكية والتعديل والجرح – وهم النقاد- وبين الحفاظ المتقنين، وهما داخلان تحت مرتبة الاحتجاج مطلقا.

ثمّ نُلاحظ منـــزلته عند من خرّج حديثه من خلال الوقوف على مواضع تخريـــج مرويّاته عنده، إذا كانت الدراسة مختصةً بجنسٍ من الرواة عند أحد مصنفي الســنّة النبوية الشريفة، كدراسة المجاهيل عند ابن حبّان ومروياتهم في كتابه الصحيح مثلاً!

وفي الترجمة النقدية نركّز على الأمور الآتية:

الأول: معرفة اسمه واسم أبيه، وكنيته، ونسبه القبلي، والمدني.

الثاني: رفع الجهالة .

الثالث: معرفة أقوال علماء الجرح والتعديل فيه، وخاصة النّقاد المتشـــدّدين من أمثال: أبي حاتم، والنّسائي، والعقيلي، وابن حبّان، لمعرفة ساحة أخطائه.

الرابع: الوقوف على من ترّجمه في الضعفاء والعلل، لمعرفة الأحاديث الـــتي انتقدها العلماء من رواياته.

الخامس: معرفة منـــزلته في الكتب الصحاح ويلاحظ فيها ما يأتي:

-عدد مروياته فيها، مكررةً، وغير مكررة.

-كيفية تخريج أصحاب الصحاح له، أصلاً، ومتابعة.

-الأبواب التي خرّجوا له فيها.

السادس: الوقوف على كتب التخريج العام، والمذهبي، لأنّ فيـــها فوائـــد مهمة جداً ، في تحديد منـــزلة الراوي الحديثية، وفي نقد حديث الباب ذاته.

و بما أننا بصدد تأصيل منهج في الترجمة العلميّةفلا بدّ أن نُمثّـــل بترجمـــة واحدة على الأقلّ لراوٍ من رواة كلّ طبقة من هذه الطبقات الأربـــع.. تقريبـــاً للقصد، وتوضيحاً للتمايز الحاصل بينها، نتيجة لاختلاف أحوال الرواة.

وقد رأيت أن ألحق بهذه التراجم الأربع ترجمة العالم الجليل الفقيه عبدالله بـن لهيعة،الذي اختلف النّقاد في ترجمته اختلافاً ذريعاً، رغم أنّ له في كتـــب الســنّة أضعاف ما لعشرات من الثقات فيها !

الترجمة الأولى

أنموذج من رواة مرتبة الاحتجاج

(ع) الحجاج بن أبي عثمان الصواف(٤٢)

قال المزي: حجاج بن أبي عثمان الصواف، أبو الصلت، ويقال: أبو عثمان الكندي –مولاهم– البصري، واسم أبي عثمان: ميسرة، وقيل: سالم.

روى عن **عشرة شيوخ**: أرطأة بن أبي أرطأة، والحسن البصري، وحميد ابن هلال (سي)، وحنان الأسدي (مد ت)، ومعاوية بن قرة المزني، والنضر بن معبد ويحيى بن أبي كثير (م٤)، وأبي رجاء الجرمي مولى أبي قلابة (خ م د س) وأبي الزبير المكي (د ت س)، وأبي سنان. وروى عنه **عشرون راويا** ، هم: إسماعيل ابن علية، وبشر بن المفضل (س) وحماد بن زيد (خ م د)، وحماد بن سلمة، وأبو الأسود حميد بن الأسود (بخ) وروح بن عبادة (ت)، وسفيان بن حبيب (ت س) وأبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل (ت)، وأبو زهير عبد الرحمن بن مغراء وعبد الرحمن بن المختار ومحمد بن بشر العبدي (م)، ومحمد بن عبد الله الأنصاري (ت)، ومحمد بن أبي عدي (م د س ق)، وهشيم بن بشير (س)، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري، ويحيى بن سعيد القطان (م د س ق)، ويزيد بن زريع (م د ت س) ويعلى بن عبيد الطنافسي، قال البخاري: قال يحيى القطان: هو فطن، صحيح كيس. وقال عبدالله بن أحمد -يعني ابن حنبل- عن أبيه، وإسحاق

(٤٢) مصادر ترجمته: ابن سعد٧/٧٠، علل أحمد١/٦٤، ابن معين٢/١٠١، جامع الترمذي ٢/٢٧٧ الجرح ٣/١٦٦، الموضح ٢/٦٠، الجمع ١/٣٥١، ت.الكمال ٥/٤٤٣، النبلاء ٧/٧٥، الكاشف ١/١٤٩ التهذيب ٢/٢٠٣، التقريب(١١٣١).

ابن منصور يعني الكوسج، عن يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي والنّسائي: ثقة. زاد أحمد: شيخ. وزاد الترمذي: حافظ.

قال خليفة بن خياط: مات سنة ثلاث وأربعين ومئة.روى له الجماعة.

والملاحظ من عرض هذه الترجمة، أنّ المزّي ساق اسم المترجَم، ونَسَبَه وكنيته، والخلاف في اسم أبيه وكنيته هو، من غير أن يُطريه أو يُثني عليه ابتداءً وهذا منهج المزّي في كل تراجم كتابه تهذيب الكمال.

وللعلماء في مسألة عرض الترجمة مذاهب شتَّى:

-فمنهم من يُقدِّمُ ألفاظ النقد، ومنهم من يؤخِّرها.

-ومنهم من يُقدّم الاسم، ومنهم من يقدّم الكنية، ومنهم من يقدّم اللقب الاجتماعي أو العلمي، أو غير ذلك من الألقاب المعروفة في المجتمع.

والباحث الذي يُريد الترجمة لا يُلزم بشيء من ذلك؛ لأنّ منهج المزّي ليس مُلزماً لأحد، دون منهج الذهبي مثلاً. غير أنّ الذي يجدر بالباحث الالتزام به: اختيار منهج واحد من المناهج المعروفة أو اختيار منهج للترجمة، إذا كان لديه المقدرة على إقامة الدليل الكافي على سلامة منهجه.

هذا إذا كان يبحث اختيارياً، أما إذا كان يدرس عَلَماً صاحب منهج من أمثال المزي، أو الذهبي، أو الحافظ ابن حجر، فلا يسعه إلا الالتزام بمنهجه ذاته وله الحقّ في إبداء رأيه في ذلك المنهج، والاعتراض عليه؛ إذا كان ثَمَّةَ شيء من ذلك.

١- الترجمة المَعرفيَّة:

تحديد ملامح شخصية الراوي (الترجمة المَعرفيَّة) هي الخطوة الأولى في نقده.

قال الترمذي: (والحجاج الصوّاف: هو الحجاج بن أبي عثمان، وأبو عثمان: اسمه ميسرة، والحجاج يكنى أبا الصلت وثَّقه يَحيَى بن سعيد.

حدثنا أبو بكر العطار، عن علي ابن المَديني، قال: سألت يحي بن سعيد القطان، عن حجاج الصوّاف، فقال: ثقة فطن كيّس). وقال في موضع آخر: (وحجّاج: ثقة حافظ عند أهل الحديث)(٤٣).

قلت: إنّ مقارنةً بين ترجمة الترمذي لحجاج، وبين ترجمة المزي له، تُظهر أنّ الترمذي جزم بأنّ اسم أبيه ميسرة، بينما ساق المزي ذلك على الاحتمال: ميسرة أو سالم.

وجزم الترمذي بأنّ كنية حجاج: أبو الصلت، بينما كانت عند المزي إحدى الكنيتين: أبي الصلت أو أبي عثمان.(٤٤)

ونقل الترمذي عن يحي القطّان أنّه قال في الحجّاج: ثقة فطن كيّس، بينما نقل المزّي عن القطان قوله فيه: فطن صحيح كيّس.

والتحقيق العلمي في هذه الشخصيّة يتم بأن يُراجع الباحث المصادر الأولى المعاصرة للمترجم، والمنقولة بالأسانيد؛ ليتعرّف إلى قوة الاسناد، ثم ليتعرف إلى سبب الاختلاف في الاسم، أو الكنية، أو النسب، أو الحرية والرقّ، أو الولاء - ولاء العصبة، أو الجوار، أو العتاقة-، ثم يرجع إلى كلام يحي القطان في مثل هذه الترجمة- إلى كتب يحي التي صنّفها بنفسه، أو إلى كتب تلامذته الذين رووا أقواله، ودوّنوها في مصنفات خاصة بها، أو استفادوا منها في كتب تتضمن موضوعات أخرى.

وهذا النص منقول من كتاب: سؤالات علي ابن المَديني يحيى القطّان في الجرح والتعديل .

وبما أنّ المسألة لا تقدّم في قضية النقد ولا تؤخر، فيمكن تجاوزها في مثل هذا البحث، مع الاعتراف بأنّ كمال الترجمة يتطلّب هذا.

---

(٤٣) جامع الترمذي ٤٧١/٣ و٢٧٧

(٤٤) يصح نصب (أبي) على أنها بدل من إحدى أيضاً.

٢- منــزلة المترجَم في ساحة العلم: وتتوضَّح منــزلته بالوقوف على:

-عدة شيوخه الذين روى عنهم، وتلامذته الذين رووا عنــه، ومنــزلة هؤلاء الشيوخ، وأولئك التلامذة.

-والمناصب العلميَّة، والدينية التي شغلها المترجَم، مثل: القاضي، المحتسب الفقيه إلخ.

- الوقوف على مؤلفاته العلميَّة -إن كان صاحب مؤلفات، والوقوف على تنوع معارفه.

-ثم معرفة من أخرج له ممَّن التزم الصحة في كتابه، من أمثـال: البخـاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان، ثم معرفة كيفية إخراج أصحاب الصحاح له: هـل أخرجوا له احتجاجاً، أو اعتباراً بالمتابعة، أو نبَّهوا على صوابه أو خطئه في حديث ما، وهل كان هذا التنبيه صريحاً، أو ضمنياً؟

هذا ما ينبغي فعله في الترجمة العلميَّة الحديثية الناقدة، فهل مثل هذه الترجمة ممكنة في الأبحاث العلميَّة؟

والجواب: أنَّ مثل هذه الترجمة عسير، في غير الترجمة العلميَّة المعلَّلة، وهـي تعني: أن يختار الباحث شخصية الصواف مثلاً، ومروياته في كتب السنَّة بحثاً علمياً مفرداً، فيستطيع عندئذ أن يقوم بهذه الفروعيات كلها.وسوف أحـاول تقريـب منــزلة حجاج الصوّاف في ساحة العلم من أقرب طريق في النقاط الآتية:

أ- مصنفاته العلميَّة: لمعرفة مصنفات مُترجَمٍ ما، إن كان لــه مصنفـات، لابدَّ من الرجوع إلى الكتب ذات الاختصاص، أو التقاط ذلك من ألفاظ الـرواة عنه، وهذا يعني أنَّ الخطوة الأولى لمعرفة ذلك، هي الوقوف على مصادر ترجمتـه وجمع مروياته من كتب السنَّة؛ للوقوف على ألفاظ الرواة في كيفية تحمّلهم عنه.

وأبرز المصنفات التي تسعف في مثل هذا: الفهرست لابن النديم، وتذكـرة الحفّاظ، وسير أعلام النبلاء كلاهما للذهبي، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سـزكين

وتاريخ الأدب العربي للمستشرق بروكلمان، وكشف الظنون وذيله هداية العارفين، وأبجد العلوم لصديق حسن خان، وغير ذلك من الكتب في هذا الفنّ.

ب- أبرز شيوخ المترجَم الذين تأثّر بهم: إنّ أبرز كتاب في هذا الاتجاه، هو كتاب تهذيب الكمال للامام المزّي وليس بين أيدينا كتاب أوعب منه لشيوخ المترجَم فيه وتلامذته، مع إمكان الاستدراك عليه في الشيوخ والتلاميذ.

وكان من منهج المزّي ترتيب الشيوخ على حروف المعجم بغضّ النظر عن منزلتهم العلميَّة، بينما كان الذهبي يراعي شهرة الشيوخ، وكان ابن حجر يراعي قِدَم السماع، ونقل كلام كلّ منهم يقرّب علينا ما نريد، مع ملاحظة أنّ الترمذي قال عنه: (ثقة حافظ عند أهل الحديث). و لم يترجمه الذهبي في تذكرة الحفّاظ و لم يصفه بالحفظ في النبلاء، ووصفه بالحفظ ابن حجر في التقريب.

قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: (حجّاج بن أبي عثمان الصوّاف (خ م): بصري ثقة مشهور، توفي سنة (١٤٣هـ).

روى عنه الحمّادان -يعني حمّاد بن زيد، وحماد بن سلمة-، وروح بن عبادة، وخلق، وأقدم ما عنده -يعني من الشيوخ- الحسن)(٤٥).

قلت: لم يذكر الذهبي في شيوخه أحداً سوى الحسن؛ لأنّ كتابه النبلاء بناه على الاختصار.

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: (روى عن حميد بن هلال، والحسن البصري، ويَحيى بن أبي كثير، وأبي رجاء مولى أبي قلابة، ومعاوية بن قُرَّة، وأبي الزبير، وغيرهم.

وروى عنه الحمّادان، والقطان، وهُشيم، ويزيد بن زريع، وأبو عوانة وبشر ابن المفضَّل، وابن أبي عديّ، ومحمد بن عبدالله الأنصاري، وأبو عاصم، وجماعة).

(٤٥) النبلاء ٧/٧٥(٢٨).

أقول: لم ينصَّ أحد ممن ترجمه على أنّه كان قاضياً، أو عابداً، أو زاهداً أو لغوياً، أو مفسّراً، أو فقيهاً، فهل من سبيل إلى معرفة ذلك، أو ما يقرب منه؟

وجواب ذلك من وجوه متعددة :

أولاً: النظر في مصادر ترجمته، لنرى، هل ترجمه المعنون بطبقات القُرّاء أو المفسّرين، أو اللغويين، أو القضاة، أو الحفّاظ، أو الفقهاء...إلخ.

نعم وجدنا وكيعاً ذكر حجاجاً الصوّاف في كتابه أخبار القضاة، فيلزم العودة لمعرفة ما إذا كان قاضياً ، أم أنه حضر مجلس قضاء، أم قاضى أحداً عند القاضي، ووجدنا ابن الأثير ترجمه في الكامل، فينظر هل كان له أثر ما في التاريخ العام، أو ترجمه مثلما يترجم الكثيرين في سِنِيِّ وفياتهم؟

وخلاصة النظر في مصادر ترجمته توحي أنّ الرجل مشهور في دائرة المحدثين ومعروف بأنّه منهم، وحسب.

ثانياً: النظر في طبقات شيوخه، وتمييز من أكثر من صحبتهم، والرواية عنهم، أو من كان له كبير اهتمام بهم، وثناء عليهم.

ثالثاً: النظر في اهتمامات شيوخه الذاتية، أو العلميَّة، وهذا يستدعي ترجمتهم، أو ترجمة المشهورين منهم على الأقل. ويكفي في هذه العجالة أن نعرضهم على كتاب تقريب التهذيب فقط، للوقوف على طريقة الترجمة العلميَّة المتكاملة، لا عليها.

-أرطأة بن أبي أرطأة: ليس من رواة الستة، وليس له ترجمة في الميزان.

-الحسن البصري: ثقة فقيه فاضل مشهور.

قلت: هو إمام الزهاد والنسّاك في عصره.

-حُميد بن هلال: ثقة عالم، توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان (ع).

-حنان الأسدي: غير مشهور، مقبول.

-معاوية بن قُرَّة: ثقة عالم (ع).

-النضر بن معبد: ليس من رواة الستة.

-يحيى بن أبي كثير الطائي: ثقة ثبت (ع).

-أبو رجاء الجرمي -واسمه سلمان-: صدوق، له في الستة حديث واحد (خ م د س).

-أبو الزبير المكي -محمد بن مسلم بن تدرس-: صدوق فقيه (ع).

-وأبو سنان يحتاج إلى بحث، ولا حاجة إليه هنا.

ويلاحظ على هذه اللائحة من الشيوخ أنَّ خمسة من شيوخه من رواة الشيخين، وأنَّ الحسن، وحميداً، ومعاوية، ويحيى، وأبا الزبير، كلّهم من العلماء الصالحين العبّاد، فيترجّح أنَّ حجاجاً تأثَّر بهم، واقتفى آثارهم، وإن لم ينصَّ العلماء على ذلك.

جـ-أبرز تلامذته: ويلزم عرض تلامذته على مثل ما تقدّم، لمعرفة من أكثر عن حجاج، ومن أثنى عليه منهم .

فقد نقل المزي أنَّ أحمد بن حنبل قال فيه: ثقة شيخ. والشيخ هنا: من كان كثير الحديث يُجمع حديثه.

وقال تلميذه القطّان: ثقة فطن كيِّس ، وقال الذهلي-فيما نقله ابن حجر-: متين! قال ابن خزيمة: يريد أنه ثقة حافظ!

وعلى ضآلة العمل الذي قمتُ به في هذا الجانب، يسعنا أن نقول: إن حجّاجاً الصوّاف: ثقة، عالم، فطن، نبيه، كيِّس، فليس مُغفّلاً، ولا فاحش الخطأ.

لكن هذه المصادر لم تُسعفنا، فيما إذا كان صاحب كتاب، أو يحدِّث من حفظه فقط، وبما أنَّ الترمذي حكم على أحاديث كتابه الجامع، فوقوفنا على مواضع تخريجه أحاديثَ حجاج، سوف يفيدنا في بيان أنَّ هذه الاطلاقات النظريّة لا تعني اطّراد دلالاتها على سائر مرويات حجاج، أو غير حجاج.

أخرج الترمذي له سبعة أحاديث: (٩٤٠-١١٦٨-١٩٠٥-٢٧٩١-٣٤٤٨-٣٤٦٤-٣٥٩٢).

قال في الموضع الأول (٩٤٠): (حسن صحيح، وحجاج الصواف لم يَذْكُر في حديثه عبدالله بن رافع -يعني بين عكرمة والحجاج بن عمرو-، وحجاج: ثقة حافظ عند أهل الحديث، وسمعت محمداً (البخاري) يقول: رواية معمر ومعاوية بن سلام أصح) إ.هـ.

قلت: قول البخاري هذا: تخطئة لحجاج، وكأنَّ الترمذي رأى أن حجاجاً ثقة حافظ، وحديثه صحيح، وقصارى ذلك أنَّ حديث مخالِفيْه من المزيد في متصل الأسانيد، وأخرج حديثه الثاني (١١٦٨)، وقال: (حسن غريب). وساق الكلام الطويل الذي سقته في ترجمته سابقاً، وقد خالفه غيره بمثل الأول، فلم يعبأ الترمذي بذلك بل قال: كلا الحديثين صحيح -يعني أحدهما من المزيد-.

ويلاحظ أنَّ الترمذي حكم على الحديث بأنه حسن، ثم قال: كلاهما صحيح؟! وأخرج الثالث (١٩٠٥) متابعةً من حجاج لهشام الدستوائي، وسكت عليه، وأخرج حديثه الرابع (٢٧٩١) من طريق حجاج عن حنان، واستغربه فقال: (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف حناناً إلا في هذا الحديث.) وهذا يعني أنَّ الترمذي ضعَّف حديث حجاج لجهالة شيخه حنان؟!

وأخرج حديثه الخامس (٣٤٤٨)، وقال: (حسن، وقد تابعه عليه هشام).

وسبب تحسينه: وجود أبي جعفر الرازي، شيخ يَحْيَى بن أبي كثير في السند فهو لا يبلغ درجة الوثاقة والاحتجاج.

وأخرج حديثه السادس (٣٤٦٤)، وقال: (حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث أبي الزبير -شيخ حجاج-، عن جابر).

وأخرج السابع (٣٥٩٢)، وقال:(حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وحجاج بن أبي عثمان: هو حجاج بن ميسرة الصواف، ويكنى أبا الصلت، وهو ثقة عند أهل الحديث) إ.هـ.

وبعد هذا الذي تقدّم يمكننا أن نتبيَّن منزلة حجاج عند الترمذي، وهي منزلة عالية سامية فقد حكم على عدد من أحاديثه بحكم: حسن صحيح، وهي أعلى درجة يحكم بها الترمذي على أحاديث كتابه؛ لأنَّ كثيراً من الأحاديث التي يطلق عليها (حسن صحيح) تكون مما خرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما، أو كانت على شرطهما أوعلى شرط أحدهما.

د-مروياته في الكتب الأصول: خرَّج أصحاب الكتب التسعة للصوّاف(٨٧) سبعة وثمانين حديثاً، منها (٤٧) سبعة وأربعون حديثاً في الكتب الستة:أخرج له البخاريّ منها(٢) حديثين ، وأخرج له مسلمٌ (١٥) خمسة عشر حديثاً والترمذي (٧) سبعة أحاديث، وأبو داود (٩) تسعة أحاديث، والنسائي (١٢) اثني عشر حديثاً، وابن ماجه حديثين، وأحمد (١٨) ثمانية عشر حديثاً، والدّارميّ حديثين، و لم يخرِّج له مالك أيّ حديث.

وختاماً أقول: صحيح أنَّ هذا العرض سريع وقاصر، لكنه يكفي -هنا- لمعرفة منهج الترجمة الحديثية الناقدة في ترجمة الثقات، إن شاء الله تعالى.

الترجمة الثانية

أنموذج من مرتبة الاختيار والنظر

(ع) جرير بن حازم الأزدي(١)

-قال المزّي: جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله بن شجاع الأزدي، ثمّ العتكي وقيل: الجهضمي -مولاهم-، أبو النضر البصري. من كبار أتباع التابعين مات سنة سبعين ومئة.

روى عن ثمانية وخمسين شيخاً، هم: إبراهيم بن يزيد الثاني[٤٦]، وأسماء بن عُبيد الضُّبعي (م سي) والد جويرية بن أسماء، وأيوب السختياني (خ م د س ق) وثابت البُناني (٤)، وعمّه جرير بن زيد (خ م س)، وجميل بن مرّة (عس) وحرملة ابن عمران التُّجيبيّ المصري (م س)، والحسن البصري (خ م)، وحُميد بن هلال العدوي (خ م د س)، وحميد الطّويل (ت س)، وحنظلة السدوسي (ق)، وزبيد بن الحارث اليامي (س)، والزبير بن الخرِّيت (خ د)، والزبير بن سعيد الهاشمي (د ت س)، وزيد بن أسلم (س)، وسالم بن عبدالله بن عمر.وسلم العلوي (بخ) وسليمان الأعمش (م)، وسهيل بن أبي صالح (عخ) وشعبة بن الحجاج،وهو من أقرانه، وطاووس بن كيسان، وعاصم بن بهدلة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي وهو آخر من مات من الصحابة-، وعبدالله بن عبيد بن عمير (د ق)، وعبدالله بن أبي مليكة، وعبيد الله بن ملاذ الأشعري (ت)، وعبدالله بن نجيح، وعبدالرحمن بن عبدالله السرّاج (م)، وعبد الملك بن عمير، وعبيد الله بن عمر (د)، وعدي بن عدي الكندي (س)، وعطاء بن أبي رباح (م)، وعلي بن الحكم البُناني (فق) وغيلان بن جرير (م)، وفُضيل بن يسار، وقتادة بن دعامة (عخ)، وقيس بن سعد

---

(٤٦) نسبه إلى بلدة (ثات) مخلاف باليمن. معجم البلدان ٨٢/٢.

المكي (م د س)، وكلثوم بن جُبير (س)، ومجالد بن سعيد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن سيرين (خ م)، ومحمد بن عبدالله بن أبي يعقوب، ومنصور بن زاذان (ت سي)، ونافع مولى ابن عمر (خ م)، والنعمان بن راشد الجزري (م ت س ق)، وهشام بن حسان، ويَحيَى بن أيوب المصري –وهو من أقرانه– (م٤) ويَحيَى بن سعيد الأنصاري (س)، وأخوه يزيد بن حازم، ويزيد بن رومان (خ س)، ويعلى بن حكيم (خ م د س)، ويونس بن يزيد الأيلي (خ م) وأبو إسحاق السبيعي (خ)، وأبو عطاء العُطاردي –وهو أكبر شيخ له– (خ م) وأبو فزارة العبسي (م ت س)، وأبو هارون العبدي.

وروى عنه سبعة وأربعون راوياً، هم: الأسود بن عامر شاذان (فق) وأيوب السختياني، وهو من شيوخه، وبهز بن أسد (م)، وحَبّان بن هلال (س) وحجاج ابن منهال (خ فق)، وحسين بن محمد المرُّوذي (خ د س ق) ورِشْدين بن سعد وزيد بن أبي الزرقاء (د)، وسفيان الثوري –ومات قبله– وسفيان بن عُيينة وسليمان بن حرب، وأبو الربيع سليمان بن داود الزهراني (د)، وأبو داود سليمان ابن داود الطيالسي (ت ق)، وسليمان الأعمش –وهو من شيوخه–، وشيبان بن عبدالرحمن النحوي –ومات قبله–، وشيبان بن فروخ (م)، وأبو عاصم الضحّاك ابن مَخلد النّبيل، وعاصم بن علي بن عاصم الواسطي، وعبدالله بن سوار العنبري وعبدالله بن عون ،وهو أكبر منه، وعبدالله بن لهيعة، وهو من أقرانه، وعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب (خ م د س ق)، وعبدالرحمن بن غزوان المعروف بقُراد (س)، وعبدالرحمن بن مهدي (م س ق)، وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التمّار، وعلي بن عثمان والليث بن سعد –وهو من أقرانه–، ومحمد بن أبان الواسطي، ومحمد بن عبدالله الخزاعي (د)، ومحمد عرعرة السامي (ي)، ومحمد بن الفضل عارم (خ)، ومحمد بن يوسف الفريابي (س)، ومسلم بن إبراهيم (خ د) وموسى بن إسماعيل (خ) وهُدبة بن خالد، وهشام بن حسّان –وهو من شيوخه

وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، والهيثم بن حُميد الأنطاكي، ووكيع بن الجراح (ق)، وابنه وهب بن جرير (ع)، ويَحيَى بن آدم (خ م)، ويَحيَى بن أيوب المصري، ويَحيَى بن سعيد القطان، ويزيد بن أبي حبيب المصري، وهو أكبر منه ويزيد بن هارون (م ق)(٤٧).

١. الترجمة المَعرفيَّة: ليس ثمَّة خلاف في سياقة اسمه ونسبه، سوى نسبته الجهضمي. قال محقق تهذيب الكمال عقب قول المزي في نسبته: (وقيل: الجهضمي): هكذا قال ابن سعد وهو المُرَجَّح؛ لأنَّ مولاه حماد بن زيد جهضمي من غير تردُّد(٤٨). **قلت:** هو كما قال.

٢. منزلته في ساحة العلم: لم تذكر المصادر التي ترجمت جريراً أنّه تسنَّم منصباً علمياً أو دينياً، فهو ليس بقاض، ولا محتسب، وليس للرجل مصنف في أي جانب من جوانب العلم، بقي أن نتعرَّف على أبرز شيوخه الذين تأثَّر بهم، وأبرز تلامذته الذين أخذوا عنه العلم، ومروياته في الكتب الأصول.

أ- أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم: إنَّ المتفحِّص قائمة شيوخ جرير بن حازم يرى أنّها عامرة بالعلماء العاملين والحفاظ الجهابذة، سنكتفي بعرض المُبْرزين منهم على تقريب التهذيب كما فعلنا مع شيوخ الصوّاف قبل.

-الحسن البصري: تقدم في ترجمة الصوّاف.

-محمد بن سيرين: ثقة ثبت، عابد كبير القدر، لا يرى الرواية بالمعنى (ع).

-نافع مولى ابن عمر: ثقة ثبت، فقيه مشهور (ع).

-عطاء بن أبي رباح: ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الارسال (ع).

-سليمان بن مهران الأعمش: ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع لكنّه يدلّس

---

(٤٧) نص ابن عدي ٢/٣٥٥، على رواية حماد بن زيد عنه ولم يذكره المزي في التهذيب، والراجح عندي أنه أخذ عنه فهو مولاه وسيأتي تعظيم حماد له غير أني لم أقف له على رواية عنه في الكتب التسعة، والله تعالى أعلم

(٤٨) ت.الكمال حاشية (١) ٤/٥٢٥.

(ع). قال محمود بن غيلان -فيما علّقه عنه المزي-، عن وهب بن جرير: كان شعبة يأتي أبي، فيسأله عن أحاديث الأعمش، فإذا حدّثه قال: هكذا -والله- سمعته من الأعمش، **قلت:** نفيد من قول شعبة أنّ جريراً مُقدَّمٌ في حديث الأعمش عند التعارض والترجيح.

-شعبة بن الحجاج: ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين بالحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبّ عن السنة،وكان عابداً (ع). **قلت:** علّق المزيُّ عن قُراد أبي نوح، عن شعبة، قال: عليك بجرير بن حازم فاسمع منه.

-محمد بن إسحاق بن يسار: إمام المغازي، صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر (خت م٤)، **قلت:** حضوره مجالس الحسن البصري، وابن سيرين، وأضرابهما؛ يُرجِّحُ أن يكون من العبّاد الزهاد، ورغم أنّ الرجل لم يُترجم في طبقات القراء، ولا المفسرين، إلا أنني وقفت على نصٍّ علّقه المزي بصيغة الجزم عن يعقوب بن إسماعيل بن حمّاد بن زيد، عن وهب بن جرير -ابنه-، قال: قرأ أبي -يعني القرآن- على أبي عمرو بن العلاء فقال: أنت أفصح من معدٍّ! فالرجل إذاً من فُصحاء الرجال، بل ومن القرّاء، إذا ما أضفنا إلى هذا النصّ أنّه صاحبَ الأعمش وروى عنه، والأعمش من سادة القراء، بل هو صاحب قراءة وإن كانت قراءةً شاذة، وشهادة ابن العلاء شهادة عالية لجرير!

وهذه اللمحة نُفيد منها في ترجيح أحاديث جريرٍ على غيره عند التعارض

ب-أبرز تلامذته: فإذا انتقلنا إلى تلامذته وجدناه، قد روى عنه:

ولدُه وهب بن جرير الحافظ، وأيوب السختياني، والأعمش، وهشام بن حسان، ويزيد بن أبي حبيب، وهم من شيوخه، و الثوري، والليث بن سعد وطائفة من أقرانه، وممن روى عنه: عبدالله بن وهب -صاحب مالك- ويَحيَى

القطّان، وابن المبارك، وابن مهدي، ويزيد بن هارون، وغيرهم من الحفّاظ والنقّاد...

فجرير روى عنه غير واحد من شيوخه، كما روى عنه غير واحد من أقرانه من الحفّاظ، فهو من مشاهير علماء عصره في الحديث، ترجمه ابن حبّان في مشاهير علماء الأمصار، وترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء، فقال: الامام الحافظ الثقة.

قال صالح بن أحمد بن حنبل، عن علي ابن المَديني: سمعت عبدالرحمن -يعني ابن مهدي-، يقول: جرير بن حازم أثبت عندي من قُرَّة بن خالد.

وعنه أيضاً: جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلّما أحسُّوا ذلك منه، حجبوه؛ فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً.

وقال يعقوب بن شيبة، عن موسى بن إسماعيل -وهو من تلامذته-: ما رأيت حمّاد بن سلمة، يعظّم أحداً تعظيمه جرير بن حازم.

جـ-مروياته في الكتب الأصول: خرَّج أصحاب الكتب التسعة لجرير بن حازم (٣٦٧) سبعة وستين حديثاً وثلاثمئة حديث:

-منها (١٩٣) ثلاثة وتسعون ومئة حديث في الكتب الستة، أخرج البخاري منها (٥٣) ثلاثة وخمسين حديثاً ،وأخرج له مسلمٌ (٤٦) ستة وأربعين حديثاً،والترمذي (١٨) ثمانية عشر حديثاً،وأبو داود (٣٦) ستة وثلاثين حديثاً والنسائي (٢١) واحداً وعشرين حديثاً،وابن ماجه (١٩) تسعة عشر حديثاً وأحمد (١٦٤) أربعة وستين ومئة حديث،والدّارميّ (١٠) عشرة أحاديث،ولم يخرِّج له مالك أيّ حديث.

٣. منزلته في الجرح والتعديل: روى عنه من معاصريه عبدالرحمن بن مهدي، وموسى بن إسماعيل -وهما من أئمة الحديث-، وقد أثنيا عليه خيراً فيما نقلت عالياً، كما أثنى عليه شيخه شعبة بن الحجاج، وقد تقدَّم.

وأما من جاء بعدهم، فقال ابن معين: ثقة. ومرةً: ليس به بأس، وضعَّف روايته عن قتادة. ورجَّحه مرةً على أبي الأشهب، وأُخرى على أبي هلال، وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن عدي، والعجلي، والساجي، والذهبي، وابن حجر: ثقة.

لكنَّ هؤلاء جميعاً -ومعهم ابن معين- أشاروا إلى نقطتين اثنتين:

الأولى: أنَّ الرجل كان يحدّث من حفظه، وليس حفظه مثل كتابه فيخطىء، وقد أحصى عليه العلماء أوهامه.

الثانية: أنّه ضعيف في روايته عن قتادة خاصة،فمثله في سعة علمه، وعلوّ مقامه، يتتبع النقاد حديثه عادةً، لأنّه من الشيوخ الذين يجمع حديثهم:

فما تابعه عليه غيره؛ فهو حجة.

وما انفرد به مما لم ينتقده الحفّاظ، أو يوجد في متنه نكارة؛ فهو حسن.

وما خالف فيه من هو أحفظ منه، أو أكثر عدداً من الثقات؛فهو شاذ

والله تعالى أعلم .

الترجمة الثالثة

أنموذج من مرتبة الاعتبار

(خت د ت ق) بكّار بن عبد العزيز الثقفي [٤٩]

-قال المزي: بكّار بن عبد العزيز بن أبي بكرة الثقفي، أبو بكرة البصري. وقيل: بكّار بن عبد العزيز بن عبدالله بن أبي بكرة.

روى عن: أبيه عبد العزيز بن أبي بكرة (خت د ت ق)، وعمّته كيّسة بنت أبي بكرة (د).

وروى عنه أحد عشر راوياً، هم: أحمد بن عبد الملك بن واقد الحرّاني وجعفر بن سلمة الورّاق، وحامد بن عمر بن حفص بن أبي بكرة البكراوي (بخ) وخالد بن خداش المهلّبي، وأبو عاصم الضحّاك بن مخلد النبيّل (د ت ق) وأبو محمد عبدالله بن يحيى الثقفي، وعبد الملك بن قريب الأصمعي، ومحمد بن عيسى ابن الطبّاع، ومحمد بن معاوية النيسابوري، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل (د) والنضر بن طاهر القيسي، أحد الضعفاء.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة، وعبّاس الدوري، عن يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء. وقال إسحاق بن منصور، عن ابن معين: صالح.

وقال أبو أحمد ابن عديّ: أرجو أنّه لا بأس به، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم.

استشهد به البخاري في (الفتن) من صحيحه، وروى له في الأدب، وأبو داود والترمذي وابن ماجه. انتهى كلام المزّي[٥٠].

---

(٤٩) مصادر ترجمته: تاريخ ابن معين، رواية الدوري ٢/٦١. الكبير٤/١٢٢ (١٩٠٩). ضعفاء العقيلي ١/١٥٠. الجرح والتعديل ٢/٤٠٨. ثقات ابن حبّان ٦/١٠٧. الكامل لابن عدي ٢/٢١٧. ت. الكمال ٤/٢٠١ (٧٣٩). الميزان ١/٣٤١. التقريب (٧٣٥).

أقول: ترجمة بكّار بن عبد العزيز تحتاج إلى وقفات عديدة:

١ – مصادر ترجمته: من استعراض مصادر ترجمة الراوي المترجَم وجدنا جميع هاتيك المصادر حديثية، ولم نجد له ترجمة في مصادر علوم أخرى فهو إذن ليس متنوع الثقافة ذلك التنوع الملحوظ، ولم يترجمه أحد في الثقات إلا ابن حبان، على عادته فيمن لم يجد فيه جرحاً بيِّناً. لكنه مع هذا لم يخرِّج عنه في صحيحه شيئاً، كما لم يخرِّج عنه الشيخان شيئاً. وتعليق البخاري رواية له؛ شيء آخر يأتي، وأورده العقيلي وابن عدي في الضعفاء. وترجمه الذهبي في الميزان.

٢– منزلته في ساحة العلم: ليس له شيء من المصنفات، بل ليس له إلا أحاديثُ قليلة، وقد خرَّج له البخاري تعليقاً حديثاً واحداً في الفتن، وليس له من الشيوخ إلا أبوه وعمّته.

– أما أبوه: فهو عبد العزيز بن أبي بكرة، وقيل: عبد العزيز بن عبدالله بن أبي بكرة. لم يروه إلا عن أبيه أبي بكرة، أو عن أبيه عبدالله بن أبي بكرة.

ومع هذا الشكّ، فلا يُعدُّ حديثه متصّلاً؟ وليس له شيخ فيه إلا أبوه.

– وأما عمّته كيّسة، فلا يُعرفُ حالها، بل هي مجهولة، لها حديث واحد عند أبي داود، ولم يرو عنها إلا ابن أخيها بكّار هذا.

وأما تلامذة بكّار الأحد عشر، فلا نعلم ما رووا عنه؛ لأنّ أكثرهم لا ندري مخرج حديثه، وفي الكتب الستة له حديثان موصولان: أحدهما من روايته عن أبيه، رواه عنه أبو عاصم النّبيل، والآخر عن عمَّته، رواه عنه موسى بن إسماعيل التّبوذكي، فمهما كان شأن تلامذته من العلم، فهو ليس بالنسبة إليهم سوى راوية، روى حديثاً، فنقلوه! وهذا يعني أنّ بكّاراً غَمْرٌ في علم الحديث.

---

(٥٠) تهذيب الكمال ٢٠١/٤–٢٠٢. ويعني المزي بقوله: استشهد به البخاري أنه روى له تعليقاً، هذا مصطلحه في تهذيبه كما تبين لي بالتتبع، أمّا إذا أطلق الحاكم هذه العبارة، فيعني بها خرَّج له متابعة، أو مقروناً. انظر المستدرك (٧٣٦، ١١٠٨).

أمّا عن مرويات الرجل في الكتب الأصول: فليس لبكّار في التسعة سوى (٧) سبعة أحاديث: منها واحد عند البخاري تعليقاً، وقد توبع عليه، وآخر عند الترمذي، واثنان عند أبي داود، وواحد عند ابن ماجه، وحديثان عند أحمد، ولم يخرِّج له مسلم، والنسائي، ومالك، والدّارميّ، أيَّ حديث.

٣. منزلته في الجرح والتعديل: قد روى عنه من معاصريه أبو عاصم النّبيّل، وأبو سلمة التبوذكي -وهما من أئمة الحديث-، ولم ينقل عنهما ثناء عليه.

وأما من جاء بعدهم، فقال ابن معين مرةً:صالح. وقال البزّار مرةً: لا بأس به.وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء -يعني حديثه قليل لا يستحقُّ الاهتمام وقال البزّار مرةً أخرى: ضعيف، وذكره العقيلي، والساجي، وأبو العرب والفسوي في الضعفاء الذين يُرغب عن الرواية عنهم. وقال الذهبي: فيه لين. وقال الحافظ: صدوق يهم!

قلت: قول ابن معين: صالح، مثل قول البزّار: لا بأس؛ ضعيف، مثل قول ابن عدي: لا بأس به، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، ولا يخرج عن هذا الاطار قول الذهبي. أما قول الحافظ ابن حجر: صدوق يهم، فغريب، إذ ليس للرجل في الكتب الستة إلا حديثان موصولان وآخر معلّق، فيحفظ ماذا، ويهم بماذا؟ والصيغة على تنافرها في مرتبة الاعتبار قطعاً، والله تعالى أعلم.

الترجمة الرابعة

أنموذج من مرتبة الترك

(د ت ق) إسحاق بن أبي فروة [٥١]

قال المزي :إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة -واسم أبي فروة عبدالرحمن بن الأسود بن سوادة، ويقال: الأسود بن عمرو بن رياش، ويقال: كيسان- القرشي الأموي، أبو سليمان المدني، مولى آل عثمان بن عفان، أخو إسماعيل، وصالح وعبد الأعلى، وعبد الحكيم، وعمار، ويونس، بني عبدالله بن أبي فروة.

أدرك معاوية بن أبي سفيان. وروى عن ثمانية وعشرين شيخا، هم: أبان بن صالح، وإبراهيم بن عبدالله ابن حنين (ق)، وإبراهيم بن محمد بن أسلم بن بجرة الأنصاري، وجابر بن المثنى وخارجة بن زيد بن ثابت، ورزيق بن حكيم الأيلي وزيد بن أسلم، وسلمة بن روح بن زنباع (ق)، وأبو الزناد عبدالله بن ذكوان (ق)، وعبدالله بن رافع المدني، وعبدالرحمن بن كعب بن مالك، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج وعروة بن رويم اللخمي، وعمر بن الحكم بن ثوبان، وعمرو بن شعيب (ق) وعياض بن عبدالله بن سعد بن أبي سرح (ق) وعيسى بن عبدالرحمن ابن أبي ليلى، ومجاهد بن جبر، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ق)، وأبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي، ومحمد بن المنكدر، ومحمد بن يوسف مولى عمرو بن عثمان بن عفان، ومكحول الشامي، وموسى بن وردان، ونافع مولى ابن عمر (دق)، وهشام بن عروة، وأخوه يونس بن عبدالله بن أبي فروة، وأبو وهب الجيشاني (ق).

---

(٥١) مصادر ترجمته: جامع الترمذي ٤/٣٧٠. ابن سعد٥أ/٣٥٠. ابن معين ٢/٣٧. الكبير ١/٣٩٦. الصغير (٢٠). النسائي (٥٠). العقيلي ١/١٠٢. الجرح ٢/٢٢٧. المجروحين ١/١٣١. الكامل ١/٣٢٠. ت. الكمال ٢/٤٤٦-٤٥٤ (٣٦٧). الميزان ١/١٩٣. الكاشف ١/٦٣. التهذيب ١/٢٤٠. التقريب (٣٦٨).

وروى عنه خمسة وعشرون راوياً، هم: إبراهيم بن محمد بن أبي يَحيَى الأسلمي، وإسماعيل بن رافع المدني، وإسماعيل بن عياش الحمصي (ق)، وسويد بن عبد العزيز، وشعيب بن أبي حمزة، وأبو أيوب عبدالله بن علي الافريقي، وعبدالله ابن لهيعة، وابن أخيه أبو علقمة عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أبي فروة الفروي وعبد الجبار بن عمر الأيلي، وعبد ربّه بن سعيد الأنصاري، وعبد السلام بن حرب، وعبيد الله بن عمر العمري -إن كان محفوظاً-، وعبيد الله بن عَمرو الرَّقي وعتبة بن أبي حكيم، وعمر بن عبد الواحد النَّصْري الدمشقي، وعمرو بن الحارث والقاسم بن هِزّان الخولاني، والليث بن سعد (ت ق) ومحمد بن شعيب بن شابور ومروان بن جناح، وأبو معشر نجيح بن عبدالرحمن المدني، والوليد بن مسلم (د) ويَحيَى بن حمزة الحضرمي (ق)، وأبو بكر بن عبدالله بن أبي سَبْرة وأبو بكر بن عيّاش

قال عبد السلام بن حرب، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة -المترجَم خطبنا معاوية، وعليه بُرْد أخضر.

وقال محمد بن سعد في الطبقه الخامسة من أهل المدينة: إسحاق بن عبدالله ابن أبي فروة، ويُكنى أبا سليمان، وكان أبو فروة مولى لعثمان بن عفّان ويقولون: إن عُبيداً الخِيار، جاء بأبي فروة عبداً مكاتباً، فأعتقه عثمان، وكان أبو فروة يرى رأي الخوارج، وقتل مع ابن الزبير، ودفن في المسجد الحرام... انتهى المراد.

قلت: طوَّل المزّي في ترجمته من (ص٤٤٦-٤٥٤) فلو نقلتها؛ لطوّلت في غير طائل هنا، مع أنَّ الترجمة العلميَّة تقتضي تصنيف هذه الفوائد إلى:

-ما يتعلق بتعريف الشخصية.

-وما يتعلّق بالجرح والتعديل.

ومن خلال الفوائد الواردة في ترجمته يتبيّن لنا ما يأتي:

-أنّ أبا فروة كان موثوقاً لدى عبدالله بن الزبير، وكل من يرى جواز الخروج على الحاكم الظالم، يسمّيه الحكّام خارجياً، وكان الأمويون يسمّون عبدالله بن الزبير خارجياً، وكان المحدّثون يُسقطون كل من يخرج على الحكام ويقولون: (كان يرى السيف على أمة محمد).

-وكان ابنه عبدالله مع مصعب بن الزبير في العراق، وكان مصعب يثق به فأصاب أموالاً؛ كانوا بها منعّمين في المدينة المنوّرة.

-كانت أسرة أبي فروة، أسرة علم ودين، قال يعقوب بن سفيان الفسوي: (وآل أبي فروة كلّ من حُدّث عنه ثقة، إلا إسحاق بن أبي فروة، لا يُكتب حديثه) مع أنّ المزي نصّ على أنّه كان لإسحاق حلقة في مسجد النبيّ الأكرمﷺ يُعلّم الناس فيها، وهو الذي كان يُحدّث عن النبيّ ﷺ من غير إسناد، فقال له الزُّهري: (قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله، ألا تُسند أحاديثك، تُحدّثنا بأحاديث ليس لها خُطُم، ولا أزمّة؟!).

-وقالوا أيضاً: (كان إسحاق يُتهَّم على الاسلام، أو على الدين)، وليس بين يديّ توضيح لهذا الاتّهام، سوى أنّ الرجل عاصر انتقال السلطة من بني أمية إلى بني العباس، وكان مؤيّداً لبني العباس، ضدّ مواليه بني أمية، ومنهج المحدثين قاطبة، عدم الدخول في هذه الأمور، فإذا كان هو، وأبوه، وجدّه، على فكرة واحدة، هي معاونة الثائرين على بني أمية؛ فهو إذن مؤهل لأن يقال: يتهم على الاسلام، أو كان يرى رأي الخوارج!!

أما عن مروياته في الكتب الأصول: فليس له في التسعة غير (١٥) خمسة عشر حديثاً، منها في الستة (١٢) اثنا عشر حديثاً، في غير الصحيحين .

منـــزلته في الجرح والتعديل:كل أئمة الحديث المتقدمـــين والمتـــأخرين، أطلقوا فيه كلمات مؤدّاها أنّه متروك الحديث لا يُحتجُّ بحديثه ولا يُعتبر به،وقـــد مات ابن أبي فروة سنة أربع وأربعين ومئة.

قال المزي: روى له أبو داود حديثاً واحداً متابعة، والترمذي، وابن ماجه.

قلت: والترمذي لم يرو له إلا حديثاً واحداً (٢١٠٩) هو، وأخرجه النسائي في الكبرى، وابن ماجه في ميراث القاتل، ثم قال: (هذا حديث لا يصحُّ، لا نعرفـه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، قد تركه بعض أهل الحديـث منهم: أحمد بن حنبل، والعمل على هذا عند أهل العلم، أنّ القاتل لا يرث سـواء كان القتل عمداً أو خطأً، وقال بعضهم: إذا كان القتل خطأً، فإنه يـرث، وهـو قول مالك).

أقول: يبدو أنّ الترمذي خرّج حديثه ليقول: لا تغترّوا بموافقـة المـتروك للصواب، فإنّ موافقته لا تقوّي حديثه، بل إنّ حديثه الموافق هذا لا يصـحُّ، والله أعلم.

الترجمة الخامسة

أنموذج من تراجم الرواة العلماء المختلف فيهم

في هذه الترجمة سوف أتّبع أسلوب الترجمة المختصرة لأن فيما سبق كفاية في معرفة الأصل في استنباط الصياغة العلميّة للترجمة.

عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فرعان الحضرمي، الأعدولي[٥٢] أبو عبدالرحمن المصري، الفقيه، من أوساط أتباع التابعين، مات سنة أربع وسبعين ومئة، وقد ناف على الثمانين (م د ت ق).

روى عن خمسة وستين شيخاً، منهم عند الترمذي: عبيد الله ابن أبي جعفر (د ت ق) وعطاء بن يسار، وعمرو بن شعيب (ت).

وروى عنه خمسة وأربعون راوياً، منهم عند الترمذي: الحسن بن موسى (ت) وقتيبة بن سعيد (دت) والوليد بن مسلم (ت ق).

اختلفت أنظار نقاد الحديث فيه بين موثق ومضعف، بعد اتفاقهم على فضله وعلمه، ولقيه جمهرة من علماء التابعين، وكثرة حديثه.

وكان اهتمام الامام الترمذي به كبيراً، وقد درسته ضمن أطروحتي عن الامام الترمذي، في القسم الثاني (أقوال الترمذي في نقد الرجال).

وحين اطلعت على كتاب أخي الفاضل الدكتور حمزة عبدالله المليباري الموسوم (كيف ندرس علم تخريج الحديث) رأيته طوّل في ترجمة عبدالله بن لهيعة وفق منهجيته في كتابه، فأحببت أن أنقل دراستي الوجيزة عن ابن لهيعة إلى كتاب التخريج هذا، ليكون بين يدي الباحث أنموذجان لدراسة شخصية واحدة، ولم

---

(٥٢) مصادر ترجمته: جامع الترمذي ١/١٥. ابن سعد ٧/٥١٦. ابن معين ٢/٣٢٧. خليفة ٣/٧٦٣، الكبير ٥/١٢٨. ضعفاؤه (٤٥٣). ضعفاء النسائي (١٤٥). الجرح ٥/١٤٥. المجروحين ٢/١١. الكامل ٥/٢٣٧. ضعفاء الدراقطني (٣٣٥). الاكمال ٧/٥٩. ت الكمال ١٥/٤٨٧. التذكرة ١/٢٣٧. النبلاء ٧/١٠. الميزان ٢/٤٧٥. الكاشف ٢/١٠٩. التهذيب ٥/٣٧٣. التقريب (٣٥٦٣).

أجر على هذه الترجمة من التعديل، إلا ما تقتضي به طبيعة الاختلاف بين كتـاب لتعلّم التخريج وتعليمه، وكتاب يدرس موقف إمام ناقد من هذا الراوي أو ذاك.

وخلاصة ما قاله يعقوب بن سفيان: أن ابن لهيعة أملى على الناس حديثه حتى كتبوه إملاءً، فمن ضبط عنه، كان حديثه حسناً صحيحاً،وكان يحضر مجلسه من يضبط ومن لا يضبط، فلما ألهى ابن لهيعه إملاء حديثه؛ لم يخرج أصوله بعـد فكان الناس يأتون بعد ذلك بما استنسخوه؛ بعضهم من بعض، فيقرؤونـه عليه فمن وقع على نسخة صحيحة؛ فحديثه صحيح، ومن كتب من نسخة لم تضبـط جاء في حديثه خلل كثير.

ثم إن ابن لهيعة سمع من عطاء بن يسار بعض حديثه، وسمع عن رجل، عـن عطاء، وسمع عن رجلين عن عطاء، وعن ثلاثة عن عطاء، فجاء قوم، فجعلوا كـل هذه الأحاديث عن ابن لهيعة، عن عطاء.

قال عبد الله بن وهب: حدّثني - والله - الصادق، البارّ، عبدالله بن لهيعـة قال تلميذه أبو الطاهر بن السرح: ما سمعته يحلف بمثل هذا قط.

وقال أحمد: من كان مثلَ ابن لهيعة بمصر، في كثرة حديثه، وضبطه وإتقانـه؟ قال أبو داود: وحدث عنه أحمد بحديث كثير.

وقال البخاري، عن الحميدي: كان يَحيَى بن سعيد لا يراه شيئاً، وقال ابـن معين: ضعيف لا يحتج به، وقال الترمذي: ضعيف عند أهـل الحديـث: وقـال الحافظ: صَدوق، من السابعة، خلّط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابـن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون.

قلت: وقد طوّل الحافظان ابن حبّان وابن عديّ في ترجمته، ونقل وتوجيـه أقوال النقّاد المتضاربه فيه. وأمّا قضية احتراق كتبه؛ فقد أطلقت عقـب احـتراق منـزله، ولا تلازم بين احتراق منـزله، واحتراق كتبه، وقد نقل المـزّي نقـولاً عديدة تنفي أن يكون قد احترق لابن لهيعة كتاب قط.!

وقد خرّج الترمذي له سبعة وثلاثين حديثاً، قال عقب اثنين منها (٣٥-٢٥١٦): حسن صحيح، وعقب سبعة أخرى: (٤٠-١٦٤٤-١٦٥٢-٢١٦٣-٢٦٣٩-٢٩٠٣-٣٦٤١): حسن غريب. وعقب واحد (١٦٩٦) حسن غريب صحيح، وعقب آخر (١٥٨٩): حسن. وهذا يعني أن قول الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث، ضعّفه يَحيَى بن سعيد وغيره، يجب ألا يحمل على إطلاقه، لتناقضه مع أحكام الصحة هذه.

وإذا علمت أن مجموع مرويات ابن لهيعة -بالمكرر- في الكتب التسعة (٨٦٠) ثمانمئة وستين حديثاً، تبين خطورة القول بردّ رواياته، واعتباره ضعيفاً، في الوقت الذي يروي أحد الرواة أشباه المجاهيل حديثين فقط، يوافق فيهما الثقات فيجد من يعطيه درجة ثقة، بحجة أن قلّة رواياته مدعاة حفظه، ويلزم من هذا تفضيل المجاهيل على المشاهير، وتقديم رواية عامّة الرواة على العلماء الفقهاء، ولا قائل بهذا من العلماء، ويبدو لي أن الترمذي جمع رواياته المنتقدة، وبيّن ضعفها.[٥٣]

وقد نص الحافظ ابن حجر على أنّ الامام مسلماً خرّج له بعض شيء مقروناً، والحقيقة أنني لم أجد مسلماً خرّج له شيئاً، ولكنّه ساق حديثاً من طريق عبدالله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، ثم قال: قال المرادي، يعني أحد شيوخه الثلاثة، في هذا الحديث: حدثنا ابن وهب، عن ابن لهيعة، وعمرو بن الحارث، في هذا الحديث من (المسند الصحيح) (٦٢٤) وليس له عند مسلم سوى هذه الحكاية، فقول الحافظ في تقريبه (٣٥٦٣): إن مسلماً خرّج له غير دقيق، وأخرج ابن خزيمة في صحيحه حديثاً (١٤٦) من طريق عبدالله بن وهب قال: أخبرني ابن لهيعة، وجابر بن إسماعيل الحضرمي، عن عقيل بن خالد عن الزُّهريّ،ثم قال: ابن لهيعة ليس ممن أخرّج حديثه في هذا الكتاب، إذا تفرّد

(٥٣) هذا ما كتبته في كتابي (الامام الترمذي ومصطلحاته الحديثة في كتابة الجامع) وأضيف ههنا بعض ما يفيد، في ترجمة ابن لهيعة وغيره، من المحدثين المختلف في الاحتجاج بهم.

برواية وإنما أخرجت له هذا الخبر؛ لأنّ جابراً بن إسماعيل معه في الاسناد، يعني مقروناً، وأخرج له حديثاً آخر (٥٢٣) من طريق عبدالله بن وهب، عن مالك وابن لهيعة - مقرونين- ثم قال: قال ابن لهيعة: وقال أبو الأسود، يعني في روايته يقرأ ويرتّل، إذا قرأ، إلا أنّ مالكاً قال: يصلّي إلى جنب البيت.

قلت: وساق الحديث بلفظ ابن لهيعة، لملازمته أبا الأسود يتيم عروة، الذي عرف عن ابن لهيعة روايته كتاب المغازي لعروة من طريقه.

وقرنه ابن خزيمة بعمرو بن الحارث في مواضع (٧٧٦-٨٤٦-٨٩٠) وقرنه بالليث بن سعد (٧٧٦) ومالك (٥٢٣-٢٩٦١) وسعيد بن أيوب (١٥١٨) ويَحيَى بن أيوب (١٩٣٣) ونقل استشهاد الذهلي بكلامه في منصور بن زيد الكلبي (٣٠٤١)، و لم يخرّج له البخاري، وابن حبّان شيئاً.

وهذا يؤكد ما ذكرته قبل قليل، وفي مواضع من كتبي، من أنّ أصحاب الصحاح تحرّوا لكتبهم ما لم يتحرّ غيرهم، ولكنّه يشير إلى المنزلة الواقعيّة لابن لهيعة أيضاً، وقد أخرج له الدارقطني (٦٢) اثنين وستين حديثاً أوّلها في الصفحات: (٢٧/١-٤٩-٧٦-١١١-١١٢) وآخرها (١٦٥/٤-١٧١-٢٠٣-٢٤٧). وقال في(٢٧/١): خالفه غير واحد، وفي (٧٦/١و ١١٢/٢): لا يحتجّ به، وفي (٧٦/١): تفرد به ابن لهيعة وهو ضعيف الحديث، وفي (٦٨/٤) لم يسنده غير ابن لهيعة عن أخيه عيسى، وهما ضعيفان، بينما قال في موضع آخر (٤٩/١): هذا إسناد حسن لأنّ ابن لهيعة قرن بجابر الحضرمي، وقال في (١٨٩/٤): هذا إسناد صحيح، لأنّه قرن بعمرو بن الحارث. ولا يخفى أنّ كلام الدّارقطني مثل كلام ابن خزيمة، وأخرج الحاكم النيسابوري لابن لهيعة في المستدرك (١١٩) مائة وتسعة عشر حديثاً أوائلها (٧٣٧-٨٠٥-١١٠٨-١١٠٩) وأواخرها (٨٣٥٥-٨٥١٤-٨٥٣٠-٨٥٩٠-٨٧٩٩) وقد وقفت له على مواضع عديدة تستدعي أن يتكلّم فيها بالنقد على ابن لهيعة، وكان يسكت على أحاديثه غالباً

وكان معظمها موقوفات ومقاطيع، من روايته عن أبي الأسود، عن عــــروة مــــن مغازيه، ما عدا موضعين منها، فقد دافع فيهما عن ابن لهيعة، بأنّ مسلماً استشــهد به في موضعين اثنين: (٧٣٦-١١٠٨) وقد تقدّم أن هذا غير صحيح.

وأمّا الحافظ البيهقي تلميذ الحاكم، فقد أخرج لابن لهيعـــة (١٩٢) مائــة واثنتين وتسعين حديثاً أوائلــــها (٢٨-٢١٠-٢٨٦-٣٦٥-٣٦٦) وأواخرهــا: (٢١٥٠٩-٢١٥٦٧-٢١٥٦٨-٢١٥٦٩-٢١٥٩١).

وقد نصّ عقب روايات عديدة، أنّ ابن لهيعة غير محتج بــــه (٢٨-١٧١-١١٨٣-١٣٣٩-٨٥٤٢)، ونصّ على قبول حديثه في المتابعــات(٢١٠-٥١٥٤) وعلى عدم قبول مفاريده (٧١٣٩).

هذه نصوص عدد من أئمة النقد، تكلموا بها عقب بعض الأحاديث الــــتي خرّجوها لابن لهيعة، فهي نصوص نقديّة تطبيقيّة، تعطي الصورة العملية عن تعـامل النقاد معه، وهذا هو المنهج العلمي الذي يجب اتّباعه في جميع رواة الحديث الذيــن اختلف النقاد في تقويم منازلهم في سلّم الجرح والتعديل.

وخلاصة حال ابن لهيعة: أن يقبل حديثه الذي يتابع عليه، وأن يتوقــف في حديثه الذي يرويه عنه الضعفاء والمتأخرون من تلامذته، وأن يختبر حديثه الــــذي يرويه الثقات عنه، ويحتج برواياته التي ثبت أنه رواها من كتابه كمغازي عروة.

هذه خمسة تراجم: واحدة من مرتبة الاحتجاج، وقد كان لصاحبـــها (٨٧) سبعة وثمانون حديثاً، والثانية من مرتبة الاختبار والنظر،وكان لصاحبــــها (٣٦٧) حديثاً،والثالثة من مرتبة الاعتبار،وكان لصاحبها(٧) أحاديث، والرابعة من مرتبـــة الترك،وكان لصاحبها (١٥) حديثاً ، والخامسة من التراجم التي اختلف فيها نقّــاد الحديث، وكان لصاحبها(٨٦٠) حديثاً، أردت من ورائها توضيحَ منهج الترجمـــة العملية المختار وذكرَ أبرز معالمها، مع اعترافي بأنني لم أوف تلك التراجم حقــــها رغبة عن التطويل،لأنّ الكتاب تعليميّ، والله تعالى الموفّق والمعين .

المحاضرة الخامسة

مفهوم تخريج الحديث النبوي ونقده

المسألة الأولى: التخريج في اللغة والاصطلاح

التخريج في اللغة: مصدر من الثلاثي المضعف **خرج**، تقول: خرجت الحديث تخريجا، مثل قولك: نزهت الله تعالى تنـزيها، وعلمت تعليما، وهكذا.

والثلاثي المضعف بالتشديد، أو المزيد بالألف، يفيدان معنيين متقاربين فأخرج الشيء إخراجا: يعني انتزعه من ظرفه الذي هو بداخله، وخرجه: مكنه من الخروج، وفي المضعف بالتشديد معنى التكلف، والمشقة، والمكابدة زيادة على معنى الاخراج، ولا ريب في أن **تخريج الحديث النبوي** يكلف جهدا كبيرا، ومشقة زائدة، وصبرا بالغا، ولهذا كله لا يحسنه إلا أفراد قلائل في كل بلد من البلدان وفي كل عصر من الأعصار.

فقد تجد في بلد مثل (أسيوط) مثلا مئة نحوي، ومئتي قانوني، وخمسين فقيها، وعشرين محدثا، وربما لا تجد واحدا يحسن تخريج الحديث.

والتخريج في اصطلاح المحدثين: الوقوف على الكتب المصنفة في الحديث لاستخراج الحديث موضع الدرس منها، بغية الوقوف على سنده ومتنه فيها.

بيد أن إطلاق المحدثين لكلمة **التخريج** يراد منه الأمور الآتية:

١- معرفة المصنفات التي جمعت الحديث الشريف، وحوت الحديث المراد معرفته.

٢- معرفة موضع التفرد في السند؛ لأن معرفة ذلك هي الخطوة الأولى في نقد الحديث الشريف.

٣- معرفة الصحابة الذين رووا مثل ذلك الحديث، يعني تتبع الشواهد وسوف نأتي إلى شيء من التفصيل في ذلك كله.

وقد ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى أن التخريج هو: (معرفة حال الراوي، والمروي، ومخرجه، وحكمه صحة وضعفا، بمجموع طرقه وألفاظه)[٥٤].

وأقول: معرفة حال الراوي والمروي ساحة كبيرة يدخل فيها سائر علوم الحديث ، وهذا هو **علم نقد الحديث الشريف.**

أما التخريج فهو: **الوقوف على مخارج الحديث تمهيدا لنقده** فحسب وبعبارة أخرى، التخريج هو الوصول بسند الحديث إلى موضع التفرد في سنده (المدار) وماوراء ذلك هو نقد الحديث وتقويمه.

ويؤيد ما ذكرته، وما اخترته من تعريف، قول الامام السخاوي رحمه الله تعالى: (التخريج هو: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه أو نحو ذلك والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان (البدل) و(الموافقة) ونحوهما)[٥٥].

قلت: قول السخاوي: (والكلام عليها) يعني بذلك: نقل كلام الحفاظ عليها، إن وجد لأحدهم قول عقب تخريجه الحديث،كالامام الترمذي مثلا.

ويلتحق بما ذكره السخاوي ما يسميه علماء الحديث بالاستخراج والانتخاب، والاختيار، والفوائد، وغير ذلك من الفنون التي يقصد من ورائها علو السند، وجمع أكبر قدر من الفوائد الحديثية والاضافات النقدية.

---

(٥٤) التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل- قسم التخريج، للدكتور بكر عبد الله أبو زيد النجدي، ص٤١، ٥٢. والرجل تخصصه الفقه، وله مشاركة في التخريج ونقد الحديث في سلسلة رسائل حديثية، تظهر منها معرفته الجيدة بهذا الفن،وأي عالم كان، لولا..! جزاه الله خيرا

(٥٥) فتح المغيث ٣١٨/٣.

المسألة الثانية: مفهوم النقد في اللغة والاصطلاح

(النقد): المصدر من الثلاثي **نقد**، تقول: نقدت الشعر نقدا، من باب نصر ينصر.قال في الأساس: نقد النقاد الدراهم: ميز جيدها من رديئها...

ومن المجاز:نقد الكلام.وهو من نقدة الشعر ونقاده، وانتقد الشعر على قائله وقال في مختار الصحاح: وناقده: ناقشه في الأمر[٥٦]...

فأنت ترى أن معاني كلمة **النقد**، تدور على تمييز جيد الدراهم من رديئها أو الكلام، أو الشعر، كأثر من آثار التطور الدلالي لهذه اللفظة.

ومن هنا يتصل المعنى العام بالمعنى الخاص بنقد الحديث، ونقد الحديث في الاصطلاح إنما يعني الوقوف على:

-أحوال رجال السند.

-أحوال المتن وعلله.

-أقوال العلماء السابقين حتى عصرنا.

ثم بعد ذلك يقوم الناقد بالاستدراك على من سبقه، إذا كان لديه استدراك.

فأول خطوة في النقد، بعد التخريج: جمع أقوال أصحاب العلل، والتراجم المعللة، والتواريخ العامة والخاصة، التي يودعونها عقب الأحاديث المعللة عادة[٥٧].

---

(٥٦) أساس البلاغة ص٤٦٩، ومختار الصحاح ص٢١٨، (نقد).

(٥٧) ومن الغريب خلو أكثر رسائل طلبة العلم في تخريجاتهم ونقدهم، من الاشارة إلى التاريخ الكبير، والجرح والتعديل، وعلل ابن أبي حاتم، وضعفاء العقيلي، والمجروحين لابن حبان، والكامل لابن عدي، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، والسنن المعللة له، والارشاد للخليلي، والمعجم للاسماعيلي، ونصب الراية للزيلعي، والبدر المنير لابن الملقن، وتلخيصه لابن حجر، ونيل الأوطار للشوكاني، وفتح الباري للحافظ ابن حجر، في كتب أخرى من النقد والتخريج غير قليلة. ولعمري! إن الراجع إلى هذه الكتب ومثيلاتها؛ سيجد معظم ما يتخيله من نقد موجودا فيها، بأدلته الواضحة، مما يجعل إضافته قليلة جدا، فيهدأ جموح نفسه، ويعرف قدرها من جهة، ويقوم بواجب العرفان للمتقدمين من جهة أخرى، ويكون له مستند من أقوال الراسخين من جهة ثالثة، مع الأخذ بعين الاعتبار؛ بأن أقوال هؤلاء الأئمة الكرام على مدار تاريخنا العلمي اجتهادية، إرشادية، وليست حججا شرعية ملزمة.

وهنا يحسن التنبيه على بضع نقاط تُشبه قواعد الانطلاق نحو التطبيق العملي لنقد الحديث، هي:

النقطة الأُولى: ما مِنْ مُصنِّفٍ من المصنفين على الاطلاق نُقِلَ عنه أنه قصد جمع السنة النبوية، إلا الامام أحمد بن حنبل، وبقيُّ بن مَخْلَد القرطبي الأندلسي تلميذه، فكلّ من يحاكم الكتب الصحاح، وغير الصحاح، على أنها كتبُ جمعٍ للسنة أو خطوةٌ في طريق الجمع فهو واهم!

النقطة الثانية: ما من مصنف من المصنفين كتب كتابَه بغير منهجٍ سار عليه في كتابه والتزمه في اختيار أحاديثه، إلا أحمد بن حنبل، فإنه لا يؤمن بالترتيب، ولا التبويب، ولا تصنيف الكتب، لئلا يصرف ذلك عن حفظ السنن التي هي الفقه كله عنده.

لكن لا كلمة (**منهج**)،و لا كلمة (**خطة**)، ولا كلمة (**تأليف**)، بصورتها المنظمة؛ كانت معروفة لديهم، و لم يحدثنا واحد منهم قط أن منهجه كيت وكيت بحيث يشمل كل فقرات ومواد كتابه، وإن كان مسلم، وأبو داود، والترمذي وابن خزيمة، وابن حبان، قد أشاروا إلى بعض ما اشترطوا على أنفسهم من شروط وأشاروا إلى ملامح عامة تخص كتابهم المصنف المختار.

النقطة الثالثة: ما من كتاب من كتب السنة إلا ضمن ما في كتاب مالك من أحاديث تتناسب مع منهجه في تصنيف الكتاب، وغرضه من تأليفه..

وعليه فيمكن القول بأن كتب السنة كلها جعلت كتاب مالك هو المحور الذي تدور حوله مصنفاتها.

النقطة الرابعة: بين الكتب الصحاح الأربعة قدر مشترك، ويحسن أن أقول بين الصحاح الثلاثة، والربع الأول من صحيح ابن خزيمة قدر كبير مشترك من الأحاديث. وبعض المتأخرين لم يرض تخريج من سبقه لبعض الأحاديث فأعرض عنه

-فهذا مسلم أعرض عن قرابة ثمانمئة حديث مما أخرجه البخاري ووضع بدلا منها قرابة ألف.

-ونقد ابن خزيمة عددا من الأحاديث التي خرجها البخاري ومسلم.

-ونقد ابن حبان (٨٩) راويا ترجمهم في المجروحين ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه، وقد خرج لهم الشيخان، أو أحدهما.

وهذا مصير إلى أن دعوى الاجماع على صحة ما في الصحيحين موضع نظر. نعم! الاجماع التواضعي عند أهل السنة منعقد على أن الصحيحين أصح كتب السنة على الاطلاق، فهذا قدر مسلم!

النقطة الخامسة: كل المصنفين المتقدمين يعرفون شروط الصحيح، وشروط الضعيف، وما منهم أحد على الاطلاق يعرفها بما يعرفها به ابن الصلاح، فمن بعده، وواقع مصنفاتهم لا يسعف بهذا التكلف البعيد.

والصحيح عندهم هو: **الحديث الصالح للعمل به في بابه.**

فالصحيح في العقائد والتوحيد، غير الصحيح في الرقائق والزهد، والصحيح في السنن والأحكام الشرعية غير الصحيح في التفسير وأحوال القيامة.

والضعيف عندهم -على التحقيق- هو: **الحديث الذي ينفرد به من لا يقبل تفرده، أو قعدت به علة قادحة**؛ ذلك أن الحديث إما أن يوافق راويه الثقات، أو يخالفهم، أو ينفرد عنهم.

فإذا خالف الراوي الثقات، فحديث الثقة المخالف شاذ، وحديث الضعيف المخالف منكر.

وإذا وافق الثقات، فإن كان في مرتبة من يقبل حديثه بانفراده، عزز الحديث، وإن لم يكن يقبل انفراده، فكأنه لم يرو شيئا، والعبرة برواية الثقة دونه. غاية ما هنالك أنه قد يزيل غرابة الحديث الصحيح، إذا كان ضعفه يسيرا.

وإذا انفرد الراوي عن الثقات:

فإن كان ثقة، فحديثه صحيح غريب إذا سلم من المغامز.

وإن كان ممن يقبل في المتابعة والشاهد، فالعبرة في القبول للمجموع لا للواحد منهم.

فإذا انفرد من هذا حاله؛ فحديثه ضعيف، وتتفاوت مراتب الضعف ما بين الجيد، وهو القابل للتحسين، إذا جاء عاضد صالح[٥٨]، إلى دركة الموضوع وهو المختلق المصنوع من الحديث.

النقطة السادسة: إن كل المصنفين يصححون على الباب، فإذا رأيتهم خرجوا حديثا في باب، لكن الحديث لا يبلغ رتبة الاحتجاج، فاعلم أنهم لم يقصدوا من الحديث كله، إلا الجملة، أو الكلمة التي تناسب فقه الباب، دون سائر ما في الحديث من ألفاظ أخرى، ومن لا ينتبه إلى هذه النقطة يقع في خلط وخبط عجيبين، وسائر علماء المسلمين لا ينتبهون لذلك إلا قليلا منهم في هذه العصور المتأخرة، والله أعلم.

---

(٥٨) من الشائع: أن جملة: (إسناد جيد) و(إسناد قوي) من اطلاقات تصحيح الاسناد، وهذا خطأ من السيوطي غفر الله له، كان له دور في ترويجه، وقد أعددت بحثا مفردا لكل واحد من هذين المصطلحين، في طور النظر والمراجعة، فيراجع المجلد الأول من كتابي (الامام الترمذي ومصطلحاته الحديثية في كتابه الجامع)، ففيه بحث وجيز مفيد عن الحديث (الجيد). والله المستعان.

المسألة الثالثة: خطوات تخريج الحديث النبوي

لقد اطلعت على بعض الرسائل الحديثية، فرأيت الباحثين يعزون الحديث إلى البخاري، أو مسلم ثم يحيلون إلى نيل الأوطار، أو سبل السلام، ويعدون ذلك توثيقا علميا مقبولا، وللأسف! (٥٩)

وفي رأيي أن تخريج الحديث يحتاج إلى خطوات خمس، الخامسة منها مهمة المحدث الفقيه، أو الفقيه المحدث، والأربع الأولى مهمة الناقد الحديثي وهي:

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث على سبيل الاستقراء،وأقل الاستقراء وأكثره؛ يختلف باختلاف الهدف من التخريج.

فإذاكان بحثه تخريج الأحاديث الواردة في الطلاق ونقدها –مثلا- فيكون تخريجه للحديث أوعب ما يكون استقراء. ومثله يحتاج إلى الكتب الجوامع في التخريج من مثل(تحفة الأشراف) للمزي، و(إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) للحافظ ابن حجر، و(الجامع الكبير= جمع الجوامع) للسيوطي.

فكتاب جمع الجوامع مرتب على أطراف الأحاديث القولية، ثم الفعلية ويعزو السيوطي الحديث إلى مصادره الأصلية.

لكن قد يكون طرف الحديث فيه مخرجا في بعض الكتب دون بعض فبالرجوع إلى كتاب جامع على الموضوعات الفقهية، مثل: جامع الأصول يتعوف إلى جملة أطراف، من أطراف الحديث، ثم يعرض ذلك على تحفة الأشراف، فيتبين له إضافات جديدة مفيدة في الاستقراء.

فإذا رجع إلى أطراف المهرة، وصل إلى حد الطمأنينة، بأن استقراءه شبه تام، وما وراء ذلك غالبا؛ إلا الطرق الواهية، التي تفيد في نقد الحديث، لا في

(٥٩) وهؤلاء أنفسهم مخولون بمنح الدرجات العلمية- الماجستير والدكتوراه- أو حجبها وإلى الله المشتكى!

تخريجه، فلا فائدة في ذكرها، عند عزو الحديث إلى مظانه وصنيع محققي الكتب تضخيم لهوامش الكتب التي يحققونها، من غير كبير فائدة للقارىء غير المتخصص.

فوائد التخريج الاستقرائي:وفائدة هذا الاستقراء الوقوف على مدارات الحديث في رواياته وطرقه، إذ بمعرفة المدارات تتوضح العلل الخفية القادحة، وبمعرفة مخارج الحديث يعرف ما إذا كان الحديث غريبا فردا، أو عزيزا، أو مستفيضا، أو مشهورا، أو متواترا. (٦٠)

ويعرف -أيضا- ما إذا كان من أخرجه من أصحاب الصحاح، أخرجه احتجاجا، أم اعتبارا؟! وأخرجه متابعة، أم شاهدا؟! وأخرجه تصحيحا على ترجمة الباب، أم تصحيحا له كله؟!

وقبل أن أنتقل إلى الخطوة التالية في عملية التخريج، يحسن التذكير ببعض الأمور المهمة في هذه العملية كلها:

الأمر الأول: أن رواية بعض المصنفين تكون أصلية، وبعضها الآخر يكون فرعيا فما كان منها أصليا، فلا بد من المحافظة على أصالته، وما كان منها فرعيا فيمكن الاستغناء، عن بعضه في التخريج،وقدم التصنيف هو المعيار في كتب الرواية غالبا،وعند التطبيق العملي،سوف أشرح ذلك حتى لايبعد التنظير،عن التطبيق،على الدارس،وتقريب هذا الأمر بمثال وجيز،لاحرج فيه، إذا روى أحمد،عن عبد الرزاق حديثا، وكان الحديث في مصنفه، فالعمدة فيه على مصنف عبد الرزاق، أما إذا لم يكن الحديث فيه، فلا بد أنه من كتاب آخر، أو صحيفة، لم تصل إلينا محفوظة من تصنيف عبد الرزاق، فيكون لمسند أحمد فضل في حفظ هذه الرواية من الضياع،ففي الحالة الأولى؛كان مسند أحمد فرعيا، وفي الثانية كان أصليا؛لأن الأصل الذي نقل عن عبد الرزاق منه؛غير موجود.

---

(٦٠) إن مفهوم التواتر عند المحدثين، يختلف عن مفهومه عند الأصوليين؛ الذين لا ينظرون إلى صحة الاسناد إذا كثرت الطرق. ولا ريب في أن منهج المحدثين هو الصحيح في هذا الجانب في نظري.

وفائدة هذا الكلام، إنما تأتي في الطبقات المتأخرة، حيث نفقد الترجمة لبعض الرواة أو يكون في بعض الرواة ضعف، وعادة المصنفين -جميعا- التساهل في الرواية عن بعض من فيه ضعف، إذا كان يروي كتابا مصنفا معروفا.

فيأتي بعض من لا يحسن هذا الفن، ويضعف الحديث بذلك الاسناد، ثم إذا وقف على الكتاب (الأصل) يصحح الحديث من هذا الطريق، وهذا عبث في العلم لا معنى له، إلاعلى سبيل التعليم.

الأمر الثاني: إن كلامي هذا لا يعني عدم وجود فائدة في الكتب المتأخرة بل الذي أقوله: إن كلام المتأخرين على الأحاديث، هو الذي يجب أن يعتنى به ولا يهمل منه شيء؛ فإن في بعض رواياتهم تنقيدات بارعة، توضح المشكل في بعض عبارات المتقدمين.

الأمر الثالث: الاهتمام بالفوائد النقدية، التي يوردها المصنفون، عقب إخراج الحديث، أو التي يوردها النقاد في كتب الجرح والتعديل، والعلل.

صحيح أن الترمذي هو أكثر المخرجين المتقدمين كلاما على علل هذا الحديث، ونقدا له؛ لكن هذا لا يعني أنه لا يستدرك عليه شيء، وسوف يأتي بيان بعض ذلك في الجانب التطبيقي.

الأمر الرابع: كثرة إخراج المصنفين حديثا ما، لا تعني صحته، ولا شهرته بالمعنى الاصطلاحي، فرب حديث لا يخرجه إلا مصنف واحد؛ يكون حسنا أو صحيحا غريبا وحديث يخرجه عشرة مصنفين في الحديث النبوي، ثم يكون ضعيفا، أو ضعيفا جدا، أو موضوعا.

ومن هنا تأتي خطورة تلبيس بعض الكتاب المعاصرين، عندما يخرج أحدهم نصا، واهيا يؤيد هواه، فيقول: وقد أخرجه جمع من الثقات الحفاظ فأخرجه ابن عدي في الكامل، والخطيب في تاريخ بغداد، والسهمي في تاريخ جرجان وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن الأثير في أسد الغابة... إلخ.

فيظن من لا يدري، أن تخريج هؤلاء الحفاظ، يعطي الحديث قوة، جاهلا أو متجاهلا أن نقادالحديث قد نصوا على أن وجود الحديث في هذه الكتب، من غير أن يكون مخرجا في كتب بعض الحديث المعتمدة، يعني ضعفه، أو نكارته.

وعدد من المعاصرين يستخدمون مثل هذا الأسلوب لتضليل قرائهم فليتنبه.[٦١]

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث الأعلى

وهو البحث عن موضع الغرابة في السند (موضع التفرد)، وهذا لا يتحقق إلا بجمع طرق الحديث -كما تقدم- ذلك أن أكثر الأحاديث النبوية يكون التفرد فيها في الطبقات الثلاث الأولى، وهذا يعني أن الحديث يرويه رجلان، أو ثلاثة: واحد، عن واحد، عن واحد، وأول حديث في صحيح الامام البخاري شاهد عملي على ذلك، فهو لم يرو -بإسناد صحيح- عن رسول اللهﷺ إلا عمر بن الخطاب، و لم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقاص الليثي، ولا عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن يحيى اشتهر فرواه عنه قرابة مئة نفس في تتبع الحافظ ابن حجر، وأوصل الحافظ أبو إسماعيل الهروي العدة إلى سبعمئة نفس[٦٢].

وبعد سرد الطرق التي وقفنا عليها كلها تبدأ **عملية السبر**، وهي: **عملية الاحصاء والتتبع الدقيق**، فإذا وجدنا الحديث عن ابن عمر -مثلا- في الطرق كلها، فننظر من روى الحديث عن ابن عمر؟ فنضع حوله دائرة حمراء -مثلا-، ثم ننظر في هذه الدوائر الحمر، فإن كانت الطرق كلها تلتقي على نافع وحده -على سبيل المثال-، فالحديث غريب عن ابن عمر، تفرد به نافع، ثم نمسك قلما أخضر

---

(٦١) وممن يفعل ذلك بكثرة،صاحب المراجعات،وصاحب(ثم اهتديت) أرجو له الهداية،وقد رأيت بعض مشايخنا يفعل ذلك،عن حسن نية،لأنهم لا يعرفون هذا العلم

(٦٢) فتح الباري ١/١٨.

ونضع دوائر حول أسماء الرواة عن نافع، فإذا لم نجد إلا مالكا، يغدو الحديث غريبا في طبقات ثلاث: طبقة الصحابي (ابن عمر)، وطبقة التابعي (نافع)، وطبقة تلميذه (مالك)، ثم نضع دوائر لمن روى عن مالك، وسوف نجدهم غالبا كثيرين فإذا كانوا أكثر من ثلاثة، نقول:

هذا حديث من مشهور حديث مالك، رواه عنه عشرة، منهم: فلان وفلان وفلان...، فنذكر أربعة على الأقل...

وعند الحكم على الحديث -كما سيأتي- نقول:

هذا حديث مخرجه غريب (أي لم يرو إلا عن صحابي واحد)، لا يعرف عن النبي ﷺ إلا من حديث ابن عمر، لم يروه عنه إلا نافع، تفرد به مالك، وهو من مشهور حديثه، رواه عنه جمع.

هذه طريقة تحديد المدار الأعلى.

استعمال (المدار) عند المحدثين:

وعليه عمل أهل الحديث قاطبة، منذ بدأ التصنيف بالتخريج،والاستخراج والانتخاب، والنقد، وإلى يوم الناس هذا، ولاعبرة بما يشغب به علينا أهل الأغراض الرخيصة، يسترون بذلك جهلهم الفاضح، وأمراض نفوسهم الوضيعة التي لاترى لها موضعا بين طلاب العلم، إلا باتهام العارفين بهذا الفن، بالطعن في الصحابة، والصحيحين، والعلماء، ولعمري ماابتلي الاسلام في تاريخه بشر من تحاسد أهل العلم، وانتصارهم لذواتهم، تحت مسمى الانتصار للسنة والاسلام.

وقد رأيت من المناسب أن أنقل عددا من النصوص التي لاتكاد تحصى من تصريح العلماء باستعمال مصطلح (المدار) ليستبين لهؤلاء الجهل الذين يحملون درجات (أستاذ) في الحديث الشريف، أننا على صواب في دعوانا أن اعتماد المحدثين في نقد الحديث على المدار فما علا،وأن ذلك ليس اتهاما للمحدثين بالتقصير.

قال الحافظ ابن حبان في ترجمة الحسن بن علي الرقي من كتاب المجروحين (٢١٧): (وهذا شبه لاشيء، فليس للحديث(مدار) يرجع إليه).

وقال الحافظ ابن عدي في ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري من كتابه الكامل (٢٤٠) : (هذا الحديث مداره على عثمان بن المغيرة، رواه عنه غير من ذكرت: الثوري، وشعبة، وزائدة، وإسرائيل، وغيرهم، وانظر منه التراجم التالية:

(٦٩٩-٧٣٤-٧٩٧-٢١٨٩-٣٨٩٦) وغيرها كثير.

وقال الحافظ أبو الحسن الدارقطني عقب تخريجه أحد الأحاديث: (مدار هذا الحديث على ابن سمعان، وهو ضعيف). نقله الزيلعي في نصب الراية (٢٠٨/١)

ونقل الزيلعي في موضع آخر (٣٣٢/١) عن الامام النووي قوله في الخلاصة: (قد ضعف الحفاظ هذا الحديث، وأنكروا على الترمذي تحسينه، كابن خزيمة، وابن عبد البر، والخطيب، وغيرهم، وقالوا: إن مداره على علي بن عبدالله ابن مغفل، وهو مجهول). إ.هـ.

وقال الزيلعي في موضع ثالث (٢٥٣/١): (والجواب عن هذا من وجوه: أحدها: أن مداره على عبدالله بن عثمان بن خثيم، وهو وإن كان من رجال مسلم، لكنه متكلم فيه، وبالجملة فهو مختلف فيه، فلايقبل ماتفرد به).

قال أ يضا: (الحديث صحيح، فإن مداره علىالحسن بن عياش، وهو ثقة حجة). نصب الراية (٤٠٥/١). وقال فيه: (وأما قول الحاكم: إنه على شرط مسلم، فمردود؛ لأن مداره على محمد بن إسحاق، ولم يخرج له مسلم إلا متابعة).

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص: (حديث الأعمى الذي وقع في البئر مداره على أبي العالية، وقد اضطرب عليه فيه).(١١٥/١).وقال فيه أيضا:وهو ضعيف أيضا مداره علىإسماعيل بن عياش، وهو ضعيف في غير الشاميين، وهذا من روايته عن مدني). وقال في الفتح(٢٨٩/٢): (وقد جمعت طرقه كلها فوجدت مداره علىابن أبي ليلى، عن البراء). وفيه أيضا (٢٥٠/٩): (هذا الحديث

مداره على أبي حازم سلمة بن دينار المدني، وهو من صغار التابعين، حدث به كبارالأئمة عنه مثل: مالك، وحماد بن زيد، ويعقوب الاسكندراني، وعبد العزيز بن أبي حازم وآخرين). إلخ ...

أقول: في هذه النصوص القليلة كفاية، لمن كان له قلب، وكان يريد الله تعالى بعلمه، ويزعم أنه من حماة السنة الشريفة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

طريقة تحديد المدارات:

أما طريقة تحديد المدارات للروايات والطرق[٦٣]، فتعتمد على جملة الكتب التي تريد أنت البحث فيها (نطاق البحث)، كأن تقول: مدار هذا الحديث في الكتب الستة على مالك، ومدار هذا الحديث في الكتب التسعة على نافع، ومدار الحديث عند الشيخين على عبد العزيز الدراوردي، عن مالك باعتبار أن الحديث روي عن مالك من غير طريق عبد العزيز.

وهناك مدارات تسمى المدارات الصغرى أو الدنيا، وهي مدارات الطرق كأن يشتهر الحديث عن شعبة -مثلا-، فيرويه عن شعبة خمسة: الطيالسي ويحيى القطان، وأبو الوليد الطيالسي، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع.

-أما رواية وكيع، فلا يرويها عنه إلا ابنه سفيان...

-وأما رواية أبي الوليد الطيالسي، فلا يرويها عنه إلا أحمد بن حنبل...

-وأما رواية يحيى القطان، فيرويها عنه أحمد بن حنبل، وعمرو الفلاس ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وسليمان الشاذكوني، وخلق من الناس...

فتكون طرق أولئك الحفاظ الذين رووه عن شعبة كلها غريبة إلا رواية يحيى القطان تكون مشهورة، فنقول هذا الحديث غريب من حديث الطيالسي عن شعبة، لم يروه عنه إلا فلان، وهو من مشهور حديث يحيى القطان رواه عنه فلان وفلان وفلان...

---

(٦٣) نقصد بالرواة: تلامذة الشيخ (المدار)، ونقصد بالطرق: تلامذتهم فما دون.

ولهذا أثره في عصر التصنيف فإن أصحاب الكتب الستة وغيرهم إنما يروون الطريق المشهورة رغبة في التخلص من عهدة الحديث وإدخال حفاظ الحديث بالتخير، في أسانيدهم حتى يقل النقد عليهم.

وفائدة البحث عن المدار من جهات شتى:

الجهة الأولى: تحديد تاريخ تفرد الحديث وشهرته، لأن شهرة الحديث عن الصحابي تجعله قويا وأكثر صحة[٦٤]، أما شهرته في طبقات متأخرة، فلا تزيد في صحته، ويبقى صحيحا غريبا، مثل حديث عمر بن الخطاب (**إنما الأعمال بالنية**...) الحديث، وسيأتي تخريجه في القسم التطبيقي – إن شاء الله تعالى –.

الجهة الثانية: عند جمع المادة العلمية للبحث عن المدار قد يقع لك عشرات الرواة نقلوا الحديث **دون المدار**، وبعض هؤلاء في الكتب التي اشترط أصحابها الصحة، وبعضهم فيما وراء ذلك.

فإذا كان في واحد من الأسانيد راو من رواة الصحيح فقط، فلست بحاجة إلى دراسة الرواة الذين وقعوا بين المصنف -الترمذي مثلا- ويحيى بن سعيد الأنصاري، لأن رواة الصحيحين:

إما أن يكون صاحب الصحيح خرج له احتجاجا.

أو خرج له اعتبارا.

ففي الحالين كلتيهما، يكون الرواة الآخرون عاضدين ومتابعين له فيكفي -والحالة هذه- أن تترجم لهذا الراوي ترجمة معرفية، وللآخر ترجمة معرفية توضح صلاحيته للاعتبار، وتكتفي بذلك،لأنه ليس في رواة الصحيحين متروك قط وفي هذا اختصار من التراجم الكثيرة التي تأخذ وقتا طويلا، وحجما كبيرا من الأبحاث العلمية دون كبير فائدة. وهذا العمل مزية في النقد الحديثي وحقيقة من

---

(٦٤) قال الحافظ: (إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة). القول المسدد في الذب عن مسند الامام أحمد ص٨٩. وانظر مناهج المحدثين للدكتور المرتضى الزين أحمد، ص٢١.

حقائق عمل المحدثين، لا يستطيع أحد أن يفهم تخريج أصحاب الصحاح عن بعض من تكلم فيهم، إلا بمعرفتها واتقانها.

وفي هذه الخطوة تظهر لنا المتابعات التامة أو القاصرة[٦٥]، وعلى أي طبقة من طبقات السند كانت.

وهذه الخطوة هي التي تفرز لنا: زيادات الألفاظ في المتون، والمزيد في متصل الأسانيد والادراج في المتن أو السند، وهي التي تدلنا على موضع الشذوذ في السند أو المتن، أو النكارة فيهما، وخاصة في المتن.

وهي، هي التي توضح لنا العلل الخفية، وتوقفنا على الارسال الخفي والانقطاع، والطعن في السماع، وغير ذلك من العلل التي لا تظهر إلا بجمع طرق الحديث، وعرض بعض رواياته على بعض.

الخطوة الثالثة: ترجمة رواة الأسانيد

قد تكون الغرابة في جيل الصحابة فقط بألا يروي الحديث عن المصطفى ﷺ إلا صحابي واحد. لكن يكون قد رواه عنه تابعيان، ورواه عن التابعيين تلميذان، أو أكثر، وهكذا في بقية الطبقات الدنيا، فإذا كان الرواة ما بين محتج به ومعتبر بحديثه، فيكفي أن يعرف الباحث (ترجمة معرفية) برواة الكتاب الذي التزم التخريج منه، ولو ترجم لهم -خارجا- ثم ذكر في البحث نتيجة الدراسة، مع الاحالة إلى مصادرها، فيكفي إذا لم يكن التخريج ذاته هو عمله العلمي نفسه. مع وجوب مراجعة ما كتبته عن الترجمة النقدية.

-أما إذا كانت الغرابة في طبقة التابعين، أو من دونهم، فلابد من الترجمة النقدية للراوي (المدار) فما علا إلى التابعي، والتابعي نفسه يترجم ترجمة نقدية أيضا، مع ملاحظة دلالات ألفاظ النقاد، وتفاوت الرواة الموصوفين بوصف واحد.

---

(٦٥) المتابعة على مراتب: إن حصلت للراوي نفسه، فهي التامة، وإن حصلت لشيخه فمن فوقه، فهي القاصرة، ويستفاد منها التقوية. قاله الحافظ في النـزهة ص٥٢.

-أما الصحابي، فإذا كان من المشهورين، فلا حاجة بنا إلى تعريف به.

وإن كان من غير المشهورين، فتكفي الترجمة المعرفية به؛ لأن من ثبتت صحبته؛ ثبتت عدالته.

-أما المجاهيل من الصحابة، والوحدان والمبهمون، فللأصوليين منهج خاص في قبول أحاديثهم.

-أما المحدثون المتقدمون قاطبة، فإنهم ذهبوا إلى أنه إذا صح الاسناد إلى التابعي وقال: حدثني من صحب النبي ﷺ، فإن هذا الحديث صحيح الاسناد وقضية الاحتجاج بالمتن تأتي، وذهب بعض العلماء، ومنهم الشافعي، في غير ما موضع وابن القطان الفاسي وغيرهما إلى أن رواية المجهول من الصحابة لا يعتد به، ما لم يوافق على روايته أو يكون لها شاهد من كتاب الله أو سنة رسوله. وسيأتي.

وحاصل هذه الخطوة الترجمة للرواة ممن فوق المدار ترجمة علمية نقدية وما كان دون المدار فتكفي فيه الترجمة المعرفية إذا كثرت الطرق (فوق ثلاث).

أما إذا كانت الطرق قليلة؛ فينظر في كل إسناد نظرة عامة، فإذا كان في أحد الأسانيد متروك، أو واه، أو ضعيف جدا نبه عليه؛ لأن طريقه لا يصلح للمتابعة، ويبقى الدرس مقصورا على غيره (على غير الاسناد الذي فيه هذا المتروك).

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث الحكم على الحديث بمجموع طرقه إلى المدار، ثم على حلقات تفرد الاسناد إلى الصحابي قبولا أو ردا، صحة أو حسنا، أو ضعفا .

ويحسن هنا بيان تقسيم المحدثين للحديث من جهة القبول أو الرد، فنقول:

قسمة الحديث لها اعتبارات متعددة، الذي يهمنا منها هنا قسمته باعتبار الحكم إلى صحيح، وضعيف.

ولما كان الحديث الصحيح؛ هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط، عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا؛ كان الضعيف ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح، كما يقولون، وهو تعريف بالرسم لا بالحد.

أنواع الضعيف كثيرة، أعلاها: الحديث الذي يدور على راو، لم تتحقق أهليته ولم يتابع، وكان ضعفه ناتجا عن خفة ضبطه. وهو الذي نسميه: الجيد والقوي والصالح. وإدراج هذه الأنواع الثلاثة في حيز المقبول ابتداءا خطأ؛ لأنها تدخل في حيز المقبول في الاحتجاج لا في الصحة، باعتبارات يعرفها أهل العلم.

وأنواع الضعيف كلها وصفية تتبع صفة الراوي، أو درجته، فالحديث المرسل والمنقطع، والمعضل، والمدلس، والمرسل الخفي، كلها أوصاف للحديث؛ باعتبار تصرف الراوي في نقله.

والحديث الضعيف، والمنكر، والشاذ، والموضوع أثر من آثار تحقق الراوي بعدالته أو ضبطه. والذي يتبين لي أن الحديث الضعيف منقسم على قسمين رئيسين:

١- ضعيف من جهة الاسناد.

٢- ضعيف من جهة المتن.

أما الضعيف من جهة الاسناد، فيتنوع على نوعين أيضا:

أ- ضعيف بسبب جرح راويه.

ب- ضعيف بسبب علة في الاسناد فيه.

والضعيف بسبب جرح راو فيه، ينقسم على ثلاثة أقسام:

الأول: مجروح من جهة عدالته.

الثاني: مجروح من جهة ضبطه.

الثالث: مجروح من الجهل بهذا أو ذاك (مجهول-مستور-وحدان-مبهم).

والضعيف بسبب علة في الاسناد – وعلل الاسناد مثل علل المتن- قسمان:

١-علة قادحة.

٢-علة غير قادحة.

فمن العلل القادحة: كل أضرب الانقطاع الجليّة والخفيّة..

فمن العلل الجليّة: المعلّق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل...

-وأبرز العلل الخفيّة: المرسل الخفي، والمُدَلَّس.

والعلل غير القادحة: زيادة راوٍ في الاسناد، بعد ثبوت لقاء الأدنى بالأعلى كأن يروي الزُّهريّ، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه حديثاً، فلا ريب أنَّ كلّ واحد من أولئك؛ لقي شيخه، ولقيه تلميذه، فيأتي مالك ويروي الحديث، عن يَحيَى بن سعيد الأنصاري، عن الزُّهريّ، عن سالم، عن سعيد بن المسيب، أو عن نافع، عن ابن عمر، فجماهير أهل الحديث، لا يُعِلّون أحد الحديثين بالآخر، بل يرون الثاني من المزيد في متصل الأسانيد، وكذلك الاختلاف على شيخٍ في الرفع والوقف، والوصل والارسال، والاتصال والانقطاع، فمثل هذه العلل ليست قادحة في الأكثر، وكل اختلاف على الراوي، أو الرواة، يزول بترجيح أحد الطرفين، فإن لم يَزُل؛ فهو المضطرب المردود.

وأما الضعيف **من جهة المتن**، فتدخل فيه الزيادة في المتون، والقلب،والادراج والرواية بالمعنى، وتتمخَّض عن أمرين مختلفين: أحدهما مقبول، والآخر مردود فالمقبول؛ **محفوظ**، ومقابله؛ الشاذ، أو المنكر؛ لأنَّ المتفرِّد به إن كان ثقة **مخالفاً**؛ فهو شاذ، وإن كان ضعيفاً خالف، أو انفرد؛ فهو المنكر بنوعيه، فإن خالف؛ فهو المنكر باتفاق، وإن انفرد، ولم يخالف؛ فتحت نظر الفقيه، أو العامل به من أهل العلم في الأَوْلى، وخلاف الأَوْلى، على رأي!

والذي رَجحه الحافظ ابن حجر: عدم القبول مطلقاً، وهو صنيع الذهبي في كلّ كتبه، بل إنَّ الذهبي زاد على هذا، فنصّ في أكثر من عشرة مواضع على أن مخالفة الصدوق؛ تعدُّ منكرةً.

ومنهج الفقهاء الحكم على الحديث (المتن).

ومنهج المحدثين الحكم على الحديث المنسوب إلى صحابيّ واحد بمجموع طرقه، ومتابعاته؛ لأنَّ البحث عن الشهرة، والاستفاضة، والتواتر، ليست من مباحث علوم الحديث، كما نصّ على ذلك غير واحد من الحفّاظ، وإنما هي من مباحث علم الأصول[1].

وبيان ذلك أنَّ الحديث الذي يُروى عن ثلاثة من الصحابة رضوان الله عليهم، يحكم المحدِّثون عليه؛ باعتبار سند كلّ صحابي منفرداً، والتصحيح بالشاهد دخل على أهل الحديث تأثراً بالفقهاء.

والفرق بين المنهجين واضح، وثمرته أنَّ الحديث إذا صحّ من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده، وجاء متن الحديث نفسه من رواية أبي ذر، ومن رواية ابن مسعود بإسنادين ضعيفين؛ فإن الترمذي -مثلاً- يضعِّفُ حديث أبي ذرّ ويضعّف حديث ابن مسعود، ويصحِّحُ حديث عمر.

فيكون حكم الحديث (صحيحاً غريباً) عند الترمذي، بينما يكون مشهوراً عند الفقهاء، ومن يدقّقُ في كتب السادة الحنفية من الفقهاء خاصةً؛ يجد ذلك واضحاً بيِّناً. هذا على الجملة.

أما على التفصيل؛ فللعلماء في قضية **التصحيح بالشاهد** أقوال:

الأول: يصحُّ مطلقاً، وعليه عمل المتأخرين أجمعين.

الثاني: لا يصحُّ مطلقاً، وهو مذهب علي ابن المَديني، وابن حبّان، وكثيرين من المحدثين، مع ملاحظة منهج كلّ واحد من هؤلاء.

الثالث: يصحُّ المعنى الفقهي المقصود من الحديث، على سبيل الاستحباب لا الوجوب، ولكن لا يقال في المشهود له، ولا شاهده إنّه صحيح!

الرابع: التصحيح بالشاهد مقبول في الرغائب، والرقائق، والتفسير، وما ليس فيه حكم أصلي؛ لأنَّ الحديث المشهود له ضعيف، وشاهده ضعيف، وإنّما أخذنا بمضمونهما المتفق عليه، ولو معنىً؛ احتياطاً في الدّين، في جانب النهي،

ومسارعةً في الخير، في جانب الأمر، مع ملاحظة الترغيب والترهيب، لا التأسيس والتقعيد.

الخامس: التصحيح بالشاهد على الباب، ومعناه اقتطاعُ لفظة ترجم لها المصنف في كتابه، ثم البحث في الأحاديث عمّا يشهد لها، إذا كان في أحاديث الباب ضعف، لا يرقى بها إلى مستوى الاحتجاج. وهذا أمر عسير جداً لا يحسنه إلا الجمّاعون النقّاد للسنة النبوية، فغالباً ما يكون الحديث الذي يحوي مثل هذه اللفظة في غير بابه.

فمسألة في الطهارة، يترجم لها الترمذي مثلاً، ولا يصحّ تحتها حديث عنده فيبحث الناقد، فيجد ما يؤيد هذه اللفظة في كتاب الجهاد، فيصحِّح المعنى الفقهي لترجمة الباب بهذه اللفظة الموجودة في كتاب الجهاد، ويستأنس بها للمعنى الفقهي. وأعظم من صنع ذلك في المحدّثين المتقدمين الامامان البخاري و الترمذي، وأكبر من فهم هذا عنهما من المتأخرين رجلان: ابن القطان الفاسي، وابن حجر العسقلاني.

تهيئة الحديث للعمليّة النّقديّة: إنّ تخريج أيّ حديث في كتب السنة المطهَّرة يجب أن يُنظر فيه إلى أربعة أمور:

الأول: الوقوف على مواضع الاتفاق والاختلاف في سياقة **سند** الحديث.

الثاني: اتفاق الرواة واختلافهم في سياقة **متن** الحديث لتمييز القدر المشترك في الروايات المختلفة، ومعرفة زيادة الثقة، والوقوف على نكارة المتن، والاضطراب فيه، والرواية بالمعنى، والعلل الخفية القادحة، من مثل الادراج.

الثالث: ترتيب طرق ورود الحديث، على نحو منطقي تصاعدي من المدار فما علا، أو تنازلي من الصحابي، فما نزل من غير خبط ولا خلط، بين الصعود والنّزول.

الرابع: معرفة العالي والنازل من الحديث للوقوف على ثلاثة مقاصد للمحدّثين:

١. المزيد في متصل الأسانيد.

٢. الوقوف على المتابعات التامّة والقاصرة.

٣. الوقوف على اضطراب الرواة عن المدار.

فإذا نحن لاحظنا هذه القضايا الكلية، وهذه الفروعيات الثلاثة، كان عملنا منضبطاً، بعيداً عن الخلل، والتطويل، والاستطراد المخلّ، في التخريج، كالذي يلاحظ في تخريجات المعاصرين جميعاً، وبدون استثناء.

صحيح أنّ ذلك يحتاج إلى مِران ودُربة طويلين، لكن مثل هذه النقاط يجب وجوباً علمياً، أن تكون محفوظة مستقرة في (الذاكرة) ومستقرّة في(العقل الباطن).

الخطوة الخامسة: عملية توازن النصوص الشرعية

وتسمَّى أيضاً: **التعارض والترجيح**، وهي عملية لا يحسنها إلا الفقيه المحدِّث، أو المحدِّث الفقيه.ومدار هذه الخطوة على مسألة تعارض الحديث مع القرآن، وعلم مختلف الحديث، وصورته أن يأتي حديثان متضادّان في المعنى الظاهر، فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما، ومختلف الحديث قسمان:

القسم الأول: أن يكون الحديثان المتعارضان مما يمكن الجمع بينهما، وعندها يجب الجمع بينهما، ويتعين؛ لأن في الجمع إعمالاً للدليلين معاً، وإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، أو إهمالهما جميعاً.

القسم الثاني: أن يتضادَّ الحديثان، ويتعارضا على وجه لا يمكن معه الجمع بينهما، ولهذا حالان:

الأولى: أن يثبت نسخ أحدهما بالآخر.

الثانية: أن لا يعرف التاريخ، ولا يتعيّن النسخ، فيصارعند ذلك إلى الترجيح.

ولا يندرج هذا النوع، في علم مختلف الحديث؛ حتى تتحقق فيه شروط ثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون الحديث مقبولاً، وهو قسيم المردود. فالمردود لا يدخل في مختلف الحديث؛ لأن دفع التعارض والتوفيق بين ما تعارض من سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ مختص بالثابت من السنن، والمقبول من الأخبار.

الثاني: أن يرد حديث آخر معارض له في المعنى الظاهري، فلا تعتبر من مختلف الحديث تلك الأخبار والآثار التي يفسد أولها آخرها، أو آخرها أولها، وإنما هذه من مشكل الحديث وانظر نماذج لهذا الصنف في (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبه ص١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، و١٣٧.

الثالث: أن يكون الجمع أو الترجيح بين الحديثين المتضادين ممكناً، فإذا لم يكن ممكناً ، فليس هذا من علم مختلف الحديث، وهذه مسألة نظرية قد لا تتحقق

في باب واحد من أبواب العلم، إلا إذا توفر للناقد: اتقان علم الجرح والتعديل والعلل والتخريج، والنقد، والفقه والأصول.

والمتلخص مما تقدّم: أنه يعمل في مختلف الحديث بإحدى القاعدتين: الجمع أو الترجيح[٦٦] وقبل الشروع في هذه العملية المعقدة؛ يجب على الناقد مراعاة مايأتي: معرفة المعلومات من الدين بالضرورة، ومعرفة مواطن الاجماع، إن وجد إجماع حقيقي، وهيهات! ومعرفة دلالات آيات الأحكام، واستحضار نصوص القرآن الكريم التي يستدل بها على عموم معنى الحديث، أو خصوصه، من الآيات المعارضة، ومعرفة المتواتر والمشهور من السنن.

كلّ ذلك لا يعرفه إلا محدث كبير، وفقيه أصولي متمكّن في آن واحد، وإن كان كثيرٌ من هذه الأمور مدوّناً في موسوعات الفقه الكبرى، مثل: شرح فتح القدير، والزيلعي على كنز الحقائق وحاشية ابن عابدين، والمجموع للنووي وفتح العزيز للرافعي، ونهاية المحتاج للرملي. إلى جانب موسوعات تخريج الحديث النبوي، مثل: نصب الراية للزيلعي، والبدر المنير لابن الملقن، والتلخيص الحبير لابن حجر، وفتح الباري له ونيل الأوطار للشوكاني، وجامع الأصول لابن الأثير وتخريجات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل، وسلسلتيه الصحيحة والضعيفة، وتخريجات الشيخ شعيب على مسند أحمد، وصحيح ابن حبّان، وغيرها كثير، فيستعين به أمثالنا من طلبة العلم؛ حتّى يتأهّلوا،ويتضلّعوا من ذلك كلّه!.

وهذه العملية يسمّيها الفقهاء: **التعارض والترجيح**، ويسمّيها المحدثون: **العرض على روايات الحفّاظ**، لمعرفة التفرّد، والشذوذ، والنكارة.

فعملية التوازن التشريعي، فيما يخصُّ علم الحديث تعني أمرين:

الأول: البحث عن تفرُّد الراوي.

---

[٦٦] وانظر التقييد والايضاح للعراقي ص٢٤٦-٢٥٠، والموافقات للشاطبي ٦٤٠/٤-٦٥٥، ومختلف الحديث لأسامة خياط.

الثاني: البحث عن مخالفة الراوي.

فإذا تفرد الراوي بإسناد أو متن، نظرنا: هل هو أهلٌ لأن يقبل تفرده؟

أمّا إذا خالف، فتُنظر المخالفة في الاسناد هي أم في المتن؟

-فإذا كانت المخالفة في السند، وصحَّ الحديث من الطُرق الأُخرى، فيكون قد حفظ المتن، ووهم في السند، فلا يؤثر على التشريع، فلا تكون مخالفته علّة قادحة يعّل بها الحديث. وإن كان قد وهم في المتن، فهل نقبل حديثه الذي خالف فيه، أو نردّه أو نتوقّف فيه؟ وإذا كان الذي خالفه أوثق منه عدالةً، أو أحفظ منه، أو لا يحدّث إلا من كتابه، أو كان أفقه منه، أو أكثر ملازمة لشيخه، إلى غير ذلك من وجوه الترجيح، فما العمل؟!

جواب ذلك طويل الذيل خلاصته: تطبيق قواعد الترجيح عند المحدثين والفقهاء حديثاً حديثاً؛ فلا يصح إعطاء حكم عام يسري على سائر الأحاديث فحديث يرويه عبد الله بن لهيعة، عن شيخه أبي الأسود (يتيم عروة) رجّحه بعض الحفاظ على حديث مالك؛ لما عرف من تخصص ابن لهيعة بشيخه أبي الأسود كما تقدم، وأين حفظ ابن لهيعة من حفظ مالك؟.

هذه هي مراحل تخريج الحديث التي تنتهي بإطلاق الحكم على الحديث ذاته، يعني حديث الصحابي بمفرده، فإن رأى الناقد التصحيح بالشاهد، فعليه أن يقول: **لمتن هذا الحديث شاهد يقوى به، فيصلح للاحتجاج، أو الاستشهاد، أو الاعتبار به في بابه**، ولا يجوز له عندي أن يقول بتصحيح الحديثين كليهما أحدهما بالآخر؛ لأنّه والحالة هذه؛ ربما أضاف إلى السنة النبوية حديثين ليسا منها في حقيقة الأمر.

أقول: وفي إطار دراسة مراحل تخريج الحديث الشريف ونقده، تكفي الاشارات النقدية العامة، والعبرة بالتطبيق العملي لأسباب، منها:

-أنّ قواعد النقد أغلبية، وليست مطلقة.

-أنّ علل الحديث، وأسباب الجرح، تتعذّر على الحصر، وهي مبثوثة في تضاعيف الأحاديث النبوية كلّها، ولهذا فأنت ترى في حديثٍ ما سبباً أو أكثر من أسباب جرح الراوي أو الرواة، وعلة أو أكثر من العلل القادحة في حديث، وتجد في حديث آخر غيرها، أو بعضها، وبعضاً آخر مضافاً إليها!.

ونحن عندما نريد الوقوف على قيمة مصنفٍ ما من مصنفات الحديث الشريف، ونريد أن نقف على علل جديدة للدّرْس، لا بدَّ أن نتعرّف إلى الموافقات في رواياته والمفاريد التي انفرد بها عن أقرانه، إذ بالوقوف على هذه المفاريد تتوضّح كثير من العلل، التي هي ساحة التعليم والتعلّم؛ لمن يريد تعلم التخريج،والنقد.

ومما يحسن قوله في ختام هذا المبحث النظري، أن الكتب الأصول للسنة النبوية عندي هي الصحاح الأربعة (البخاري، ومسلم، وابن حبان، وابن خزيمه) والسنن الستّة (سنن الدارمي، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه والبيهقي) وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند أبي يعلى.

ولو نظرت في الأحاديث التي اتفق على تخريجها هؤلاء جميعاً، لرأيتها قليلة جداً، لكنها في الوقت ذاته، يقل وجود العلل فيها.

والأحاديث التي خرجها الأئمة أصحاب الصحاح أقلّ عللاً من الأحاديث التي لم يخرجوها، والأحاديث التي اتفق عليها السنة أقلّ عللاً بكثير من الأحاديث التي اتفق عليها أصحاب السنن وهكذا، كلما بعد الباحث عن دائرة الصحاح والأحاديث المشهورة؛ كلّما زادت الأحاديث المعلولة بين يديه. فإذا يمّم وجهه تلقاء كتب الزوائد؛ وجد بحاراً لا تتناهى من علل الحديث(٦٧)

---

(٦٧) وأوسع كتاب في دراسة الزوائد ونقدها كتاب أخينا الفاضل الدكتور خلدون محمد سليم الأحدب الحموي (زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة) فهو على تطويل ظاهر فيه، أفضل كتاب عني بتخريج الزوائد في تقديري، ودراسته في فن الزوائد فريدة في بابها أمتع الله بحياته، ونفع به عباده.

من آداب التخريج

إن لكل علم آدابا، لايعطي نتائجه المرجوة، إلا بالالتزام بها، وسوف أذكر جملة من الآداب التي ينبغي للباحث الالتزام بها؛ حتى يكون عمله أقرب مايمكن من الكمال،وأقتصر على ذكر الآداب ذات الصلة ببحث التخريج والنقد، باعتبار كل باحث مسلم، مطالبا بجميع آداب الاسلام.

أولا: على الباحث أن يستحضر عند قيامه بالتخريج أن النتيجة التي سوف يتوصل إليها، ليست من جنس النتائج البشرية الاجتهادية العادية وإنما هي دين وسوف يحاسبه الله تعالى على ذلك، فإذا رأى أن العملية النقدية لم تتكامل معطياتها بين يديه، فعليه أن يؤخر إتمام الدرس النقدي، إلى تكامل المعطيات العلمية، وإن علماء الحديث الكبار كانوا يستشعرون خطورة الموقف، والحاجة الملحة إلى عون الله وتوفيقه، فقد كان الامام مالك لا يحدث مما خرجه في موطئه حتى يسبغ وضوءه، ويصلي، ركعتين، ويلبس ثياب الجمعة والعيدين، ويتطيب بأحسن طيبه، ثم يجلس على كرسي التحديث ويقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثم يبدأ درسه.

وقد حدث البخاري عن نفسه؛ بأنه لم يدخل في كتابه الجامع حديثا إلا توضأ وصلى ركعتين مستخيرا الله تعالى سائله السداد، والعصمة من الزلل.

ثانيا: الاحتياط في دين الله ، يوجب التحرز في قبول الحديث، أو في رده لا التساهل، ولا الترقيع الذي نراه عند بعض المعاصرين، لأن الاحتياط يعني الاحتراز، وفيما صح عن النبي ﷺ غنية عن الاحتجاج في الدين بما لا يصح كما هو تعبير الحافظ ابن حبان، وهذا إذا كان الحديث من أحاديث الأحكام العقدية والتشريعية والجنائية، أما إذا كان الحديث في الترغيب والترهيب، والتفسير والرقائق، فلا حاجة إلى كبير تشديد في النقد، لأن تخريج الحديث في هذه الأبواب

هدفه الحثّ على إنفاذ أمر أو اجتناب نهي، أو تفسير غريب، وليس في ذلك كلّه تحليل أو تحريم.

ثالثاً: على الباحث أن يفهم الحديث الذي يريد درسه فهماً دقيقاً لسنده ومتنه وأول ذلك القراءة الحديثية العلميَّة، بغية إزالة الغموض، والابهام، والاشتراك والغريب من أسانيد الحديث ومتونه، حتى تتوضح الصورة المتكاملة للحديث وتفصيل ذلك أن المحدثين يختصرون كلمة (قال) و (قيل) و(أنه) ونحو ذلك من العبارات لظهورها لديهم من جهة، ولكي تكون أدوات رصد يعرفون بها الدخيل على هذا العلم الشريف، من الأصيل .

وقد يروون عن الشيخ، فلا يذكرون إلا اسمه (علياً)، مثلاً، وفي المحدثين كثيرون يسمّون (عليّاً) أو يروون عن الشيخ فيظهرون لقبه (مكحول) أو (الأعرج) وقد ينسبونه إلى أحد أجداده العالين (ابن المَديني)، أو إلى أمه مثلا (ابن الحنفية) أو إلى مولاته من علٍ (مولى التوأمة)

وفي متون الحديث الواحد، قد تجد ألفاظاً مروية بالمعنى، وأخرى مثبتة في بعض الروايات دون بعض، وفي بعضها اختصار، وفي بعضها إشارة[٦٨]

وتوضيح ذلك كله قبل بداية عملية التخريج ضروري، لأنه يساعد الباحث على الاطمئنان إلى أشخاص الرواة، ومروياتهم.

وسوف تظهر فائدة ذلك عقب الانتهاء من قراءة بعض نصوص أي حديث قراءة حديثية تعليمية، كما سيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

رابعاً: إنّ من المقرّر عند علماء الحديث أنّه ليس في رواة الصحيحين راوٍ متروك، وفي رواتهما أناس خفّ ضبطهم، أو اختلطوا، أو كانوا يدلّسون، وكل جرح من أمثال هذا، فإنّما يضرّ صاحبه، ويؤثّر على صحة الحديث، إذا انفرد

---

[٦٨] انظر علوم الحديث لابن الصلاح في باب آداب رواية الحديث ص١٤٢-١٤٣ لزاماً

راويه به، أمّا إذا تُوبع على حديثه -كما هو حال جميع رواة الأسانيد دون (المدار) انتفت شبهة الوهم، أو الغلط بالمتابعة.

وعند سائر علماء الحديث، يكفي أن يكون الراوي في أحد الصحيحين ويكون قد تُوبع دون المدار، لعدم التعرّض له بترجمة أصلاً.

خامساً: عزو حديث الباب إلى مظانّ تخريجه، وإنما عددته من الآداب لأنه لا يدخل في صميم عملية التخريج والنقد، وإنما هو قضية فنية تكميلية مفيدة،وللمشتغلين بالتخريج طرق متعدِّدة في ترتيب توثيق (عزو) الحديث إلى المصادر التي أودعته فيها.

-فمنهم من يقدم العزو إلى المصنفات التي اشترط أصحابها الصحة، وعلى هذا الاختيار يكون ترتيب الكتب على النحو الآتي:

صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ)، صحيح مسلم (ت ٢٦١هـ)، صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، مستدرك الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، وقد جاءت وفياتهم مرتبة أيضا بما ينسجم مع ترتيب مصنفاتهم في الصحة عند جمهور علماء الحديث.

-ومنهم من يقدم الكتب الستة، ولهؤلاء ترتيب لا يتعلق بالتاريخ، ولا بالصحة، وإنما صلته بقيمة كل مصنف، هكذا قالوا، وفي بعض ما قالوه نظر وترتيب الكتب الستة عندهم على النحو الآتي: صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ) وصحيح مسلم (ت ٢٦١هـ)، وسنن أبي داود (ت ٢٧٥هـ)، وجامع الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، وسنن النسائي (ت٣٠٣هـ)، وسنن ابن ماجه (٢٧٥هـ).

-ومنهم من يعتمد التاريخ، فيقدم متقدم الوفاة على من توفي بعده. وبهذا يتقدم موطأ مالك (ت ١٧٩هـ)، فمصنف عبد الرزاق (ت ٢١١هـ) فمصنف ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، فمسند أحمد (ت ٢٤١هـ)، فسنن الدارمي (ت ٢٥٥هـ) على الكتب الستة كلها. والله تعالى أعلم، وهو ولي التوفيق .

المحاضرة السادسة

الحديث الاول:حديث اتفق الستة على تخريجه

حديث الأعمال بالنية

هذا الحديث هو أول حديث من أحاديث كتاب صحيح الامام البخاري أصح كتاب في السنة النبوية على الاطلاق -هو وصحيح مسلم- وقد اتفق على تخريجه الأئمة الستة، وسوف أصدر به الجانب التطبيقي من هذا الكتاب لتوصية الأئمة الكبار بذلك تيمنا بالامام البخاري، وتفاؤلا بصلاح النية والقصد، مع أنه يسبقه وفق خطتنا حديثان، اتفق على تخريجهما عدد أكبر من أصحاب الكتب الستة مبتدئا تخريجه من صحيح البخاري، **فأقول:**

ورد حديث الأعمال بالنية من طرق متعددة كثيرة عند الامام البخاري وغيره، فقد أخرجه البخاري في سبعة مواضع من كتابه الجامع: (١، ٥٤، ٢٣٩٢، ٣٦٨٥، ٤٧٨٣، ٦٣١١، ٦٥٥٣).

وقد ورد الحديث بلفظين اثنين: **(الأعمال بالنية)**، و**(الأعمال بالنيات)** ووراء هذين اللفظين كلمات عديدة روين بالمعنى، واختصارات متعددة في بعض الأبواب يجدها الواقف على هذه المواضع ويجب أن نقف عليها؛ لأننا لا نستطيع تطبيق الفقرات السابقة إلا بالوقوف عليها.

ومن مبادىء علم التخريج الأولى: أنه لا ينتقل عن كتاب حتى ينتهي من تخريج طرقه كلها، فلا يصح الانتقال عن صحيح البخاري إلى صحيح مسلم حتى نقف على الطرق كلها فنختصر المكرر ونشير إلى كل النقاط السابقة في أثناء استعراض الأحاديث.

بإسنادي إلى الامام البخاري في الجامع الصحيح، **كتاب** بدء الوحي **بـــاب** كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، وقول الله جلّ ذكره: ﴿**إنّا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيّين من بعده**﴾ [النساء:١٦٢] رقم (١).

قال -رحمه الله تعالى-: حدّثنا الحُميديُّ عبدالله بن الزبير، قـــال: حدّثنـا سفيان، قال: حدّثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بــن إبراهيـم التيميُّ: أنّه سمع علقمة بن وقّاص الليثي يقول: سمعتُ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه علـــى المنبر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امـــرئ ما نوى، فمن كانت هجرتُهُ إلى دنيا يُصيبها، أو إلى امرأة يَنْكِحُها، فهجرتــه إلى ما هاجر إليه**).

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث

هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري هنا (باب بدء الوحي)، و لم يخرّجه هكذا في أي موضع آخر من جامعه.

-وأخرجه أبو داود في الطلاق (٢٢٠١) من حديث محمَّد بن كثير، قـال: أخبرنا سفيان -يعني سفيان بن عُيينة- به...، وزاد فيه -يعني محمدَ بنَ كثـــير-: (**فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله**) وبقية المتن مثـــل لفظ الحميدي.

-وأخرجه ابن ماجه في الزهد (٤٢٢٧) من حديث يزيد بن هارون والليث ابن سعد، عن يَحيَى بن سعيد به بمثل لفظ محمد بن كثير عند أبي داود.

وأما لفظ (**الأعمال بالنيّة**) فقد أخرجه الامام البخاري في الايمان **باب مـــا** جاء أنّ الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى. فدخل فيه الايمان والوضـــوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام. وقال الله تعالى:﴿ **قُل كُلٌّ يعمل علـــى شاكلته**﴾ [الإسراء:٨٤] على نيته، (**نفقة الرجل على أهلـــه يحتسـبها صدقـــة**) وقالﷺ: (**ولكن جهاد ونيّة**).(٥٤)

قال رحمه الله تعالى: حدّثنا عبدالله بن مَسلمة، قال: أخبرنا مـــالك عـــن يَحيَى بن سعيد، به مثل لفظ محمد بن كثير، ومن شايعه، إلا لفظة النيـــات فقـــد أفردها

-وأخرجه في كتاب العتق (٢٣٩٢) من طريق محمد بن كثير.... به مثله.

- وفي المناقب (٣٦٨٥)من حديث مُسدّد، عن حماد بـــن زيـــد، عـــن يَحيَى... به بمثل لفظ الحُميديّ في بدء الوحي عدا لفظة النيات فقد أفردها.

- وفي الطلاق، باب الطلاق في الاغلاق والكُره (٤٧٨٣)، من حديـــث قتيبة بن سعيد، عن عبد الوهاب الثقفي بمثل لفظ محمد بن كثير وبإفراد النيّة.

- وفي الاكراه معلّقاً في صدر الباب.

- وفي الأيمان والنذور (٦٣١١).

- وفي الحيل (٦٥٥٣) من حديث أبي النعمان عارم، عن حماد بن زيد، بـــه مثله.

- وأخرجه مسلم في الامارة، باب قوله ﷺ **(إنما الأعمال بالنيـــة)**، وأنـــه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال (١٩٠٧): من طريق عبدالله بن مســلمة بـــن قعنب به مثل حديثه السابق. وساق ثمة طرق الحديث إلى مداره، وقال في آخـــر ذلك: كلّهم عن يَحيَى بن سعيد.

- وأخرجه الامام أحمد في مسند العشرة، في مسند عمر بن الخطّـــاب ﷺ (١٦٩) و(٣٠٢) من حديث سفيان به مثل رواية الجماعة.

- وأخرجه الترمذي في فضائل الجهاد (١٦٤٧): من حديث محمد بن المثنى به مثله.

- وأخرجه النسائي في الطهارة (٧٥): من طرق، عن يَحيَى بـــن ســـعيد واللفظ لابن المبارك به مثل حديث الجماعة.

- وأخرجه في الطلاق (٣٤٣٧): من طريق عمرو بن منصور، عن عبدالله ابن مسلمة، عن مالك، عن يحيى بن سعيد به مثله، وليس هو في رواية يحيى الليثي، وإنما هو في رواية محمد بن الحسن الشيباني للموطأ(٩٨٣) طبعة دار القلم .

- وأخرجه (٣٧٩٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن سليمان بن حبان عن يحيىبن سعيد به مثله.

هذه هي الطرق والروايات التي وقفنا عليها في الكتب التسعة الأصول وهو قدر كاف للتعرف على منهج التخريج.

الخطوة الثانية: تحديد المدار الأعلى:

-كل الطرق جعلت الحديث عن **عمر بن الخطاب رضي الله عنه.**

-وكلها جعلت الراوي عنه **علقمة بن وقاص الليثي.**

-وكلها جعلت الراوي عنه **محمد بن إبراهيم التيمي.**

-وكلها جعلت الراوي عنه **يحيى بن سعيد الأنصاري.**

وليس في هذه الطبقات الثلاث أي متابع.

ونترك قضية وجود شاهد لحديث عمر إلى موضعه بعد.

ثم نظرنا فيمن رواه عن يحيى، فوجدنا: الليث بن سعد، ومالكا، ويزيد بن هارون، وسفيان بن عيينة...

فعلمنا أن الطرق كلها تلتقي عند يحيى بن سعيد الأنصاري، وعلمنا أنه هو الذي تفرد به، **وأنه (مدار الحديث).**

ومن عادة المحدثين أن يقولوا: غريب لم يروه عن عمر إلا علقمة، ولا عنه إلا التيمي، تفرد به عنه يحيى، وهو من مشهور حديثه، رواه عنه جمع من الحفاظ والثقات، منهم: فلان وفلان وفلان....، فإن كانت القضية وصفا عاما ذكر أبرز الرواة، وإن كانت القضية تخريجا نقديا ذكروا جميعا، ثم يقال: فالحديث مشهور عن يحيى بن سعيد.

فحديث عمر اشتهر واستفاض من حديث يَحيَى بن سعيد **وبه يُعرف**، أو **لا يُعرف إلا به**، أو **لا يُعرف إلا من طريقه**، وقد رواه الثقات عنه.

الخطوة الثالثة: ترجمة رواة الأسانيد

بعد أن حددنا المدار يجب علينا أن ننظر ثلاث نظرات سريعات:

الأولى: ما منـــزلة هذا الراوي الذي دار الحديث عليه.

الثانية: ما منـــزلة الرواة عن المدار ، وما قيمة الأسانيد التي أوصلت هـــذه الطُّرق إليه.

الثالثة: ما منـــزلة الرواة العُمَد من المدار فما علا حتى الصحابي.

والنظـــرةُ العجلـــى في مـــدار هـــذا الحديـــث، أن ننظـــر في كتـــاب (**تقريب التهذيب**) للحافظ ابن حجر، فنراه قد وثّق الرجل، وأثنى عليه، ثم ننظـــر نظرة عجلى في الرواة عنه فنجدهم جميعاً من الثقات الحفاظ، ثم ننظر في الأســـانيد التي أوصلت إلى المدار ، فنجدهم جميعاً ما بين المصنفين إلى (المدار)، ما بين محتـــجّ به مُطلقاً من أمثال البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنســـائي، وابـــن ماجه، وأحمد، والطبقة التالية من شيوخهم.

- وما بين راوٍ في مرتبة الاختبار، ومعنى الاختبار: هو البحث عـــن تفـــرد الراوي الثقة، ومخالفته، كما أسلفت.

-وما بين معتبر به لم يُتّهم وليس بمتروك...

فنقول: **الحديث بمجموع طُرقه صحيح مشهور عن يَحيَى بـــن ســـعيد الأنصاري والطُّرق كلها إليه معتبرة (معتدّاً بها)؛ إمّـــا علـــى الانفـــراد، أو في المتابعة.**

فإذا وجدنا في إحدى الروايات، أو الطُّرق إليه، راوياً متروكـــاً أو منكـــر الحديث، أو شديد الضعف –كما أسلفنا– وجب بيان حاله فنقول: ما عدا طريـــق

فلان في رواية فلان، ففيها فلان متروك، أو ضعيف جداً، لكن العبرة بالروايات الصحاح الأُخرى.

فإذا اطمأننا إلى هذا الحكم العام رجعنا إلى المدار نفسه، فترجمنا له ترجمة علمية نقدية، وخصصنا في البحث كتب الجرح والتعديل المعلّلة، من أمثال:

- التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل للرازي، والضعفاء الكبير للعقيلي، والمجروحين لابن حبان، والكامل لابن عدي...

- ثم البحث في كتب العلل لأحمد -مثلاً- وابن المَديني والرازي والدارقطني، ونحوها...

- ثم ننظر في كتب التخريج، لعلنا نرى فائدة نقديّة حيال هذا المدار، لم تذكر في هذه الكتب، فننظر في: نصب الراية، والبدر المنير، وتلخيصه ونيل الأوطار، وغير ذلك من كتب التخريج، ويجب ألاّ ننسى فتح الباري في كلّ هذه الخطوات فهو دليل هادٍ ورشيد.

ثم ننظر في الطبقات الأعلى فوق المدار لأنهم عُمَدُ الاسناد في الحقيقة ونجري عليهم مثل الذي أجريناه على المدار بالضبط، حتى نصل إلى الصحابي.

ودونك تراجم عُمَد الاسناد، فيما يأتي...

(١) **يَحيَى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري**، النجّاري، أبو سعيد المدني، قاضي المدينة. من الخامسة. مات سنة أربع وأربعين ومئة، أو بعدها (ع).

روى عن سبعة وسبعين شيخاً، منهم: أنس بن مالك (خ م ت س ق) فهو من صغار التابعين، ولم يثبت له سماع من غيره، وجعفر بن محمد الصادق (م س) ومحمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي (ع)، ونافع مولى ابن عمر (خ م د ت س).

وروى عنه مئة راوٍ، منهم: مالك بن أنس (خ م د ت س)، ومحمد بن إسحاق بن يسار (م)، ويحيى بن سعيد القطّان (خ م س).

أطبق النقاد على أنه: ثقة، ثبت، مأمون، حافظ. وقال الحافظ: ثقة ثبت[٦٩]

(٢) **محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي، التيمي**، أبو عبدالله المدني، وكان جده الحارث بن خالد من المهاجرين الأولين، وهو ابن عم أبي بكر الصديق، وقد رأى محمد بن سعد ابن أبي وقاص. وهو من أوساط التابعين مات سنة عشرين ومئة (ع).

روى عن ثمانية وثلاثين شيخا، منهم: عامر بن سعد ابن أبي وقاص (م٤) وعلقمة بن وقاص (ع) وعيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي (خ م ت س ق).

وروى عنه ثمانية عشر راويا، منهم: سعد بن سعيد الأنصاري (د ت ق) وابنه موسى بن محمد التيمي (ت ق) ويحيى بن سعيد الأنصاري (ع).

ذكره العقيلي وابن عدي في الضعفاء.

قال العقيلي عن عبدالله بن أحمد عن أبيه: في حديثه شيء، روى أحاديث مناكير أو منكرة. وقال ابن عدي: لا بأس به، ولا أعلم له شيئا منكرا إذا حدث عنه ثقة. وقد أطلق عليه عبارات التوثيق ابن معين والترمذي وأبو حاتم والنسائي وابن خراش ويعقوب بن شيبة وابن حجر.

وقال البخاري: صحيح الحديث. وقال ابن المديني: حسن الحديث مستقيم الرواية، ثقة إذا روى عنه ثقة. وقال الترمذي عقب حديث (١٨٢٣) الذي أخرجه من طريق موسى بن محمد عن أبيه – المترجم–، عن جابر بن عبدالله وأنس ابن مالك: غريب لا نعرفه، إلا من هذا الوجه، وموسى بن محمد قد تكلم فيه وهو كثير الغرائب والمناكير، وأبوه محمد بن إبراهيم: ثقة، وهو مدني[٧٠].

---

(٦٩) مصادر ترجمته: ت. الكمال ٣٤٦/٣١(٦٨٣٦)، ومصادره. وسير النبلاء ٤٦٨/٥(٢١٣)، ومصادره. التقريب (٧٥٥٩).

(٧٠) مصادر ترجمته: طبقات خليفة ٦٣٩/٢. علل أحمد١٠٣/١. الكبير ٢٢/١. العقيلي ٢٠/٤. الجرح ١٨٤/٧. الكامل ٢١٢٣/٦. ت. الكمال ٣٠١/٢٤، والنبلاء ٢٩٤/٥، ومصادرهما. الكاشف ١٤/٣. الميزان ٤٤٥/٣. التهذيب٥/٩-٧. التقريب (٥٦٩١).

ابن مالك: غريب لا نعرفه، إلا من هذا الوجه، وموسى بن محمد قد تكلم فيه وهو كثير الغرائب والمناكير، وأبوه محمد بن إبراهيم: ثقة، وهو مدني[٧٠].

أقول: حديث مثل هذا الرجل العالم الجليل صحيح، إلا ما رواه عنه ابنه موسى، أو غيره ممن تكلم فيهم العلماء من الرواة، أو نص حافظ ناقد على حديث وهم فيه. فمقام محمد بن إبراهيم هو الاحتجاج به إذا صح الاسناد إليه والله أعلم.

(٣) علقمة بن وقاص – بتشديد القاف– الليثي، المدني. تابعي.

قال الحافظ في التقريب (٤٦٨٥): أخطأ من زعم أن له صحبة، وقيل إنه ولد في عهد النبي ﷺ. مات في خلافة عبد الملك (ع).

روى عن ستة من الصحابة الكرام، منهم: عبدالله بن عمر بن الخطاب (خ)، وأبيه عمر بن الخطاب (ع)، وعائشة أم المؤمنين (خ م د ت س).

وروى عنه سبعة رواة، منهم: عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة (خ) ومحمد ابن إبراهيم بن الحارث التيمي (ع)، وابن شهاب الزهري (خ م د ت س).

قال النسائي، والعجلي، والذهبي: ثقة. زاد الأخير: نبيل. ونقل عن ابن سعد توثيقه، وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث[٧١]. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الحافظ: ثقة، ثبت[٧٢]...

قلت: هو كما قال، والله تعالى أعلم.

---

(٧٠) مصادر ترجمته: طبقات خليفة ٦٣٩/٢. علل أحمد١٠٣/١. الكبير ٢٢/١. العقيلي ٢٠/٤. الجرح ١٨٤/٧. الكامل ٢١٢٣/٦. ت. الكمال ٣٠١/٢٤، والنبلاء ٢٩٤/٥، ومصادرهما. الكاشف ١٤/٣. الميزان ٤٤٥/٣. التهذيب٩/٥-٧. التقريب (٥٦٩١).

(٧١) طبقاته ٦٠/٥، قلت: والعجب من المزي عدم نقله توثيقه عنه، واحتزاؤه لفظة: قليل الحديث!!

(٧٢) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبان ٢٠٩/٥. ت. الكمال ٣١٣/٢٠(٤٠٢١)، ومصادره. وسير النبلاء ٦١/٤(١٥)، ومصادره. وتذكرة الحفاظ ٥٣/١. التقريب (٤٦٨٥).

(٤) عمر بن الخطّاب بن نُفيل – بنون وفاء، مصغّر– القرشي، العدويّ.

أمير المؤمنين، مشهور، جمّ المناقب، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وولي الخلافة عشر سنين ونصفاً (ع)(٧٣).

قلت: هو من السابقين رضي الله عنه وأرضاه، وإن لم يكن من الأولين فقد سبقه (٥٥) خمسة وخمسون صحابياً في الايمان كما ذكر البخاري في صحيحه.

ونظرنا فإذا هو من أشدِّ المتشددين وأكثر المتحرزين في الرواية عن النبيّ ﷺ ومن تشدّده أنه إذا حدّثته امرأة غير معروفة بالعلم والفقه لا يأخذ بروايتها، لا طعناً في صدقها ولكن كما قال: **(لا ندري أحفظت أم نسيت)** -يعني يتّهم ضبطها.

-أو إذا جاءته رواية عن أعرابي ممن صحب النبيّ ﷺ، فيقول: **(لا نترك كتاب ربنا لرواية أعرابي بوّال على عقبيه).**

- ومن تشدده أنّه لم يقبل رواية أبي موسى الأشعري في قضية عامة يفترض أن لا يجهلها مثل عمر، وهي قضية الاستئذان، وطلب منه أن يأتيه بشاهد، وإلاّ أوجعه ضرباً.

-وكرِدّه رواية المغيرة بن شعبة، لِما عرف عنه وعن أمثاله، من الدهاء والمكر والاعتداد بالمصلحة الشخصيّة الخاصة، في قصة أخذ الجزية من المجوس حتى قام رجل من أكابر الصحابة وعلمائهم وممن لا يُتّهم بمثل ذلك، فشهد معه فأمضى الحديث.

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث

وحديث عمر هذا: إسناده صحيحٌ غريبٌ، لم يروه عن عمر إلا علقمة ولا عنه إلا التيمي، تفرد به عنه يَحيَى، وهو من مشهور حديثه، رواه عنه جمع من الحفاظ والثقات...

---

(٧٣) التقريب (٤٨٨٨).

وعند البحث عن الشواهد، ماذا نرى؟!

-أخرج القضاعي حديث أبي سعيد الخدري[٧٤]، من رواية مالك، عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد يرفعه: (**إنما الأعمال بالنية...**)، بمثل لفظ حديث عمر عند البخاري (٥٤)، وهو من رواية مالك، عن يحيى به، كما تقدَّم. قال الدارقطني في علله: (وروى هذا الحديث مالك بن أنس، واختلف عنه فرواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن أبي سعيد الخدري، و لم يتابع عليه.

وأما الحفاظ من أصحاب مالك، فرووه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر وهو الصواب)[٧٥].

فحديث أبي سعيد لا يصلح شاهداً لحديث عمر رضي الله عنهما، لما ذكره الدارقطني عالياً.

غير أنَّ لمعناه شواهد كثيرة، قال الحافظ في الفتح: (ثم إن هذا الحديث متّفق على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ، ووهِم من زعم أنه في الموطأ مغتراً بتخريج الشيخين له، والنسائي من طريق مالك[٧٦].

وقال أبو جعفر الطبري: قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردودا لكونه فرداً، لأنه لا يُروى عن عمر إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم، إلا من رواية يَحيَى بن سعيد...،

(٧٤) مسند الشهاب ٢/١٩٦، برقم (١١٧٣).

(٧٥) علل الدارقطني ٢/١٩١(٢١٣).

(٧٦) كأن الحافظ يقصد رواية الليثي، وقد أشرنا سابقاً إلى أنه مخرج في الموطأ، برواية محمد بن الحسن.

وهو كما قال -والقول للحافظ-، فإنه إنما اشتهر عن يَحيَى بن سعيد وتفرد به من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبزار وابن السكن وحمزة بن محمد الكناني.

وأطلق الخطّابي نفي الخلاف بين أهل الحديث، في أنه لا يُعرف إلا بهذا الاسناد -يعني إسناد يحيى-، وهو كما قال، لكن بقيدين:

أحدهما: الصحة، لأنّه ورد من طُرق معلولة ذكرها الدارقطني، وأبو القاسم ابن مندة وغيرهما.

ثانيهما: السياق، لأنّه ورد في معناه عدّة أحاديث صحت في مطلق النية كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم **(يبعثون على نياتهم)**، وحديث ابن عباس **(ولكن جهاد ونية)**، وحديث أبي موسى **(من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله)** متفق عليهما، وحديث ابن مسعود **(رُبَّ قتيل بين الصفين؛ الله أعلم بنيته)** أخرجه أحمد، وحديث عُبادة **(من غزا وهو لا ينوي إلا عقالاً فله ما نوى)** أخرجه النسائي إلى غير ذلك مما يتعسر حصره...

وعُرِف بهذا التقرير، غلط من زعم أنّ حديث عمر متواتر إلا إن حُمل على التواتر المعنوي، فيحتمل(٧٧).

نعم! قد تواتر عن يَحيَى بن سعيد، فحكى محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يَحيَى مائتان وخمسون نفساً وسرد أسماءهم أبو القاسم ابن مندة، فجاوز الثلاثمئة، وروى أبو موسى المَديني عن بعض مشايخه مذاكرة، عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، قال: كتبته من حديث سبعمائة من أصحاب يَحيَى.

---

(٧٧) أشار شيخنا عبد الله بن الصديق في تخريجه لأحاديث اللمع إلى أن هذا الحديث متواتر تواتراً معنوياً.

قلت: وأنا أستبعد صحَّة هذا، فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة، منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المئة)[٧٨].

قلت: ويشهد له قوله تعالى: ﴿**وما أُمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين...**﴾ [البينة:٥].

فالحديث: صحيحٌ، سنداً ومتناً، كما نصَّ على ذلك الترمذي – وأعطاه درجة حسن صحيح، مع قيد تفرُّد يحيى بن سعيد به – والدارقطني، وقد رأيتَ آنفاً نقل الحافظ الاتفاق على صحَّته، والله تعالى أعلم.

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي

إنَّ المتتبِّع لروايات الحديث في المصنفات التي أخرجته يرى اختلافاً غير قليل في ألفاظه، زيادةً ونقصاناً، فالبخاري أخرج الحديث في سبعة مواضع، على النحو الآتي:

–في بدء الوحي: باللفظ المثبت هنا.

– في الايمان وفي العتق: بلفظ (الأعمال بالنية، ولكل –وفي العتق: ولامرئ – امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله...) الحديث.

– وفي فضائل الصحابة: بلفظ (الأعمال بالنية، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها...)، من غير زيادة (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله...).

– وفي النكاح: (العمل بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله...) الحديث.

– وفي الأيمان والنذور، وفي الحيل: بلفظ (إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله...) الحديث.

والملاحظ على هذه الألفاظ:

---

(٧٨) فتح الباري ١٧/١.

أولاً: أثر الرواية بالمعنى، فقد رواه عند البخاري وحده: سفيان الثوري ومالك، وحماد بن زيد، وعبد الوهاب بن الصلت، كلهم عن يحيى بن سعيد.

ثانياً: منهج الامام البخاري في اختصار الحديث وتقطيعه.

يؤيد ما ذهبنا إليه من اختصار البخاري الحديث وتقطيعه، أنَّ من خرَّجه من المصنفين، اتفقوا على لفظين تقريباً:

اللفظ الأوَّل: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرتُهُ إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرتُهُ إلى دنيا يُصيبها، أو إلى امرأة يَنْكِحُها، فهجرته إلى ما هاجر إليه).

أخرجه بهذا اللفظ الطيالسي والحميدي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي.

وأخرجه ابن حبان والقضاعي في الشهاب بدون لفظة (إنما) في أوَّله.

اللفظ الثاني: (إنما الأعمال بالنيَّة، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرتُهُ إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرتُهُ إلى دنيا يُصيبها، أو إلى امرأة يَنْكِحُها، فهجرته إلى ما هاجر إليه).

أخرجه بهذا اللفظ أحمد، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، وابن الجارود، والبيهقي، والدارقطني، غير أنَّ المهم في الأمر؛ أنَّ اختلاف الروايات لهذا الحديث؛ ليس له أثر كبير على الجانب التشريعي، والله تعالى أعلم.

فائدة: قال الحافظ في الفتح: (وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث. قال أبو عبدالله –يعني ابن حنبل–: ليس في أخبار النبيِّ ﷺ شيء أجمع وأغنى، وأكثر فائدة، من هذا الحديث.

واتَّفق عبدالرحمن بن مهدي والشافعي –فيما نقله البويطي عنه– وأحمد بن حنبل وعلي ابن المَديني، وأبو داود، والترمذي، والدارقطني، وحمزة الكناني على أنَّه ثلث الاسلام، ومنهم من قال: ربعه، واختلفوا في تعيين الباقي، وقال ابن مهدي

أيضا: يدخل في ثلاثين بابا من العلم، وقال الشافعي: يدخل في سبعين بابا ويحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة.

وقال عبدالرحمن بن مهدي أيضا: ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب[٧٩]. ووجه البيهقي كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه، ولسانه وجوارحه، فالنية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها، لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها، ومن ثم ورد: (**نية المؤمن خير من عمله**)، فإذا نظرت إليها كانت خير الأمرين.

وكلام الامام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحد القواعد الثلاث التي ترد إليها جميع الأحكام عنده، وهي هذا و(**من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد**) و(**الحلال بين الحرام بين...**) الحديث. والله تعالى أعلم.

(٧٩) هو في جامع الترمذي ٣/٢٨٣، عقب الحديث (١٦٤٧).

المحاضرة السابعة

الحديث الثاني:حديث اتفق على تخريجه أصحاب الأصول

وبإسنادي إلى الامام البخاري في صحيحه، (١٦) صفة الصلاة، (٢٩) باب: جهر الامام بالتأمين، قال- رحمه الله تعالى-:

(٧٤٧) حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، أنهما أخبراه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: إذا أمَّنَ الامام فأمّنوا، فإنه من وافق تأمينه الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه، وقال ابن شهاب، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين.[٨٠]

هذا حديث اتفق عليه الأئمة (البخاري، ومسلم، وابن خزيمه، وابن حبّان وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ومالك، والدارمي، وأحمد) وغيرهم من أصحاب الجوامع، والمسانيد، والأجزاء... الخ.

- خطوات تخريج الحديث ونقده:

- الخطوة الأولى : جمع طرق الحديث: الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري هنا، ولم يخرجه هكذا في موضع آخر من الجامع.

- وأخرجه مسلم في الصلاة، باب: التسميع والتحميد والتأمين (٤١٠): من طريق يحيى بن يحيى، عن مالك به، **مثله**.

- ومن طريق ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب (الزهري) به، مثله شو لم يذكر قول ابن شهاب عقبه.

(٨٠) البخاري ١/٢٧٠ (٧٤٧).

- وأخرجه أبو داود في الصلاة (٩٣٦): من طريق القعنبي، عن مالك به مثله.

- وأخرجه الترمذي في الصلاة (٢٥٠): من طريق زيد بن حباب، عن مالك به مثله، ولم يذكر قول ابن شهاب، قال أبو عيسى: حسن صحيح.

- وأخرجه النسائي في المجتبى في الافتتاح (١٤٤/٢): من طريق قتيبة، عن مالك به مثله، ولم يذكر قول ابن شهاب، وأخرجه في الكبرى أيضاً (١٠٠٠).

- وأخرجه مالك في الصلاة، (٥١) به مثله.

- وأخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين (٤٥٩/٢): من طريق ابن مهدي عن مالك به، ولفظه: (إذا أمّن القارىء...) والباقي مثله، ولم يذكر قول ابن شهاب.

- وأخرجه ابن خزيمة (١٥٨٣): من طريق ابن وهب، عن يونس عن مالك به، مثله، ولم يذكر قول ابن شهاب.

- وأخرجه ابن الجارود في منتقاه (٣٢٢): من طريق ابن وهب، عن مالك ويونس، به مثله، ولم يذكر قول ابن شهاب.

٢- وأخرجه البخاري في باب: فضل التأمين برقم (٧٤٨) من طريق مالك، عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (إذا قال أحدكم: آمين، وقالت الملائكة في السماء: آمين فوافقت إحداهما الأخرى؛ غفر له ما تقدم من ذنبه).

- وأخرجه مسلم في الصلاة (٤١٠): من طريق المغيرة، عن أبي الزناد به بلفظ مقارب.

- وأخرجه النسائي في الافتتاح (٩٣٠): من طريق قتيبة، عن مالك به مثله، وهو عنده في الكبرى (١٠٠٢).

- وأخرجه مالك في الصلاة، (٥١) ما جاء في التأمين خلف الامام، به مثل.

- وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه (٤٥٩/٢)، قال: قرأت على عبد الرحمن: مالك، عن أبي الزناد به، مثله.

- وأخرجه الامام الشافعي في المسند ص(٣٨): من طريق مالك، به مثله.

٣- وأخرجه البخاري في (١٦) صفة الصلاة ، (٣١) باب: جهر المأموم بالتأمين برقم (٧٤٩): من طريق عبد الله بن مَسْلمة، عن مالك، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (إذا قال الامام: ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾؛ فقولوا: آمين، فإنّه من وافق قوله قول الملائكة؛ غفر له ما تقدم من ذنبه).

- وأخرجه أيضاً في (٦٨) كتاب التفسير، (٢) باب(غير المغضوب عليهم ولا الضالين) من طريق عبد الله بن يوسف، عن مالك به مثله.

- وأخرجه أبو داود في الصلاة (٩٣٥): من طريق القعنبي، عن مالك به مثله.

- وأخرجه النسائي في المجتبى، في الافتتاح ١٤٤/٢ (٩٢٩) و ١٩٦/٢ (١٠٦٣):من طريق قتيبة، عن مالك، به مثله، وفي الكبرى ٢٨٤/٦ (١٠٩٨٣).

- وأخرجه مالك في الموطأ، (١) الصلاة، (٥١) ما جاء في التأمين خلف الامام: به مثله.

- وأخرجه أحمد في (٤٥٩/٢): من طريق ابن مهدي وإسحاق جميعاً عن مالك به مثله.

- وأخرجه ابن خزيمة (١٥٨٢): من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا، يقول: إذا كبّر الامام فكبّروا، وإذا قرأ: (غير المغضوب)، فقولوا : آمين).

٤- وأخرجه البخاري في (٨٣) الدعوات، (٦٣) باب : التأمين، برقم (٦٠٣٩): من طريق علي بن عبد الله، عن سفيان، عن الزهري، عن ابن المسيب عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بلفظ :(إذا أمّنَ القارىء فأمنوا، فإنّ الملائكة تؤمّن، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة؛ غفر له ما تقدم من ذنبه). تابعه محمد بن منصور عند النسائي في المجتبى ١٤٣/٢ (٩٢٦)، بنفس لفظه، وفي الكبرى ٣٢١/١ (٩٩٨)،

- وأخرجه أيضاً ٣٢٢/١ (٩٩٩): من طريق معمر، عن الزهري، قريباً من لفظ أبي صالح، عن أبي هريرة، وأبو بكر ابن أبي شيبة وهشام بن عمّار جميعاً عند ابن ماجه (٨٥١)، واللفظ مثله.

- وأخرجه أحمد في مسنده ٢٣٨/٢ بروايته عن ابن عيينة، به مثله.

- وأخرجه ابن خزيمة (٥٦٩): من طريق عبد الجبار بن العلاء، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وعلي بن خشرم، واللفظ للمخزومي، عن سفيان، به بمثل لفظ الجماعة، وأخرجه أيضاً ٢٨٨/١ (٥٧٥): من طريق معمر، عن الزهري ولفظة قريب من لفظ أبي صالح عن أبي هريرة.

- وأخرجه ابن حبّان (١٨٠٤): من طريق معمر، عن الزهري، به، قريباً من لفظ أبي صالح.

- وأخرجه الحميدي في المسند (٩٣٣) بروايته عن ابن عيينة، به مثله.

- وأخرجه ابن الجارود (١٩٠): من طريق علي بن خشرم، عن ابن عيينة به مثله.

- وأخرجه البيهقي في الكبرى (٢٢٦٣): من طريق عبد الرحمن بن منيب وعلي ابن المديني، عن سفيان، به مثله.

٥- وأخرجه الامام النسائي في المجتبى ١٤٣/٢ (٩٢٥): من طريق الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة يرفعه بلفظ: (إذا أمَّن القارىء، فأمّنوا، فإن الملائكة

تؤمن، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة؛ غفر الله له ما تقدم من ذنبه)، وهو عنده في الكبرى برقم (٩٠٧).

– وأخرجه الامام أحمد ٢/٤٤٩: من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة يرفعه، بلفظ: (إذا قال القارىء:﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾...) الحديث.

– وأخرجه الدارمي (١٢٤٥): من طريق يزيد، به مثله.

– وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢/٢٥ (٢٢٦٥): من طريق النضر بن شُميل، عن محمد بن عمرو به مثله.

٦– وأخرجه ابن ماجه (٨٥٣): من طريق محمد بن بشار عن صفوان بن عيسى، عن بشر بن رافع، عن أبي عبد الله ابن عمّ أبي هريرة، عنه يرفعه، بلفظ: (ترك الناس آمين، إن كان رسول الله...) الحديث.

– وأخرجه أبو يعلى (٦٢٢٥): من طريق الجهضمي عن صفوان، به مثله.

٧– وأخرجه أبو يعلى أيضاً (٦٤١١): من رواية كعب ، عن أبي هريرة يرفعه بلفظ: (إذا قال الامام: ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾...) الحديث وزاد: (ومثل الذي لا يقول: آمين، كمثل رجلٍ غزا مع قوم، فاقترعوا، فخرجت سهامهم، ولم يخرج سهمه، فقال: ما لسهمي لم يخرج؟! قال: إنك لم تقل: آمين.)

– **الخطوة الثانية:** تحديد مدار الحديث

من تفحص طرق الحديث الكثيرة التي سردناها توّاً، اتضح لنا أنّ مداره على الصحابي مثله، فأبو هريرة رضي الله تعالى عنه هو مدار الحديث، ومخرجه.

– رواه عنه سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، عند البخاري ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، ومالك، وأحمد، وابن خزيمة، وابن الجارود.

– ورواه عنه الأعرج، عند البخاري، ومسلم، والنسائي،ومالك، والشافعي وعبد الله بن أحمد.

– ورواه عنه أبو صالح: عند البخاري، وأبي داود، والنسائي، ومالك وأحمد.

– ورواه عنه ابن المسيب وحده: عند البخاري، والنسائي، وابن ماجه والحميدي، وأحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، أيضا، وابن الجارود، والبيهقي.

– ورواه عنه أبو سلمة وحده : عند النسائي، وأحمد، والدارمي، والبيهقي.

– ورواه عنه أبو عبد الله ابن عم أبي هريرة: عند ابن ماجه، وأبي يعلى وروايته ضعيفة.

– ورواه عنه كعب المديني: عند أبي يعلى، وهي رواية ضعيفة أيضا.

وهناك مدارات دنيا تفيد من تتبعها في التعرف على مسيرة رواية الحديث في طبقاته المختلفة وغير ذلك من الفوائد الاسنادية

قلت: دارت رواية ابن المسيب وأبي سلمة، ورواية الأعرج، على الامام مالك.

ودارت رواية أبي صالح عليه أيضا، إلا عند ابن خزيمة، فقد رواه عن الأعمش عن أبي صالح، ودارت رواية ابن المسيب على الزهري، ودارت رواية أبي سلمة، على أبي سلمة مثله، ودارت رواية أبي عبد الله على صفوان بن عيسى.

– وانفرد برواية كعب أبو يعلى، عن أبي خيثمة.

وحاصل ما تقدم أن الترجمة المعرفية تشمل جميع رواة أسانيد هذا الحديث سوى الصحابي الذي تشمله الترجمة العلمية الناقدة.

الخطوة الثالثة: التراجم العلمية للرواة

يظهر لنا جليا من مراجعة روايات هذه الأحاديث أن ما دار من رواياته على مالك والزهري مشهور يكاد يصل حد التواتر عنهما.

وأما رواية أبي سلمة فقد دارت عليه.ودارت رواية أبي عبد الله بن عم أبي هريرة، على صفوان بن عيسى.وانفرد برواية كعب المديني، جرير، عن الليث.

وسألتزم هنا الترجمة للمدار الأدنى فما علا، لما ذكرته سابقا في مقدمة الخطوة الثالثة من حديث (الأعمال بالنية) ، ولا داعي بعد ذلك من تسويد الصفحات الطوال في سرد تراجم الرواة دون المدارات الدنيا للأسانيد، وهي ما بين محتج به، وما بين راو في مرتبة الاختبار، وما بين معتبر به! لم يتهم ، وليس بمتروك.

١- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة رأس **المتقنين**، وكبير المتثبتين، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين ومئة وكان مولده سنة ثلاث وتسعين (ع). التقريب (٦٤٢٥).

٢- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، الزهري أبو بكر: الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة خمس وعشرين ومئة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين (ع). التقريب (٦٢٩٦).

٣- سعيد بن المسيب بن حزن القرشي؛ أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، مات بعد **التسعين**، وقد ناهز الثمانين (ع). التقريب (٢٣٩٦).

٤- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني، قيل: اسمه عبد الله وقيل: إسماعيل: ثقة، مكثر. من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومئة وكان مولده سنة بضع وعشرين (ع). التقريب (٨١٤٢).

٥- أبو الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني: ثقة فقيه. من الخامسة مات سنة ثلاثين ومئة، وقيل بعدها (ع). التقريب (٣٣٠٢).

٦- الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث: ثقة ثبت عالم. من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومئة (ع). التقريب (٤٠٣٣).

٧- سمي، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: ثقة من السادسة، مات سنة ثلاثين مقتولا بقديد (ع). التقريب (٢٦٣٥).

٨- أبو صالح: ذكوان الزيات، ويقال له السمان أيضا، المدني: ثقة ثبت وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة، مات سنة إحدى ومئة (ع). التقريب (١٨١٤).

٩- صفوان بن عيسى الزهري، أبو محمد البصري، القسام: ثقة من التاسعة، مات سنة مئتين، وقيل قبلها بقليل أو بعدها (خت م٤). التقريب (٢٩٤٠).

١٠- بشر بن رافع: الحارثي، أبو الأسباط النجراني: فقيه، ضعيف الحديث. من السابعة (بخ د ت ق). التقريب (٦٨٥).

١١- أبو عبد الله ابن عم أبي هريرة: عبد الرحمن بن الصامت، وقيل: ابن الهضهاض، وقيل غير ذلك، الدوسي،ابن عم أبي هريرة،مقبول.من الثالثة(بخ د س) التقريب (٣٨٩٩).

١٢- أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى التميمي، الموصلي: الامام الحافظ شيخ الإسلام، محدث الموصل، وصاحب المسند والمعجم. ولد سنة عشر ومئتين ومات سنة سبع وثلاثمئة. السير ١٧٤/١٤ (١٠٠).

١٣- أبو خيثمة: زهير بن حرب بن شداد النسائي، نزيل بغداد: ثقة ثبت. روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث. من العاشرة. مات سنة أربع وثلاثين ومئتين، وهو ابن أربع وسبعين (خ م د س ق). التقريب (٢٠٤٢).

١٤- جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، الكوفي، نزيل الري وقاضيها: ثقة، صحيح الكتاب قيل: كان في آخر عمره يهم إذا حدث من حفظه. مات سنة ثمان وثمانين ومئة، وله إحدى وسبعون سنة (ع). التقريب (٩١٦).

١٥- الليث بن أبي سليم بن زنيم، مختلف في اسم أبيه: صدوق اختلط جدا، و لم يتميز حديثه فترك. من السادسة.مات سنة ثمان وأربعين ومئة (خت م٤). التقريب (٥٦٨٥).

١٦- كعب: المديني، أبو عامر: مجهول. من الرابعة (ت ق). التقريب (٥٦٥١).

١٧- أبو هريرة: **تنظر ترجمته العلمية(ص ٢٨٤) لضرورتها ثمة** .[٨١]

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث بمجموع متابعاته.

دار هذا الحديث على أبي هريرة كما قلنا، رواه عنه: سعيد بن المسيب وأبو سلمة، والأعرج، وأبو صالح السمان، وأبو عبد الله الدوسي، وكعب المديني.

- فأما رواية أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة، فضعيفة، لضعف بشر بن رافع كما تقدم في تراجم الرواة، ناهيك عن الكلام في ابن عم أبي هريرة المبهم المجهول.

ورواية كعب المديني عنه، ضعيفة جدا، لعلل، منها: اختلاط ليث بن أبي سليم، حتى ترك حديثه، لعدم تميزه، كما قال الحافظ، وجهالة كعب المديني وواحدة منهما تكفي لتضعيف الحديث. وعلى هذا، فلا تصح الزيادة التي انفرد بها كعب هذا.

أما بقية الروايات، فأسانيدها صحيحه إلى أبي هريرة رضي الله عنه، فأصل الحديث محفوظ عنه، ولنا مع اختلاف ألفاظه وقفة في الخطوة القادمة.

[٨١] انظر ترجمته في ت. الكمال ٣٦٦/٣٤-٣٧٩، والنبلاء ٥٧٨/٢-٦٣٢. والتقريب (٢٣٢١).

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي

من الأفضل أن أترك لواحد من النقاد الكلام على علل هذا الحديث فإن شمول اطلاعهم، ووفرة المصادر الأولية الأصلية لديهم، وقربهم من زمن الرواية وتأهلهم البالغ للنقد، خير من جميع ما ندعيه، جزاهم الله خيرا.

علل حديث الزهري:

قال الدارقطني[٨٢]: يرويه الزهري، واختلف عنه:

- فرواه مالك بن أنس عن الزهري، واختلف عنه:

- فرواه أصحاب الموطأ، عن مالك عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا أمن الامام فأمنوا.).

- ورواه جويرية بن أسماء، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده عن أبي هريرة. وكذلك قيل: عن روح بن عبادة.

- ورواه إسحاق بن سليمان الرازي، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة، وقال فيه: (إذا قال الامام: ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾، فقولوا: آمين...)، وذلك وهم. وإنما روى مالك هذا اللفظ في الموطأ عن سمي، عن أبي صالح عن أبي هريرة.

- وراوه يونس، وعقيل، وشعيب بن أبي حمزة، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وإسماعيل بن أمية بن مسلم، وابن سمعان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة - مقرونين - عن أبي هريرة.

واختلف عن الزبيدي في إسناده ومتنه:

- فرواه عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، كلاهما عن أبي هريرة: (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب، رفع صوته بآمين).

[٨٢] العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٨/٨٤ (١٤٢٢)، فما بعد.

- ورواه بقية، عن الزبيدي، عن الزهري، عن أبي سلمة -وحده- عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا أمن الامام، فأمنوا...).

واختلف عن محمد بن أبي حفصة:

- فرواه إبراهيم بن طهمان، عن محمد بن ميسرة، وهو ابن أبي حفصة، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، كليهما، عن أبي هريرة.

- ورواه أبو إسحاق الفزاري، عن ابن أبي حفصة، عن سعيد، وحده.

- وخالفه روح؛ رواه عن ابن أبي حفصة، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن أبي هريرة.

واختلف عن عبد العزيز بن الحصين:

- فرواه هشام بن عمار، عن عبد العزيز، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

- ورواه عبد الملك بن عبد ربه الطائي، وسويد بن سعيد، عن عبد العزيز بن حصين، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

واختلف عن معمر:

- فرواه عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

- وخالفه يزيد بن زريع، وابن علية، وعبد الرزاق؛ رووه عن معمر، عن الزهري، عن سعيد- وحده-، عن أبي هريرة، وكلهم قال: عن معمر: (إذا قال الامام: ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾، فقولوا : آمين...)، وذلك وهم من معمر! والمحفوظ عن الزهري: (إذا أمن الامام؛ فأمنوا...).

- وقال صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة أو أحدهما، عن أبي هريرة.

واختلف عن ابن عيينة:

- فرواه الحميدي، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن يوسف الفريابي، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد-وحده-، عن أبي هريرة.

- ورواه قتيبة بن سعيد، وعبد الجبار بن العلاء، ومحمد بن حسان الأزرق عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة على شك من ابن عيينة فيه.

- ورواه أبو عبيد الله المخزومي، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة-وحده-، عن أبي هريرة.

واختلف عن أبي أويس -يعني عبدالله بن عبدالله - :

- فرواه إسماعيل بن أبان، عن أبي أويس، عن الزهري، عن سعيد، وعن أبي أويس، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

- وخالفه عصمة بن عبد الله، فرواه عن أبي أويس، عن الزهري، عن سعيد-وحده-، عن أبي هريرة.

ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، وزكريا بن إسحاق، ويعقوب بن زيد وسفيان بن حسين، وعمرو بن قيس، عن الزهري، عن سعيد-وحده-، عن أبي هريرة.

واختلف عن الأوزاعي: فرواه عنه الوليد بن مسلم، واختلف عنه.

- فرواه محمد بن الصباح الجرجرائي، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة،

وخالفه دحيم، وعمرو بن عثمان، روياه عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وكذلك قال محمد بن كثير: عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

– وقال بشير بن بكير: عن الأوزاعي: حدثني من سمع الزهري، عن أبي هريرة.

– وقال يزيد بن عبد الله بن زريق: عن الوليد، عن الأوزاعي: حدثني قرة ابن عبد الرحمن بن حيويل، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

– وكذلك قال الوليد بن مزيد، وعمرو بن أبي سلمة أبو حفص التنيسي وأبو إسحاق الفزاري: عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وكذلك قال بحر السقا: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

–وأرسله ابن أبي ذئب عن الزهري، والحديث محفوظ عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعا عن أبي هريرة.

ثم ساق الدارقطني المحفوظ من أسانيد الحديث التي سبق ذكرها في التخريج.

والذي يتلخص من هذا الكلام الذي سقته بطوله ثلاثة أمور:

– الأولى: ليست كثرة الطرق تقوية للحديث دائما، بل قد تكون سببا في زيادة العلل.

– الثانية: ما أكدت عليه مرارا من أن علماءنا الأقدمين، رحمهم الله تعالى قد استفرغوا وسعهم في نقد أحاديث المشهورين، فالوقوف على تنقيداتهم يغني عن تكلف نقد جديد، في معظم الأحيان .

– الثالثة: أن زيادة أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة، وزيادة كعب يجب ألا تدخلا في متن الحديث؛ فهما منكرتان، والحديث بتمامه دونهما صحيح مشهور عن أبي هريرة، والله أعلم.

المحاضرة الثامنة

الحديث الثالث: حديث اتفق عليه أصحاب الصحاح الأربعة

من مسند سيدة النساء فاطمة الزهراء عليها السلام

قدمت في ختام التمهيد أنني سوف أخرج حديثا اتفق البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان على تخريجه، بغض النظر عمن خرجه سواهم، لبيان عملية التخريج من الكتب الصحاح المنتقاة.

بإسنادي إلى الامام البخاري في الجامع الصحيح المختصر، كتاب (٤) الوضوء، باب (٦٩) إذا ألقي على ظهر المصلي قذر أو جيفة لم تفسد عليه صلاته، رقم الحديث (٢٣٧)، قال رحمه الله تعالى:

١-حدثنا عبدان، قال: أخبرني أبي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمرو ابن ميمون، عن عبدالله، قال: بينا رسول الله ﷺ ساجد (ح)

٢-قال: وحدثني أحمد بن عثمان، قال: حدثنا شريح بن مسلمة، قال: حدثنا إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق، قال: حدثني عمرو بن ميمون، أن عبدالله بن مسعود حدثه: أن النبي ﷺ، كان يصلي عند البيت، وأبو جهل وأصحاب له جلوس، إذ قال بعضهم لبعض: ((أيكم يجيء بسلى جزور بني فلان، فيضعه على ظهر محمد إذا سجد؟)

فانطلق أشقى القوم، فجاء به، فنظر، حتى إذا سجد النبي ﷺ؛ وضعه على ظهره بين كتفيه، وأنا أنظر، لا أغير شيئا، لو كان لي منعة!

قال: فجعلوا يضحكون، ويحيل بعضهم على بعض، ورسول الله ﷺ ساجد، لا يرفع رأسه، حتى جاءته فاطمة، فطرحت عن ظهره، فرفع رأسه، ثم قال: (**اللهم عليك بقريش**) ثلاث مرات، فشق عليهم، إذ دعا عليهم.

قال: وكانوا يرون أنَّ الدعوة في ذلك البلد مستجابة.

ثم سمّى: (**اللّهمّ عليك بأبي جهل، وعليك بعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وأمية بن خلف، وعقبة بن أبي معيط**) وعدّ السابع، فلم نحفظه.

قال: فوالذي نفسي بيده، لقد رأيتُ الذين عَدَّ رسولُ اللّهﷺ صرعى في القَليب، قليب بدر.

- وبإسنادي إليه في الجامع الصحيح، كتاب (١٢) سترة المصلّي، باب (١٩) المرأة تطرح عن المصلّي شيئاً من الأذى، حديث (٤٩٨) قال رحمه الله تعالى

٣- حدثنا أحمد بن إسحاق السّورماري، قال: حدثنا عبيد اللّه بن موسى قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله، قال: بينما رسول اللّه ﷺ قائم يُصلّي عند الكعبة، وجمع من قريش في مجالسهم، إذ قال قائل منهم: ألا تنظرون إلى هذا المرائي؟! أيُّكم يقوم إلى جزور آل فلان فيعمد إلى فرثها، ودمها، وسلاها، فيجيء به، ثم يمهله، حتى إذا سجد؛ وضعه بين كتفيه فانبعث أشقاهم، فلمّا سجد رسول اللّهﷺ ، وضعه بين كتفيه، وثبت النّبيّ ﷺ ساجداً، فضحكوا، حتى مال بعضهم إلى بعض من الضحك، فانطلق منطلق إلى فاطمة عليها السلام -وهي جويرية- فأقبلت تسعى، وثبت النبي ﷺ، حتى ألقته عنه، وأقبلت عليهم تسبهم.

فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال: (**اللهم عليك بقريش، اللهم عليك بقريش، اللهم عليك بقريش**)، ثم سمى: (**اللهم عليك بعمرو بن هشام وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، وأمية بن خلف، وعقبة ابن أبي معيط وعمارة بن الوليد**).

قال عبدالله: فوالله، لقد رأيتهم صرعى يوم بدر، ثم سحبوا إلى القليب قليب بدر. ثم قال رسول اللهﷺ: (**وأتبع أصحاب القليب لعنة**).

– وبالاسناد السابق إلى البخاري، في جامعه، كتاب (٦٠) الجهاد، بـــاب (٩٧) الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، رقم (٢٧٧٦) قال رحمه الله تعالى:

٤– حدثنا عبدالله بن أبي شيبة: حدثنا جعفر بن عون: حدثنا سفيان، عـــن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله رضي الله عنه، قال: كان النبيّ ﷺ يصلّي في ظلّ الكعبة، فقال أبو جهل، وناس من قريش، ونُحرتْ جَزور بناحيـــة مكّة، فأرسلوا، فجاؤوا من سلاها، وطرحوه عليه، فجاءت فاطمة فألقتـــه عنـــه فقال: (**اللهمّ عليك بقريش، اللهمّ عليك بقريش، اللهمّ عليك بقريـــش**) لأبي جهل بن هشام، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبـــة، وأُبيّ ابـــن خلف وعقبة بن أبي معيط.

قال عبدالله: فلقد رأيتهم في قليب بدر قتلى.

قال أبو إسحاق: ونسيت السابع، **وقال** يوسف بـــن إســـحاق، عـــن أبي إسحاق: أميّة بن خلف، وقال شعبة: أميّة، أو أبيّ، والصحيح أميّة.

– وبه إلى البخاري في كتاب (٦٢) الجزية من صحيحه، باب (٢٠) طـــرح جيف المشركين في البئر، ولا يؤخذ لهم ثمن، رقم (٣٠١٤) قال:

٥– حدثنا عبدان بن عثمان، قال: أخبرني أبي، عن شعبة، عن أبي إســـحاق عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله رضي الله عنه، قال: بينا رسول اللهﷺ ســـاجد وحوله ناس من قريش من المشركين إذ جاء عقبة بن أبي معيـــط بسلـــى جـــزور فقذفه على ظهر النبيّ ﷺ فلم يرفع رأسه، حتى جاءت فاطمـــة عليـــها الســـلام فأخذت من ظهره، ودعت على من صنع ذلك، فقال النبيّ ﷺ:

(اللهمّ عليك الملأ من قريش، اللهمّ عليك أبا جهل بن هشام، وعتبة بـــن ربيعة وشيبة بن ربيعة، وعقبة بن أبي معيط، وأميّة بن خلف، أو أبيّ بن خلف).

فلقد رأيتهم قتلوا يوم بدر، فأُلقوا في بئر، غير أمية، أو أبيّ، فإنّه كان رجلاً ضخماً فلمّا جرّوه؛ تقطّعت أوصاله، قبل أن يلقى في البئر.

–وبه إليه في كتاب (٦٦) فضائل الصحابة، باب (٥٨) ما لقي النبيّ ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة (٣٦٤١)، قال:

٦– حدثنا محمد بن بشار: حدثنا غُنْدَر: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله رضي الله عنه، قال: بينا النبيّ ﷺ ساجد وحوله ناس من قريش، جاء عقبة بن أبي معيط، بسلى جزور، فقذفه على ظهر النبيّ ﷺ، فلم يرفع رأسه، فجاءت فاطمة عليها السلام، فأخذته من ظهره ودعت على من صنع، فقال النبيّ ﷺ: (**اللهم عليك الملأ من قريش: أبا جهل ابن هشام، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، وأميّة بن خلف، أو أبيّ بن خلف**)، شعبة الشاك فرأيتهم قتلوا يوم بدر، فأُلقوا في بئر، غير أميّة، أو أبيّ تقطعت أوصاله، فلم يلق في البئر.

– وبه إليه في (٦٧) المغازي، باب (٦) دعاء النبيّ ﷺ على كفار قريش: شيبة، وعتبة، والوليد، وأبي جهل بن هشام، وهلاكهم، (٣٧٤٣)، قال:

٧– حدثني عمرو بن خالد: حدثنا زهير: حدثنا أبو إسحاق، عن عمرو ابن ميمون، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال: استقبل رسول اللهﷺ الكعبة فدعا على نفر من قريش: على شيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة، والوليد ابن عتبة وأبي جهل بن هشام، فأشهدُ بالله، لقد رأيتهم صرعى، قد غيّرتهم الشمس، وكان يوماً حاراً.

– وبإسنادي إلى الامام مسلم في كتابه المسند الصحيح المختصر، كتاب (٣٢) الجهاد والسيَر، باب (٣٩) ما لقي النبيّ ﷺ من أذى المشركين، والمنافقين رقم الحديث (١٧٩٤)/١٠٧ قال رحمه الله تعالى:

٨- حدثنا عبدالله بن عمر بن محمد بن أبان الجعفي: حدثنا عبد الرحيم يعني ابن سليمان، عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون الأودي عن ابن مسعود قال: بينما رسول الله ﷺ يصلّي عند البيت، وأبو جهل وأصحاب له جلوس، وقد نحرت جزور بالأمس، فقال أبو جهل: أيُّكم يقوم إلى سلا جزور بني فلان، فيأخذه، فيضعه في كتفي محمد إذا سجد؟

فانبعث أشقى القوم، فأخذه، فلما سجد النّبيّ ﷺ، وضعه بين كتفيه.

قال: فاستضحكوا، وجعل بعضهم يميل على بعض، وأنا قائم أنظر، لو كانت لي منعة؛ طرحته عن ظهر رسول الله، والنّبيّ ﷺ ساجد ما يرفع رأسه حتى انطلق إنسان، فأخبر فاطمة، فجاءت -وهي جويريّة-، فطرحته عنه، ثم أقبلت عليهم تشتمهم، فلما قضى النّبيّ ﷺ صلاته، رفع صوته، ثم دعا عليهم وكان إذا دعا؛ دعا ثلاثاً، وإذا سأل، سأل ثلاثاً، ثم قال: (**اللهمّ عليك بقريش**) ثلاث مرات، فلما سمعوا صوته؛ ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته، ثم قال: (**اللّهمّ عليك بأبي جهل بن هشام، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عقبة وأمية بن خلف، وعقبة بن أبي معيط**) -وذكر السابع، ولم أحفظه- فوالذي بعث محمداً بالحقّ؛ لقد رأيت الذين سمّى؛ صرعى يوم بدر، ثم سُحبوا إلى القليب قليب بدر.. قال أبو إسحاق: الوليد بن عقبة؛ غلطٌ في هذا الحديث.

٩- حدثنا محمد بن المثنى، ومحمد بن بشّار -واللفظ لابن المثنى-، قالا: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة، قال: سمعت أبا إسحاق يحدّث عن عمرو ابن ميمون، عن عبدالله، قال: بينما رسول الله ﷺ ساجد، وحوله ناس من قريش، إذ جاء عقبة ابن أبي معيط بسلا جزور، فقذفه على ظهر رسول الله ﷺ فلم يرفع رأسه، فجاءت فاطمة، فأخذته عن ظهره، ودعت على من صنع ذلك فقال: (اللهمّ عليك الملأ من قريش، أبا جهل بن هشام، وعتبة بن ربيعة وعقبة بن أبي معيط، وشيبة بن ربيعة، وأمية بن خلف، أو أبيّ بن خلف)، شعبة الشاكّ

قال: فلقد رأيتهم قتلوا يوم بدر، فألقوا في بئر، غير أنّ أميّة، أو أبيّا تقطعت أوصاله، فلم يُلْق في البئر.

١٠- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا جعفر بن عون: أخبرنا سفيان عن أبي إسحاق بهذا الاسناد نحوه، وزاد: وكان يستحبّ ثلاثاً، يقول: (**اللهمّ عليك بقريش، اللهمّ عليك بقريش، اللهمّ عليك بقريش**) ثلاثاً، وذكر فيهم الوليد ابن عتبة، وأميّة بن خلف، ولم يشكّ. قال أبو إسحاق: ونسيت السابع.

١١- وحدثني سلمة بن شبيب: حدثنا الحسن بن أعين: حدثنا زهير: حدثنا أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله، قال: استقبل رسول الله ﷺ البيت فدعا على ستة نفر من قريش، فيهم أبو جهل، وأمية بن خلف، وعتبة ابن ربيعة وشيبة بن ربيعة، وعقبة بن أبي معيط، فأقسم بالله، لقد رأيتهم صرعى على بدر قد غيرتهم الشمس، وكان يوماً حاراً.

- وبإسنادي إلى الامام محمد بن إسحاق بن خزيمة، في كتابه: مختصر المختصر من المسند الصحيح، عن النبيّ ﷺ، بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه من غير قطع في أثناء الاسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار، رقم ١/٣٨٣ (٧٨٥) قال رحمه الله تعالى:

١٢- أنبأنا أبو طاهر: أخبرنا أبو بكر: أخبرنا بُندار: حدثنا محمد -يعني ابن جعفر-: حدثنا شعبة، قال: سمعت أبا إسحاق يحدّث عن عمرو بن ميمون عن عبدالله، قال: وساقه بمثل رواية غندر عند مسلم (٩) تماماً.

- وبإسنادي إلى الامام محمد بن حبّان التميمي في كتابه: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها، في كتاب (٦٠) التاريخ، ذكر طرح المشركين سلى الجزور على ظهر رسول الله ﷺ، رقم (٦٥٧٠) قال رحمه الله تعالى:

١٣- أخبرنا ابن خزيمة وساقه بمثل ما تقدم سنداً ومتناً ا.هـ.

قلت : هذه طرق حديث ابن مسعود في الكتب الأربعة الصحاح، وسوف أستعرض خطوات تخريج الحديث ونقده، فيما يأتي:

خطوات تخريج الحديث ونقده

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث

معظم السنة النبوية المرفوعة أحاديث غرائب في طبقتي الصحابة والتابعين يرويها واحد عن واحد عن واحد، ثم قد تستمر الغرابة في طبقات نازلة، وقد يشتهر الحديث، وهو الأكثر في طبقة صغار التابعين، أو أتباع التابعين.

والفائدة الأولى من جمع طرق الحديث، هي محاولة الوقوف على المتابعات التي تزيل الغرابة عن بعض طبقات رواة الأسانيد.

وبما أن الكتب التي اشترط أصحابها الصحة، تجمع أصح الروايات والطرق غالبا فقد التزمنا في التخريج استقراء روايات الحديث، وطرقها في الكتب الصحاح، ثم أحلنا روايات وطرق الكتب الأخرى عليها، حتى لو كانت أقدم منها، ما دام هذا الأقدم، لم يلتزم الصحيح، ولا أصح الروايات الواردة لهذا الحديث.

وهذا الحديث الذي أخرجه البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان أصحاب الصحاح الأربعة، قد أخرجه غيرهم أيضا.

فأخرجه النسائي في كتاب الطهارة من (المجتبى)، باب فرث ما يؤكل لحمه يصيب الثوب، قال:

١٤- أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم قال: حدثنا خالد، يعني ابن مخلد قال: حدثنا علي -وهو ابن صالح-، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون قال: حدثنا عبدالله في بيت المال، وساق رواية غندر عند مسلم (٩)، وابن خزيمة وابن حبان[٨٣]، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى أيضا من طريق أخرى، فقال[٨٤]:

---

(٨٣) المجتبى من السنن للنسائي ١/١٦١-١٦٢.

١٥- أخبرنا إسماعيل بن مسعود، قال: حدثنا خالد، عن شعبة بـــه نحــو حديث شعبة عند البخاري (١) و(٥) و(٦) وحديثه عند مسلم (٩) مما تقدم.

لكن فيه أن المشركين هأبوا إلقاء (السلا) وأن فاطمة سبتهم.

ولم يخرجه من أصحاب السنن غير النسائي.

وأخرجه الطيالسي في مسند عبدالله بن مسعود[٨٥]، قال:

١٦- حدثنا شعبة، قال: حدثنا أبو إسحاق، وساقه بمثل رواية مســـلم (٩)

وأخرجه أحمد في المسند من طريقين[٨٦]، قال:

١٧- حدثنا محمد -يعني ابن جعفر (غدر)-، قال: حدثنا شعبة به مثله.

١٨- حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا شعبة به نحوه.

وهناك طرق أخرى عند ابن أبي شيبة في المصنف، والبيـــهقي في الســـنن الكبرى لا تضيف جديدا، وتنظر للاطلاع[٨٧].

هذه هي الروايات، والطرق التي وقفت عليها، والتي ستحدد لنــــا مخــرج الحديث ومداره.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث

يقصد علماء الحديث بمصطلح مدار الحديث (الراوي) الذي تلتقي روايــات الحديث وطرقه كلها عليه.

ومدار الحديث هو نفسه (موضع التفرد) أو (الغرابة في السند) وهو نفســـه (مخرج الحديث) -دون الصحابي-.

---

(٨٤) السنن الكبرى للنسائي ٢٠٣/٥.

(٨٥) مسند الطيالسي ص٤٣، رقم الحديث (٣٢٥).

(٨٦) مسند أحمد ٣٩٣/١ و٤١٧.

(٨٧) المصنف لابن أبي شيبة ٢٩٨/١٤، والسنن الكبرى للبيهقي ٧/٩، وانظر مواضع أخرى في تخريجات الاحسان ٥٣١/١٤.

وأنا لست أول من استعمل مصطلح المدار في التخريج، وإنما هذا منهج جميع المحدثين بدون استثناء، سواء عبروا بمصطلح (مدار) أم (مخرج الحديث) أم (لا نعرفه إلا من حديث فلان) أم (تفرد به فلان)

وأول من أطلق لفظة (المدار) من المحدثين هو ابن حبان.

ولا يتبين موضع التفرد (المدار) هذا إلا بجمع الطرق، والروايات على سبيل التقصي.

وطريق ذلك يبدأ من جهة الصحابي، فننظر هذا الحديث الذي ينتهي في طرقه الثماني عشرة إلى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

ثم ننظر في هذه الطرق كلها من روى هذا الحديث عن ابن مسعود؟

فإذا رواه عن ابن مسعود أربعة رواة، أو ثلاثة، أو اثنان، فيكون مدار الحديث على ابن مسعود.

- فإن رواه اثنان عنه، قلنا: مدار الحديث على ابن مسعود، وهو حديث عزيز رواه عنه فلان، وفلان.

- وإن رواه زيادة على اثنين، قلنا: مدار الحديث على ابن مسعود، وهو من مشهور حديثه، رواه عنه فلان، وفلان، وفلان.

- وإن لم يروه عن ابن مسعود إلا راو واحد، فليس ابن مسعود مدار الحديث.

ثم ننظر في هذا الواحد الذي روى الحديث عن ابن مسعود، فنجده عمرو ابن ميمون الأودي، لم يرو هذا الحديث عن ابن مسعود غيره.

ثم نظرنا في الطرق الثماني عشرة عمن روى هذا الحديث، عن عمرو بن ميمون، فلم نر أحدا يرويه عنه سوى أبي إسحاق السبيعي.

ثم نظرنا في هذه الطرق جميعها عمن يروي هذا الحديث عن أبي إسحاق فوجدنا أن قد رواه عنه سبعة من الثقات:

١- فرواه عنه حفيده إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عند البخاري (٣)

٢- وزكريا بن أبي زائدة عند مسلم (٨).

٣- وزهير بن معاوية عند البخاري (٧) ومسلم (١١).

٤- وسفيان الثوري عند البخاري (٤) ومسلم (١٠).

٥- وشعبة بن الحجاج عند البخاري (١، ٥، ٦) ومسلم (٩) وابن خزيمة (١٢) وابن حبان (١٣) والنسائي في السنن الكبرى (١٥) والطيالسي (١٦) وأحمد (١٧، ١٨).

٦- وعلي بن صالح بن حي عند النسائي في المجتبى (١٤).

٧- وحفيده يوسف بن إسحاق عند البخاري (٢).

وفي مثل هذا الحديث يقول علماء الحديث المتقدمون: هذا حديث صحيح غريب.

ويقول الترمذي في مثله: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق السبيعي رواه عنه جماعة من الثقات، منهم: فلان وفلان...

وفي مثل هذا الحديث يقول الطبراني، والدارقطني، وأبو نعيم: هذا الحديث لا يعرف عن النبي ﷺ إلا من حديث ابن مسعود، لم يروه عنه إلا عمرو بن ميمون، تفرد به عنه أبو إسحاق السبيعي، وهذا الحديث إنما يعرف من حديثه رواه عنه خلق من الحفاظ، ونحو هذه العبارات، والنتيجة واحدة، وهي أن أبا إسحاق هو (مدار الحديث) وهو (مخرج الحديث) وهو (موضع التفرد والغرابة في السند).

ويتفرع على معرفة مدار الحديث، معرفة الروايات والطرق، فنقول هذا الحديث له سبع روايات عن أبي إسحاق السبيعي، لكل راو من تلامذته الرواة عنه رواية، سواء اتفقوا على لفظ الحديث، أم اختلفوا، ثم ننظر في الرواة عن أصحاب هذه الروايات:

- فإن لم يرو عن الواحد منهم إلا راو واحد، فلك أن تقول: هذه رواية فلان أو طريق فلان.

- وإن كان روى عن الواحد منهم اثنان فصاعدا، فيلزم التمييز بين الرواية وطرق الرواية.

وفي هذا الحديث الذي بين أيدينا، لم يروه عن إسرائيل، وزكريا، وسفيان وعلي بن صالح، ويوسف إلا راو واحد.

بينما رواه عن زهير بن معاوية: عمرو بن خالد التميمي عند البخاري (٧) والحسن بن أعين عند مسلم (١١).

ورواه عن شعبة بن الحجاج، عثمان بن جبلة عند البخاري (١-٥) وغندر - محمد بن جعفر- عند البخاري (٦) ومسلم (٩) وابن خزيمة (١٢) وابن حبان (١٣) وأحمد (١٧).

ورواه عنه أبو داود الطيالسي (١٦) ووهب بن جرير عند أحمد (١٨) وخالد بن الحارث عند النسائي، في الكبرى (١٥).

فنقول: رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق، جاءت عنه من طريقين.

بينما نقول: الحديث مشهور عن أبي إسحاق، رواه عنه جمع. ورواية شعبة عن أبي إسحاق مشهورة جاءت من طرق كثيرة عنه، وهكذا.

الخطوة الثالثة: تراجم رواة الاسناد

في حديثنا هذا أعمدة الاسناد هم: أبو إسحاق السبيعي، وعمرو بن ميمون، وعبدالله بن مسعود.

والرواة غير العمد في هذا الحديث: إسرائيل، وزكريا، وزهير، وسفيان الثوري، وشعبة، وعلي بن صالح، ويوسف بن إسحاق، وجميع الرواة عنهم نزولا إلى المصنفين البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان وغيرهم...

وقولنا: الرواة النقلة غير العمد في هذا الحديث، لا يعني أبدا أنهم غير عمد في الأمر نفسه، أو في كل الأحاديث، وإنما يكون الراوي عمدة عندما ينفرد بالحديث فقط، فقد يكون متابعا في حديث أو أكثر، ومتفردا في حديث أو أكثر وهو ثقة حافظ إمام في الحالين، فيجب أن يتنبه لهذا.

أ- الترجمة الحديثية العلمية لأعمدة الاسناد:

١- ترجمة الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه:

ذكرت في بحث أحكام الصحابي الحديثية أن كل صحابي معروف العين عدل لا تحتاج حاله إلى البحث عن عدالته، إلا من كانت له صحبة، ولم تكن له استقامة في حياة النبي ﷺ، أو بعد وفاته -كما يقول الدارقطني- وهؤلاء عددهم قليل جدا، بيد أننا في ترجمة الصحابي، نبحث عن أمور أخرى:

منها قضية ضبط الصحابي وسماعه الحديث، أو إرساله إياه.

ومنها معرفة تاريخ الحدث، ومدى تأثر الصحابي، أو تأثيره به.

وهذا كله خارج عن قضية العدالة التي نصرخ بها في وجه كل من يحاول نقد أي حديث نبوي، مع أن عدالة الصحابي لا تعني أكثر من تحقق جانب الدين وصدق اللهجة عنده.

وراوي هذا الحديث بمتنه القولي والفعلي، وقصته هو: عبدالله بن مسعود ابن غافل بن حبيب، أبو عبدالرحمن الهذلي صاحب رسول الله ﷺ.

ويذكر مترجموه أن والده مسعود بن غافل، كان قد حالف عبد الحارث ابن زهرة القرشي في الجاهلية، وأقام في مكة المكرمة.

وقد توفي والده، وعاشت أمه أم عبد بنت ود بن سواء الهذلية حتى أسلمت، وكان لها صحبة.

ومناقبه، وفضائله كثيرة، لا تخص بحثنا، هنا، وإنما الذي يخص بحثنا من ترجمته: حضوره هذه القصة بنفسه، واعترافه بعدم قدرته على دفع مكروه عن النبي ﷺ، حتى أخبرت فاطمة بما حدث للنبي ﷺ، فأزالت الأذى عن النبي ﷺ.

فإذا كان عبدالله من السابقين الأولين، وكان سادس ستة في الاسلام كما يحدث عن نفسه، وكانت فاطمة جويرية صغيرة، وكان عبدالله قد هاجر الهجرتين -هجرة الحبشة والهجرة إلى المدينة النبوية- فمتى حدثت هذه القصة؟

إن مما يجمع عليه المؤرخون أن عبدالله بن مسعود توفي في زمن عثمان سنة اثنتين، أو ثلاث وثلاثين، عن ثلاث وستين سنة، أو بضع وستين. وهذا يعني أن ابن مسعود، ولد قبل الهجرة بثلاثين سنة على الأقل.

وقد ذكروا في سبب إسلامه، قصة مرور النبي ﷺ، مع صاحبه أبي بكر الصديق رضي الله عنه عليه، وهو يرعى الغنم، فشاهد معجزة للنبي الكريم فأسلم(٨٨).

وذكر المترجمون أن فاطمة -عليها السلام- توفيت بعد رسول الله ﷺ بأشهر قليلة أقصاها ستة أشهر، وكان لها من العمر يوم وفاتها ثلاثون سنة، كما روى ذلك الزبير بن بكار عن عبدالله بن حسن بن الحسن في قصة معروفة.

وهذا يعني أنها ولدت قبل مبعث النبي ﷺ بسبع سنين، فلو افترضنا أن القصة وقعت بعد ثلاث أو خمس سنين من البعثة فيكون لفاطمة من العمر ثنتا عشرة سنة، أقل أو أكثر قليلاً، وهي سن تتناسب مع قول ابن مسعود: إنها جارية، أو جويرية ويتناسب مع جرأتها في مواجهة صناديد مشركي قريش بسبهم أو تأنيبهم، أو بمجرد الدعاء عليهم(٨٩).

---

(٨٨) انظر ترجمة عبد الله بن مسعود في تهذيب الكمال ١٦/١٢١-١٢٧، ومظان ترجمته ثمة.

(٨٩) انظر ترجمة الزهراء -عليها السلام- في تهذيب الكمال ٣٥/٢٤٧، ومظان ترجمتها ثمة.

وتخلص مما تقدم إلى أن عبدالله بن مسعود، قد ضبط الحدث منذ وقع إلى أن حدث به عمرو بن ميمون، إن صح الاسناد إليه، فمن عمرو بن ميمون؟

٢- ترجمة عمرو بن ميمون:

هو عمرو بن ميمون الأودي، أبو عبدالله -ويقال: أبو يحيى- الكوفي من أود بن صعب بن سعد العشيرة، من مذحج (ع).

قالوا في ترجمته: إنه أدرك الجاهلية، لكنه لم يلق النبي ﷺ وأخرج له البخاري قصة رجم القرود قردا وقردة زنيا!

روى عن ثمانية عشر شيخا معظمهم من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: عمر بن الخطاب (خ٤) ومعاذ بن جبل (خ م د ت س) وعبدالله بن مسعود (ع) وأبو ذر الغفاري (سي).

وروى عنه أربعة وعشرون راويا، معظمهم من التابعين، منهم: حصين بن عبدالرحمن (خ س) والربيع بن خثيم (خ م ت س) وسعيد بن جبير (خ) وعامر الشعبي (م س) وأبو إسحاق السبيعي (ع).

ولم يترجمه أحد في كتب الضعفاء، ولا الذهبي في الميزان، ولا وقفت فيه على جرح، ووثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي، وخرج له أصحاب الصحاح جميعهم (ت ٧٤-٧٧هـ). وقد قال فيه تلميذه أبو إسحاق السبيعي: حج عمرو بن ميمون ستين، من بين حجة وعمرة، وفي رواية أخرى: مائة ما بين حجة وعمرة، وكان إذا دخل المسجد، فرؤي؛ ذكر الله تعالى، وكان أصحاب رسول الله ﷺ يرضون بعمرو بن ميمون. ولخص الحافظ حاله فقال: مخضرم مشهور، ثقة عابد[٩٠].

(٩٠) انظر ترجمة عمرو بن ميمون في ت. الكمال ٢٢/٢٦١-٢٦٧، والتقريب (٥١٢٢).

٣-أبو إسحاق السبيعي:

هو عمرو بن عبدالله بن عبيد، ويقال: عمرو بن عبدالله بن علي، وقيل: غير ذلك، أبو إسحاق السبيعي الكوفي، والسبيع: هو ابن صعب بن حاشد من همدان.

وقد ذكر أنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه.

روى عن زهاء مئة شيخ، منهم من الصحابة: أنس بن مالك (سي) والبراء ابن عازب (ع) وجابر بن سمرة (ت س) وسليمان بن صرد الخزاعي (ع) وعبدالله ابن الزبير، وعبدالله بن عباس وغيرهم.

وروى عنه قرابة ستين راويا، منهم: حفيده إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق (نج م د ت س) وجرير بن حازم (خ) وحمزة الزيات المقرىء (ع) والثوري (ع) وابن عيينة (ت س) وشعبة (ع) وغيرهم.

لم أقف فيه على جرح إلا من جهتين:

الأولى: أنه كان يتشيع، وبهذا جرحه الجوزجاني الناصبي في ضعفائه(أحوال الرجال).

الثانية: التدليس، وهذا ليس بجرح على الحقيقة، وإن كان يوجب التوقف في رواياته المعنعنة، حتى يتبين حالها.

أما دعوى اختلاطه، فمردودة، قال الذهبي: هو ثقة حجة بلا نزاع، وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، و لم يختلط.

وقال ايضا: الحافظ، شيخ الكوفة وعالمها ومحدثها، كان طلابة للعلم، كبير القدر.

وقال الحافظ: ثقة مكثر عابد. من الثالثة، اختلط بأخرة. مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل: قبل ذلك[٩١].

فأعمدة الاسناد كلهم أئمة حفاظ، جمعوا خصال الخير.

(٩١) انظر ترجمة أبي إسحاق في ت. الكمال ١٠٢/٢٢، والنبلاء ٣٩٢/٥، والتقريب (٥٠٦٥).

ب- الترجمة المعرفية لنقلة الأسانيد:

إن من المقرر عند علماء الحديث أنه ليس في رواة الصحيحين راو متروك وفي رواة الصحيحين أناس خف ضبطهم، أو اختلطوا، أو كانوا يدلسون، وكل جرح من أمثال هذا، فإنما يضر صاحبه، ويؤثر على صحة الحديث، إذا انفرد راويه به، أما إذا توبع على حديثه -كما هو حال جميع رواة الأسانيد دون (المدار) فقد انتفت شبهة الوهم، أو الغلط بالمتابعة.

وعند سائر علماء الحديث، يكفي أن يكون الراوي في أحد الصحيحين ويكون قد توبع دون المدار ، لعدم التعرض له بترجمة أصلا.

لكننا في هذا المبحث سوف نترجم لرواة الاسناد الأول من صحيح البخاري فقط لتطبيق الترجمة المعرفية من جهة، ولنقيم الدليل على صحة هذه الدعوى من جهة ثانية.

١- (٣٤٦٥) (خ م د ت س) عبدان: هو عبدالله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد العتكي -مولاهم- أبو عبدالرحمن المروزي، الملقب عبدان، ثقة حافظ. من العاشرة (ت ٢٢١هـ).

٢- (٤٤٥٢) (خ م س) أبو عبدان، هو: عثمان بن جبلة بن أبي رواد العتكي - مولاهم- المروزي، ثقة. من كبار العاشرة مات على رأس المئتين.

٣- (٢٧٩٠) (ع) شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي -مولاهم-، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة وكان عابدا (ت ١٦٠هـ).

فهؤلاء رواة الاسناد الأول ممن كانوا دون مدار الحديث (أبي إسحاق السبيعي)، وكان ثلاثتهم من الثقات، ولو لم يكن ثمة متابع لأي واحد منهم لحكمنا على ظاهر هذا الاسناد، بأنه من أصح الأسانيد.

الخطوة الرابعة: الحكم على إسناد الحديث

تقدم القول بأن هذا الحديث مشهور عن أبي إسحاق السبيعي، رواه عنه عدد كبير من الثقات، فالاسناد إليه يقرب من المتواتر، لكنه حديث غريب فرد من أبي إسحاق إلى عبد الله بن مسعود.

وأبو إسحاق قد وصف بالتشيع، ووصف بالارسال، ووصف بالتدليس ووصف بالاختلاط، فلا يجوز أن تصرفنا وثاقته، عن التفتيش الدقيق، وراء هذه القيود الطارئة على وثاقته.

-أما وصفه بالتشيع -وهو محبة علي وتقديمه على سائر الصحابة-، فليس فيه مغمز، ولا مطعن، إلا إذا قاد صاحبه إلى الطعن في الصحابة رضي الله عنهم وسبهم وتنقيصهم، و لم ينقل عن أبي إسحاق السبيعي شيء مثل هذا.

وما قاله الجوزجاني فيه، فهو محمول على بغضه معاوية، وظلمة بني أمية .

وليس في الحديث شيء يطعن فيه على أحد من الصحابة، أو يرجح كفة أحبابه على غيرهم، وما جاء في لفظ الحديث، من أن ابن مسعود لم يصنع شيئا فهذا تقرير واقع يشهد به الجميع.

وصنيع فاطمة -عليها السلام- متناسق مع أخلاق العرب، من عدم مراجعة الحرائر ذوات الهيئات، فكيف يرد كبراء قريش على سليلة هاشم، وهي جارية؟!

- وأما وصفه بالارسال، فيقصدون به تحديثه عمن لم يسمع منهم وقد أحصى العلماء على رواة الحديث أنفاسهم، وذكروا أن أبا إسحاق السبيعي روى عن ثمانية وعشرين صحابيا، لكنه رأى بعضهم رؤية، وبعضهم لم يسمع منهم، و لم يرهم، وذكروا أسماءهم في ترجمته، لكن أحدا منهم لم يذكر أنه لم يسمع من عمرو بن ميمون الأودي، بل ذكروا أنه كان من أخص الناس به، وكلاهما كان

كوفيا، وحين توفي عمرو بن ميمون (٧٢-٧٧هـ) كان أبو إسحاق في حدود الأربعين من عمره.

- ووصفه بالتدليس قيد مهم، إذ قد يسمع التلميذ من شيخه أكثر حديثه ثم يسمع بعض حديثه من غيره -ثقة أو غير ثقة-، فيحدث به بصيغة تحتمل السماع، فيحمله السامع على تحقق السماع، نظرا لثبوت سماعه من شيخه.

وأكثر علماء الحديث على قبول تدليس الراوي عن شيوخه الذين أكثر عنهم، وطالت صحبته لهم.

لكن ابن حبان رفض هذا المبدأ، وقال: يجب الوقوف على تصريح المدلس بالسماع، وإلا توقفنا في حديثه الذي ينفرد به.

وهذا الذي رجحه ابن دقيق العيد في الاقتراح على عسر تحققه[٩٢].

قلت: وهو الذي يقتضيه الورع، والاحتياط في الدين، لا العكس.

وأبو إسحاق السبيعي صرح بسماعه هذا الحديث عن عمرو بن ميمون في رواية البخاري الثانية، إضافة إلى أن الحديث خرجه ابن حبان الذي اشترط في صدر صحيحه، أنه لا يخرج رواية لمدلس، إلا إذا تحقق لديه تصريحه بالسماع من طريق أخرى[٩٣]، فزالت شبهة الانقطاع عن الحديث.

- ووصفه بالاختلاط ليس له أي أثر على حديثه هذا، من جهات:

الأولى: أن تحمله هذا الحديث كان في شبابه، قبل سنة (٧٧هـ).

الثانية: أن الراجح عند المحدثين أن أبا إسحاق لم يحدث بعد اختلاطه على فرض تحقق اختلاطه.

الثالثة: أن شعبة وسفيان الثوري وحفيديه: إسرائيل ويوسف من كبار المحدثين، ومن قدماء أصحابه، ومن المحال أن يتحملوا عنه بعد الاختلاط.

---

(٩٢) الاقتراح لابن دقيق العيد ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٩٣) الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٦٢/١.

وبذلك تكون قد انتفت تلك الشبه كلها، وبقي الحديث صحيح الاسناد غريبا.

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي

وعملية التوازن التشريعي كما ذكرت في مبحث خطوات تخريج الحديث ونقده هي التي يسميها العلماء التعارض والترجيح، وتسميتها بالتوازن التشريعي أدق في نظري.

وخلاصة عملية التوازن التشريعي، هي البحث عن علل الحديث في السند ونكارة الحديث، أو اضطرابه في المتن.

وتقدم الكلام على علل الاسناد، والآن أتكلم على ما يمكن أن يوجه إلى المتن من انتقادات.

- رواية الحديث بالمعنى:

إن قارىء روايات هذا الحديث، يدرك للوهلة الأولى أن الحديث لم يؤد بحروفه وإنما روي بالمعنى، ورواية الحديث بالمعنى أجازها جماهير المحدثين، نظرا لتأخر تدوين الحديث النبوي عن زمن صدوره.

ومن المعروف لدى المحدثين في هذه الحالة ومثيلاتها أنهم ينظرون إلى روايات الحديث من جهات ثلاث:

الأولى: ما اتفقت عليه الروايات جميعا، ولو بالمعنى الظاهر، فهو القدر الصحيح من غير نكير.

الثانية: ما انفرد به بعض الرواة دون بعض، فيطبق عليه مبدأ زيادات الثقات، سواء كانت الزيادات مطلقة، أم تفسيرية.

الثالثة: ما خالف فيه بعض الرواة، أو تعارضت فيه بعض الروايات في بعض الألفاظ، يطبق عليه مبدأ الشذوذ في أحاديث الثقات، والنكارة في أحاديث سواهم، ويحسن أن أشير إلى تطبيقات هذه الأمور الثلاثة في هذا الحديث.

- رواية بعض ألفاظه بالمعنى:

١- في حديث شعبة: بينا رسول الله ﷺ ساجد (١، ٥، ٦، ٩) وفي حديث يوسف بن إسرائيل: أن النبي ﷺ كان يصلي عند البيت (٢) وفي حديث إسرائيل ابن يونس: بينما رسول الله قائم يصلي عند الكعبة(٣)...وفي حديث سفيان الثوري: كان النبي يصلي في ظل الكعبة.

وفي حديث زهير: استقبل رسول الله الكعبة فدعا على نفر من قريش (٧، ١١)

٢- وفي رواية شعبة (٢): كان أبو جهل وأصحاب له جلوس، وفي رواية إسرائيل (٣): وجمع من قريش في مجالسهم.

- وفي رواية شعبة (٥) وحوله -أي رسول الله ﷺ- ناس من قريش من المشركين...

٣- وفي رواية شعبة (٢): إذ قال بعضهم لبعض، في رواية سفيان (٤) فقال أبو جهل...

وفي رواية شعبة (٢): أيكم يجيء بسلا جزور بني فلان، وفي رواية سفيان (٤): ونحرت جزور بناحية مكة، وفي رواية شعبة (٥) إذ جاء عقبة بن أبي معيط بسلى جزور...

- وفي روايتي شعبة (٦، ٩) نحوه ولم يذكر زهير من طريقين عنه (٧، ١١) قصة الجزور أصلا، وفي رواية زكريا (٨): أن الجزور نحوت بالأمس.

٤- وفي رواية شعبة (٢): حتى جاءته فاطمة فطرحت (السلا) عن ظهره. وفي رواية إسرائيل (٣): فانطلق منطلق إلى فاطمة، ولم يذكر سفيان (٤) أن أحدا أخبر فاطمة.

٥- وفي روايتيّ شعبة (٥) و(٦): أنّ فاطمة ألقت (السّلا) ودعَت عليهم وفي رواية إسرائيل (٣): راحت تسبّهم، وفي رواية زكريا (٨): انطلق إنسان وأخبر فاطمة، فجاءت وهي جويريّة...

٦- وفي رواية شعبة (٢): أنّ النّبيّ ﷺ قال: اللّهم عليك بقريش ثلاث مرات، وفي عدد من الروايات كرّر الدعاء ثلاث مرات...

٧- وفي رواية إسرائيل (٣): ألا تنظرون إلى هذا المرائي؟ ولم يذكرها أحد سواه!!

٨- وفي بعض الروايات: اللهم عليك بأبي جهل، وفي بعضها الآخر! اللهم عليك بعمرو بن هشام.

٩- وفي معظم الروايات أنّ الذي فعل ذلك أشقى القوم، وفي بعضها أنه عقبة بن أبي معيط!

١٠- وفي بعض الروايات: كان بعضهم يُحيل على بعض، وفي بعضها يميل بعضهم على بعض...

١١- وفي بعضها أنّهم سحبوا إلى قليب بدر دون استثناء، وفي بعضها استثنوا أمية بن خلف، فقد تقطعت أوصاله؛ لبدانته.

وفي بعض الروايات: قد غيرتهم الشمس، وكان يوماً حاراً، وفي أكثرها لا توجد، وانفرد إسرائيل في روايته بجملة: (**وأُتبع أصحاب القليب لعنة**).

ومن الواضح أنّ ابن مسعود رضي الله عنه حدّث بهذا الحديث عمرو بن ميمون، وحدَّث عمرو أبا إسحاق السبيعي، ثم اشتُهر هذا الحديث عنه.

- فإما أن يكون أبو إسحاق يحدّث من حفظه، وفي كل مرّة كان يحدّث بما يحضره من الحديث.

- وإما أن يكون حدّث به على نحو واحد، فحفظ كل واحد من تلامذته الحديث على قدر طاقته، فاختلفت ألفاظهم على نحو ما تقدّم.

– **الهدف من سياقة الحديث:** ومهما يكن من أمر، فإنّ الهدف من سياقه الحديث: بيان أذى المشركين للنبي ﷺ، وبيان دعاء النّبيّ ﷺ على قريش، وبيان ضعف ابن مسعود عن تغيير المنكر، لقهر العصبية القبلية، وبيان مساهمة فاطمة عليها السلام، في الدعوة إلى الله تعالى، والذود عن النّبيّ ﷺ مذ كانت جارية حدثة السنّ، وبيان استجابة الله تعالى لنبيّه الكريم فيمن آذاه، فكان جزاء جميعهم القتل!

فإذا كان هذا واضحاً، وكانت ألفاظُ الحديث غيرَ ذات أثر في التشريع فلا ضير من اعتبار الرواية بالمعنى، ولا ضير من اختصار الحديث وتقطيعه، خاصة إذا كان رواة الحديث كلّهم في درجة الاحتجاج، كما هي الحال هنا.

بقي أن نطرح هذه التساؤلات، عسى أن نجد الاجابة عليها:

١– هل كان من سياسة النّبيّ ﷺ الدعويّة في مكة المكّرمة، أن يتحدّى قريشاً فيجاهر بالصلاة في ناديها عند الكعبة الشريفة؟

٢– أين كان بنو هاشم، ألم يكن منهم أحد قريباً من الكعبة الشريفة ولماذا؟ أم أنّ مجالس قريش حول الكعبة، كانت لسائر قريش، سوى بني هاشم؟!

٣– لماذا أُخبرت فاطمة بالأمر دون بقية بنات النّبيّ ﷺ الكبريات، وهي أصغرهن؟

٤– هل سبّتهم فاطمة، وشتمتهم، أودعت عليهم فقط، وهل أسمعتهم دعاءها، أو سمعها عبدالله بن مسعود، لقربه من النّبيّ ﷺ فقط؟ وإذا كان عتاة قريش ينهون رسول الله الكريم ﷺ، فلماذا لم ينقل إلينا أنّهم ردّوا على فاطمة شتائمها، وسُبابها، أو نهروها على دعائها عليهم؟ هذه تساؤلات مهمّة تَردُ على متن هذا الحديث، تحتاج إلى إجابات صحيحة!

وننصح بالعودة إلى شرح الحديث في فتح الباري، فإنّ فيه فوائد، قيمة تستفاد، والله تعالى أعلم.

المحاضرة التاسعة

الحديث الرابع: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الأجناس الرّبويّة

رأيت من المناسب أن أختار عدداً من الأحاديث المتنوّعة الدرجات، لتظهر عملية ترجمة الرواة، وعملية تخريج الحديث، وعملية نقد (تقويم) الحديث والحكم عليه واضحة جليّة، يستطيع الباحث من ورائها؛ السير على ضوئها في تدرّبه وممارسته هذه العملية التطبيقية، التي تسخّر جميع علوم الحديث لنجاحها، وقد ذكرت في المقدّمة، أنني سأجعل من جامع الترمذي ميداناً للأحاديث المختارة للدراسة التطبيقيّة، وحديث عمر هذا؛ اتفق على تخريجه مالك، وأحمد والدّارميّ والبخاري ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

قال الامام الترمذي رحمه الله تعالى في كتاب البيوع (١٢٤٣):

١- حدثنا قتيبه بن سعيد، حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان، أنه قال: أقبلت أقول: من يصطرف الدّراهم؟ فقال طلحة بن عبيد الله - وهو عند عمر بن الخطاب-: أرنا ذهبك، ثم ائتنا إذا جاء خادمنا نعطك وَرِقك ، فقال عمر:كلاّ والله لتعطينّه وَرِقه، أو لتردّن إليه ذهبه، فإن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم قال: (الوَرِق بالذّهب ربًا، إلاّ هاءَ وهاءَ، والبُرّ بالبُرّ ربًا، إلاّ هاءَ هاءَ، والشعير بالشعير ربًا، إلا هاءَ وهاءَ، والتّمرُ بالتمر ربًا، إلا هاءَ وهاءَ).قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم ،ومعنى قوله: إلاّ هاءَ وهاءَ، يقول: يداً بيد) إ.هـ.

خطوات تخريج الحديث ونقده.

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث من مصادره

المسألة الأولى: تكرار الحديث في الكتاب المختار للتخريج : لم يخرّج الترمذي هذا الحديث إلا في كتاب البيوع (١٢٤٣).

المسألة الثانية: تخريج الحديث من الكتب الصحاح.

قال الامام البخاري رحمه الله تعالى في كتاب البيوع (٢٠٢٧):

٢- حدثنا عليّ: حدثنا سفيان: كان عمرو بن دينار يحدّثه، عن الزُهري عن مالك بن أوس أنّه قال: من عنده صرف؟ فقال طلحة: أنا، حتى يجيء خازننا من الغابة .قال سفيان: هو الذي حفظناه من الزُهري، ليس فيه زيادة، فقال: أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان، سمع عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، يخبر عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم قال: (الذهب بالوَرِق، إلاّ هاءَ وهاءَ، والبُرّ بالبُرّ رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والتمّر بالتمّر رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والشعير بالشعير رباً إلاّ هاءَ وهاءَ).

٣-حدثنا أبو الوليد: حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس؛ أنه سمع عمر رضي الله عنه، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم قال: (البُرّ بالبُرّ رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والتمّر بالتمّر رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ) (٢٠٦٢).

٤- حدثنا عبدالله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس: أخبره أنه التمس صرفاً بمائة دينار، فدعاني طلحة بن عبيد الله، فتراوضنا حتى اصطرف منّي، فأخذ الذهب يقلّبها في يده، ثم قال: حتى يأتي خازني من الغابة، وعمر يسمع ذلك، فقال: والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم (الذهب بالذهب رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والشعير بالشعير رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والتمّر بالتمر رباً إلاّ هاءَ وهاءَ) (٢٠٦٥)

وقال الامام مسلم رحمه الله تعلى في كتاب المساقاة:

٥- حدثنا قتيبة بن سعيد : حدثنا ليث ح.

٦- وحدثنا محمد بن رمح: أخبرنا الليث عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان أنّه قال: أقبلت أقول: من يصطرف الدّراهم؟

فقال طلحة بن عبيد الله- وهو عند عمر بن الخطّاب- أرنا ذهبك، ثم ائتنا إذا جاء خادمنا، نعطك وَرِقك ! فقال عمر بن الخطاب: كلاّ والله، لتعطيّنه وَرِقه أو لتردنّ إليه ذهبه، فإن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم قال: (الوَرِق بالذهب رباً إلاّ هاءَ وهاءَ، والبُـرّ بالبُـرّ رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والشعير بالشعير رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والتّمر بالتّمر رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ)

٧- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وإسحاق ، عن ابن عيينة، عن الزُّهريّ بهذا الاسناد) (١٥٨٦) إ. هـ.

قلت: بعد الكتب الصحاح نبدأ بالترتيب حسب التسلسل التاريخي.

قال المسند عبيد الله بن يَحيَى بن يَحيَى الليثي راوي موطأ الامام مالك:

٨- حدثني يَحيَى، عن مالك عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان النّصري، أنه التمس صَرْفاً بمائة دينار، قال: فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوضنا حتى اصطرف منيّ، وأخذ الذهب يقلبها في يديه، ثم قال: حتى يأتيني خازني من الغابة – وعمر بن الخطاب يسمع- فقال عمر: والله لا تفارقه، حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: (الذهب بالوَرِق رباً إلاّ هاءَ وهاءَ، والبُـرّ بالبُـرّ رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والتّمر بالتّمر رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ والشعير بالشعير رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ) (١٣٣٣).

وقال الامام أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتابه المسند:

٩- حدثنا سفيان، عن الزُّهريّ، سمع مالك بن أوس بن الحدثان، سمع الخطّاب رضي الله عنه يقول: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم:

وقال سفيان مرّة: سمع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم يقول: (الذهب بالوَرِق رباً إلاّ هاءَ وهاءَ، والبُـرّ بالبُـرّ رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والتّمر بالتّمر رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ والشعير بالشعير رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ) (١٦٣).

١٠- حدثنا عبد الرزّاق: أنبأنا معمر، عن الزُّهريّ: أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان قال: صرفت عند طلحة بن عبيد الله ورقاً بذهب، فقال: أنظرني، حتى يأتينا خازننا من الغابة، قال: فسمعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: لا والله لا تفارقه حتى تستوفي منه صرفه، فإني سمعت رسول الله صلّىالله عليه وآله وسلم يقول: الذهب الوَرِق ربًا، إلاّ هاءَ وهاءَ (٢٤٠).

١١- حدثنا عثمان بن عمر، وأبو عامر قالا: حدثنا مالك، عن الزُّهريّ عن مالك بن أوس بن الحدثان قال: جئت بدنانير لي، فأردت أن أصرفها، فلقيني طلحة بن عبيد الله فاصطرفها، وأخذها: فقال: حتى يجيء سَلْم خازني، قال: قال أبو عامر: من الغابة، وقال فيها كلّها: هاءَ وهاءَ.

قال: فسألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ذلك فقال: سمعت رسول الله صلّىالله عليه ولى وسلم يقول: (الذهب بالوَرِق ربًا إلاّ هاءَ وهاءَ، والبُرّ بالبُرّ ربًا، إلاّ هاءَ وهاءَ، والشعير بالشعير ربًا، إلاّ هاءَ وهاءَ، والتّمر بالتّمر ربًا إلاّ هاءَ وهاءَ) (٣١٦).

وقال الامام أبو محمد الدّارميّ رحمه الله تعالى في كتاب البيوع:

١٢- أخبرنا يزيد بن هارون: حدثنا محمد بن إسحاق، عن الزُّهريّ، عن مالك بن أوس بن الحدثان النّصري، عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلّىالله عليه وآله وسلم يقول: (الذهب بالذهب هاءَ وهاءَ، والفضة بالفضة هاءَ وهاءَ، والتّمر بالتّمر هاءَ وهاءَ، والبُرّ بالبُرّ هاءَ وهاءَ، والشعير بالشعير هاءَ وهاءَ ولا فضل بينهما) (٢٥٧٨).

وقال الامام أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه (ت٢٧٣هـ) في التجارات

١٣- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه، وعليّ بن محّمد، وهشام بن عمّار ونصر ابن عليّ ومحمد بن الصبّاح قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزُّهريّ، عن مالك ابن أوس بن الحدثان النصّري قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله

صلّى الله عليه وآله وسلم: (الذهب بالذهب رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والبُـــرّ بالبُـــــرّ رباً إلاّ هاءَ وهاءَ، والشعير بالشعير رباً إلاّ هاءَ وهاءَ، والتمّر بالتمّر رباً، إلاّ هــاءَ وهاءَ) (٢٢٥٣).

١٤- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه: حدثنا سفيان بن عيينة، عـــن الزُّهـــريّ سمع مالك بن أوس بن الحدثان يقول: سمعت عمر يقول: قال رسول الله صلّـــى الله عليه وآله وسلم: (الذهب بالورق رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ)

قال ابن أبي شيبه: سمعت سفيان يقول:الذهب بالورق، احفظوا) (٢٢٥٩)

١٥- حدثنا محمد بن رمح: أنبأنا الليث بن سعد، عن ابن شـــهاب، عـــن مالك بن أوي بن الحدثان، قال: أقبلت أقول: من يصطرف الدّراهم؟

فقال طلحة بن عبيد الله - وهو عند عمر بن الخطاب: أرنا ذهبك، ثم ائتنـــا إذا جاء خازننا؛ نعطك ورقك، فقال عمر: كلاّ والله لتعطينه ورقه، أو لتردن إليـــه ذهبه، فإن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم قال: (الورق بالذهب ربـــاً، إلاّ هاءَ وهاءَ) (٢٢٦٠).

وقال الامام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في كتاب البيوع:

١٦- حدثنا عبدالله بن مسلمة القَعْنَبيّ، عن مالك، عن ابن شهاب، عـــــن مالك بن أوس عن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وعلـــى آله وسلم: (الذهب بالورق رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والبُـــرّ بالبُـــرّ رباً إلاّ هاءَ وهـــاءَ والتّمر بالتمرّ رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ"، والشعير بالشعير رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ) (٣٣٤٨).

وقال الامام أبو عبدالرحمن النسّائي (ت٣٠٣هـ) في كتاب البيوع:

١٧- أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا سفيان، عن الزُّهـــريّ، عـــن مالك بن أوس بن الحدثان، أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: قـــال رســـول الله: (الذهب بالورق رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، ، والتمّر بالتمّر رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والبُـــــرّ بالبُـــرّ رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والشعير بالشعير رباً، إلاّ هاءَ وهاءَ) (٤٥٥٨).

المسألة الثالثة: القراءة الحديثية العلميَّة: بغية إزالة الغموض، والابهام والاشتراك، والغريب من أسانيد الحديث ومتونه؛ حتى تتوضح الصورة المتكاملة للحديث، على ما بينته في آداب التخريج.[٩٤]

وتوضيح ذلك كلّه قبل بداية الخطوة الثانية ضروري؛ لأنه يساعد الباحث على الاطمئنان إلى أشخاص الرواة، ومروياهم.

وسوف تظهر فائدة ذلك عقب الانتهاء من قراءة بعض نصوص هذا الحديث الواحد قراءة حديثية تعليمية، إن شاء الله تعالى.

١- قراءة حديث الترمذي:

- قتيبة بن سعيد هو البَغلاني الثقفي (٥٥٢٢)[٩٥] لا يشتبه بأحد، فليس في رواة الأئمة الستة من اسمه قتيبة سواه، وقد روى عنه الستّة.

- الليث: هو ليث بن سعد الفهمي (٥٦٨٤) وهذا يجب تمييزه، لأن في طبقته عدداً ممن اسمه ليث، وبعضهم شبه مجهول، وبعضهم شبه متروك

- ابن شهاب، إذا أطلق هكذا فهو الزُّهريّ، وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب القرشي الزُّهريّ (٦٢٩٦)

- مالك بن أوس بن الحدثان، واضح النّسب، ولا يشتبه بغيره، فليس في رواة الكتب الستة من اسمه مالك واسم أبيه أوس غيره (٦٤٢٦) لكن ظاهر الاسناد يدلّ على أنه من جيل الصحابة، فهل هو صحابي، حتى لا نبحث في ثبوت عدالته؟ وفي هذه الحالة نقول: مالك بن أوس بن الحدثان النّصري (له رؤية) ووثقه ابن خراش وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين.

وبعد أن توضحت أسماء هؤلاء الرواة وأنسابهم على ورق خارجي عن البحث؛ تكتب القراءة الحديثية على النحو الآتي:

---

(٩٤) وانظر علوم الحديث لابن الصلاح في باب آداب رواية الحديث ص١٤٢-١٤٣ لزاماً

(٩٥) الرقم الذي يلي الترجمة ، هو رقمها في التقريب، اختصاراً.

بإسنادي إلى الامام الترمذي في كتاب البيوع (١٢٤٣) قال رحمه الله تعالى:

– حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا الليث– هو ابن سعد الفهمي – فيما رواه عن ابن شهاب – هو محمد الزُّهريّ – أو (هو محمد بن مسلم الزُّهريّ) فيما يرويه الزُّهريّ عن مالك بن أوس بن الحدثان – يعني النّصري القيسي وله رؤية أنّه قال: أقبلت – يعني إلى مجتمع من المسلمين – أقول: من يصطرف الدّراهم؟ – والاصطراف طلب الصرف، أو الرغبة فيه، والصّرف: بيع الأثمان بعضها ببعض– والدّرهم عملة نقدية مصنوعة في جملتها من الفضّة، ويقال لها الوَرِق بفتح الواو، وكسر الرّاء– أيضاً. قوله: إلاّ هاءَ وهاءَ، فسّره الترمذي بأنه التقابض فوراً، يداً بيداً، يعني من يد هذا إلى يد هذا (٩٦)

ويفعل الشيء نفسه مع بقية أسانيد طرق الحديث، ومتونه، وسوف أقرأ بعض النصوص باختصار

٢– قراءة حديث البخاري: بإسنادي إلى الامام البخاري في كتاب البيع من كتابه الجامع الصحيح (٢٠٢٧) قال رحمه الله تعالى:

– حدثنا عليّ– يعني ابن عبدالله بن جعفر المعروف بابن المَديـنيّ– قال: حدثنا سفيان – يعني ابن عيينة، لأن علياً لم يدرك الثوريّ!– قال: كان عمرو بن دينار – هو الجمحي المكّي – يحدثه عن الزُّهري– هو محمد بن مسلم– فيما يرويه عن مالك بن أوس – يعني ابن الحدثان النّصري أنّه قال– يعني في مجمع من الناس فقال طلحة: أنا– وانتظِر – حتى يأتي خازننا من الغابة، قال سفيان هذا القدر من الحديث– هو الذي حفظناه من الزُّهريّ، ليس فيه زيادة – يعني الحوار الذي دار بين الثلاثة – فقال – يعني الزُّهريّ: أخبرني مالك ابن أوس بن الحدثان، أنه سمع عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه، يخبر عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أنه قال: وساق الحديث.

---

(٩٦) وأصل (هاءَ، هاءَ) هاك وهاك، أو هاك وهات، انظر النهاية (هـ) ٥/٢٠٦

وبإسنادي إليه فيه قال: حدثنا أبو الوليد (هو هشـــام بـــن عبـــد الملـــك الطيالسي) قال: حدثنا الليث، فيما رواه عن ابن شهاب، فيما رواه عن مالك بـــن أوس أنه سمع عمر، وساقه به نحوه.

وبه إليه فيه قال: حدثنا عبدالله بن يوسف قال: أخبرنا مالك- يعـــني ابـــن أنس الامام - فيما رواه عن ابن شهاب، في روايته عن مالك بن أوس، أنه أخـــبره أنه التمس صرفا بمائة دينار، قال مالك بن أوس، فدعاني طلحة بن عبيد الله - يعني القرشي التيمي- فتراوضنا - والمراوضة ما يجري بين المتبايعين مـــن المســـاومة في السلعة [97] ويفعل هكذا في سائر أسانيد الحديث ومتونه.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث (موضع التفرد في السند):

تقدم الكلام على ضرورة معرفة مدار الحديث، وهو ما يطلق عليه المحدثـــون مصطلح (التفرد) أو الغرابة، فيقولون: (غريب لم يروه عن فـــلان إلا فـــلان) أو يقولون: (تفرد به فلان).

وربما أن انتشار علم الحديث، وتشعب طرق الروايات، حصل في نهاية عهد التابعين فإن مدارات الأحاديث غالبا ما تكون في أحد أجيال التـــابعين الثلاثـــة: كبار التابعين وأوساطهم، وصغارهم، وقد يكون المدار دون ذلك في أحد أجيـــال أتباع التابعين، وقد يحصل التفردلأحد المصنفين بحديث لا نجده عند غيره، فيكـــون هو مدار الحديث ويكون الحديث غريبا من بداية السند إلى نهايته، وسوف يـــأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وحتى يكون التطبيق دقيقا، ومفيدا، فيتعين علينـــا أن نجعـــل رمـــوزا، أو إشارات فنجعل للصحابي رمزا، أو شكلا نحوط اسمه به، وللتابعي شكلا آخر حـــتى لو تكرر التابعي، ولأتباع التابعين شكلا حتى نصل إلى المدار.

---

(٩٧) نهاية الغريب (روض) ٢/٢٥١.

ولو أننا نظرنا إلى روايات الحديث وطرقه، التي بلغت (١٧) سبع عشرة رواية وطريقا، وجدنا في نهاياتها اسم الرسول الأعظم(**محمد**)ﷺ

ثم وجدنا في نهاياتها بعده اسم أمير المؤمنين **عمر** بن الخطاب رضي الله عنه

ووجدنا فيها أيضا اسم الصحابي الجليل **عبدالرحمن بن عوف** رضي الله عنه.

فننظر من الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن الذي كان مستمعا، ومبلغا بذلك الحديث؟ فرأينا عبدالرحمن بن عوف كان مبلغا بحكم شرعي عن النبي لم يكن يعرفه عبدالرحمن، وأن ناقل ذلك عن المصطفى ﷺ هو عمر، فنقول: هذا الحديث من مسند عمر!

ثم ننظر في أسانيد الحديث وطرقه،هل نقل عبدالرحمن هذا الحديث عن عمر؟ فوجدنا أنه لم ينقل من ذلك شيئا، فنقول: عبدالرحمن بن عوف علم من الأعلام الواردين في سبب ورود الحديث، وليس له أي صلة بسند الحديث.

ثم ننتقل نقلة أخرى فنرى الطرق كلها مجتمعة تنص على أن الراوي الوحيد الذي نقل هذا الحديث عن عمر، هو **مالك بن أوس** بن الحدثان النصري فنقول: حديث عمر بن الخطاب غريب، لم يروه عنه إلا مالك بن أوس، وله رؤية.

ثم ننزل نقلة أخرى، فننظر في جميع الطرق، فلا نجد أحدا روى هذا الحديث عن مالك بن أوس سوى الزهري **محمد بن مسلم** فنقول:

حديث عمر بن الخطاب غريب، لم يروه عنه إلا مالك بن أوس تفرد به الزهري، عنه ثم ننتقل إلى الوراء قليلا، لنرى من رواه عن الزهري؟

فنجد ممن رواه عن الزهري **الليث** بن سعد الفهمي عند الترمذي (١٢٤٣) والبخاري (٢٠٦٢) ومسلم (١٥٨٦) وابن ماجه (٢٢٦٠).

ووجدنا ممن رواه عن الزهري **عمرو** بن دينار، عند البخاري (٢٠٢٧)

ووجدنا ممن رواه عن الزهري **مالك** بن أنس في موطئه (١٣٣٣) وعند البخاري (٢٠٦٥) وأحمد (٣١٦) وأبي داود (٣٣٤٨).

ووجدنا ممن رواه عن الزهري **سفيان** بن عيينة عند مسلم (١٥٨٦) وأحمد (١٦١) وابن ماجه (٢٢٥٣) والنسائي (٤٥٥٨).

ووجدنا ممن رواه عن الزهري **معمر** بن راشد عند أحمد (٢٤٠).

ووجدنا ممن رواه عن الزهري **محمد** بن إسحاق بن يسار عند الدارمي (٢٥٧٨). هؤلاء هم الرواة الذين رووا هذا الحديث عن الزهري، فنقول:

حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه غريب، لم يروه عنه سوى مالك بن أوس بن الحدثان، تفرد به الزهري عنه، وإنما يعرف به، أو تقول: واشتهر عنه.

ومدار الحديث، أو دار الحديث على الزهري إذ رواه عنه جمع منهم: سفيان بن عيينة، وعمرو بن دينار، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومعمر بن راشد، ولك أن تقول: حديث عمر بن الخطاب من مشاهير حديث الزهري رواه عنه جمع، منهم: فلان، وفلان ،وقد تفرد به الزهري عن مالك بن أوس، وهو لا يعرف إلا من حديثه، عن عمر.

والذي تلخص من هذه العملية (تحديد المدار) أن الرواة قسمان:

- قسم منهم يروي كل واحد هذا الحديث، عن واحد، وهم:عمر بن الخطاب، ومالك بن أوس، والزهري.

- وقسم منهم يروي عنه هذا الحديث جماعة، وهو الزهري

فالزهري، وشيخه مالك بن أوس، وعمر بن الخطاب أعمدة الاسناد.

ومن دون الزهري يسمون نقلة الاسناد، وسواء كانوا ثلاثة، أم كانوا ثلاثة آلاف، فإنهم لا يزيدون من صحة الاسناد شيئا، لأنه كلما كثر عدد الرواة عن (مدار الحديث) كلما كثر العناء في نقده، وتوجيه علله، وخاصة مسائل المزيد في متصل الأسانيد، والعنعنة، والتصريح بالسماع، والرواية بالمعنى، واختصار الحديث، وتجزئة الحديث، وغير ذلك.

وهاتان الخطوتان الرئيستان، هما الركيزة الكبرى في نقد الحديث وتقويمه وعلم تخريج الحديث لا يعدوهما البتة. وجميع الخطوات الآتية، هي في نقد الحديث، ولك أن تقول: إن الخطوتان الأولى والثانية، بفروعهما الكثيرة تشكلان عملية التخريج،والخطوات الثلاث الباقية،خاصة بنقد الحديث.

وهما تختصران في التخريج العلمي، على النحو الآتي:

حديث عمر بن الخطاب في الصرف- أو في الأصناف الربوية- أخرجه الترمذي في البيوع (١٢٤٣) والبخاري في البيوع (٢٠٢٧) و(٢٠٦٢) و(٢٠٦٥) ومسلم في المساقاة (١٥٨٧) ومالك في البيوع (١٣٣٣) وأحمد في مسند العشرة (١٦٣) و (٢٤٠) و (٣١٦) والدارمي في البيوع (٢٥٧٨) وابن ماجه في التجارات (٢٢٥٣) و (٢٢٥٩) و (٢٢٦٠) وأبو داود في البيوع (٣٣٤٨) والنسائي في البيوع (٤٥٥٨) من طرق عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعا.

فهذه السطور الستة هي خلاصة عملية التخريج، التي تشمل خطوة جمع طرق الحديث من كتب السنة الأصول المنقولة بالأسانيد. وخطوة معرفة (مدار الحديث) اللتين استغرقتا ثماني صفحات.

ونحن عندما نقول : إن المحدثين يهتمون عند دراسة إسناد الحديث بالراوي الذي هو مدار الحديث، لانهون من عمل المحدثين، كما يظن بعض من لا يفهم التخريج والنقد، وإنما نريد رصد الحقيقة، وإبرازها كما هي من جهة، ونريد تعويد طالب العلم على اختزال عملية التخريج من جهة ثانية، ونريد فهم مناهج النقاد في إبراز العلل الخفية، من وراء هذه العملية.

- الخطوة الثالثة: تراجم رواة الأسانيد

لدينا في هذه الحديث سبعة عشر إسنادا في الجملة، أما إذا عددنا لكل شيخ من شيوخ المصنفات إسنادا خاصا، فيزيد العدد إلى الضعف تقريبا.

وفي ترجمة هؤلاء جميعا مشقة لا حاجة إليها، وتطويل من غير طائل، ذلك أن هؤلاء الرواة دون الزهري إما أن يكونوا ممن يحتج بهم مطلقا، أو يحتج بهم في المتابعات وقد تابع ستة من الرواة على رواية هذا الحديث عن الزهري، وبعض هؤلاء روى عنه واحد مثل محمد بن إسحاق، ومعمر بن راشد، وبعضهم روى هذا الحديث عنه أكثر من عشرة رواة، مثل سفيان بن عيينة.

لكن لنتم العملية النقدية كاملة، فإننا سنقوم بترجمة هؤلاء جميعا ترجمة معرفية فيها قليل من النقد الكاشف، بعد أن نرتبهم على حروف الهجاء.

- الرواة النقلة لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الأصناف الربوية والصرف: أحمد بن شعيب النسائي، وأحمد بن محمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ابن راهويه)، وسليمان بن الأشعث السجستاني، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، وأبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة وعبدالله ابن مسلمة القعنبي، وعبدالله بن يوسف التنيسي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وأبو عامر عبد الملك بن عمرو العقدي، وعثمان بن عمر العبدي، وعلي ابن عبدالله المديني، وعلي بن محمد الطنافسي، وقتيبة بن سعيد، وليث بن سعد الفهمي ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن رمح بن المهاجر، ومحمد بن الصباح الدولابي، ومحمد بن عيسى الترمذي، ومحمد بن يزيد بن ماجه، ومسلم بن الحجاج، ومعمر بن راشد ونصر بن علي الجهضي، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، وهشام بن عمار الدمشقي، ويزيد بن هارون، فهؤلاء تسعة وعشرين راويا، لا حاجة بنا إلى ترجمتهم ألبتة في عملية النقد الحديثي، ولكننا سنترجمهم لاستخلاص الترجمة المعرفية الكافية في ترجمة أمثالهم، وليتوضح منهج المحدثين في اختصار التخريج وليتعود الباحث على تسجيل الأساسيات العلمية في بحثه، دون إثقاله، بما يستغنى عنه، وسوف أصوغ تراجمهم متنوعة، أستوعب فيها مناهج المصنفين في الصياغة.

١- (٤٧) النسائي:هو أحمد بن شعيب بن علي السناني-نسبة إلى جده سنان، أبو عبدالرحمن النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ) الحافظ، صاحب السنن.

٢- (٩٦) أحمد بن حنبل:هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبدالله المروزي نزيل بغداد (١٦٤-٢٤١هـ) أحد الأئمة المتبوعين، ثقة حافظ فقيه حجة، هو رأس الطبقة العاشرة.

٣- (٣٣٢) ابن راهويه:هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو يعقوب- ويقال: أبو محمد - المروزي المشهور بابن راهويه (١٦٦-٢٣٨هـ) ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل من العاشرة.

٤- (٢٥٣٣) أبو داود السجستاني:هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي أبو داود السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ) ثقة حافظ، من كبار العلماء، مصنف كتاب السنن وغيره، من الحادية عشرة.

٥- (٢٤١٥) ابن عيينة: هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران - ميمون- الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي (١٠٧-١٩٨هـ) ثقة فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، من أثبت الناس في عمرو بن دينار، من رؤوس الطبقة الثامنة.

٦- (٣٤٣٤) الدارمي: هو أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل التميمي الدارمي السمرقندي (١٨١-٢٥٥هـ) صاحب السنن المسندة ثقة فاضل متقن حافظ من الحادية عشرة.

٧- (٣٥٧٥) أبو بكر بن أبي شيبه:هو أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة - واسمه إبراهيم - الواسطي ثم الكوفي (ت ٢٣٥هـ) ثقة حافظ صاحب تصانيف من العاشرة.

٨- (٣٦٢٠) القعنبي:هو أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسلمة بن قعنب، القعنبي المدني ثم البصري (ت٢٢١هـ) ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني، لا يقدمان عليه في رواية الموطأ أحدا، من التاسعة.

٩- (٣٧٢١) التنيسي: هو أبو محمد عبدالله بن يوسف الكلاعي التنيسي(ت ٢١٨هـ) ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ، من كبار العاشرة.

١٠- (٤٠٦٤) الصنعاني:هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري- مولاهم - الصنعاني (١٢٦-٢١١هـ) ثقة حافظ مصنف شهير، وكان يتشيع من التاسعة.

١١- (٤١٩٩) أبو عامر العقدي:هو الحافظ الثقة أبو عامر عبد الملك بن عمرو القيسي العقدي (ت ٢٠٥هـ) من التاسعة.

١٢- (٤٥٠٤) العبدي:هو الحافظ المحدث الثقة عثمان بن عمر بن فارس العبدي البصري - أصله من بخارى - (ت ٢٠٩هـ) من التاسعة، قيل : كان يحيى القطان لا يرضاه.

١٣- (٤٧٦٠) ابن المديني: هو الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر السعدي - مولاهم - البصري (ت ٢٣٤هـ) ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، عابوا عليه إجابته في محنة خلق القرآن من العاشرة.

١٤- (٤٧٩١) الطنافسي: هو الثقة الحافظ العابد أبو الحسن علي بن محمد بن إسحاق الطنافسي الكوفي (ت٢٣٣هـ) من العاشرة.

١٥- (٥٥٢٢) البغلاني:هو الحافظ الثقة الثبت أبو رجاء قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي البغلاني، قيل: قتيبه لقب ويقال: اسمه يحيى، وقيل: علي (١٥٠-٢٤٠هـ) من العاشرة.

١٦- (٥٦٨٤) الليث : هو فقيه مصر وإمامها الحافظ الثقة الثبت المشهور أبو الحارث الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي (ت ١٧٥هـ) من السابعة.

١٧- (٦٤٢٥) الامام مالك:صاحب الموطأ، تقدمت ترجمته (ص ١٥٣)

١٨- (٥٧٢٥) ابن إسحاق: محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومئة، ويقال: بعدها [خت م ٤].

١٩- الامام البخاري: **حافظ كبير أشهر من أن يترجم.**

٢٠- (٥٨٨١) التجيبي: محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي، مولاهم المصري ثقة ثبت من العاشرة، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين [م ق].

٢١- (٥٩٦٦) الدولابي: محمد بن الصباح، أبو جعفر البغدادي، ثقة حافظ من العاشرة، مات سنة سبع وعشرين ومئتين، وكان مولده سنة خمسين ومائة(ع)

٢٢- (٦٢٠٦) الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي الترمذي أبو عيسى، صاحب "الجامع" أحد الأئمة من الثانية عشرة، مات سنة تسع وسبعين ومائتين.

٢٣- (٦٤٠٩) ابن ماجه: محمد بن يزيد الربعي - بفتح الراء والموحدة- القزويني، أبو عبدالله بن ماجه- بتخفيف الجيم، صاحب السنن، أحد الأئمة حافظ، صنف السنن والتفسير والتاريخ، ومات سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وله أربع وستون سنة.

٢٤- (٦٦٢٣) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسأبوري ثقة حافظ، إمام مصنف عالم بالفقه، مات سنة إحدى وستين ومائتين، وله سبع خمسون سنة [ت] خرج له الترمذي حديثا واحدا برقم (٦٨٧).

٢٥- (٦٨٠٩) معمر بن راشد الأزدي- مولاهم- أبو عروة البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئا، وكذا فيما حدث في البصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومئة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة [ع].

٢٦-(٧١٢٠) الجهضمي:نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي، ثقة ثبت، طلب للقضاء، فامتنع، من العاشرة (ت٢٥٠هـ) أو بعدها [ع].

٢٧- (٧٣٠١) الطيالسي:هشام بن عبد الملك الباهلي- مولاهم- أبو الوليد البصري، ثقة ثبت من التاسعة (ت ٢٢٧هـ) وله أربع وتسعون سنة [ع].

٢٨- (٧٣٠٣) ابن عمار: الحافظ المقرئ هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب، صدوق مقرئ، كبر، فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، من كبار العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وله اثنتان وتسعون سنة [خ٤]

٢٩- (٧٧٨٩) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي- مولاهم - أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد من التاسعة مات سنة ست ومائتين، وقد قارب التسعين [ع] ، له عند البخاري ثلاثة وثلاثون حديثا.

أقول: لا يزال أساتذة علم الحديث، يطالبون الباحث في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، بترجمة جميع الرواة الذين وردوا في أسانيد الأحاديث التي يخرجها في بحثه ويعدون ذلك من أساسيات البحث.

وقد رأيت أن نقلة حديث واحد، كانوا تسعة وعشرين راويا استغرقت تراجمهم من كتاب وجيز واحد ، هو تقريب التهذيب خمس صفحات كاملة فلو خرج طالب العلم في رسالته ثلاثين حديثا، فعليه أن ينسخ من كتاب "التقريب" ما بين ستين إلى تسعين صفحة، لا حاجة إليها في البحث العلمي .!

نعم إن على الباحث أن يقرأ تراجم هؤلاء الرواه النقلة في هذا الحديث (دون المدار) في "تقريب التهذيب" أو "الكاشف" للذهبي، فإذا رأى في واحد منهم جرحا، ولو يسيرا، أشر عليه، ليفيد منه عند نقد الحديث - كما سيأتي- وما سوى ذلك، فلا حاجة به إلى ترجمة أي واحد من هؤلاء،إلا في كتاب تعليمي مثل كتابنا هذا.

- ترجمة أعمدة إسناد الحديث.

تقدم القول بأن (مدار) هذا الحديث على الزهري، رواه عنه جمع منهم: سفيان بن عيينة، وعمرو بن دينار، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، ومعمر بن راشد، وهؤلاء جميعا من الحفاظ- وفي بعضهم كلام لا يضر عند المتابعة - وقد تتابعوا على رواية هذا الحديث، عن الزهري، فثبت أن الزهري حدثهم بهذا الحديث، والزهري تقدمت ترجمته، وأكررها هاهنا لحاجتنا إليها.

(٦٢٩٦) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب القرشي الزهري أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة خمس وعشرين ومئة وقيل قبل ذلك بسنة، أو بسنتين [ع].

أقول: هذه الترجمة مزيج من الترجمة المعرفية، والترجمة المنقبية، وإن اعتماد مثل هذه الترجمة في تقويم الأحاديث التي تفرد بها الزهري خطأ فاحش، بعيد عن معرفة النقد الحديثي، وتقويم المرويات، ذلك أن هذه الأوصاف مجملة، لا تمنع ورود الوهم، والخطأ والغفلة، والتدليس والارسال، وغير ذلك، على الموصوف بها

ومن المعروف لدى المشتغلين بالحديث الشريف أن ميدان علم "علل الحديث" هو أحاديث الثقات، ولهذا كتب جماعة من الحفاظ كتبا لبيان (علل حديث الزهري) منهم الحافظ محمد بن يحيى الذهلي في كتابة المشهور بالزهريات، والحافظ ابن حيان في كتابه (علل حديث الزهري)، فإذا توضح هذا فإن الناقد مطالب بجمع كل ما قيل في الامام الزهري من جرح وعرض هذا الحديث عليه، حتى نستيقن سلامة هذا الحديث من الشذوذ والعلة القادحة وسبيلنا إلى معرفة ذلك، في مثل الزهري: كتب الجرح والتعديل المعللة، من أمثال كتاب الضعفاء للعقيلي، وكتاب المجروحين لابن حبان، وكتاب الكامل لابن عدي، وكتب علل الحديث من أمثال مسند البزار المعلل، وعلل الحديث لابن أبي حاتم وعلل الحديث للدراقطني، وبيان الوهم والايهام لابن القطان.

– وكتب التخريج والنقد من أمثال نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي والبدر الميز في تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، والبدر لابن الملقن ومختصره "تلخيص الحبير" ونيل الأوطار للشوكاني.

– وكتب الشروح الحديثية من أمثال فتح الباري للحافظ ابن حجر، وتحفة الأحوذي للمباركفوري، وعون المعبود في شرح سنن أبي داوود.

– وتخريج أحاديث (الخلاف) بين فقهاء المذاهب مثل الخلافيات بين أبي حنيفة والشافعي للبيهقي، والمجموع للنووي، وإرواء الغليل للألباني.

ففي هذه الكتب وأمثالها يجد الباحث بغيته، ويستطيع في ضوء ذلك أن يميز العلل الخفيفة من العلل القادحة، وسوف يستيقن بعظمة جهود علمائنا الأبرار وأن إضافته العلمية – مهما عظمت– قليلة بالنسبة إلى عطائهم المبرور.

وقد تحدثت في مواضع متعددة من هذا الكتاب أن أعمدة الاسناد يجوز ترجمتهم صعودا من أدنى إلى أعلى، أو نزولا من أعلى إلى أدنى.

وترجمة الصحابي (مالك بن أوس) أيسر في هذا الحديث، فنبدأ بها لنتفرغ لترجمة الزهري بعض التفرغ.

وتقدم في فصل الترجمة أن الصحابي يترجم من كتب الصحابة أولا، ثم تكمل ترجمته من الكتب العامة، التي ترجمت للصحابة وغيرهم.

لكن لما كان كتابنا هذا تعليميا، وكان من منهج أهل الحديث عدالة الصحابة جميعا، حتى المجهول والمبهم، وحيث إن مالك بن أوس لم تثبت صحبته عند المحققين، فقد آثرت أن أترجمه من تهذيب الكمال، على نمط جميع التراجم العلمية لأعمدة الاسناد.

قال الامام المزي رحمه الله تعالى:

[٦٩٣٦] ع مالك بن أوس بن الحدثان بن سعد بن يربوع، وقيل: ابن الحدثان بن عوف بن ربيعة بن يربوع بن واثلة بن دهمان بن نصر بن معاوية بن

بكر بن هوازن النصري، أبو سعيد المدني، مختلف في صحبته، وقال بعضهم: ركب الخيل في الجاهلية روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بخ) مرسلا، وقيل : إنه رأى أبا بكر الصديق، وروى عن الزبير بن العوام (م دت س) وسعد بن أبي وقاص (م دت س)وطلحة بن عبيد الله (خ د ت س)والعباس بن عبد المطلب (خ م د ت س) وعبد الرحمن بن عوف (م) وعثمان بن عفان (م د ت س) وعلي ابن أبي طالب (م د ت س) وعمر بن الخطاب (ع) وأبي ذر الغفاري.

روى عنه إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الزرقي، وسلمة بن وردان (بخ) وصدقة بن يسار، والضحاك المشرقي، وعبيد الله بن مقسم، وعكرمة بن خالد المخزومي (خد س) وعمران بن أبي أنس، ومحمد بن جبير بن مطعم، ومحمد بن عمرو بن حلحلة، ومحمد بن عمرو بن عطاء، (د) ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ع) ومحمد بن المنكدر، وأبو الزبير المكي، وأبو عمرو بن حماس، ذكره محمد بن سعد في (الصغير) في الطبقة الثامنة من الصحابة ممن أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ورآه، و لم يحفظ عنه شيئا، وقال: يقولون إنه ركب الخيل في الجاهلية، وذكره في (الكبير)[٩٨] في الطبقة الأولى من التابعين وقال: يقولون إنه ركب الخيل في الجاهلية وكان قديما ولكنه تأخر إسلامه وقال البخاري قال بعضهم له صحبة ولا يصح، وقال أبو حاتم: لا تصح له صحبة وقال عباس الدوري عن يحيى ابن معين: ليست له صحبة، وقال عقيل عن الزهري: ذكرت لعروة حديث مالك بن أوس بن الحدثان فقال صدق مالك وقال عبدالرحمن يوسف بن خراش: ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات قال: ومن زعم أن له صحبة فقد وهم، قال الواقدي، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وعمرو بن علي ويحيى بن بكير وغيرهم: مات سنة اثنتين وتسعين بالمدينة، وقال يحيى بن بكير مرة أخرى: مات سنة إحدى وتسعين، روى له الجماعة.

---

(٩٨) يريد كتاب (الطبقات الكبرى) وهو معروف متداول، وكتاب (الطبقات الصغرى) و لم أقف عليه.

تحليل هذه الترجمة:

– إزالة جهالة عين المترجم: من يروي عنه أربعة عشر راويا؛ لا يسمى مجهولا! بل هو مشهور!.

– ثبوت عدالته: لو ثبتت صحبة مالك، مع عدم ثبوت أي جرح فيه لاكتفينا بذلك دليلا على عدالته. لكن لما كان الراجح أنه من التابعين الذين يبحث عن أحوالهم؛ فإننا لم نقف فيه على أدنى جرح، وقد أخرج البغوي في معجم الصحابة بسند حسن – كما قال الحافظ – أنه كان عريف قومه في الجاهلية وثبت في الصحيحين أن عمر بن الخطاب أمره أن يقسم مالا بين قومه، وعمر رضي الله عنه لا يجعل رجلا عريف قومه، إلا إذا كان من الموثوقين عنده.

ونقل المزي عن الزهري قوله: ذكرت لعروة حديث مالك بن أوس، فقال: صدق مالك، وقال عبدالرحمن بن خراش الحافظ: ثقة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وساق نسبه إلى هوازن وقال: كان من فصحاء العرب! وهذه من ألفاظ التوثيق عند ابن حبان، فهو ثقة صدوق إذا.

– وفاته: ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب أنه توفي سنة اثنتين وتسعين في المدينة، قال: وقيل: سنة اثنتين وخمسين، وهو ابن أربع وتسعين سنة! ولم ينقل في الاصابة وفاته إلا سنة اثنتين وتسعين، أو إحدى وتسعين، وكذلك أرخه في تهذيبه والتقريب، بينما قال ابن سعد: مات سنة اثنتين وسبعين!.

وفائدة التأكيد على تاريخ وفاته، معرفة من روى عنه مرسلا، ومن يمكن لقاؤه إياه، وسوف يأتي في ترجمة الزهري مدى إمكانية إدراكه مالك بن أوس من عدم ذلك.

وبعد هذه الاستطرادة التي لا بد منها نرجع إلى متابعة ترجمة الامام الزهري، فأقول: روى عن أكثر من (١٤٠) مائة وأربعين شيخا، فيهم عدد من الصحابة ، منهم: أنس بن مالك (ع) وجابر بن عبدالله الأنصاري (د) وسهل بن

سعد الساعدي (ع) وأبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي (م ق) وعبدالله بن عمر (س) ﷺ.

وروى عنه أكثر من مئتين وخمسين راويا منهم : إبراهيم بن سعد الزهري (خ م د س ق) وأيوب السختياني (س) والسفيانان (ع) والليث بن سعد (ع) والأوزاعي (ع) ومالك بن أنس (ع) ومعظم حفاظ هذه الطبقة العالية.

فمثل هذه الأعداد الهائلة من التلاميذ، يصبح الزهري معها أشهر من أكثر المعروفين في تاريخنا العملي، وبراويته عن أولئك الصحابة الكرام، ورواية هؤلاء الأئمة الكبار عنه، مع عدم وجود أي جرح منهم فيه؛ يكون في الدرجة العليا من التوثيق، حتى لو لم يرد فيه أي مدح، أو تقريظ.

وأما عن سعة روايته،فقد قال علي ابن المديني: له نحو من ألفي حديث. وقال أبو داود: أسند الزهري أكثر من ألف حديث عن الثقات، وحديث الزهري كله، ألفا حديث، ومئتا حديث، النصف منها وقدر مئتين مسند عن الثقات، أما ما اختلفوا عليه، فلا يكون خمسين حديثا . والاختلاف عندنا: ما تفرد به قوم على شيء، وقوم على شيء.

وقال أبو مسعود بن الفرات: ليس فيهم أجود مسندا من الزهري ، كان عنده ألف حديث، وكلمات التوثيق فيه أكثر من أن تحصى، فلا نتكلف تسطيرها

- ولادته ووفاته:

إن من المحزن في تاريخنا العملي- حقا- قلة ضبط تواريخ الميلاد والوفيات لأعلام هذه الأمة وعلمائها، وحسبك دليلا على هذا، أن سيد الخلق صلىالله عليه وآله وسلم لانعلم تاريخ ولادته، ولا تاريخ بعثته، ولا تاريخ وفاته، على وجه الدقة، وكل ما هو ثابت عندنا أنه مات في السنة الحادية عشرة من الهجرة الشريفة في ربيع الأول، وكان وراء ذلك يضرب بعضه بعضا! وقل مثل ذلك عن كثير من أحداث تاريخنا السياسي، والاجتماعي.

والامام الزُّهريّ قالوا: إنه ولد سنة خمسين، وقيل : إحدى وخمسين، وقيل: ست وخمسين، وقيل: ثمان وخمسين!.

وقالوا في وفاته: مات سنة ثلاث وعشرين ومئـة، وقيـل: سـنة ثـلاث وعشرين، أو أربع! وقيل: سنة أربع من غير شك، وقيل: سنة خمس وعشرين، زاد بعضهم في رمضان، بينما قال تلميذه سفيان بن عيينة: سنة أربع وعشرين ومئـة فقط، زاد الواقدي وابن بكّار أنه توفي ليلة السابع عشر من رمضان من هذا العـام وهو ابن اثنتين وسبعين سنة.

وقال الزبير بن بكار: مات بشغب[99]! بينما قال الحسين بن أبي السـري العسقلاني: رأيت قبر الزهري بأداما[100]، وهي خلف (شغب) و (بدا)[101] وهـي أول عمل فلسطين، وآخر عمل الحجاز، وبها ضيعة الزهري التي كان فيها، ورأيت قبره مسنما مجصصا أبيض!.

قلت: إن الفارق بين سنة خمسين؛ وسنة ثمان وخمسين، تـاريخ ولادتـه، وبين سنة ثلاث وعشرين ، وخمس وعشرين، تاريخ وفاته؛ كبير وبعيد بالنسـبة للقي الشيوخ! . فإذا نحن رجحنا أن ولادة الزهري كانت سنة اثنتين وخمسين لأن تلميذه الامام سفيان بن عيينة قال: توفي سنة أربع وعشرين، وله اثنتان وسـبعون سنة فلقيه مالك بن أوس المتوفى سنة إحدى وتسعين، أو اثنتين وتسعين، ممـا لا يرتاب فيه، وكذلك إذا أخذنا برواية ابن سعد من أنه توفي سنة اثنتين وسبعين.

---

(٩٩) في معجم البلدان ٣/٣٩٨ (٧١٧٠): شغب: ضيعة خلف وادي القرى، كانت للزهري وبها قبره.

(١٠٠) في معجم البلدان ١/١٥٢ (٣٣٧): أدامى - بالفتح والقصر. قال أبو **القاسم** السعدي: موضع بالحجاز فيه قبر الزُّهريّ، العالم الفقيه، وأنا لا أعرفه، وفي كتاب نصر: الأدامى من أعراض المدينة. كان للزهري هناك نخل، غرسه بعد أنّ أسنّ!.

(١٠١) بدا- بالفتح والقصر، واد قرب أيلة من ساحل البحر، وقيل: بوادي القرى ، وقيل: بوادي عذرة قريه في الشام، المعجم ١/٤٢٤ (١٥٢١)، وفي معجم ما استعجم ص ٢٣٠ أنها موضع بين طريق مصر والشام! قلت: وأيلة هي (إيلات) على خليج العقبة، وانظر معجم البلدان ١/٣٤٧ (١١٩٦).

لكن كيف للزهريّ أن يلقى مالك بن أوس، إذا أخذنا بما نقله ابن عبد البَرّ من أنّه توفي في المدينة سنة اثنتين وخمسين؟!.

إن على الذين يتشنجون من هذا الكلام، ويحبّون اتّباع أسلوب التعمية والتغطية، بدعوى الدفاع عن السنّة، يخطئون خطأً فاحشاً، لأنهم غافلون عن أنّهم يتعاملون مع (دين) وليس مع مصالح حزبية، وأهواء شخصية!

مرّ قبل قليل في ترجمة مالك بن أوس أنه كان عريف قومه في زمن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه وثبت في الصحيحين، أن عمر أعطاه أموالاً يقسمها بين قومه من بني نصر من هوازن فكم كان عمره يا ترى؟ وهو سيّد قومه المأمون عند عمر؟!

لم ينقل إلينا عن سنّه حين وفاته إلا ما نقله ابن عبد البرّ أنه توفي وهو ابن أربع وتسعين سنة فإذا قلنا: إنّه توفّي سنة إحدى وتسعين ، أو اثنتين وتسعين فيكون عمره يوم ولي عمر بن الخطاب الخلافة سنة (١٣هـ) خمس عشرة سنة ويوم توفّي عمر، كان في الخامسة والعشرين، وعلى هذه الرواية، يبطل قول من قال: إنه ركب الخيل في الجاهلية، يعني كان فارساً، ويبعد تصديق ما في الصحيحين وغيرهما، من أنه كان عريف قومه على عهد عمر!.

والقول بأنه مات سنة اثنتين وسبعين يعني أنه حين تولى عمر الخلافة، كان ابن خمس وثلاثين سنة، فأن يكون عريف قومه في الأربعين، فما فوق ممكن جداً.

والقول بأنه مات سنة اثنتين وخمسين، وهو ابن أربع وتسعين سنة، هو الأنسب؛ لأنه يتلاءم مع ما ورد من أنه كان سيّدَ قومه، وعريفهم ويتناسب مع أنه كان فارساً في الجاهلية!.

لكنّ هذا القول يجعل أحاديث الزُّهريّ عنه منقطعة!

أقول هذا فقط، حتى ينظر الباحثون في الأحاديث المروية، على أنّها دين يريدون أن يتعبدوا الله تعالى به، بعيداً عن مجازفات دعاوي الاجماع، والاتفاق

والتلقي بالقبول، فهذه عبارات محملة، لا تدفع ورود احتمالات على إجمالها، مثلما وقع الاختلاف بين العلماء على خمسين حديثاً من أحاديث الزُّهريّ، كما تقدّم.

ومهما يكن من أمر، فالخطب فيما يخصّ الزُّهريّ، ومالك بن أوس يسير تداركه، ولكن..!

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث من مداره

غدا واضحاً أن مالك بن الحدثان، إن لم يكن من صغار الصحابة الذين ألحقهم المحدّثون المتقدمون بكبارهم من جهة العدالة، فهو من كبار التابعين، أو من المخضرمين، الذين لم يرد فيهم أي حرج، وثبت في حقهم الثناء!

وسواء قلنا: إنه كان عريف قومه، أم لم نقل، بيد أنّ الذي ثبت في الصحيحَين أن عمر بن الخطاب أعطاه مالاً يقسمه في قومه، ويمكن حمل هذا على أنّه كان في أواخر عهد عمر، حيث كان مالك بن أوس في الثالثة والعشرين، أو ما بعدها، وغير مستبعد ظهور نباهة شاب في مثل هذا السن، خاصة أن مترجميه ذكروا أنه كان من فصحاء العرب!.

والامام الزُّهريّ علم من أعلام المحدثين والفقهاء، وقد كان له الدّور البارز في جمع السّنة النبويّة على عهد عمر بن عبد العزيز، وبأمره.

لكن، لما جمع الزُّهريّ السنة، وأصبحت في كتاب، صار الزُّهريّ يروي ما لم يسمعه من هذا الكتاب الثابت عنده وجادة، فصار يقول: (عن) فوصف بالتدليس والارسال لذلك. والمحدّثون الأوّلون يتشدّدون في قبول الرواية بالوجادة كثيراً، وأكثرهم يعدّون الحديث بها منقطعاً وبالعودة إلى روايات الحديث الذي بين أيدينا وجدنا مدارها على الزُّهريّ، وقد رويت من طرق عن سفيان بن عيينة وعمرو بن دينار، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار ومعمر بن راشد جميعاً عن الزُّهريّ عن مالك بن أوس به.

– وقد رواه عن سفيان بن عيينة عليّ بن المَديني (٢) وأبو بكر بن أبي شيبه (٧) وزهير بن حرب وإسحاق بن راهويه (١٧،٧) وعلي بن محمد الطنافسي وهشام بن عمّار، ونصر بن عليّ الجهضمي ومحمد بن الصبـاّح الدّولابي (١٣) جميعاً قالوا: الزُّهريّ عن مالك بن أوس بالعنعنة، من غير تصريح بسماع، ورواه أحمد بن حنبل (٩) وأبو بكر بن أبي شيبه (١٤) عن سفيان عن الزُّهريّ أنه سمع مالك بن أوس!.

٢- وأمّا رواية عمرو بن دينار عن الزُّهريّ (٢) عند البخاري فقد جاءت معنعنة مبهمة، موهمة، وقد رواها عن عمرو سفيانُ بن عيينة نفسه، ورواها عن سفيان عليُ ابن المَدينيّ.

لكن البيهقي أخرج هذه الرواية ذاتها في (الكبرى ٥/٢٨٣) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي قال: حدثنا أبو بكر الحميديّ قال: حدثنا سفيان، يعني ابن عيينة، قال: حدثنا عمرو بن دينار أوّلاً – قبل أن نلقى الزُّهريّ – عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان قال: أتيت بمائة دينار وساق قصة الحوار بين مالك بن أوس، وطلحة بن عبيد الله، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم...

قال الحميدي: وقال سفيان: فلما جاءه الزهري، يعني جاء عمروَ بنَ دينار يزوره- تفقدتُه- يعني استفسرت منه عن هذا الحديث – فلم يذكر الزُّهريّ هذا الكلام- يعني قصة الحوار- وقال ابن عيينة : سمعت الزُّهريّ يقول: سمعت مالك ابن أوس بن الحدثان النصري يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم يقول: (الذّهب بالورق رباً..) فذكره مثله سواء.

قال سفيان: وهذا أصّح حديث روي عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم في هذا – يعني في الصرف- وربما قال سفيان فيه: حدثنا الزُّهريّ قال: أخبرني مالك.

قال البيهقي: أخرجاه في الصحيح من حديث سفيان مختصراً" إ . هـ.

وقد أشار إلى مثل هذا الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/٣٤٩).

٣- وأما رواية الليث بن سعد، فقد رواها عنه قتيبة بن سعيد (١) ومحمد ابن رمح (١٥،٦) وأبو الوليد الطيالسي جميعاً عن الزُّهريّ عن مالك بن أوس بالعنعنة، ليس فيها تصريح بالسماع.

٤- وأما رواية مالك فقد رواها عنه عبدالله بن مسلمة القَعْنَبيّ (١٦) وأبو عامر العقدي (١١) وعثمان بن عمر (١١) ويَحيَى الليثي (٨) جميعاً قالوا: الزُّهريّ عن مالك بن أوس، من غير تصريح بالسماع.

ورواها عبدالله بن يوسف (٤) قال: اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك ابن أوس أنه أخبره أنه التمس صرفاً بمائة دينار... الحديث.

٥- وأما رواية محمد بن إسحاق بن يسار فقد رواها يزيد بن هارون (١٢) بالعنعنة أيضاً.

٦- وأما رواية معمر بن راشد عن الزُّهريّ، فرواها عنه عبد الرزاق في المصنّف، وعنه أحمد بن حنبل في المسند قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أنبأنا معمر عن الزُّهريّ أنه قال: أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان...

أقول: لمّا كانت صيغة (عن) محتملة للسماع، ومحتملة عدم السّماع، توقف المحدثون في قبول خبر الراوي، حتى يبيّن السماع، أو يأتي دليل خارجي يؤكد ثبوت الرواية، وفي حديثنا هذا صرّح بسماع الزُّهريّ من مالك بن أوس بن الحدثان سفيان بن عيينة، ومالك، ومعمر بن راشد، من طرق كلها صحيحة عنهم، بل صرّح سفيان كما تقدم، أنّ حديث مالك بن أوس أصح حديث روي عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في الصرّف، وبهذا نستطيع بكل ثقة واطمئنان أن نحكم على هذا الاسناد فنقول: إسناد صحيح غريب لم يروه عن مالك بن أوس غير الزُّهريّ.

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي (التعارض والترجيح)

هذا الحديث واحد من الأحاديث التي تعد حجر الأساس في تحريم الربا صحيح أن كثيرا من العلماء يقولون: هذا الحديث نص في (الصرف) لكنهم لا يريدون الحصر قطعا، لأن لفظ الحديث يتناول معظم الأجناس الربوية.

فهو إذن دليل على حرمة التفاضل في الصرف، ودليل على الأجناس الربوية، ودليل على حرمة النساء في هذه الأجناس بعضها ببعض (إلا هاء وهاء) يعني يدا بيد.

وإن أول ما يجب البحث عنه، هو هل في الأحاديث المروية ما يعارض هذا الحديث، أو بعض فقراته؟

ثم هناك أحاديث أخرى تويد مضمون هذا الحديث، أو بعض فقراته؟

قلت: أما المعارضة، فليس في الباب شيء يعارض هذا الحديث البتة، سوى ما أخرجه البخاري وغيره من حديث أبي صالح الزيات أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول: (الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم - يعني مثلا بمثل، من زاد أو استزاد؛ فقد أربى، فقلت له: فإن ابن عباس لا يقوله: فقال أبو سعيد: سألته فقلت: سمعته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو وجدته في كتاب الله ؟ قال: كل ذلك لا أقول، وأنتم أعلم برسول الله مني، ولكن أخبرني أسامة بن زيد، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (لا ربا إلا في النسيئة).(١٠٢)

وأختصر الأحاديث الواردة في الخلاف بقول الامام الترمذي الحافظ:

(وفي الباب عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وأبي هريرة، وهشام بن عامر والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، وفضالة بن عبيد، وأبي بكرة، وابن عمر وأبي الدرداء، وبلال.

---

(١٠٢) أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع الدينار بالدينار، نساء (٢١٧٨-٢١٧٩).

قال أبو عيسى: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم، إلا ما روي عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً أن يباع الذهب بالذهب متفاضلا، والفضة بالفضة متفاضلا، إذا كان يدا بيد، وقال: (إنما الربا في النسيئة) وكذلك روي عن بعض أصحابه- ابن عباس - شيء من هذا، وقد روي عن ابن عباس أنه رجع عن قوله، حين حدثه أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والقول الأول أصح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وروي عن ابن المبارك أنه قال: " ليس في الصرف اختلاف".(١٠٣)

- وأما عن الثانية: فحسبنا أن نشير إلى الأحاديث الواردة عند البخاري في الصرف، فقد أخرج حديث مالك بن أوس (٢١٧٤) وحديث أبي بكرة (٢١٧٥) وحديث أبي سعيد في حواره مع ابن عمر (٢١٧٦) وحديث أبي سعيد في حواره مع ابن عباس (٢١٧٨-٢١٧٩). وحديث البراء بن عازب، وزيد بن أرقم (٢١٨٠-٢١٨١) وحديث أبي بكرة (٢١٨٢) وقد تقدم قول الترمذي: (وفي الباب...).(١٠٤)

أقول: قد ظهر ما قدمته في صدر هذه المحاضرة، أن تخريج الكتب الصحاح حديثا من الأحاديث لم يكن إلا بعد دراسة مستفيضة، وقد ثبت بالدرس النقدي ما قاله سفيان الثوري، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وابن حبان، وغيرهم، من صحة هذا الحديث، وعده واحدا من أركان باب الصرف، والأجناس الربوية المحرمة والله تعالى أعلم.

---

(١٠٣) جامع الترمذي ٥٤٢/٣، وانظر فتح الباري ٣٤٩/٤، ٣٨٢، و٤٨١.

(١٠٤) انظر هذه الأحاديث وشروحها في فتح الباري ٤٤١/٤ -٤٤٨.

المحاضرة العاشرة

الحديث الخامس :حديث اتفق على تخريجه أصحاب السنن

و لم يخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين، ولا ابن خزيمة، و ابن حبان في صحيحيهما أيضا، وهو حديث الحجاج بن عمرو الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ **(من كسر أو عرج؛ فقد حل، وعليه حجة أخرى)**، وفي رواية: **(وعليه الحج من قابل)**.

بإسنادي إلى الامام الترمذي في جامعه، قال رحمه الله تعالى:

١- حدثنا إسحق بن منصور -يعني الكوسج[١٠٥]-: أخبرنا روح بن عبادة: حدثنا حجاج الصواف: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة -يعني مولى ابن عباس-، قال: حدثني الحجاج بن عمرو -يعني الأنصاري المازني- قال: قال رسول الله ﷺ **(من كسر أو عرج؛ فقد حل، وعليه حجة أخرى)**؛ فذكرت ذلك لأبي هريرة وابن عباس فقالا: صدق![١٠٦]

٢- حدثنا: إسحق بن منصور: أخبرنا محمد بن عبدالله الأنصاري، عن الحجاج -يعني الصواف-، مثله -يعني بالسند السابق نفسه من الصواف إلى حجاج بن عمرو-، قال: وسمعت رسول الله ﷺ يقول: قال أبو عيسى: هذا

---

(١٠٥) ما بين اعتراضين توضيح أسلكه في سياقة الأسانيد، وهو طريقة المحدثين، يقولون: حدثنا حجاج - وهو الصواف- قال: أخبرني يحيى -يعني ابن كثير-، فأنا سلكت مسلكهم في هذا.

(١٠٦) أخرجه الترمذي في مصنفه الجامع الكبير المختصر، في (٧) كتاب الحج، باب (٩٦) ما جاء في الذي يهل بالحج، فيكسر، أو يعرج، رقم الحديث (٩٤٠) ٢٧٧/٣ طبعة دار الكتب العلمية الأولى ببيروت.

وأخرجه في كتابه العلل الكبير، باب ما ذكر في فضل العمرة رقم الحديث (١٤٢) ٣١٨/١. ترتيب الشيخ أبي طالب، محمود بن علي بن أبي طالب التميمي الأصبهاني الفقيه القاضي (ت٥٨٥هـ)، تحقيق الدكتور حمزة ذيب مصطفى، رسالة تقدم بها إلى جامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير في الشريعة الاسلامية عام ١٤٠٢هـ

حَدِيثٌ حَسَنٌ هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ (١٠٧).

٣- وَرَوَى مَعْمَرٌ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عبدالله بْنِ رَافِعٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيث. وَحَجَّاجٌ الصَّوَّافُ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ عبدالله بْنَ رَافِعٍ وَحَجَّاجٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

٤- وسَمِعْت مُحَمَّدًا -يعني الْبُخَاري-، يَقُولُ: رِوَايَةُ مَعْمَرٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَّامٍ أَصَحُّ.

٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عبدالله بْنِ رَافِعٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ (١٠٨).

هذه هي الروايات التي أخرجها الترمذيّ في جامعه، قدّمتها لأنها هي المقصودة في التخريج ابتداءاً.

خطوات تخريج الحديث ونقده:

مسالك الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث

إنّ جمع طرق الحديث يمرّ في مراحل متعددة يحسن إيجازها فيما يأتي:

المسألة الأولى: معرفة المصنفين الذين أخرجوا هذا الحديث:

إنّ هذا الحديث -ابتداءاً- أخرجه الترمذي في جامعه، وهذا يعني أنّ الحديث من جملة أحاديث الكتب الستّة، وهنا تتأكّد العودة إلى مصدرين جامعين لأصول الكتب الستة، وأطراف مسانيدها، أعني جامع الأصول، وتحفة الأشراف.

---

(١٠٧) وقع في المطبوعة ((حسن صحيح))، وهو خلاف منهج الترمذي في الأحاديث المختلف فيها والتصويب من تحفة الأشراف ٣/١٦-١٧، وتهذيب الكمال ٥/ ٤٦-٤٤٧.

(١٠٨) جامع الترمذي ٣/٢٧٧-٢٧٨.

وبالعودة إلى جامع الأصول[١٠٩] وجدناه عزا هذا الحديث إلى الترمذي وأبي داود، والنسائي، بينما عزاه في تحفة الأشراف إلى هؤلاء، وإلى ابن ماجه أيضاً[١١٠].

والسبب في ذلك أنّ سنن ابن ماجه، ليس من شرط ابن الأثير في جامع الأصول، وإنما سادس الكتب عنده موطأ مالك، فصارت بذلك سبعة.

وبالرجوع إلى هذين المصدرين، عرفنا أنّ الحديث ليس في موطأ مالك ولا في الصحيحين. وعلينا أن نبحث فيما وراء الكتب السبعة هذه، لاستكمال طرق الحديث، ومظانّ تخريج مثل هذا الحديث مسند أحمد، وسنن الدّارميّ، ومعاجم الطبراني، والمستدرك، وكتب الصحابة: معجم الصحابة لابن قانع، ومعجم الصحابة لأبي نعيم، وأسد الغابة لابن الأثير، فهذه الكتب تخرّج غرائب أحاديث الصحابة المترجمين فيها.

ومن مظانّ التخريج أيضاً: صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبّان، والمنتقى لابن الجارود، والسنن المعلّلة للدارقطني، والسنن الكبرى للبيهقي، ومصنفي عبدالرزاق، وابن أبي شيبة.

وحين عدت إلى المتيسّر من هذه المصنفات، وجدت هذا الحديث في المصنفات الحديثية الآتية: مسند أحمد، وسنن الدّارميّ، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وصحيح ابن خزيمة، والمعجم الكبير للطبراني، وسنن الدارقطني، ومستدرك الحاكم، وسنن البيهقي، وأسد الغابة وتهذيب الكمال.

وعزاه صاحب أسد الغابة إلى ابن مندة في الصحابة، وأبي نعيم في معجم الصحابة، وابن عبد البر في الاستيعاب.

---

(١٠٩) جامع الأصول ٣/٣٩٢.

(١١٠) تحفة الأشراف ٣/١٦-١٧.

وعزاه في تحفة الأشراف إلى ابن قانع في الصحابة، وعزاه في فتح البـلوي إلى صحيح ابن السكن، وأورده البغوي في شرح السنة، والذهبي في النبلاء.

هذه المظان التي وقفت على تخريج هذا الحديـــث، أو وروده فيـــها، ووراء ذلك فروع تأتي في التطبيق العملي.

المسألة الثانية: عزو حديث الباب إلى مظانّ تخريجه: تقدم في آداب التخريـج بيان مناهج المحدثين في توثيق الأحاديث وعزوها إلى مظان تخريجها فاستحضرها.

وسوف أقوم بعزو هذا الحديث إلى مظانّه، بعد رواية الحديث من جـــامع الترمذي في الحاشية،مذكّراً بأنّ المحدثين،كانوا يشيرون إلى اسم الكتاب،والباب،مع الاشارة إلى مواضع تكرار الحديث في الكتب والأبواب إن وجد.

أما المشرفون على البحوث العلميَّة، فلا يكتفون بذلك، بل يُلزمون الباحثين بعزو الحديث إلى الكتاب المصنَّف، صحيح البخاري مثلاً، فيقول المخرّج: أخرجـه البخاري في كتابه الجامع الصحيح.

ثم إلى الكتاب، كتاب الحج مثلاً، فيقول: أخرجـــه البخـــاري في الجـــامع الصحيح، كتاب الحجِّ.

ثم إلى الباب، باب رمي الجمار مثلاً، فيقول: أخرجه البخاري في الجـــامع الصحيح، كتاب الحج، باب رمي الجمار.

ثم يضيف رقم الحديث، فيقول: رقم الحديث (١١١٧) مثلاً، ثم يضيـــف رقم المجلّد والصفحة فيه، ويذكر الطبعة التي رجع إليها على النحو الآتي:

-أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب رمي الجمار رقـم الحديث (١١١٧) ج٢/٧١، طبعة دمشق، بتحقيق الدكتور مصطفى ذيب البغـــا ط الرابعة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

وفي المصنفات المرقّمة الكتب والأبواب، يزاد رقم الكتاب، ورقم الباب على النحو الآتي:

أخرجه البخاري في جامعه الصحيح، كتاب (٧) الحج، باب (٦١) رمي الجمار...إلخ.

على أنّ المشتغلين في التخريج، اختصروا كثيراً من هذه القيود، بعد تنبيههم إليها، واصطلاحهم عليها.

فحين تقول: أخرجه البخاري، ينصرف ذهنك فوراً إلى الجامع الصحيح وكذلك حين تقول: أخرجه مسلم، أو أبو داود، أو ابن حبان، لأنّ العزو إلى الكتب الأخرى لهؤلاء المصنفين، لا يأتي إلا مُقيَّداً، بل يَعُدّ علماء الحديث من التلبيس على القارئ، ومن الغشّ للمسلمين أن تقول في تخريج حديث: أخرجه البخاري، والحديث ليس في صحيحه، وإنما في الأدب المفرد، أو تقول: أخرجه مسلم، وهو ليس في صحيحه، ولكن الحديث في كتاب التمييز، أو الكنى له.

فصار كثير منهم يقتصر على ما يأتي:

أخرجه البخاري في الحج، باب رمي الجمار (١١١٧) مثلاً، ويذكر الطبعة التي رجع إليها في المصادر. وهذا بلا ريب اختصار يُخفّفُ من ثقل الحواشي، لكن عند التعليم لا بُدَّ من التفصيل.

وسوف أُخرّج هذا الحديث على التمام بدون اختصار، مثلما فعلت فيما سبق، زيادة في تقريب عمليّة التخريج واستيعابها، دون تكرار التراجم السابقة إلا ما يحتاجه الدرس النقدي لهذا الحديث، ثم أُشير إلى كيفية الاختزال في العزو والتخريج، والترجمة، والنّقد، إن شاء الله تعالى.

وبإسنادي إلى الامام أبي داود في سُننه، قال -رحمه الله تعالى:

٦- حَدَّثَنَا: مُسَدَّدٌ - ابن مُسرهَد -: حَدَّثَنَا يَحيَى -يعني القَطَّان-، عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّاف: حَدَّثَني يَحيَى بْنُ أَبي كَثِير، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ ابنَ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيَّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ ... الحديث.

٧- حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ الْعَسْقَلانيُّ وَسَلَمَةُ قالا: حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّزَّاق عَنْ مَعْمَر، عَنْ يَحيَى بنِ أَبي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عبدالله بْنِ رَافِعٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ ابْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبيِّ ﷺ. قَالَ سَلَمَةُ بنُ شَبِيْب: قال عبدالرَّزَّاقِ: أنبأنا مَعْمَرٌ [١١١].

وبإسنادي إلى الامام النسائي في المجتبى، قال -رحمه الله تعالى:

٨- أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَهُوَ ابْنُ حَبِيبٍ عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّاف، عَنْ يَحيَى بْنِ أَبي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللّهِ ﷺ يَقُولُ. وفيه سؤاله ابنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ.

٩- أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالا: حَدَّثَنَا يَحيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ الصَّوَّاف، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى بْنُ أَبي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبيِّ ﷺ... الحديث

وَقَالَ شُعَيْبٌ فِي حَدِيثِهِ: وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ [١١٢].

وبإسنادي إلى الامام ابن ماجه في السنن، قال -رحمه الله تعالى:

١٠- حَدَّثَنَا أبو بَكْرِ بْنُ أَبي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يحي بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبي عُثْمَانَ: حَدَّثَني يَحيَى بْنُ أَبي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ: حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبيَّ ﷺ يَقُولُ... وفيه سؤال عكرمة.

١١- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بنُ شَبِيب: حَدَّثَنَا عبدُ الرَّزَّاق: أَنْبأنا مَعْمَرٌ، عن يَحيَى ابن أَبي كَثِيرٍ به مثل رواية أبي داود.

---

(١١١) أخرجهما أبو داود السجستاني في كتاب السنن، في كتاب المناسك منه، باب الاحصار رقم الحديث (١٨٦٣-٦٢) ١٧٢/٢.

(١١٢) أخرجهما النسائي في السنن المجتبى، في كتاب مناسك الحج، باب فيمن أحصره العدوّ ١٩٨/٥.

قَالَ عبدُ الرَّزَّاق: فَوَجَدته في جُزْءِ هِشَام صَاحِبِ الدَّسْتوائِي، فــأتيت بــه مَعْمَراً، فَقَرَأَ عليَّ، أو قَرَأْتُ عليه[١١٣].

وبإسنادي إلى الامام أحمد في المسند، قال -رحمه الله تعالى:

١٢- حَدَّثَنا عبدُ الرَّزَّاق: أَنْبأنا مَعْمَرُ به مثل رواية أبي داود (٧)[١١٤].

وبإسنادي إلى الامام الدّارميّ في السنن، قال -رحمه الله تعالى:

١٣- حَدَّثَنا: أبو عَاصِمٍ، عَنْ حَجَّاجٍ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحيَى به مثل روايـــة النسائي (٩).

قَالَ أبو مُحَمَّد: رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ ابنُ سَلاَّمٍ وَمَعْمَرٌ عَنْ يَحيَى بنِ أَبِي كَثِـــيرٍ بــه بمثل رواية أبي داود (٧)[١١٥].إ.هـــ.قلت:

١٤- وروى عبد الباقي بن قانع، عن أحمد بن محمد بن الهيثم الدقّاق، عـــن محمد بن وزير الواسطي، عن ابن أبي عدي، عن حسين المعلّم، عن يَحيَى بـــن أبي كثير، عن عكرمة...

قال في التحفة: فهذا حسين المعلّم الثقة المأمون، وافق حجّاجاً الصـــواف في إسقاط عبدالله بن رافع[١١٦].

١٥- وقال أبو علي، سعيد ابن السكن: حدثني هارون بن عيسى: حدثنـــا الصّنعانيّ، هو محمد بن إسحاق -أحد شيوخ مسلم-: حدثنا يَحيَى بـــن صـــالح: حدثنا معاوية بن سلام، عن يَحيَى بن أبي كثير، قال: سألت عكرمة، فقال: قـــال

---

(١١٣) أخرجهما ابن ماجه في السنن، في كتاب (٢٥) المناسك، باب (٨٥) المحصر، رقم الحديث (٧٧-٣٠٨٧) ١٠٢٨/٢.

(١١٤) أخرجه أحمد في المسند ٤٥٠/٣.

(١١٥) أخرجه الدارميّ في كتاب السنن، في كتاب المناسك، باب في المحصر بعدو (١٨٩٤-١٨٩٥) ٨٥/٢.

(١١٦) أخرجه عبد الباقي بن قانع في معجم الصحابة، نقلاً عن حاشية تحفة الأشراف ١٧/٣ وينظر ثمة.

عبدالله بن رافع مولى أم سلمة، أنّها سألت الحجاج بن عمرو الأنصاري (١١٧) عمّن حُبس وهو محرم، فقال: قال رسول اللهﷺ، **(من عَرِجَ أو كُسِرَ، أو حُبس فليجزئ مثلها، وهو في حلّ)**، قال -يعني عكرمة: فحدثت به أبا هريرة، فقال: صدق، وحدثته ابنَ عباس، فقال: **(قد أحصر رسول اللهﷺ فحلق ونحر هديه وجامع نساءه، حتى اعتمر عاماً قابلاً)**[(١١٨)].

١٦- وقال سليمان بن أحمد الطبراني: حدثنا إدريس بن جعفر العطّار: حدثنا يزيد بن هارون (ح)

وحدثنا عبيد بن غنام: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا يَحيَى بن سعيد وإسماعيل ابن عُليّة، كلّهم عن حجّاج بن أبي عثمان: حدثني يَحيَى بن أبي كثير به مثل رواية ابن ماجه (١٠).

١٧- حدثنا معاذ بن المثنى: حدثنا مُسدّد: حدثنا عبد العزيز بن المختار ويَحيَى -يعني القطّان-، عن حجاج الصواف، عن يَحيَى بن أبي كثير بمثل رواية أبي داود الأولى (٦).

١٨- حدثنا أحمد بن المعلّى الدمشقي: حدثنا هشام بن عمّار: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن سعيد بن يوسف، عن يَحيَى بن أبي كثير بمثل رواية ابن ماجه الثانية (١١).

١٩- حدثنا عبدالله بن أحمد: حدثني أبي: حدثنا عبد الرزاق، به مثل رواية أحمد بن حنبل (١٢)[(١١٩)].

---

(١١٧) قد يفهم من هذا النصّ أنّ أم سلمة قد روت عن الحجاج بن عمرو، ولم أقف على من ذكر ذلك والنصّ يحتمل ذلك، ويحتمل أنّ عبدالله يخبر عن مولاته، وأظنّ أنّ النصّ الصحيح: أنّه سأل الحجاج، أو أن يكون النصّ: أنّه: سألت الحجاج. فقرأها الناسخ -من غير معرفة بأسلوب المحدثين في الاختصار، فقوله: (أنّه:) تعني أنّه قال: سألت) فأحدث هذا الاشكال، والله أعلم.

(١١٨) أخرجه ابن السكن في معجم الصحابة، نقلاً عن فتح الباري ٤/ ١٠.

(١١٩) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣/ (١١-٣٢١٤).

٢٠- وقال الحافظ علي بن عمر الدارقطني: حدثنا أحمد بن عبدالله بن محمد الوكيل[١٢٠]: أخبرنا الحسن بن عرفة: أخبرنا مروان بن معاوية الفزاري، عن الحجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: حدثني الحجاج بن عمرو الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي داود[١٢١].

٢١- وقال الحاكم، أبو عبدالله النيسابوري: أخبرنا علي بن حمشاذ العدل: حدثنا هشام بن علي: حدثنا أبو النعمان عارم: حدثنا عبد الوارث بن سعيد: حدثني الحجاج بن أبي عثمان: حدثني يحيى بن أبي كثير أن عكرمة مولى ابن عباس حدثه، قال: حدثني الحجاج بن عمرو الأنصاري رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ.قال: فحدثت ابن عباس، وأبا هريرة، فقالا: صدق! قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، و لم يخرجاه.

٢٢- وقيل: عن عكرمة عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة رضي الله عنها عن الحجاج بن عمرو.

أخبرناه أحمد بن جعفر القطيعي: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي: حدثنا عبد الرزاق بمثل حديث أحمد، وفيه: **(وعليه الحج من قابل)**[١٢٢].

---

(١٢٠) شيخ للدار قطني، روى عنه في العلل ١٧٦/٢ عن عمر بن شبة وفي ١٨/٥ عن أحمد بن سنان القطان وجعفر بن النضر الواسطي، وفي٨ /١٢٤عن إسحاق بن الضعيف، وروى عنه عن الحسن بن عرفة في مواضع كثيرة من السنن منها:١٩/١-٦١-٨٨-٨٩-١٠٦-١١٠-١١٥-١٤٣-١٤٥.و لم أقف له على ترجمة ويبدو أنه يروي نسخة الحسن بن عرفة،ويرويها الدارقطني من طريقه لعلو الاسناد، وقد ترجم السهمي في تاريخ جرجان١٠٣/١ لأحمد بن موسى بن عيسى الجرجاني الوكيل، وترجمه الذهبي في النبلاء ٣٨٢/١٦-٣٨٣.فالله تعالى أعلم.

(١٢١) السنن المعللة الواردة عن النبي ﷺ، لأبي الحسن الدارقطني ٧٧/٢-٢٧٨.

(١٢٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم ١ /٤٨٢.

٢٣- وقال أبو بكر البيهقي: أخبرنا أبو نصر، محمد بن أحمد بن إسماعيل الطابراني -لها: حدثنا عبدالله بن أحمد بن منصور الطوسي: حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ: حدثنا روح -يعني ابن عبادة: حدثنا الحجاج الصواف (ح)

٢٤- وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ -يعني الحاكم-: حدثنا علي بن حمشاذ به مثله تماما لكن فيه: (**عليه أخرى**)، لفظ حديث عبد الوارث.

وفي رواية روح عن الحجاج بن عمرو الأنصاري، وقال: (**وعليه حجة أخرى**)، والباقي بمعناه.

٢٥- وهكذا رواه يحيى القطان، وأبو عاصم وغيرهما، عن الحجاج بن أبي عثمان الصواف، عن يحيى، ذكروا سماع عكرمة من الحجاج بن عمرو الأنصاري، وقد خالفه معمر، عن يحيى بن أبي كثير، فأدخل بينهما رجلا.

٢٦- أخبرناه أبو عبدالله الحافظ: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي به مثل رواية الحاكم الثانية، وهي طريق أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق.

٢٧- وبمعناه رواية معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير. ورواه يزيد بن أبي حبيب، عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع.

قال علي ابن المديني: الحجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير أثبت أخبرنا بذلك أبو عبدالله الحافظ: أخبرنا الحسن بن محمد الاسفرايني: حدثنا محمد ابن أحمد بن البراء، عن علي ابن المديني فذكره[١٢٣].

٢٨- وقال ابن الأثير الحافظ: أخبرنا أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن عبيد الواعظ الموصلي، وأبو جعفر عبيد الله بن أحمد بن علي بن السمين...، وساق أسانيده إلى الامام الترمذي[١٢٤]، ثم ساق الحديث بسند الترمذي وتعليقاته

---

(١٢٣) السنن الكبرى للبيهقي ٥/٢٢٠.

(١٢٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة ١/١٠.

عليه[١٢٥] وقال الحافظ المزي: روى له الأربعة أصحاب السنن هـــذا الحديث الواحد

٢٩- أخبرنا به أبو الحسن ابن البخاري، وأبو الغنائم بن علان، وأحمد بن شيبان، قالوا: أخبرنا حنبل بن عبدالله، قال: أخبرنا أبو القاسم بن الحصين قال: أخبرنا أبو علي بن المذهب، قال: أخبرنا أبو بكر بن مالك القطيعي، قال: حدثنا عبدالله بن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا يحي بن سعيد، وساقه بسند أحمد ومتنه بمثل رواية أبي داود الأولى (٦).

وقال: رواه أبو داود عن مسدد، ورواه النسائي عن شعيب بن يوسف ومحمد بن المثنى ورواه ابن ماجه، عن أبي بكر بن أبي شيبة، كلهم عن يحيى بن سعيد به، فوقع لنا بدلا عاليا. ورواه الترمذي عن إسحاق بن منصور عن روح ومحمد بن عبدالله الأنصاري، عن حجاج الصواف به، وقال: حسن. وساق بعض كلام الترمذي، ثم قال: قد وقع لنا أعلى من هذا بدرجة.

٣٠- أخبرنا به أبو الحسن ابن البخاري، قال: أنبأنا أبو طاهر المبارك بن المبارك بن المعطوش البغدادي، كتابة منها سنة ست وتسعين وخمسمئة، قال: أخبرنا الشريف الخطيب، أبو علي، محمد بن محمد بن عبد العزيز بن المهدي قال: أخبرنا أبو القاسم، عبيد الله بن عمر بن أحمد بن شاهين، قال: أخبرنا أبو محمد بن الحسن بن كوثر البرهاري، قال: حدثنا محمد بن سليمان الباغندي قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير... بمثل رواية ابن ماجه (١٠)؛ فكأن شيخنا حدث به عن أصحابهم يعني تلامذة أصحاب السنن[١٢٦]

---

(١٢٥) ما سبق ٣٨٢/٢.

(١٢٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ أبي الحجاج المزي ٥/٤٤٥-٤٤٧.

٣١- وقال الحافظ الذهبي في النبلاء: أخبرنا أحمد بن سلامة، وعلي بن أحمد، عن المبارك بن المبارك به مثل رواية المزي الثانية (٢٩)[١٢٧] وأورده البغوي في شرح السنة من غير سند[١٢٨].

- قال البغوي تعقيبا على الحديث: يحتج بهذا الحديث من يرى القضاء على المحصر،وضعف بعضهم هذا الحديث لما ثبت عن ابن عباس أنه قال: (لا حصر إلا حصر العدو)[١٢٩].

- وقال الذهبي معقبا: رواه أحمد في مسنده، عن يحيى بن سعيد، عن حجاج، ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أصحاب يحيى نحوه.

ورواه الترمذي عن الكوسج، عن روح، والأنصاري، عن حجاج وحسنه.

لكنه معلول بما رواه معمر ومعاوية بن سلام، عن يحيى، عن عكرمة قال: عن عبدالله بن رافع، عن الحجاج. قال البخاري: هذا أصح إ.هـ.

قلت: هذه هي المصنفات التي استطعت الوقوف عليها -أو المتيسرة في مكتبتي على الأصح-، وقد توضح أنه لا حاجة إلى استقراء أكثر، لأن الحفاظ المخرجين الجامعين، لم يزيدوا على ما تقدم شيئا يحتاج إلى تتبع لاستدراكه.

المسألة الثالثة: فوائد التخريج الاستقرائي:

وقبل أن أنتقل إلى الخطوة التالية في عملية التخريج، يحسن التذكير ببعض الأمور المهمة في هذه العملية كلها:

الأمر الأول: أن رواية بعض المصنفين كانت أصلية، وبعضها الآخر كان فرعيا فما كان منها أصليا، فلا بد من المحافظة على أصالته، وما كان منها فرعيا فيمكن الاستغناء، عن بعض رواته في التخريج.

---

(١٢٧) سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٩/٦-٣٠.

(١٢٨) شرح السنة للبغوي ٢٨٨/٧.

(١٢٩) أخرجه الشافعي في الأم ٧٨/٢ وإسناده صحيح، وانظر شرح السنة ٢٨٨/٧.

وأقدم المصنفين فيما يخصّ حديثنا هو الحافظ عبد الرزاق الصّنعانيّ (ت٢١١هـ) صاحب الكتاب المصنّف المشهور، ثم يليه أبو بكر ابن أبي شيبة العبسي (ت ٢٣٥هـ) صاحب المسند الكبير -غير مطبوع-، والمصنَّف من السنن والآثار، وهو مطبوع متداول.

ثم سنن الدّارميّ (ت ٢٥٥هـ)، ثم أصحاب السننِ الأربعةِ -وقد ذكرت وفياتهم قبل-، ثم ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، ثم ابن قانع (ت٣٥١هـ) ثم ابن السَّكن (ت٣٥٥هـ)، ثم الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ثم الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، ثم الحافظ البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ثم الحافظ أبو الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، ثم الحافظ أبو الحجاج المزّي (ت ٧٤٢هـ)، ثم الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ).

ومما لا ريب فيه أنَّ يَحيَى بن أبي كثير، ومعمر بن راشد، لكل منهما كتاب، لكن هذين الكتابين لم يكتب لهما البقاء، حسب تصنيف مصنِّفَيهما وإنما تناثرت معظم مادهما فيما جاء بعدهما من مصنفات.

وهذا يعني أنَّ مصنف عبد الرزّاق، أصل، ومصنّف ابن أبي شيبة أصل وكلّ من روى من الأئمة المصنّفين من طريقيهما، فإنما اعتمد على كتابيهما على حسب طريق الرواية التي تحمّل الكتاب بها.

فإذا روى أحمد عن عبد الرزاق، وكان الحديث في مصنفه، فالعمدة فيه على مصنّف عبد الرزاق، أما إذا لم يكن الحديث فيه، فلا بُدَّ أنه من كتاب آخر أو صحيفة، لم تصل إلينا محفوظة من تصنيف عبد الرزاق، فيكون لمسند أحمد فضل في حفظ هذه الرواية من الضياع.

وفائدة هذا الكتاب، إنما تأتي في الطبقات المتأخِّرة، حيث نفتقد الترجمة لبعض الرواة أو يكون في بعض الرواة ضعف، وعادة المصنفّين -جميعاً- التساهل في الرواية عن بعض من فيه ضعف، إذا كان يروي كتاباً مصنفاً معروفاً.

فيأتي بعض من لا يُحسنُ هذا الفنّ، ويضعّف الحديث بذلك الاسناد، ثم إذا وقف على الكتاب (الأصل) يُصحح الحديث من هذا الطريق، وهذا عبث في هذا العلم لا معنى له، ومثال ذلك مما نحن بصدده:

- في رواية (١٦) روى الطبراني عن إدريس العطار، عن يزيد ابن هارون

- وروى عن عبيد بن غنام، عن أبي بكر بن أبي شيبة -كلاهما يعني يزيد وابن أبي شيبة-، عن يَحيَى بن سعيد القطّان.

فنحن قد لا نقف على فوائد نقدية تعرف بإدريس، وعبيد بن غنام، فلا يصحُّ أن نضعِّف رواية الطبراني بذلك، لأنَّ رواية يَحيَى بن سعيد القطّان موجودة في كتب متقدمة وابن أبي شيبة مصنِّف مُتقدِّم.

- وروى الحاكم النيسابوري في الرواية (٢١) عن أحمد بن جعفر القطيعي عن عبدالله بن أحمد عن أحمد، عن عبد الرزاق، وفي القطيعي وعبدالله كلام كثير لكن لا يجوز تضعيف الحديث بمثل هذا، لأنَّ العمدة على مصنف عبد الرزاق، ثم على مسند أحمد، وهما موجودان.

- وروى الحافظ المزّي، والحافظ الذهبي عن سلسلة من المتأخرين بسند عال قوامه خمسة حفّاظ بعضهم يروي عن بعض إلى القطيعي، وهؤلاء قد يكونون ثقات، وقد يكون بعضهم غير ذلك، فإذا وجدنا الرّواية في مصنَّف عبد الرزاق دون اختلاف، علمنا أنّهم ضبطوا -ضبط كتاب-، ثم درسنا سند عبد الرزاق.

ولا حاجة بنا إلى الكشف عن أحوال أولئك المتأخرين، الذين لا يعني وجودهم في السند إلا المحافظة على مزيّة هذه الأمة برواية مصنفاتها بالأسانيد لأنّهم لا يُقدّمون شيئاً في الحكم[١٣٠] على الحديث ولا يؤخرون.

(١٣٠) في حوار مع شيخي الدكتور محمود ميرة حفظه الله تعالى: قال: لو اهتديت إلى هذه القاعدة لانتهى تحقيقي للمستدرك منذ دَهْر.

الأمر الثاني: إنّ كلامي هذا لا يعني عدم وجود فائدة في الكتب المتأخرة بل الذي أقوله: إنّ كلام المتأخرين على الأحاديث، هو الذي يجب أن يُعتنى به ولا يُهمل منه شيء؛ فإنّ في بعض رواياتهم تنقيدات بارعة، توضّح المشكل في بعض عبارات المتقدمين، وإليك هذا المثال مما نحن فيه:

- ذكر الدّارميّ، والترمذي، والحاكم، والبيهقي، والمزّي، والذهبي أنّ البخاري قال: رواية معمر، ومعاوية بن سلام أصحُّ من رواية حجاج الصوّاف.

وقد وقفنا على رواية معمر في مصنّف عبد الرزاق، فأين رواية معاوية بن سلام؟ لقد بحثت أياماً عديدة، للوقوف على هذه الرواية، بعيداً عن صحيح البخاري، لأنّ أحداً من المصنّفين، والمخرّجين لم يشر إلى أن هذا الحديث خرّجه البخاري متصلاً، أو معلّقاً.

وكان من عادتي إذا تعبت في البحث عن حديث، فلم أجده؛ أن أعود إلى فتح الباري، فكثيراً ما أجده أشار إلى الحديث الذي أبحث عنه.

وحديث الباب في الاحصار، فرجعت إلى كتاب الاحصار من فتح الباري فوجدت كلاماً طيباً كثيراً ، يفيد في تخريج الحديث عامة، ويفيد في العثور على رواية ابن سلاّم خاصة، قال الامام البخاري رحمه الله تعالى:

٣١- حدثنا محمد -على خلاف في اسم أبيه ونسبه-، قال: حدثنا يَحيَى ابن صالح: حدثنا معاوية بن سلاّم: حدثنا يَحيَى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: فقال ابن عبّاس رضي الله عنهما: وقد أحصر رسول اللهﷺ فحلق رأسه وجامع نساءه، ونحر هديه، حتى اعتمر عاماً قابلاً[١٣١].

قال الحافظ ابن حجر: (هكذا رأيته في جميع النسخ: عن عكرمة، قال: فقال ابن عباس:)، وهو يقتضي سبقَ كلام يعقبه قوله: (فقال ابن عبّاس).

---

(١٣١) أخرجه البخاري في (٢٧) كتاب المحصر، باب (١) إذا أحصر المعتمر، رقم (١٨٠٩) ٤/٧-٩ من فتح الباري ط. الريّان الأولى ١٤٠٧هـ.

و لم ينبّه عليه أحد من شرّاح الكتاب -يعني صحيح البخاري- ولا بيّنه الإسماعيلي، ولا أبو نعيم -يعني في مستخرجيهما على صحيح البخاري-لأنهما اقتصرا من الحديث على ما أخرجه البخاري).

وقد بحثت عنه إلى أن يسّر الله بالوقوف عليه، فقرأت في كتاب الصحابة لابن السكن، قال: حدثني هارون بن عيسى: حدثنا الصّعانيّ -هو محمد بن إسحاق أحد شيوخ مسلم: حدثنا يَحيَى بن صالح: حدثنا معاوية بن سلاّم، عن يَحيَى بن أبي كثير...، وساق الحديث المتقدم في رواية (١٥).

وقد أفدنا من رواية ابن السكن، المصنِّف المتأخر فائدتين أساسيتين:

الأولى: رواية معاوية بن سلاّم الكاملة، التي أشار إليها الحفّاظ، وليست متوفرة في روايات المتقدمين -في حدود اطلاعي-.

والثانية: عرفنا من هذه الرواية، أنّ أصل الحديث موجود في البخاري ولكنّه اختصر الحديث، لأن الزائد ليس على شرطه -كما يقول ابن حجر- فاقتصر البخاري على ما هو من شرط كتابه، مع أنّ الذي حذفه، ليس بعيداً من الصحّة فإنّه: إن كان عكرمة سمعه من الحجاج بن عمرو؛ فذاك.

وإلاّ فالواسطة بينهما -وهو عبدالله بن رافع ثقة-، وإن كان البخاري لم يخرّج له[١٣٢].

الأمر الثالث: الاهتمام بالفوائد النقدية، التي يوردها المصنفون، عقب إخراج الحديث، أو التي يوردها النقّاد في كتب الجرح والتعديل، والعلل.

صحيحٌ أنّ الترمذي هو أكثر المخرّجين المتقدمين كلاماً على علل هذا الحديث، ونقداً له، لكنّ هذا لا يعني أنه لا يُستدرك عليه شيء، وهذا بيان بعض ذلك:

---

(١٣٢) فتح الباري ٤/١٠-١١.

- في الرواية (٦) أشار أبو داود إلى أنّ أحد شيخيه رواه عن عبد الرزاق أنّه قال: حدثنا بينما روى الثاني أنّه قال: أخبرنا معمر...

- فجاءت رواية ابن ماجه (١١) فوضّحت هذا الذي أشاره أبو داود ورجّحت أنّ أخبرنا هي الأصحّ.

- وجاءت رواية ابن قانع (١٤) بحسين المعلّم متابعاً لحجاج الصوّاف بإسقاط عبدالله بن رافع من السند.

- وجاءت رواية البيهقي (٢٦) لتؤكد إثبات عبدالله بن رافع بمتابع ليَحيَى ابن أبي كثير، فلم يعد يَحيَى بن أبي كثير هو مدار الحديث-لو استطعنا الوصول إلى مصدر رواية يزيد بن أبي حبيب-.

وهذه فوائد جليلة لا نستطيع الاستغناء عنها، ولو فعلنا؛ لكان عملنا ناقصاً وربما خاطئاً، والله أعلم.

الأمر الرابع: كثرة إخراج المصنفين حديثاً ما، لا تعني صحّته، ولا شهرته بالمعنى الاصطلاحي، فرُبَّ حديث لا يُخرّجه إلا مُصنّف واحد؛ يكون حسناً أو صحيحاً غريباً، وحديث يخرِّجه عشرة مصنفين في الحديث النبوي، ثم يكون ضعيفاً، أو ضعيفاً جداً، أو موضوعاً.

ومن هنا تأتي خطورة تلبيس بعض الكتّاب المعاصرين، عندما يخرّج أحدهم نصّاً، واهياً يؤيّد هواه، فيقول: وقد أخرجه جمع من الثقات الحفّاظ فأخرجه ابن عدي في الكامل، والخطيب في تاريخ بغداد، والسهمي في تاريخ جرجان وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن الأثير في أسد الغابة... إلخ.

فيظّن من لا يدري أن تخريج هؤلاء الحفّاظ، يعطي الحديث قوّة، جاهلاً أو متجاهلاً أن العلماء الناقد قد نصّوا على أن وجود الحديث في هذه الكتب، من غير أن يكون مخرّجاً في بعض كتب الحديث المعتمدة، يعني ضعفه، أو نكارته.

وعدد من المعاصرين يستخدمون مثل هذا الأسلوب لتضليل قرّائهم، فليتنبه.

وحديثنا هذا من هذه الأحاديث التي لم تفدها كثرة المخرجين قوة.

وإيضاح ذلك؛ أن الترمذي قد خرج هذا الحديث من رواية حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، ومن رواية معمر عن يحيى بن أبي كثير، وأشار إلى رواية معاوية بن سلام عن يحيى..

ورواية حجاج -وحدها- تعطي الحديث درجة الاحتجاج؛ لو خلا عن المغامز الأخرى؛ فالكتب التي روت الحديث من طريق عبد الرزاق، لم تضف جديدا و لم تزد قوة، لأن مصبها جميعا في مصنف عبد الرزاق.

والكتب التي روت هذا الحديث من طريق حجاج الصواف -وهو صاحب مصنفات- لم تزد الحديث قوة، و لم تضف إليه درجة احتجاج.

والفائدة النقدية التي أفدناها من كتاب الصحابة لأبي علي ابن السكن أقوى من كل الروايات الاضافية التي أيدت الترمذي في رواية الحديث من طريق عبد الرزاق، أو من طريق معمر.

وقد نبهت على هذا الأمر الرابع، لأن كثيرا من الناس يظنون تخريج المصنف لحديث ما؛ احتجاجا منه به، وليس الأمر كذلك قطعا. اللهم إلا من نص على ذلك، أو دل صنيعه عليه.

مسالك الخطوة الثانية: تعيين مدار الحديث

يبدأ البحث عن(المدار) من مخرج الحديث الأعلى، وهو الصحابي، فينظر في اسمه ونسبه وعدد الرواة عنه، وتاريخ ولادته، ووفاته -إن وجد- أو معرفة طبقته وتاريخ إسلامه للتأكد من ثبوت صحبته، فإذا ثبتت لدينا صحبته، بأي وجه من أوجه الثبوت المعتد بها عند العلماء؛ تحققت عدالته. ولا نحتاج إلى بحث عما وراء ذلك، ثم ننظر في الروايات الواردة عنه، لنعرف عدد الذين رووا هذا الحديث عنه. وفي حديثنا هذا لدينا ثلاثون رواية -متصلة ومعلقة- بعضها يجعل الحديث

عن عكرمة، عن الحجاج بن عمرو، وبعضها يجعله عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع عن الحجاج بن عمرو، وهذا الاختلاف مآله بعد الترجيح:

– إما أن نجعل الحديث مضطربا..

– وإما أن نعده من المزيد في متصل الأسانيد..

– أو أن يكون الحديث مرسلا ، إذا لم تثبت صحبة الحجاج بن عمرو الأنصاري، وبما أن الاختلاف واقع، والمتفق عليه هو عكرمة، فيقول علماء الحديث في مثل هذه الحال: هذا الحديث إنما هو من رواية عكرمة، واختلف عليه فيه... فجعلوا (المدار) عكرمة قبل أن يقوموا بعملية الترجيح.

ونظرة في كتاب العلل للدارقطني، توقفك على عدد من الأمثلة في توضيح هذا الأمر، وقد بحثت في جميع الروايات الواردة، فلم أجد أحدا تابع عكرمة، على هذا الحديث فهو موضع التفرد، ويسمى أيضا موضع الغرابة، وهو مدار السند.

وأهل الحديث المتقدمون، يقولون: لا يعرف هذا الحديث عن النبي ﷺ إلا من حديث حجاج بن عمرو، رواه عنه عكرمة -مثلا-.

فإذا نظرنا في الروايات جميعها، تبين لنا، أن يحيى بن أبي كثير، تفرد برواية هذا الحديث عن عكرمة، إلا رواية معلقة (٢٦) ذكر فيها البيهقي، أن يزيد بن حبيب تابع يحيى بن أبي كثير في روايته الحديث، عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع، وهذه الرواية لو وجدنا سندها، لكانت مرجحة لأمرين اثنين:

الأول: لرواية معمر ومعاوية بن سلام، على رواية حجاج الصواف.

والثاني: لاثبات أن مدار الحديث هو عكرمة فعلا.

لكنني لم أستطع الوقوف على إسناد هذه الرواية المعلقة، وبالتالي، فينقل (المدار) خطوة إلى الوراء، ليصبح (مدار الحديث يحيى بن أبي كثير).

ثم ننظر في الرواة عن يحيى، فنجدهم عديدين.

فنقول: دار هذا الحديث على يحيى بن أبي كثير، واختلف عليه فيه:

- فرواه روح بن عبادة (١) ومحمد بن عبدالله الأنصاري (٢) ويحيى القطان (٦) وسفيان بن حبيب (٨) وإسماعيل بن إبراهيم ابن علية (١٠) ويزيد ابن هارون (١٦) وعبد العزيز بن المختار (١٧) ومروان بن معاوية الفزاري (١٩) وعبد الوارث بن سعيد (٢٠) وأبو عاصم النبيل (٢٩) عشرتهم عن حجاج بن أبي عثمان الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: حدثني الحجاج بن عمرو...

قال البيهقي (٢٤): وهكذا رواه يحيى القطان وأبو عاصم وغيرهما عن الحجاج الصواف، ذكروا فيه سماع عكرمة من الحجاج بن عمرو الأنصاري إ.هـ

وفي رواية ابن قانع (١٤) من حديث ابن أبي عدي، عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن حجاج بن عمرو...

قال في تحفة الأشراف: فهذا حسين المعلم الثقة المأمون، وافق حجاجا الصواف على إسقاط عبدالله بن رافع -يعني بين عكرمة وحجاج بن عمرو-.

- وروى عبد الرزاق (٥) عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة عن عبدالله بن رافع، عن حجاج بن عمرو.

- وروى يحيى بن صالح (١٥) عن معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير به مثله.

- وتابعهما إسماعيل بن عياش (١٨) عن سعيد بن يوسف، عن يحيى بن أبي كثير به مثله.

- وفي رواية البيهقي المعلقة (٢٦) تابع يزيد بن حبيب يحيى بن أبي كثير عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة، عن حجاج بن عمرو.

- وقد كان رأي البخاري أن رواية معمر بن راشد، ومعاوية بن سلام أصح من رواية حجاج الصواف، مع أنه لم يسق لفظ رواية معاوية بن سلام في صحيحه، ولا في التاريخ.

- وكان رأي علي ابن المديني، وتابعه الترمذي أن رواية حجاج أثبت لأن حجاجا ثقة حافظ، وفي عدة طرق عنه التصريح بسماع عكرمة من حجاج بن عمرو، وبعد هذا العرض يسعنا القول: إذا لم يكن يحيى بن أبي كثير قد دلس أو وهم؛ فالحديث من **المزيد في متصل الأسانيد**، وإذا رجحنا رواية حجاج الصواف فمدار الحديث على يحيى بن أبي كثير، رواه عنه حجاج الصواف وحسين المعلم.

وإذا رجحنا رواية معمر، فمدار الحديث على يحيى بن أبي كثير، رواه عنه معمر بن راشد ومعاوية بن سلام، وسعيد بن يوسف.

ولأن رواية يزيد بن حبيب معلقة، فلا تصلح في قضية الترجيح.

وإذا عددنا الطريقين جميعا محفوظين، فيصبح مدار الحديث على الحجاج بن عمرو الأنصاري نفسه، رواه عنه عبدالله بن رافع، وعكرمة مولى ابن عباس.

ويكون لعكرمة فيه شيخان: عبدالله بن رافع، والحجاج بن عمرو. ويكون إسناده في الأول نازلا، وهذا هو المقصود من **المزيد في متصل الأسانيد**.

لكن ترجيحنا أيا من الاحتمالات الثلاثة، يتوقف على تراجم الرواة وعلى صيغ الأداء، لأن الترجيح للأحفظ، أو للأكثر، أو لموافقة الواقع والتاريخ وسيتوضح ذلك كله بمشيئة الله تعالى.

مسالك الخطوة الثالثة: تراجم الرواة

تقدم الكلام على أن مخرج الحديث، ينبغي أن يميز بين نوعين من الرواة في الحديث الواحد:

النوع الأول: عمد الاسناد، وهم الرواة الذين يتوقف على وثاقتهم صحة الحديث، وأولهم مدار الحديث، فما علا إلى التابعي.

النوع الثاني: الرواة النقلة، وهم الرواة الذين تابع بعضهم بعضا، متابعة تامة أو قاصرة، أو الرواة الذين ينقلون كتابا معروفا، متقدما.

فترجمة رواة النوع الأول ينبغي أن تكون ترجمة علمية نقدية، وترجمة النوع الثاني يكفي أن تكون معرفية في طور التعليم، ويستغنى عنها نهائيا في التخريج العملي في حياة الباحث العلمية.

والحديث حتى الآن مشهور من رواية يحيى بن أبي كثير، أو متواتر عنه رواه عنه زيادة على عشرة من الحفاظ الثقات، لكنه تفرد هو بروايته عن عكرمة وتفرد عكرمة بروايته عن عبدالله بن رافع، وتفرد بروايته عبدالله بن رافع، عن حجاج بن عمرو الأنصاري.

أو نقول: اختلف على عكرمة فيه؛ فرواه مرة عن الحجاج، وأخرى عن عبدالله بن رافع عنه..، وحتى نرجع ما إذا كان هذا اضطرابا من عكرمة، أو ممن روى عنه، أو كان لعكرمة فيه شيخان: عال ونازل، ويكون الحديث من المزيد في متصل الأسانيد.

ويحسن الانتقال إلى تراجم الرواة جميعا ليظهر لنا صحة ما تقدم من شهرة الحديث عن يحيى بن أبي كثير، وسوف نبدأ بالتراجم المعرفية للتعليم، لا للحاجة إليها، لنفرغ إلى التراجم العلمية لأعمدة الاسناد.

١- إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي شيخ الترمذي-: ثقة ثبت (ت ٢٥١هـ).

٢- روح بن عبادة بن العلاء القيسي، أبو محمد البصري: ثقة فاضل، له تصانيف (ت٢٠٥ أو ٢٠٧هـ).

٣- حجاج بن أبي عثمان الصواف، تقدمت ترجمته موسعة (ص٧١).

قلت: هذا هو إسناد الترمذي الأول إلى يحيى بن أبي كثير، ولولا الاختلاف على يحيى؛ لكان حديثه بهذا الاسناد غاية في الصحة.

٤- محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري، البصري -من ذرية أنس بن مالك: ثقة من التاسعة (ت٢١٥هـ).

٥- معمر بن بن راشد الأزدي -مولاهم-، أبو عروة البصري: ثقة ثبت فاضل. من كبار السابعة (ت بضع وخمسين ومئة).

٦- معاوية بن سلام، أبو سلام الدمشقي: ثقة. من السابعة مات في حدود سبعين ومئة.

٧- عبد بن حميد بن نصر الكسي(١٣٣): ثقة حافظ. من الحادية عشرة - شيخ الترمذي- (ت ٢٤٩هـ).

هذا ما ذكره الترمذي من رجال وسائط بينه وبين يحيى بن أبي كثير، مع الاشارة إلى أنه علق رواية معمر ومعاوية بن سلام، فلم يسقها بسند.

وننتقل إلى وسائط أبي داود:

٨- مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي، أبو الحسن البصري- شيخ أبي داود-: ثقة حافظ، يقال: إنه أول من صنف المسند بالبصرة. من العاشرة (ت ٢٢٨هـ).

٩- يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري: ثقة متقن حافظ إمام قدوة. من كبار التاسعة (ت ١٩٨هـ). وهو يروي عن حجاج الصواف.

١٠- محمد بن المتوكل بن عبدالرحمن الهاشمي -مولاهم- العسقلاني يعرف بابن أبي السري -شيخ أبي داود- صدوق عارف له أوهام كثيرة (ت٢٣٨هـ).

١١- سلمة بن شبيب المسمعي النيسابوري، نزيل مكة شيخ أبي داود: ثقة. توفي سنة بضع وأربعين ومئتين.

---

(١٣٣) هكذا ضبطها علماء الرجال والبلدان. انظر التقريب (٤٢٦٦)،ومعجم البلدان (٥٢٢/٤) وإبدال السين شينا خطأ؛ لأن كش بفتح الكاف اسم مدينة أخرى، انظر معجم ياقوت ٥٢٥/٤.

١٢- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري -مولاهم-، أبو بكر الصنعاني: ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره، فتغير، وكان يتشيع (ت ٢١١هـ). وعبد الرزاق يروي عن معمر بن راشد، بل هو روايته الأعظم .

١٣- هشام بن أبي عبدالله -واسمه سنبر- البصري، أبو بكر الدستوائي: ثقة ثبت، رمي بالقدر (ت ١٥٤هـ).

وبعد ذلك ننتقل إلى وسائط النسائي:

١٤- حميد بن مسعدة بن المبارك السامي البصري -شيخ النسائي-: صدوق. من العاشرة (ت ٢٤٤هـ).

١٥- سفيان بن حبيب البزار، أبو محمد البصري ثقة من التاسعة (١٨٢ أو ١٨٦هـ). وهو يروي عن الحجاج الصواف.

١٦- شعيب بن يوسف، أبو عمرو النسائي -شيخه-: ثقة، صاحب حديث. من العاشرة.

١٧- محمد بن المثنى بن عبيد العنزي شيخ الستة-: ثقة ثبت،من العاشرة (ت ٢٥٢هـ). وهما يرويان عن يحيى القطان.

ثم ننتقل إلى وسائط ابن ماجه:

١٨- أبو بكر بن أبي شيبة: هو عبدالله بن محمد بن إبراهيم الواسطي، ثم الكوفي: ثقة حافظ، صاحب تصانيف (ت ٢٣٥هـ).

١٩- ابن علية: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي -مولاهم- أبو بشر البصري المعروف بابن علية: ثقة حافظ (ت ١٩٣هـ)، وهو يروي عن حجاج الصواف.

وننتقل بعدها إلى وسائط الدارمي:

٢٠- أبو عاصم النبيل هو: الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني البصري ثقة ثبت (ت ٢١٢هـ). وهو يروي عن حجاج الصواف.

وننتقل بعد ذلك إلى الحافظ ابن قانع ووسائطه:

٢١- هو عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي -مولاهم-، أبو الحسين البغدادي، صاحب كتاب معجم الصحابة (٢٦٥-٣٥١هـ): إمام حافظ بارع صدوق. قاله الذهبي.

قال البرقاني: البغداديون يوثقونه، وهو عندي ضعيف.

وقال الدار قطني: كان يحفظ، ولكنه يخطئ ويصر.

قلت: يعني إذا بين له خطوه؛ لا يرجع عنه(١٣٤).

٢٢- أحمد بن محمد بن الهيثم الدقاق. لم أقف له على ترجمة، ولم يذكره الذهبي في شيوخ ابن قانع، ولم يورده المزي في تلامذة محمد بن وزير الواسطي(١٣٥).

٢٣- محمد بن الوزير بن قيس العبدي الواسطي: ثقة عابد. من العاشرة (ت ٢٥٧هـ).

٢٤- ابن أبي عدي: هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي البصري: ثقة. من التاسعة (ت ١٩٤هـ).

٢٥- حسين المعلم: هو الحسين بن ذكوان العوذي المعلم المكتب البصري: ثقة ربما وهم (ت ١٤٥هـ)، وهو يروي عن يحيى بن أبي كثير. وهذه الرواية متابعة لرواية حجاج الصواف.

وننتقل بعد ذلك إلى وسائط الحافظ أبي علي ابن السكن.

٢٦- أبو علي ابن السكن هو: سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري، البزاز، أصله بغدادي. جمع وصنف، وجرح، وعدل وصحح وعلل، ولم نر تواليفه، هي عند المغاربة.

---

(١٣٤) النبلاء ١٥/٥٢٦-٥٢٧.

(١٣٥) تهذيب الكمال ٢٦/٥٨٤.

وكان ابن حزم يثني على صحيحه المنتقى، وفيه غرائب (ت ٣٥٣هـ). قاله الذهبي[١٣٦].

٢٧- هارون بن عيسى: لم أجد له ترجمة، ولم يذكره الذهبي في شيوخ ابن السكن، ولا المزي في تلامذة الصغاني[١٣٧].

٢٨- محمد بن إسحاق الصغاني، أبو بكر البغدادي: ثقة ثبت (ت ٢٧٠هـ).

٢٩- يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي: صدوق من أهل الرأي (ت٢٢٢هـ) وقد جاوز التسعين. وهو يروي عن معاوية بن سلام (ترجمة ٦) عن يحيى بن أبي كثير.

ويحسن التذكير هنا بأن البخاري خرج رواية يحيى هذا عن معاوية بن سلام مختصرة. وقد بينت ذلك في فقرة (٣١) مما تقدم، وسننتقل إلى الطبراني ووسائطه:

٣٠- الطبراني هو: الحافظ، الثقة سليمان بن أحمد، صاحب المعاجم الثلاثة (ت ٣٦٠هـ).

٣١- إدريس بن جعفر العطار، له ذكر في ترجمة الطبراني من النبلاء، وفي ترجمة يزيد بن هارون من تهذيب الكمال[١٣٨].

٣٢- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي -مولاهم-، أبو خالد الواسطي: ثقة متقن عابد (ت ٢٠٦هـ).

٣٣- عبيد بن غنام بن حفص بن غياث النخعي، أبو محمد الكوفي، الامام المحدث، الصادق (٢١١-٢٩٧هـ). قال الذهبي: ثقة، وكان مكثرا عن ابن أبي شيبة[١٣٩]. وهو يروي عن ابن أبي شيبة، وابن علية.

---

(١٣٦) النبلاء ١١٧/١٦.

(١٣٧) ما سبق الموضع نفسه. وتهذيب الكمال ٣٩٧/٢٤.

(١٣٨) ما سبق ١٢٠/١٦، وتهذيب الكمال ٢٦٤/٢.

ويزيد بن هارون، وابنُ أبي شيبة، وابن عُلَيَّة يروون عن حجاج الصوّاف.

٣٤- معاذ بن المثنى بن معاذ العنبري، أبو المثنى البصري شيخ الطبراني: ثقة متقن (ت ٢٨٨هـ)[١٤٠].

٣٥- عبد العزيز بن المختار البصري، مولى حفصة بنت سيرين: ثقة. من السابعة.

٣٦- أحمد بن المعلّى الدمشقي -شيخ الطبراني- توفي (٢٨٦هـ)[١٤١].

٣٧- هشام بن عمّار بن نُصير السُّلمي، الدمشقي، الخطيب: صدوق مقرئ. كَبُر؛ فصار يتلقن (ت ٢٤٥هـ) وله اثنتان وتسعون سنة.

٣٨- إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم (ت ١٨١ أو ١٨٢هـ).

٣٩- سعيد بن يوسف اليمامي، الرحبي، الشامي: ضعيف. من الخامسة. روى عن يَحيَى بن أبي كثير، روى عنه إسماعيل بن عياش[١٤٢].

٤٠- عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبدالرحمن البغدادي، الامام الحافظ الناقد محدِّث بغداد (٢١٣-٢٩٠هـ)[١٤٣].

٤١- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أحد الأئمة، تقدمت ترجمته (ص ١٩١)، وهو يروي عن عبد الرزاق كما تقدَّم.

وننتقل بعدها إلى الدارقطني ووسائطه:

٤٢- علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، أبو الحسن الدارقطني الامام الحافظ المجوّد، شيخ الاسلام، علم الجهابذة (٣٠٦-٣٨٥هـ)[١٤٤].

---

(١٣٩) النبلاء ٥٥٨/١٣.

(١٤٠) ماسبق ٥٢٧/١٣.

(١٤١) تهذيب تاريخ دمشق لابن بدران ٩٧/٢. ونص على وفاته في النبلاء ٤٦١/١٣ فقط.

(١٤٢) التقريب (٢٤٢٥) والميزان ١٦٣/٢.

(١٤٣) النبلاء ٥١٦/١٣.

(١٤٤) النبلاء ٤٤٩/١٦.

٤٣- أحمد بن عبدالله بن محمد الوكيل. قال في النبلاء، وكيل أبي صخرة

٤٤- الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي: صدوق. من العاشرة (ت ٢٥٧هـ) وقد جاوز المئة.

٤٥- مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري، أبو عبدالله الكوفي: ثقة حافظ، يدلس أسماء الشيوخ (ت ١٩٨هـ). وهو يروي عن الحجاج الصوّاف عن يحيى بن أبي كثير.

٤٦- الحاكم النيسابوري: الحافظ محمد بن عبدالله بن البيّع،صاحب المستدرك (ت ٤٠٥هـ).

والقاضي هو الحاكم عند المشارقة، وكثير من بلدان المسلمين، ويشتبه بالحاكم الكبير أبي أحمد النيسابوري شيخه، فحيثما أطلق الحاكم أريد به ابن البيّع، وإذا أريد الكبير قُيِّد به، أو بالحاكم أبي أحمد[١٤٥].

٤٧- علي بن حمشاذ بن سختويه بن نصر، أبو الحسن النيسابوري (٢٥٨-٣٣٨هـ): العدل الثقة، الحافظ الامام، شيخ نيسأبور، وشيخ الحاكم النيسابوري[١٤٦].

٤٨- هشام بن علي السيرافي: لم يذكره المزيُّ في الرواة عن عارم، ولم يذكره الذهبي في شيوخ علي بن حمشاذ وذكر أنّه توفي سنة ٢٨٤هـ في ترجمة إسحاق الحربي[١٤٧].

٤٩- عارم، أو أبو النعمان عارم: هو محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصري: ثقة ثبت تغيّر في آخر عمره (ت ٢٢٣ أو ٢٢٤هـ).

---

(١٤٥) ما سبق ١٦٢/١٧.

(١٤٦) ما سبق ٣٩٨/١٥.

(١٤٧) ما سبق ٤١١/١٣.

٥٠- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري -مولاهم-، أبو عبيدة البصري: ثقة ثبت، رُمي بالقدر، ولم يثبت عنه (ت١٨٠هـ). وهو يروي عن حجاج الصوّاف.

٥١- أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي، أبو بكر القطيعي الحنبلي (٢٧٤-٣٦٨هـ): الشيخ العالم المحدث، مسند الوقت، رحل، وكتب وخرّج، وله أُنس بعلم الحديث. قال البرقاني: ثبت عندي أنه صدوق، وإنما كان فيه بَلَه[١٤٨]. قلت: بَلَهٌ فقط ولله الحمد!؟.

وأكتفي بهذا القدر، تاركاً أسانيد البيهقي، وابن الأثير، والمزّي، والذهبي الطويلة، فهذا قدرٌ زائد على طاقة البحث وحاجته، لكننا بصدد تقديم أنموذج متكامل لعملية التخريج والنقد.

وننتقل بعد هذا إلى تراجم عمد الاسناد بادئاً من علٍ إلى نزول، في مسائل:

المسألة الأولى: ترجمة الحجاج بن عمرو الأنصاري، المازني

أ- رفع الجهالة:قال المزي في التهذيب: هو الحجاج بن عمرو بن غزيّة الأنصاري، المازني المدني: له صحبة، وهو عمُّ ضمرة بن سعيد المازني.

روى عن النبيّ ﷺ **(من كُسِرَ، أو عَرِج؛ فقد حلَّ، وعليه حَجَّة أخرى)**.

روى عنه: ابن أخيه ضمرة بن سعيد المازني، وعبدالله بن رافع (د ت ق) وعكرمة مولى ابن عباس (٤)، وقيل: عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع (د ت ق) عنه، وكثير بن العبّاس. روى له أصحاب السنن الأربعة هذا الحديث[١٤٩]، وساقه بسنده وعلّق عليه بما نقلته آنفاً.

---

(١٤٨) ما سبق ١٦/٢١٠.

(١٤٩) تهذيب الكمال ٥/٤٤٤-٤٤٧.

أقول: روى الطبراني بإسنادين يشدّ أحدهما الآخر من طريق عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، عن كثير بن العبّاس، عن الحجّاج بن عمرو المازني، قال: (كان رسول الله ﷺ يتهجّد بعد نومه...)، هذه رواية عبدالله بن صالح، كاتب الليث.

ورواية ابن لهيعة، عن الحجاج بن عمرو بن غزيّة صاحب رسول الله ﷺ نحوه. وعندي أنّ الاسناد من جعفر بن ربيعة إلى كثير بن العباس صحيح.

وكثير بن العباس صحابي صغير، أو تابعي كبير، لكن ليس في روايته تصريح بالسماع، وذلك لا يضرّ؛ لأنّ كثير بن العباس إن لم يكن صحابياً؛ فلم يُعرَف بتدليس، فتحمل عنعنته على الاتّصال.

وليس في الطريقين كلتيهما تصريح بسماع الحجاج من الرسول ﷺ.

ونستنتج مما تقدّم، أنّ شخصية حجاج بن عمرو معروفة، فقد اتّصل الاسناد إليه من رواية ثقتين اثنين هما: كثير بن العباس، وعبدالله بن رافع.

فإن صحّت رواية عكرمة عنه، ورواية ابن أخيه سعيد بن ضمرة يصبح الرجل مشهوراً في المصطلح الحديثي.

وإذا صحّت صحبة حجاج، فلا كلام في عدالته، لأنّ أهل الحديث يحتجون برواية الصحابيّ المجهول، مثلما يحتجون برواية المشهور تماماً، إذا لم يكن في الباب مايدفع روايته، فعندئذٍ يرجحون، وذلك لأنّ الصحابة كلّهم عدول، مهما صدر عنهم من ذنوب أوكبائر، لأنّ ذنوبهم قد تابوا منها، أو أنّها مغفورة في بحور حسناتهم!. وإن لم تصحّ صحبته، فقد أخرج الطبراني من حديث محمد بن عبدالله ابن أبي رافع، عن أبيه، أنّ حجّاجاً كان في جيش عليّ يوم صفّين، وهو الذي كان يقول: يا معشر الأنصار: أتريدون أن نقول لربنا إذا لقيناه: ﴿**ربّنا إنّا أطعنا سادتنا وكبراءنا؛ فأضلونا السبيلا**﴾.[الأحزاب:٦٧] يعني يحرضهم على القتال[١٥٠].

(١٥٠) معجم الطبراني ٣/٢٣-٢٢٤.

وهذا يعني أنّه كان مع معسكر العدل، ضد الفئة الباغية، لكنه يُعكّر على هذا أنّه كان، يوم قُتل عثمان رضي الله عنه في داره وكان ضِدَّه، وكان مروان بن الحكم فيمن يدافع عن دار عثمان، فضرب به حجّاجُ الأرض، وأُنقذ من يده وهو لا يعقل[١٥١]، فإن كان الأمر كذلك، فهل يُعدُّ متأوّلاً في عدائه لعثمان وتبقى له عدالته إن لم يكن صحابياً؟ قالوا: تحسين الظنّ بذلك الجيل هو الأولى[١٥٢].

ب-ثبوت صحبته أوعدمها: قدّمتُ الكلام على أنّ حديث كثير بن العباس، ليس في طريقيه كليهما تصريح بسماع حجّاج من النّبيّ ﷺ، وصيغة (عن) محتملة، وفي حديث الباب الذي ندرسه لدينا ثلاث صيغ: عن، وقال، وسمعت رسول ﷺ، فالذين رجّحوا رواية حجّاج الصواف على رواية معمر ومعاوية بن سلام يترجّح لديهم ثبوت صحبة حجاج؛ لأنّ في إحدى طرقها تصريحٌ بالسماع عن النّبيّ ﷺ.

والذين رجّحوا رواية معمر ومعاوية، يبقى أمر ثبوت صحبته على الاحتمال، لأنّ صحبته لم تثبت من طريق خارجي.

ووصفه بالصحبة من طريق ابن لهيعة، لا ندري ممّن، أهو من ابن لهيعة، أم من كثير بن العباس، أم ممن بينهما؟

مقتضى كلام علي ابن المَديني، والترمذي ومن شايعهما، يدلُّ على ثبوت صحبة حجّاج، ومقتضى كلام البخاري يدلُّ على عدم ثبوتها، لكنّ البخاري نصّ في التاريخ الكبير[١٥٣] على أنّ له صحبة.

---

(١٥١) أسد الغابة ٣٨٣/١.

(١٥٢) قال مؤلف هذا الكتاب: كل الناس بريء في حلّ أمام الله تعالى، إلا من المهمي بالطعن في الصحابة والصحيحين؛ فأسأل الله تعالى أن يجمع عليهم خزي الدنيا، وعقاب الآخرة، وقد خاب من افترى .!

(١٥٣) التاريخ الكبير ٣٧٠/٢.

وهذا يعني أنّ كلامه في ترجيح رواية معمر ومعاوية، يتعين حمله على عدم سماع عكرمة من حجاج، وأنّ الصواب رواية عكرمة، عن عبدالله بن رافع عن حجّاج، لا أنّه ينفي صحبته، وإن كانت صحبةً يسيرة.

على أنّ من الأمانة العلميَّة، القولَ بأنّ ابن سعد والعجلي، وأبا العرب القيرواني، وابن حبان، ذكروا حجاجاً في التابعين، ولم يُثبتوا له صحبة. ولم يخرِّج له ابن حبان في صحيحه شيئاً.

المسألة الثانية:ترجمة عبدالله بن رافع المخزومي -مولاهم-، المدني

هو عبدالله بن رافع المخزومي-مولاهم-، أبو رافع المدني، مولى أم المؤمنين أم سلمة المخزومية.

– روى عن حجّاج بن عمرو بن غزيَّة الأنصاري (د ت ق) وغزيَّة بن الحارث، جدُّ حجاج بن غزية[١٥٤]، وأبي هريرة (م ت س) ومولاته أمّ سلمة.

– وروى عنه تسعة عشر راوياً، منهم في الكتب الستة سبعة رواة، هم: أسامة بن زيد الليثي (د ت) وأفلح بن سعيد القُبائي (م س) وأيوب بن خالد الأنصاري (م ت س) وسعيد بن أبي سعيد المقبري (م٤) وعكرمة مولى ابن عباس (د ت ق) والقاسم بن عباس الهاشمي (م) وموسى بن عبيدة الرَّبَذي (ت).

لم يترجمه أحد في الضعفاء، ولا ذكره الذهبي في الميزان، وقال ابن سعد والعجلي وأبو زرعة والنسائي وابن حجر: ثقة. زاد ابن سعد: كثير الحديث. وذكره ابن حبّان في الثقات[١٥٥].

وهذا يعني أنّ عبدالله بن رافع راوٍ مشهور، ومع شهرته، وكثرة حديثه فإنّه لم يوجّه إليه أيّ نقد. فهو ثقة [١٥٦] بيد أنّه لا يعرف له تاريخ ولادة ولا وفاة.

---

(١٥٤) إن صحَّت صحبة حجاج، فهو وأبوه وجده من الصحابة، لكن من غير المشهورين.

(١٥٥) طبقات ابن سعد ٥/٢٦٧، وترتيب ثقات ابن حبان ١/ق ٨١/ب، وفهرس رواة صحيح ابن حبان ٢١/١٨-١١٤، وتهذيب الكمال ٥/٤٤٥.

المسألة الثالثة: ترجمة عكرمة مولى ابن عباس

هو عكرمة القرشي الهاشمي، أبو عبدالله المدني -مولى عبدالله بن عباس أصله من البربر من أهل المغرب، كان مولى لحصين بن أبي الحرّ العنبري، فوهبه لعبدالله بن عباس، حين جاء والياً على البصرة، لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم مات سنة خمس ومئة، وعمره ثمانون سنة (ع).

روى عن ثمانية عشر شيخاً، معظمهم من الصحابة، وخمسة عشر شيخاً روى عنهم في الكتب الستة، من مثل: جابر بن عبدالله (ق) والحجاج بن عمرو (ع) وعبدالله بن عباس (ع) وعبدالله بن عمر (خ) وعائشة أم المؤمنين -إن سمع منها-(خ٤).

وروى عنه زيادة على مئة وثمانين راوياً معظمهم في الكتب الستة منهم: عاصم الأحول (خ د ت ق) وعامر الشعبي (خ) وعبد الكريم بن مالك الجزري (خ٤) وعمرو بن دينار المكي (خ٤).

اختلف العلماء في عكرمة اختلافاً بيّناً، ورمي بتهم شتّ؛ منها:

- كان يكذب على عبدالله بن عباس، ورمي بترك الصلاة .
- كان خارجياً مرةً، وبيهسيّاً مرةً، وصُفريّاً أخرى، وإباضياً أخيراً، ورُمي باستحلال دماء المسلمين وتكفيرهم. وكان داعيةً إلى مذهبه.
- كان يحدّث بما لم يسمع، ويروي عن صحابة لم يلقهم.
- كان يزور الأمراء، ويطلب جوائزهم...إلخ.

ولعمري ففي دون هذا ما يُسقط عدالة الراوي لوثبت عنه!

---

(١٥٦) مصادر ترجمته: طبقات ابن سعد ٥/٢٩٧. ابن معين ٢/٣٠٥. الكبير ٥/٩٠. الجرح ٥/٥٣. ثقات ابن حبان ٥/٣٠-٣١. الجمع ١/٢٧٢. تهذيب الكمال ١٤/٤٨٥. الكاشف ٢/٧٦. تهذيب التهذيب ٥/٢٠٦. التقريب (٣٣٠٥).

لكن علماء الحديث عذروا عكرمة، وعدُّوه متأوِّلاً في الفكر، وجعلوا الكذب خطأً، وجعلوا تركه للصلاة أنّه كان لا يرى الصلاة خلف من نصبه أئمةُ الجور، فكان يُصلّي في بيته، فبطلت كل التهم وأصبح عدلاً، مع أنّ المتهمين والمبرئين هم أهل الحديث؟!

وترجمه الحافظ ابن حجر في التهذيب، وهدي الساري، ودافع عنه دفاعاً عظيماً، وقال في التقريب: ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت عن ابن عمر تكذيبه ولا يثبت عنه بدعة![١٥٧]

وقد خرّج له البخاري، فأكثر، ولم يخرّج له مسلم، سوى حديث واحد وخرّج له بقية الستة. وقد خرّج له ابن حبان زيادة على مئة رواية في صحيحه[١٥٨]

قلت: عكرمة بحر من بحور العلم، كما يقولون، وبالعودة إلى هدي الساري (ص٤٤٦) تتبين كثير من الحقائق العلميَّة، لا من أجل عكرمة -وحده-، وإنما لأجل كثير من الرواة المختلف فيهم.

المسألة الرابعة: يَحيَى بن أبي كثير اليمامي

هو يحيى بن أبي كثير الطائي -مولاهم-، أبو نصر اليمامي، توفي في حدود سنة ثنتين وثلاثين ومئة (ع).

- روى عن أكثر من سبعين شيخاً، منهم: إبراهيم بن عبدالله بن قارظ (م د ت) وضمضم بن جَوْس الهِفّاني (ع) والأوزاعي (م) ونافع مولى ابن عمر (س) وعكرمة مولى ابن عباس (خ٤).

---

(١٥٧) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال ومصادره المتكاثرة ٢٠/٢٦٤-٢٩٢. النبلاء ومصادره ٥/١٢-٣٦. الميزان ٣/٩٣. التقريب (٤٦٧٣).

(١٥٨) انظر فهرس الرواة ١٨/١٩٧.

– وروى عنه قرابة خمسين راويا، منهم: أيوب بن عتبة قاضي اليمامة وأيوب السختياني (م) وحجاج الصواف (م٤) وحرب بن شداد (خ م د ت س) وحسين المعلم (خ م د ح س).

لم يختلف حفاظ الحديث في أنه ثقة عالم، غير أنهم اتفقوا على أنه كان كثير الارسال والتدليس..، قال الذهبي في الميزان: أحد الأعلام الأثبات، ذكره العقيلي فقال: ذكر بالتدليس. ولهذا أوردته وهو في نفسه عدل حافظ من نظراء الزهري وروايته عن زيد بن سلام منقطعة؛ لأنها من كتاب وقع له.

وقال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت، لكنه يرسل ويدلس[١٥٩].

قلت: قضية الارسال يبينها التاريخ، وقد تكلم العلماء على مراسيله فقال يحيى القطان: مرسلات يحيى شبه الريح.

– وأما مسألة التدليس، فيجتنب من روايته مالا يصرح فيه بالتحديث، حتى يثبت من طريق آخر ويحتج بما سوى ذلك من حديثه.

– وحديث الباب هذا جاء في بعض الطرق مصرحا بالتحديث، وفي بعضها الآخر غير مصرح.

المسألة الخامسة: الانتقادات الموجهة إلى سند هذا الحديث

– **الانتقاد الأول**: أن الحجاج بن عمرو معروف العين بيقين، لكن ثبوت صحبته فيه نظر، وإذا لم تثبت صحبته؛ فالحديث مرسل.

وتصريحه بالسماع من النبي ﷺ في بعض طرق الحديث، معارض بالعنعنة في بعضها الآخر، فربما وقع التصريح بالسماع من قبل بعض الرواة، لأن بعض المتقدمين من الرواة لا يفرقون بين صيغ الأداء، فربما سمع بعضهم (عن) فجعلها (قال)، أو (حدثنا)، لا عتقاده أن جميعها واحد.

---

(١٥٩) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال ٣١/٥٠٤–٥١٠ ومصادره. النبلاء ٦/٢٧ ومصادره. الميزان ٤/٤٠٢. التقريب (٧٦٣٢).

- أورد الامام النووي حديثاً في الأذكار، وقال: إسناده صحيح، أو حسن فتعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: لكنَّ ميموناً لم يُدرك عمر، فمشى النووي على ظاهر السند.

وعلته: أنَّ الحسن بن عرفة، رواه عن كثير، فأدخل بينه، وبين جعفراً بن برقان رجلاً ضعيفاً جداً، فكأنَّ جعفراً كان يدلِّس التسوية.

إلا أني وجدت في نسختي من ابن ماجه، تصريح كثير بتحديث جعفر بن برقان له. فلعلَّ كثيراً عنعنه، فرواه جعفر عنه بالتصريح، لاعتقاده، أن الصيغتين سواء(١٦٠).

قلت: مع وجود تدليس يحيى بن أبي كثير، ورواية بعض تلامذته هذا الحديث بالعنعنة، وبعضهم بالتصريح، فالاحتمال قائم، ولا بُدَّ من ترجيح أحد الاحتمالين، ويَرجُحُ احتمال السماع من جهتين اثنتين:

الأولى: أنَّ حجّاج ابن الصوّاف ثقة حُجَّة حافظ، وقد صرّح بالتحديث في مراحل السند كلّها، وتَرجُح رواية الحافظ على غيره، إذا كان ممن يفرِّقُ بين صيغ الأداء.

الثانية: أنّ حجاج بن عمرو، إذا لم يسمع الحديث من النبيّ ﷺ، فلا ريب أنه سمعه من بعض أصحابه، بدليل تصديق ابن عباس وأبي هريرة له، فما داما قد قالا: صدق؛ فهو إذاً ثقة صادق، وفي رواية حجاج؛ التصريح بالسماع، فكيف يبقى صادقاً من يصرّح بسماع مالم يسمعه؟ فيرجح أنّه سمع إذاً.

- **الانتقاد الثاني:** أنَّ يَحيَى بن أبي كثير، روى الحديث مرّةً عن عكرمة عن الحجاج، ومرةً أخرى عن عكرمة عن عبدالله بن رافع عن الحجاج، وهذا اضطراب يوجب ضعف الحديث.

---

(١٦٠) تهذيب التهذيب ١٠٦/٢.

وجواب ذلك: أنّ عكرمة سمع الحجاج، فقد اتّصل الحديث، ولا حاجة بنا الى الطريق النازله أصلاً.

– وإن لم يكن سمع الحجاج، فقد سمع عبدالله بن رافع بيقين –وهو قَرِينُه وابن طبقته–، فتكون الطريق النازلة هي الصحيحة، وحصل وهم في الطريق الأولى، أدى إلى شبهة الانقطاع.

– وإن ضبط يَحيَى بن أبي كثير الطريقين، فيكون لعكرمة في هذا الحديث شيخان: الحجاج، وعبدالله بن رافع، ويكون الحديث من المزيد في متصل الأسانيد.

– **الانتقاد الثالث:** اختلاف أصحاب يَحيَى عنه...

وقد كان الاختلاف من وجهين اثنين:

الأول: في صيغ الأداء.

والثاني: في إسقاط عبدالله بن رافع، أو إدخاله في السند.

أ–أما قضية صيغ الأداء:

– ففي بعض الروايات يرويه يَحيَى عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو، عن النّبيّ ﷺ...

– وفي بعضها عن عكرمة، أنّ عبدالله بن رافع سألَ الحجاج، فقال: قال النّبيّ ﷺ وفي بعضها: سمعت النّبيّ ﷺ...

– وفي إحداها: حجاج بن عمرو صاحب رسول اللهﷺ...

فما سبيل البتّ في هذه التساؤلات؟

يجيبنا الترمذي على ذلك بقوله: حجّاجُ الصوّاف، ثقةٌ حافظٌ عند أهل الحديث، وهذا حديث حسن.

قلت: ورجَّح عليّ ابن المَدينيّ روايةَ حجاج الصواف.

ومقتضى ترجيحها ثبوت صحبة الحجاج بن عمرو، لأنّ فيها تصريحه بالسماع من المصطفى ﷺ؛ وترجيح جانب السماع في ألفاظ التحمّل والأداء على العنعنة، وتصحيح رواية عكرمة، عن حجاج بن عمرو.

وترجيح البخاري رواية معمر ومعاوية بن سلام أو يزيد بن أبي حبيب لأنهم أكثر عدداً مع تحقُّق الوثاقة بهم؛ تقتضي إدخال عبدالله بن رافع بين عكرمة وحجّاج، وهذا لا يطعن في الرواية الأخرى إلا بالانقطاع؛ لأنّ البخاري أثبت لحجّاج بن عمرو صحبة، وشبهة الانقطاع تزول بدخول عبدالله في السند.

ب- وقضية عبدالله بن رافع؛ أجبتُ على بعضها قريباً، وعلى البعض الآخر في الفقرة السابقة(١٦١).

- الانتقاد الرابع: مخالفة المتن

فقد جاء في المتن نفسه، أنّ عكرمة سأل ابن عباس وأبا هريرة، فقالا: صدق، وهذا يقتضي أن يكونَ مذهبُ ابن عباس مثلَ الرواية التي صدَّقها عن رسول الله ﷺ وللعلماء كلامٌ حيال هذه المسألة يحسن أن أسوق بعضه مختصراً:

- قال البيهقي في الكبرى: وقد حملَهُ بعض أهل العلم -إن صحّ- على أنه يُحلّ بعد فواته، بما يحلّ به من يفوته الحج بغير مرض.

فقد رُوِّينا عن ابن عباس -ثابتاً عنه-، قال: (لا حصرَ إلا حصرُ العدوّ) والله أعلم(١٦٢).

- وقال الامام البغوي: وضعَّف بعضهم هذا الحديثَ، لما ثبت عن ابن عباس أنّه قال: (لا حصر إلا حصر العدو)(١٦٣).

---

(١٦١) انظر ما قاله الذهبي في النبلاء ٦/٣٠، فقد جعل ما رواه معمر ومن معه علّة في الحديث فقال: معلول.

(١٦٢) السنن الكبرى ٥/٢٢٠، وقد ذكره بدون إسناد هنا، وحكم بثبوته، لكنه ساقه بسنده قبل صفحة واحدة، من طريق الربيع بن سليمان، عن الشافعي، عن ابن عيينة، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس. وعن عمرو بن دينار، عن ابن عباس. وهو في الأم للشافعي ٢/١٣٩. وثمّة آثار عديدة عن ابن عمر وغيره في هذا المعنى، وإسناد الحديث صحيح، انظر شرح السنة ٧/٢٨٨.

وساق الامام البيهقي روايات متعدّدة من حديث ابن عباس، وابن عمر وابن الزبير، وعائشة، ثم قال: وما نذكره -إن شاء الله- في مسألة الاستثناء في الحج دليل في هذه، وبالله التوفيق(١٦٤).

أقول:رفض الشافعي الاشتراط في الحج -على حديث ضباعة-، ورفض الاحلال من المرض، ونصّ على أنّ حديث ضُباعة لم يثبت عنده، ولو ثبت لقال به. غير أنّه لم يُشر من قريب ولا بعيد إلى حديث حجاج بن عمرو، فلا ندري موقفه منه.

وخلاصة الانتقاد هذا، هو أنّ الحديث مخالف لما روي عن ابن مسعود وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وعائشة.

وحجاج بن عمرو ،إن صحَّت صحبته؛ فلا يُقارن بأيّ واحد من هؤلاء لا من جهة ثبوت الصحبة، ولا من جهة الفقه، ولا الرواية، وسيأتي.

المسألة السادسة: **ترتيب طبقات الرواة المترجَمين**

ويحسن أن نرتب الحديث حسب الطبقات، لنتعرف إلى كيفية الاختصار والاعراض عن التطويل في عملية التخريج.فنقول:

الحديث غريب من حديث يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن حجاج بن عمرو، أو من حديث يحيى، عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع، عن حجاج بن عمرو. وقد تقدم معنا أنّ الحديث دار على يحيى، رواه عنه عشرة أنفس فيما بين أيدينا من مصادر.

ولا ريب أنّ الطبقة التالية أكثر عدداً من هؤلاء، والتي تليها- وهي طبقة المصنِّفين- أكثر وأكثر.

---

(١٦٣) شرح السنة ٧/٢٨٨.

(١٦٤) السنن الكبرى ٥/٢١٩-٢٢٠.

وكل هؤلاء الرواة الذين زادوا على خمسين راوياً، وترجمنا لهم ترجمةً معرفيةً، لا حاجة بنا إلى واحد منهم، وإنما نحتاج إلى تراجم بعضهم في حال **زيادة لفظة في الحديث**؛ لأنّ الزيادة لا تُقبل إلا من ثقة، أو في حال مخالفة في بعض الاسناد، لنتعرف إلى منزلة المخالف.

وهذا هو منهج المحدثين العملي قاطبة، أصحاب الصحاح فمن دونهم.

فنحن حين نقول: إنّ علماء الحديث إنما يركزون على مدار الحديث فما علا إلى التابعي، لا نتّهم المحدثين بقلّة العناية بالسنة وخدمتها -كما يحلو لغير المختصين أن يتّهموا-، وإنما نُريد أن نقرّر حقيقتين مهمتين، لا يمكن دفع المطاعن عن السنّة المطهرة إلا بهما:

الأولى: رصد الواقع كما هو من غير تزييف الحقائق، وبدون بهارج ومنقبيات هزيلة؛ ليتعرّف شبابنا إلى الحقيقة كما هي، بعيداً عن الخوف من الخصم، والعدو.

لأنّ كلّ خصوم المحدثين، لا يملكون الحسّ العلمي النقدي الذي يملكون وليس في مصادرهم من الاتقان، والجودة، والحياد، والتجرّد لله تعالى، ما لدى المحدثين الكبار النقّاد.

فالخوف من تعرُّف طلبة العلم على الحقائق، أو من اطّلاع الخصوم، أو الأعداء على تلك الحقائق ضروب من الجهل المركّب، والغشّ لأمة الاسلام تحت ذرائع المصلحة المزعومة!

الثانية: الدفاع عن الكتب الصحاح عند المحدثين -البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان- علمياً في إطار الواقع الصحيح، لا المزّيف!

لأنّ تقديم كتب السنة الصحاح محررة، قوية الحجة والبرهان، واجب المتخصصين القادرين الأكفاء، وإنّ تخريج الكتب الصحاح، ونقدها، وتقديم دراسات علمية عليها، خيرٌ للاسلام والمسلمين، إضافة إلى أنّه واجب شرعيّ.

مسالك الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث

تقدم الحديث على تراجم الرواة، وبيَّنا أنَّ الرواة من مدار السند إلى الصحابي كلّهم ثقات.

وإنما يعترض في طريقنا إلى الحكم على الحديث عدَّة ملاحظ مهمة:

الأولى: تدليس يحيى بن أبي كثير.

والثانية: بدع عكرمة مولى ابن عباس.

والثالثة: الشكّ في صحبة حجاج بن عمرو، والشكّ في استقامته من عدمها، إن لم تثبت صحبته!

– أمّا عن تدليس يَحيَى بن أبي كثير، فقد جاء التصريحُ بسماعه الحديث من عكرمة من الطريقين.

فانتفت شبهة الانقطاع بينه وبين عكرمة مطلقاً.

– وأما عن بدعة عكرمة التي حاروا بها: حرورية، خارجية، بيهسية صفريّة، إباضية! فإذا سلّمنا بقول الحافظ ابن حجر: لم يثبت عنه بدعة أصلاً فقد ارتفع الاشكال كلّه.

وإذا لم نُسلّم بقوله، لكثرة الرماة بها؛ فإنَّ هذا الحديث ليس مما يُؤيّد بدعته بل إنَّ هذا الحديث، هو مذهب الحنفية، وأهل الرأي قاطبة، كما يقول ابن التركماني في تعقباته على البيهقي.

– وأما الشكّ في صحبة حجاج بن عمرو، فإنما جاء من اختلاف ألفاظ الرواة في الأداء بين: قال، وسمعت، وعن، وليس هناك مرجِّح حقيقي.

– إضافة إلى أنَّ الشافعي لم يذكر هذا الحديث حجةً لخصومه، وذكر لهم غيره، ورده. وليس بين أيدينا شهادة خارجية تؤكد صُحبة حجاج بن عمرو.

- وأما مسألة الشك في استقامته، فقد أخرج الطبراني بسند مقبول أن حجاجا كان في دار عثمان يوم قتل، وأن مروان بن الحكم اعترضه، فحمله وجلد الأرض به فأفقده وعيه، فحمل مروان من بين يديه، وهو لا يعقل!

ثم سكت الراوي عن مشاركته، أو عدم مشاركته في قتل عثمان رضي الله عنه. ووجوده في جيش علي -يوم صفين- لا يعني براءته من تهمة المشاركة بقتل عثمان، لأن عليا رضي الله عنه اجتهد بأن هذه فتنة، يحاسب مثيروها بعد استقرار الوضع السياسي، واستشهد رضي الله عنه، ولم يستطع القصاص من قتلة عثمان.

ولم يكن علي -يومها- بحاجة إلى أحاديث هؤلاء ولا غيرهم، أما نحن فبحاجة إلى ذلك، فإن ثبتت صحبة حجاج، ثبتت عدالته، وقبلنا حديثه، وإلا فحديثه مرسل غير محتج به.

ومسألة تصديق ابن عباس، وأبي هريرة حجاجا، لها محامل تأتي في الخطوة الخامسة والأخيرة.

مسالك الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي (التعارض والترجيح)

ليس حديث الباب وحده في مسألة الاحصار بالمرض؛ فهناك الآية الكريمة التي احتج بها المتخالفون جميعا: **﴿فإن أحصرتم؛ فما استيسر من الهدي﴾**.[البقرة:١٩٦]

قال ابن رشد: (وأما المحصر بمرض، فإن مذهب الشافعي وأهل الحجاز أنه لا يحله إلا الطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، وأنه بالجملة يتحلل بعمرة، لأنه إذا فاته الحج بطول مرضه؛ انقلب عمرة. وهو مذهب ابن عمر وابن عباس، وعائشة.

وخالف في ذلك أهل العراق، فقالوا: يحل مكانه، وحكمه حكم المحصر بعدو.. يرسل هديه ويقدر يوم نحره، ويحل في اليوم الثالث، واحتجوا بحديث

الحجاج بن عمرو، وبإجماعهم على أن المحصر بعدو، ليس من شرط إحلاله الطواف بالبيت.

والجمهور على أن المحصر بمرض عليه الهدي، وقال أبو ثور، وداود الظاهري: لا هدي عليه، اعتمادا على ظاهر حكم هذا المحصر، وعلى أن الآية الواردة في المحصر هي في حصر العدو، وأجمعوا على إيجاب القضاء عليه...)(١٦٥).

ومذهب الشافعي أن (من حبسه بلاء من غير عدو؛ يقيم على إحرامه، فإن أدرك الحج، وإلا طاف وسعى، وعليه الحج من قابل وما استيسر من الهدي، فإن كان معتمرا؛ أجزأه، ولا وقت للعمرة فتفوته.

والفرق بين المحصر بالعدو، والمحصر بالمرض، أن المحصر بالعدو؛ خائف من القتل إن أقام، والمريض حاله واحدة في التقدم والرجوع، والاحلال رخصة؛ فلا يعدى بها موضعها، كما أن المسح على الخفين رخصة، فلم يقس عليه مسح عمامة ولا قفازين. ولو جاز أن يقاس حل المريض، على حصر العدو؛ جاز أن يقاس مخطئ الطريق، ومخطئ العدد، حتى يفوته الحج، على حصر العدو)(١٦٦).

وقد تقدم نقل ما قاله البيهقي عقب روايته أحاديث ابن مسعود، وابن عمر، وعائشة، وابن عباس، وليس عن أبي هريرة بخصوص هذه المسألة شيء.

وأحاديث ابن عمر، وابن عباس، وعائشة، التي تشترط ألا يحل، حتى يطوف بالبيت أقوى بكثير من حديث حجاج بن عمرو.

فإن صح حديث حجاج بن عمرو، فإنه يحمل على أنه إنما يحل بالكسر والعرج -في موضعه- إذا كان قد شرط ذلك في عقد الاحرام، على معنى حديث

---

(١٦٥) بداية المجتهد ٣٥٥/١-٣٥٧، والنص من ٣٥٦. وانظر موطأ مالك ٣٦١/١-٣٦٣. وقد وقع ابن رشد في تباين حيال مذهب مالك في المسألة، ينظر ويقارن.

(١٦٦) مختصر المزني مع الأم ١١٨/٢-١٢٠. والأم للشافعي ١٣٩/٢-١٤٢. وقارن بين مذهب مالك في الموطأ، ومذهب الشافعي في الأم، وبين ما نقله ابن رشد في البداية ٣٥٥/١-٣٥٧ والبغوي في شرح السنة ٢٨٨/٧.

ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، أنها أتت النبي ﷺ؛ فقالت: (يارسول الله إني وجعة! فقال لها: (**حجي، واشترطي وقولي: لبيك اللهم لبيك، ومحلي من الأرض حيث حبستني**)(١٦٧)(١٦٨).

قال الشافعي بعد روايته حديث ضباعة وعائشة -كلتيهما- من طريق هشام بن عروة، عن أبيه: (ولو ثبت عندي حديث عروة، عن النبي ﷺ في الاستثناء -يعني الاشتراط- لم أعده إلى غيره، لأنه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول ﷺ(١٦٩)...

قلت: هذا الشافعي يروي حديث ضباعة، وحديث عائشة بالاسناد الذي رواه الشيخان البخاري ومسلم، ثم يتوقف في تصحيحه، لعلة في المتن، خشي الشافعي معها ألا يكون هشام، وعروة قد ضبطا.

فلا يليق إذا التشنج من النقد العلمي، لألفاظ في بعض متون أحاديث الوحدان والمجاهيل؟!سواء كانت في البخاري،أم في جميع كتب السنة مجتمعة.

والخلاصة أن حديث حجاج غير مؤهل للصحة، ففيه علل في سنده ومتنه وهو مخالف لجملة أحاديث صحيحة تقدمت الإشارة إليها والله تعالى أعلم.

---

(١٦٧) أخرجه البخاري في النكاح، باب الاكفاء في الدين (٤٨٠٠) ومسلم في الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر (١٢٠٧).

(١٦٨) شرح السنة ٧/٢٨٨.

(١٦٩) الأم ٢/١٣٤.

المحاضرة الحادية عشرة

الحديث السادس: حديث مرفوع من أفراد البخاري

هذا الحديث من الأفراد التي انفرد الامام البخاري بتخريجها عن بقية التسعة. ويجمل بنا أن نذكر هنا بأن عدد الأحاديث التي انفرد بها البخاري عن بقية الأئمة التسعة (٣٠٤) ثلاثمئة وأربعة أحاديث، منها على الترتيب التصاعدي من الأول: (١٢٠-١٢٧ -٤٢٨-٤٣١-٤٥٨)، وآخر خمسة أحاديث فيها: (٦٩٢٩-٧٠٣٢-٧٠٨٤ -٧٠٨٥-٧١٠٣) مع ملاحظة أن في هذه الأحاديث الأفراد مكررات، وفيها موقوفات، وبعض المقاطيع.

- فمن الموقوفات على الصحابة رضوان الله عليهم: (١٢٠-١٢٧-٤٢٨ -٤٣١-٤٥٨).

- ومن المقاطيع على التابعين ومن بعدهم: (١٠٢٧-١٣٢٥-١٣٢٦- ٢١٨٩-٢٤٨١).

- ومن الموصولات المرفوعات: (٥٣٣ -٩٤٣- ٢٨٠٣ -٢٨٥٩ - ٢٨٦٠).

وسوف أختار الحديث الأول من الموصولات(٥٣٣)، وحديثا آخر من الموقوفات، و لم أخرج من المقاطيع شيئا لأنها مقصودة تبعا، بينما تقصد الأحاديث المرفوعة الموصولة لذاتها،وللأحاديث الموقوفة قيمتها في كثير من الجوانب. وحتى يتوضح للقارئ الكريم ، أن مفاريد المصنفين يجب أن تدرس بحذر!

- وبإسنادي إلى الامام البخاري في الجامع الصحيح، كتاب (١٣) مواقيت الصلاة، باب (١٦) من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، رقم الحديث (٥٣٣)، قال رحمه الله تعالى: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا أبو أسامة، عن بريد عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: (مثل المسلمين واليهود والنصارى، كمثل رجل استأجر قوما، يعملون له عملا إلى الليل فعملوا إلى نصف

النهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلى أجرك، فاستأجر آخرين، فقال: أكملوا بقية يومكم، ولكم الذي شرطت فعملوا، حتى إذا كان حين صلاة العصر، قالوا: لك ما عملنا، فاستأجر قوما، فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس، واستكملوا أجر الفريقين).

وبه إليه فيه، كتاب (٤٢) الاجارة، باب (١١) الاجارة من العصر إلى الليل (٢١٥١) قال: حدثنا محمد بن العلاء: حدثنا أبو أسامة، عن بريد، عن أبي بردة عن أبي موسى ﷺ، عن النبي ﷺ قال: (مثل المسلمين، واليهود، والنصارى، كمثل رجل استأجر قوما يعملون له عملا إلى الليل، على أجر معلوم، فعملوا له إلى نصف النهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلى أجرك الذي شرطت لنا، وما عملنا باطل.

فقال لهم: لا تفعلوا، أكملوا بقية عملكم، وخذوا أجركم كاملا، فأبوا وتركوا، واستأجر أجيرين بعدهم، فقال لهما: أكملا بقية يومكما هذا، ولكما الذي شرطت لهم من الأجر، فعملوا..، حتى إذا كان حين صلاة العصر قالا: لك ما عملنا باطل، ولك الأجر الذي جعلت لنا فيه، فقال لهما: أكملا بقية عملكما ما بقي من النهار شيء يسير، فأبيا، واستأجر قوما أن يعملوا له بقية يومهم فعملوا بقية يومهم، حتى غابت الشمس واستكملوا أجرالفريقين كليهما، فذلك مثلهم ومثل ما قبلوا من هذا النور

قلت: هذا الحديث مداره على أبي أسامة، حماد بن أسامة..

– رواه عنه أبو كريب، محمد بن العلاء عند البخاري (٥٣٣) و(٢١٥١) وأبي يعلى (٧٣١٢)، وابن حبان (٧٢١٨)، والبيهقي في الكبرى (١١٩/٦).

– ورواه عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، وموسى بن عبدالرحمن المسروقي ويوسف بن موسى القطان عند البيهقي في الكبرى أيضا (١١٩/٦).

الترجمة الحديثية لرواة الأسانيد:

تنقسم الترجمة الحديثية على ثلاثة أقسام كما تقدم مرارا

والذي يعنينا منها في تخريج هذا الحديث الترجمة النقدية. إذ بعد أن خرجت خمسة أحاديث على نحو متكامل تقريباً؛ جاء دور الاختصار في التراجم المعرفية دون المدار، وسوف يتبين منهج المحدثين في التخريج المختصر من وراء تطبيقنا هذا، إن شاء الله تعالى.

– والترجمة المَعرفيَّة التي سوف نستغني عنها نهائياً في هذا الكتاب بدءاً من هذا الحديث تشمل الرواة: محمد بن العلاء، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وموسى ابن عبدالرحمن المسروقي، ويوسف بن موسى القطّان، ثم تلامذتهم وهم هنا: البخاري نفسه، وأبو يعلى والتلامذة الموصلون إلى أصحاب الروايات عند البيهقي، ويكفي (التقريب) في رواة الكتب الستة، والميزان، أو لسانه، أوالنبلاء أو تعجيل المنفعة للرواة الزوائد على رجال الستة.

– **الترجمة العلميّة النقدية**: وتشمل أعمدة الاسناد، الذين تفرّد بالحديث كلّ واحد منهم عن شيخه، وهم بُرَيد بن عبدالله بن أبي بردة (٦٥٨)، وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري (٧٩٥٢)، وأبو موسى الأشعري الصحابي الجليل ﷺ (٣٥٤٢)، وفي الترجمة النقدية نركّز على الأمور الآتية:

الأول: معرفة اسمه واسم أبيه، وكنيته، ونسبه القبلي، والمدني.

الثاني: رفع الجهالة عنه، ولذلك طريقان متكاملان:

أ– معرفة عدد شيوخه، وعدد تلامذته، لإزالة جهالة عينه.

ب– معرفة تنوّع معارف شيوخه، للوقوف على منـزلته في علم الحديث وغيره من العلوم.

الثالث: معرفة أقوال علماء الجرح والتعديل فيه، وخاصة النّقاد المتشدّدين من أمثال: أبي حاتم، والنّسائي، والعقيلي، وابن حبّان، لمعرفة ساحة أخطائه.

الرابع: الوقوف على من ترْجمه في الضعفاء والعلل، لمعرفة الأحاديث التي انتقدها العلماء من رواياته.

الخامس: معرفة منزلته في الكتب الصحاح ويلاحظ فيها ما يأتي:

- عدد مروياته فيها، مكررةً، وغير مكررة.
- كيفية تخريج أصحاب الصحاح له، أصلاً، أومتابعةً.
- الأبواب التي خرّجوا له فيها.

السادس: الوقوف على مواضع التخريج له في كتب التخريج العام والمذهبي لأنّ فيها فوائد مهمة جداً ، في تحديد منزلة الراوي الحديثية، وفي نقد حديث الباب ذاته.

هذا إذا كان الحديث من أحاديث الأحكام العقدية والتشريعية والجنائية أما إذا كان الحديث في الترغيب والترهيب، والتفسير، والرقائق، فلا حاجة إلى كل هذا النقد، لأنّ تخريج الحديث في هذه الأبواب هدفه الحثّ على أمر، أو نهي، أو تفسير غريب، وليس في ذلك كلّه تحليل أو تحريم.

وسوف أُترجم للرواة تنازلياً، فأبدأ بترجمة الصحابي، ثم الذي يليه إلى أبي أسامة حمّاد بن أسامة **مدار الحديث**.

١- أبو موسى الأشعري رضي الله عنه:

هو أبو موسى عبدالله بن قيس بن سُلَيم بن حضّار اليماني، الأشعري: صحابي مشهور، أسلم بمكّة قديماً، ثم رجع إلى أهله، وأقام فيهم حتى عام خيبر سنة سبع، حيث وافى النبيّ ﷺ فيها بعد ثلاث ليال من الوقعة، فقسم له النبيّ ﷺ ولأهله.

ولي البصرة لعمر، ولعثمان، ثم ولي الكوفة، وبها مات سنة أربع وأربعين على ما صحّحه الذهبي في النبلاء[١٧٠].

---

(١٧٠) مصادر ترجمته: أسد الغابة ٢٤٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٣٨٠/٢-٤٠٢، وتهذيب الكمال ٤٤٦/١٥، والتقريب (٣٥٤٢).

قال ابن بُرَيدة: (كان أبو موسى أثطّ، قصيراً، خفيف اللّحم).والأثط: الكوسج، وهو معرَّب، والمقصود به: ناقص الأسنان، أو الأضراس ومعنى هذا أنّ انطباق فكّه الأعلى على فكّه الأسفل غير طبيعي فيظهر فكّ الانسان الأعلى ناتئاً أو الأسفل بارزاً، فتطول بذلك ذقَنه(١٧١).

وقال فيه الذهبي: كان أبو موسى صوّاماً، قوّاماً، ربانياً، زاهداً، عابداً ممن جمع العلم، والعمل والجهاد، وسلامة الصّدر، لم تغيّره الامارة، ولا اغترّ بالدنيا وكان إماماً ربانياً.

وقال ابنه أبو بردة: قال لي أبي: ائتني بكل شيء كتبته، فمحاه، ثم قال: احفظ كما حفظتُ.

قلت: لست أدري لم يعّدون محوَ كتابة العلم من المآثر!؟

وقال ابن عون، عن الحسن البصري: كان الحكمان أبا موسى، وعمروَ بن العاص، وكان أحدهما يبتغي الدنيا، والآخر يبتغي الآخرة(١٧٢).

وقال الذهبي: له في مسند بقيّ بن مخلدٍ القرطبي ثلاثمئة وستون حديثاً.

ووقع له في الصحيحين تسعة وأربعون حديثاً، وتفرّد البخاري بأربعة أحاديث، وانفرد مسلم بخمسة عشر حديثاً.

وقال أيضاً: لا ريب أنّ غلاة الشيعة يبغضون أبا موسىﷺ، لكونه ما قاتل مع عليّ، ثم لّما حكّمه عليّ على نفسه -بضغط أصحابه اليمانيّة- عزل عليّاً وعزل معاوية، وأشار بابن عمر، فما انتظم من ذلك حال إ.هـ.

قلت: كان ابن عمر صهره على ابنته، وكان أهلاً لكل خير.

هذه النصوص تشير إلى أمور في شخصية أبي موسىﷺ:

---

(١٧١) انظر القاموس (ثطط) ص٨٥٣. و(كسج) ص٢٦٠، والمعرّب للجواليقي ص٣٣١.

(١٧٢) النبلاء ٤٠١/٢.

الأوّل: أنّ صحبة أبي موسى للنبيّ ﷺ كانت قرابة ثلاث سنين، وإن كان قد أسلم قبل الهجرة، وجملة ما رواه يتناسب مع مدّة صحبته للنبي الكريم ﷺ.

الثاني: أنّ أبا موسى كان رجلاً ورعاً صالحاً، يغلب عليه الزهد، وإيثار الآخرة على الأولى، ولهذا خدعه عمرو بن العاص،الذي كان يريد الدنيا،كماقال الحسن البصري!

الثالث: أنه كان سليم الصّدر، وسلامة الصدر تقود إلى إمكان مخادعته.

الرابع: أنّ أبا موسى كان ينهى عن الكتابة، وأحاديثه إنما رواها من حفظه وتراث آل أبي موسى غير مدوّن، فقد محاه أبو موسى، والاعتماد على الحفظ ليس مثل الاعتماد على الكتاب، فكن على ذُكْر من هذا، لما يأتي.

الخامس: أنّ الرواة عن أبي موسى يصلون إلى خمسين راوياً، منهم عدد من الصحابة وكبار التابعين، من أمثال سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير والحسن البصري رحمهم الله تعالى جميعاً.

السادس: أنّ الاختلاف في سنة وفاته كبيرٌ جدّاً، ما بين سنة اثنتين وأربعين إلى سنة ثلاث وخمسين، وهذا يستدعي وقفة متأنية عند دراسة مرويات صغار الرواة عنه.

٢- أبو بُرْدة بن أبي موسى: اسمه الحارث، ويقال: عامر بن عبدالله بن قيس، ويقال: اسمه كنيته، ثقة من فقهاء التابعين، ولي قضاء الكوفة، حتى عزله الحجاج، توفي سنة أربع ومائة أو قريباً منها، وقد جاوز الثمانين.

روى عن ثلاثة وعشرين شيخاً، نصفهم من الصحابة تقريباً، منهم علي بن أبي طالب، وحذيفة بن اليمان، وأبوه أبو موسى وعبدالله بن عمر، وعبدالله ابن عمرو، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم جميعاً.

وروى عنه خلائق يزيدون على خمسين راوياً، كثير منهم من التابعين منهم: أبناؤه بلال، وعبدالله، وسعيد ويوسف بني أبي بردة، وحفيده أبو بردة بن عبدالله ابن أبي بردة، وعامر الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم.

لم أقف فيه على أدنى جرح، ووثّقه محمد بن سعد، والعجلي، وابن خراش وذكره ابن حبّان في الثقات.

قال الذهبي: الفقيه، أحد الأئمة الأثبات. وقال الحافظ: ثقة من الثالثة(١٧٣).

٣- بُرَيد بن عبدالله: بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي (ع).

روى عن خمسة شيوخ -مع الخلاف في روايته عن أبيه عبدالله-، منهم: جدّه أبو بردة (ع)، وروى عن الباقين، خارج الكتب الستة.

وروى عنه تسعة عشر راوياً، منهم عدد من كبار الحفّاظ الفقهاء، من أبرزهم: السفيانان، وعبدالله بن المبارك، والفضل بن دكين، وأبو معاوية الضرير.

اختلف أئمة النقد في حاله، فقال ابن معين، وأبو داود، والترمذي: ثقة.

وقال النسائي وابن عدي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يُخطىء. وفي المشاهير: يهم. وترجمه العقيلي في ضعفائه، وقال: يروي مناكير. وترجمه ابن عدي في الكامل، والذهبي في الميزان، وأشار إلى أن العمل على تصحيح حديثه، وقال الأزدي: فيه لين، يحدّث عن أبيه بنسخة فيها مناكير، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، يكتب حديثه، وقال عمرو بن علي الفلاّس: لم أسمع يحيى القطّان، وابن مهدي يحدثان عن سفيان الثوري عنه بشيء، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، يخطئ قليلاً. وفي التحرير: هو صدوق حسن الحديث(١٧٤).

---

(١٧٣) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال ٣٣/ ٦٦ والنبلاء ٤/ ٣٤٣ وتذكرة الحافظ ١/ ٩٥، والتقريب (٧٩٥٢).

(١٧٤) مواضع ترجمته: تهذيب الكمال ٤/ ٥٠، والميزان ١/ ٣٠٥، التقريب (٦٥٨)

قال محقق تهذيب الكمال: (إنه لا عبرةَ كبيرةً بتضعيف أبي الفتح الأزدي وهو المتكلّم فيه، أما ما ذكره ابن عدي عن ابن حمّاد -يعني وظنّه عن البخاري من قوله: ليس بالقوي-، فلعلّه قول النسائي، فضلاً عن أنّ النّسائي قال فيه أيضاً: ليس به بأس.

وقد قال الذهبي في تاريخ الاسلام: هو صدوق موثّق، إلا أنّ أبا حاتم قال: لا يُحتجُّ به، وقال النسائي: ليس بالقويّ.

وقال الحافظ في مقدمة الفتح: احتجّ به الأئمة كلّهم، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة).

قلت: كلام محقق تهذيب الكمال في التحرير (صدوق حسن الحديث) يشير إلى أنّ نضاله هذا، عنه ليرفع من رتبته إلى درجة الاحتجاج، لأنّ كلام أبي حاتم والنسائي، وابن حبّان، والعقيلي والأزدي يجعله في درجة الاعتبار.

غير أنّ دفاعه ليس فيه كبير تحصيل، فتضعيف الأزدي لا يُعتدُّ به إذا انفرد بتضعيف راوٍ مُخالف له في الاعتقاد، لا مُطلقاً؛ لأنّه إمام من كبار أئمة النقد، ثم إنّ قول الأزدي، لا يختلف عن قول أبي حاتم، والنسائي، والعقيلي، وابن عدي.

وما جاء عن النسائي وابن عدّي من أنّه (لا بأس به)، ليس مخالفاً لما قال الأزدي، فإنّ التتبع دلّ على أنّ (لا بأس به) في درجة الاعتبار عندهما.

فَبُرَيد حديثه جيّد يحتاج إلى متابع أو شاهد، وشاهد حديثنا مخرَّج في كتاب الاجارة نفسه وسيأتي.

٤- أبو أسامة الكوفي: هو حمّاد بن أسامة القرشي -مولاهم-، أبو أسامة الكوفي، مشهور بكنيته من كبار التاسعة (ت ٢٠١هـ) وهو ابن ثمانين سنة (ع).

روى عن خلائق يزيدون على خمسين شيخاً، منهم: (ق) الثوري (خ م ق) وشعبة بن الحجاج (م) وعبد الملك ابن جريج (م) ومالك بن مِغْول (م سي) وبُرَيد بن عبدالله بن أبي بردة.

وروى عنه خلائق يزيدون على ستين راوياً، منهم: محمد بن إدريس الشافعي، وإبراهيم بن سعيد الجوهري (م د ت) وأحمد بن حنبل (د) وإسحاق بن راهويه (خ م س) وابن المَديني (خ) ويَحيَى بن معين (م) ويوسف بن موسى القطّان (خ د ق) وغيرهم.

لم يترجمه مصنّفو الضعفاء في كتبهم، ولم أقف فيه على جرح إلاّ ما يأتي:

- رُمي بالتدليس.
- يَكتب حديثَ غيره، ثم يرويه لنفسه، وهذا يسمّى سرقة للحديث.
- دفن كتبه، ثم حدّث من حفظه، فظهر الخلل في حديثه.

قلت: والجواب على هذه الاتهامات من وجوه:

الأول: أنّ التدليس عند علماء الحديث ليس جرحاً على كل حال، وإنما يوجب التوقف في قبول حديث المدلّس، حتى تستبين حاله، وقد نقل ابن سعد أنه كان يبيّن تدليسه.

فإذا أخذنا بقول ابن سعد، سقطت التهمة، وإذا احتطنا في القبول؛ عاملناه معاملة جميع المدلسين، وذلك بالتوقف في قبول حديثه، حتى يصرّح هو بالتحديث، أو يظهر ما يبين قبول الحديث

الثاني: حاشا حمّاد بن أسامة من سرقة الحديث، ولكن الرجل كان من العبّاد النسّاك في زمن سفيان الثوري، وكان شاباً عاقلاً، فكأنه انتابه حالة من **التجريد الروحي**، فعدّ كلّ شيء يتعلّق بالعلم والناس؛ قاطعاً عن الله تعالى، معوقاً له على الوصول إلى مرضاته، فأحرق كتبه، أو دفنها، فتلفت ثم لمّا عاد إلى حالة الاستقرار والصحو الروحي؛ وجد أنّه يحتاج إلى كتبه ورواياته، فطفق يبحث عن تلك الروايات عند أقرانه، وتلامذته، حتى جمعها، أو جمع أكثرها، وهو يعرفها بلا ريب، فمن هنا جاءته التهمة.

ومثل حمّاد في زهده، وورعه، ونسكه لا يُتصوّر منه سرقة الحديث وانتحاله.

ثم إنّ العلماء قد نصّوا في ترجمة بُرَيد أنّ حمّاداً أروى الناس عنه، فهو لا يُتّهم عليه إذاً.

الثالث: أمّا تحديثه من حفظه، فلا يُنكر على محدّث أن يحدّث من حفظه لكنّ المشهور عن حمّاد أنه كان (صحيح الكتاب، ضابطاً للحديث، كيساً صدوقاً) كما نقل المزّي عن أحمد.

قال الذهبي: أبو أسامة لم أُورده -يعني في الميزان- لشيء فيه، ولكن ليُعرف أنّ هذا القول باطل.

وقال الحافظ: ثقة، ثبت، ربما دلس، وكان بأَخَرة يحدّث من كتب غيره(١٧٥).

وخلاصة حال حماد بن أسامة: أنه ثقة ثبت، يُنظر في تدليسه، وتجتنب مخالفاته.

وعلى كلّ حال، فحمّاد خير من بُرَيد بما لا يقاس، فإن كان في الحديث ضَعْف، فسببه بُرَيد بن عبدالله لا حمّاد، لأنّ الضعف يلصق عادة بأضعف راوٍ في السند، وبُرَيد هو الأضعف.

ومما يلاحظ هنا أن بُرَيداً لا نعرف له تاريخ ولادة، ولا تاريخ وفاة، وقد شكّك المزّي في سماعه من أبيه، ولست أدري كيف سمع جدّه، ولم يسمع أباه؟!

الحكم على الحديث من مداره:

الكلام في حمّاد لا يضرّ أبداً، وأبو موسى وابنه أبو بردة ثقتان عالمان جليلان، وعلّة الحديث في **بُرَيد**، لأنّه كان يروي عن جدّه مناكير.

فالحديث لا يرتقي إلاّ بمتابع لبُرَيد، ولم يوجد، أو شاهد، وقد وجد!

---

(١٧٥) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال ٢١٧/٧، والميزان ٥٨٨/١، والتقريب (١٤٨٧).

ويبدو لي أنّ البخاري إنما أخرج حديث أبي موسى لغرضين، أو أحدهما:

الأول: أن يكون شاهداً في الجملة لحديث عبدالله بن عمر.

الثاني: أن يُنبّه إلى مخالفة حديث أبي موسى لحديث ابن عمر، من سوء حفظ بُرَيد ومناكيره.

وحديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما إسناده صحيح مشهور عنه، رواه عنه ابنه سالم بن عبدال،له ومولياه عبدالله بن دينار، ونافع عند البخاري:

- أما رواية ابنه سالم، فأخرجها، البخاري في كتاب (١٣) مواقيت الصلاة باب (١٦) من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، رقم الحديث (٥٣٢) من حديث إبراهيم بن سعد الزُّهريّ، عن محمد بن مسلم بن شهاب عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه، عن النبيّ ﷺ... الحديث.

- وأخرجه في (١٠٠) التوحيد، باب (٣١) في المشيئة والارادة**﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾** [الانسان:٣٠] رقم (٧٠٢٩) من حديث شعيب عن الزُّهريّ به مثله.

- وأخرجه فيه، باب (٤٧) قول الله تعالى: **﴿قل: فأتوا بالتوراة فاتلوها﴾** [آل عمران:٩٣] برقم (٧٠٩٥) من حديث يونس، عن الزُّهريّ به مثله.

- وأخرجه البخاري في (٤٢) الاجارة، باب (٨) الاجارة إلى نصف النّهار برقم (٢١٤٨) من حديث أيوب السختياني، عن نافع، عن عبدالله بن عمر به نحو حديث سالم.

- وأخرجه في (٦٤) الأنبياء، باب (٥١) ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٢٧٢) من طريق ليث، عن نافع به مثل حديث أيوّب.

- وأخرجه في (٤٢) الاجارة، باب (٩) الاجارة إلى صلاة العصر (٢١٤٩) من حديث مالك، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر به نحوه.

– وفي (٦٩) فضائل القرآن، باب (١٧) فضل القرآن على سائر الكلام (٤٧٣٣) من حديث سفيان عن عبدالله بن دينار به مثل حديث مالك.

ولا ريب أنّ هذا الحديث أصحّ من حديث أبي موسى بمرّات ومرّات فكان حريّاً أن يكون هو الأصل المقدّم في التخريج على حديث أبي موسى.

وكان جديراً بأن يُخرّج ثماني مرات في ثمانية أبواب، بينما خرّج حديث أبي موسى في موضعين إمّا شاهداً لحديث ابن عمر في الجملة، وإمّا أنّ البخاري خرّجه على الباب، أو ليبيّن خطأ بُرَيد بأدب!

التوازن التشريعي في متن الحديث:

إذا نظرنا في روايات الحديث عند البخاري، وأبي يعلى، وابن حبّان والبيهقي نجد بعض الألفاظ التي رويت بالمعنى، وبعض الألفاظ غير المفهومة وبعض الألفاظ التي تخالف حديث ابن عمر.

قلت: لو رجعنا إلى روايات الحديث؛ رأينا اختصار الحديث في المواقيت ويرجح أنّ المختصر هو الامام البخاري نفسه، لأنّ الذي يعنيه في المواقيت، ما يشير من الحديث إليها، أمّا في الاجارة، فالمقام يقتضي ذكر الأجر، والمحاورة عليه فذكره البخاري.

والذي يؤكّد ذلك أنّ الاسناد لم يختلف فيه راوٍ واحد من البخاري إلى أبي موسى الأشعري، وهذا دأبه في جميع أبواب كتابه على كلّ حال! وسوف يأتي توضيح ذلك.

– **مقارنة متنه بمتن حديث ابن عمر:** المقارنة لا تُظهر غرض البخاري

إذا قصرنا المقارنة على الموضعين اللذين خرّج فيهما الحديثين متتابعين في المواقيت والاجارة، لذلك فسوف أجري الموازنة بين طرق رواية سالم، ثم أسوق أكمل متن لكل رواية.

١– حديث ابن عمر في المواقيت (٥٣٢) جاء من رواية سالم عن ابن عمر.

٢- وحديثه في الاجارة (٢١٤٨) جاء من رواية عبدالله بن دينار عن ابن عمر، فهل اختصر البخاري هذه الرواية في المواقيت، وأتمّها في موضع آخر؟

قلت: تتبعت المواضع الثلاثة التي خرّج فيها البخاري رواية سالم، عن عبدالله، فرأيت الاختلاف بينها يسيراً جداً.

ولتكتمل الصورة نسبياً، يحسن أن أسوق أكمل رواية من كل روايات حديث ابن عمر الثلاث حتى أوازن بينها من جهة، وحتى أوازن بينها وبين حديث أبي موسى من جهة أخرى.

١- رواية سالم، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهم:

يقول: (إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم، كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس..

أوتي أهل التوراة التوراة، فعملوا، حتى إذا انتصف النهار؛ عجزوا فأُعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتي أهل الانجيل الانجيلَ، فعملوا إلى صلاة العصر، ثم عجزوا فأُعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أُوتينا القرآن، فعملنا إلى غروب الشمس، فأعطينا قيراطين، قيراطين فقال أهل الكتابين: إيْ ربَّنا، أعطيت هؤلاء قيراطين، قيراطين وأعطيتنا قيراطاً قيراطاً، ونحن كنا أكثر عملاً؟! قال: قال الله عز وجلّ: هل ظلمتكم من أجركم من شيء؟ قالوا: لا. قال: فهو فضلي أوتيه من أشاء) إ.هـ.

٢- رواية عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر، عن النبيﷺ قال: (إنّما أجلكم في أجل من خلا من الأمم كما بين صلاة العصر، ومغرب الشمس..

ومثلكم ومثل اليهود والنصارى، كمثل رجل استعمل عُمّالاً، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود.فقال: من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر؟ فعملت النصارى، ثم أنتم تعملون من العصر إلى المغرب

بقيراطين قيراطين. قالوا: نحن أكثر عملاً وأقلّ عطاءً!؟ قال: هل ظلمتكم من حقّكم؟ قالوا: لا! قال: فذاك فضلي أوتيه من أشاء)[١٧٦] إ.هـ.

٣- رواية نافع، عن عبدالله بن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: (إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم، ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس، وإنما مثلكم ومثل اليهود، والنصارى، كرجل استعمل عُمّالاً، فقال: من يعمل لي إلى نصف النّهار، على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار، على قيراط قيراط.

ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟

فعملت النصارى من نصف النّهار إلى صلاة العصر، على قيراط قيراط.

ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، على قيراطين، ألا لكم الأجر مرّتين!

فغضب اليهود والنّصارى فقالوا: نحن أكثر عملاً وأقلّ عطاء؟! قال اللّه: هل ظلمتكم من حقّكم شيئاً؟ قالوا: لا! قال: فإنّه فضلي، أُعطيه من شئت)[١٧٧]

٤- رواية أبي بردة عن أبي موسى، عن النبيّ ﷺ قال: (مثل المسلمين واليهود، والنصارى، كمثل رجل استأجر قوماً إلى الليل على أجر معلوم، فعملوا إلى نصف النّهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلى أجرك الذي شرطت لنا، وما عملنا باطل، فقال لهم: لا تفعلوا، أكملوا بقية عملكم، وخذوا أجركم كاملاً، فأبوا وتركوا، واستأجر أجيرين بعدهم، فقال لهما: أكملا بقية يومكما هذا، ولكما الذي شرطت لهم من الأجر، فعملوا، حتى إذا كان حينُ صلاة العصر، قالا: لك ما عملنا باطل، ولك الأجر الذي جعلت لنا فيه، فقال لهما: أكملا بقية عملكما ما بقي من النهار شيء يسير، فأبيا، واستأجر قوماً أن يعملوا له بقية يومهم

(١٧٦) فضائل القرآن (٤٧٣٣).

(١٧٧) الأنبياء (٣٢٧٢).

فعملوا بقية يومهم، حتى غابت الشمس، واستكملوا أجر الفريقين كليهما، فذلك مثلهم، ومثل ما قبلوا من هذا النور)[١٧٨] إ.هـ.

بعد عرض هذه الروايات الأربع يمكن المقارنة بينها جميعاً على النحو الآتي:

١- في رواية سالم: (إنما بقاؤكم فيما سلف من الأمم) وفي روايتي عبدالله ابن دينار، ونافع: (إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم).

٢- في روايتي عبدالله بن دينار، ونافع: (كمثل رجل) أو (كرجل إستأجر عُمّالاً، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟) في رواية سالم لا يوجد هذا التمثيل، وفيها: (أوتي أهل التوراة التوراة، فعملوا، حتى إذا انتصف النهّار؛ عجزوا) وتقدّم أن الرواية في التوحيد: (أعطي) و(ثم عجزوا، فأعطوا قيراطاً قيراطاً).

- وفي روايتي ابن دينار، ونافع: (فقال: من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر) أو (إلى صلاة العصر) وفي رواية سالم: (ثم أوتي أهل الانجيل الانجيل فعملوا...)، والثالثة (من العصر إلى المغرب)كذلك.

ويلاحظ على روايات حديث ابن عمر، أنّ رواية سالم تختلف بعض اختلاف عن روايتي عبدالله بن دينار، ونافع، ولا ريب أنّ رواية سالم أندى وأبلغ لأنّه عربيّ فقيه، وهما موليان من موالي والده، غير عربيين، ولا يضارعانه في الفقه قطعاً، وإنما قمنا بهذا الترجيح، لأنّ عبدالله بن عمر، لا يجوّز الرواية بالمعنى فاختلاف ألفاظ الحديث، من الرواة عنه، نصّ عليه الحافظ في الفتح (٢/٤٦).

لكن مع هذا الاختلاف الظاهر في ألفاظ روايات حديث ابن عمر، فإنها جميعاً تتّفق على ما يأتي:

- جميع الروايات تقول: إنّ اليهود عملوا من الصباح إلى الظهر، واستوفوا أجرهم قيراطاً قيراطاً، وأنّ النصارى عملوا من الظهر إلى العصر، واستوفوا أجرهم

(١٧٨) كتاب الاجارة (٢١٥١).

قيراطا قيراطا، وأن المسلمين عملوا من العصر إلى المغرب، واستوفوا قيراطين قيراطين.

– وجميع الروايات تتفق على أن مرد ذلك إلى فضل الله تعالى، وكرمه على هذه الأمة.

– وجميع روايات حديث ابن عمر خلت من جملة ((فذلك مثلهم، ومثل ما قبلوا من هذا النور)).

أما حديث أبي موسى رضي الله عنه، فيخالف هذه الروايات جميعها بما يأتي:

– أن الرجل استأجر قوما يعملون من أول النهار إلى الليل، وليس إلى الظهيرة.

– أن اليهود عملوا إلى الظهيرة، ثم استنكفوا عن العمل، وقالوا: (لا حاجة لنا إلى أجرك الذي شرطت لنا، وما عملنا باطل)، وانصرفوا من دون أي أجر.

– أن النصارى عملوا إلى العصر، ثم استنكفوا عن العمل، إلى بقية النهار وقالوا مثل ما قال اليهود: (لك ما عملنا باطل!!) وانصرفوا من دون أي أجر.

– في حديث أبي موسى أنهم هم الذين رفضوا الأجر، واستغنوا عنه، وليس فيه ذكر القراريط! فكيف السبيل إلى التوفيق بين حديثين متناقضين، وكلاهما في صحيح البخاري، وكلاهما أعرض مسلم عن تخريجه في صحيحه؟!

قال الحافظ في شرح هذين الحديثين في المواقيت من الفتح (٤٧/٢): (أخرج المصنف هذا الحديث -حديث ابن عمر- وحديث أبي موسى بعده في أبواب الاجارة ويقع استيفاء الكلام عليهما هناك، إن شاء الله تعالى.

والغرض هنا، بيان مطابقتهما للترجمة، والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منها)، ثم نقل الحافظ عن عدد من العلماء بعض أوجه التوفيق بين الترجمة والحديثين، وسيأتي، ثم قال: (وأما ما وقع من المخالفة بين سياق حديث ابن عمر

فظاهرهما أنهما قضيتان، وقد حاول بعضهم الجمع بينهما، فتعسَّف، وقد قال ابن رُشَيد ما حاصله: (إنَّ حديث ابن عمر ذُكر مثالاً لأهل الأعذار، لقوله: (فعجزوا)، فأشار إلى أنَّ من عجز عن استيفاء العمل، من غير أن يكون له صنيع في ذلك؛ أنَّ له الأجر تامّاً، فضلاً من الله.

قال — يعني ابن رُشَيد الفهري -: وذُكر حديث أبي موسى مثالاً لمن أخرّ بغير عذر، وإلى ذلك الاشارة بقوله عنهم: (لا حاجة لنا إلى أجرك، فأشار بذلك إلى أنَّ من أخّر عامداً؛ لا يحصل له ما حصل لأهل الأعذار...) إ.هـ.

قلت: و لم يُعقّب الحافظ بشيء، مع أنَّ التكلّف ظاهر في هذا الجمع غير السديد، فماذا قال في الاجارة، حيث وعد باستيفاء الكلام هناك؟!

قال رحمه الله تعالى: (قوله: (يعملون عملاً إلى الليل) هذا مغاير لحديث ابن عمر، لأنَّ فيه أنّه استأجرهم، على أن يعملوا إلى نصف النّهار، وقد تقدّم ذكر التوفيق بينهما، وأنهما حديثان سيقا في قصّتين.

نعم! وقع في رواية سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، الماضية في المواقيت الآتية في التوحيد، ما يوافق رواية أبي موسى، فرجَّحها الخطّابي على رواية نافع وعبدالله بن دينار، لكن يُحتمل أن تكون القصتان جميعاً كانتا عند ابن عمر فحدّث بهما في وقتين)[١٧٩] إ.هـ.

قلت: الكلام مع الحافظ في نقطتين:

الأولى: قوله: إنّهما حديثان سيقا في قصّتين بعيد، بناه الحافظ على اعتبار هذا حديثاً صحيحاً في البخاري، وهذا مثله، فمهما كان الجمع متكلّفاً؛ فلابدّ من الجمع بينهما، ولو تذكر الحافظ —وهو يشرح هذا الحديث- أنّه هو قال **بأنَّ البخاري قد يخرّج لمن في حفظه شيء في المتابعات والشواهد،** لجمع بين الحديثين

(١٧٩) الفتح ٤/٥٢٤.

على النحو الآتي: حديث ابن عمر، لا ارتياب في ثبوته عنه، وفي ثبوت حديث أبي موسى ارتياب كبير، فما اجتمعت عليه روايات حديث ابن عمر الثلاث، مع حديث أبي موسى، فهو القدر الصحيح.

- وما كان من قبيل الرواية بالمعنى، وُفّق بين ألفاظه ما أمكن.

- وما انفرد به بعض الرواة الثقات؛ قُبِلَ كزيادة ثقة.

- وما خالف كلَّ ما تقدّم يُطرح على أنّه شاذ إذا خالف فيه ثقة، ويطرح ما خالف فيه سيء الحفظ، أو راوي المناكير، مثل **بُريد** على أنّه ضعيف منكر وتطبيق قواعد علم الحديث لا يقبل غير هذا. **هذه الأولى.**

والثانية: دعوى موافقة رواية سالم بن عبدالله لحديث أبي موسى غريبة جداً من الخطّابي، ومن الحافظ!

فرواية سالم من طرقها الثلاث تتفق مع مضمون روايتي نافع وعبدالله بن دينار في أنّ القوم عجزوا عن الاكمال، واستوفوا حقّهم كاملاً، قيراطاً قيراطاً بينما حديث أبي موسى يصرخ بأن القوم رفضوا إكمال عملهم، واسترضاهم المستأجر فرفضوا استرضاءه، وانصرفوا، ولم يأخذوا أيّ أجر.

وليس في رواية أبي موسى ذاك الحوار، بين أهل الكتابين مع الله تعالى وليس فيه ذكر صنف الأجر الذي هو القيراط، فكيف يقال: إنّ رواية سالم موافقة لحديث أبي موسى؟ بل أقول: هي مخالفة تمام المخالفة.

نعم نحن رجّحناها على روايتي ابن دينار، ونافع، لأنّ سالماً أفقه، وأعلم بالعربية منهما، ولأنّ سياقة متنها أبلغ وأندى، وبالتالي فهي أقرب إلى البلاغة العربية العالية.

الثالثة: ترجيح الحافظ أنّ حديث ابن عمر، وحديث أبي موسى قصتان مختلفتان ترجيح من غير أدنى مُرجّح، بل الراجح أنهما واقعة واحدة، ضبطها ابن عمر ورواته، ولم يضبطها بعض رواة أبي موسى.

- إنَّ الحافظ نفسه أقرَّ بوجود الاختلاف بين الروايتين، في صدر الكـــــلام الذي نقلته عنه آنفاً، وحاشا لكلام رسول الله ﷺ من التعارض.

- إنَّ الحافظ نفسه يميل إلى أنّ الحديثين يعبّران عن واقعة واحـــدة ضمنـــاً بدليل قوله: (يحتمل أن تكون القصتان جميعاً كانتا عند ابن عمر، فحدّث بهمـــا في وقتين) فيترّجح أنّ ابن عمر هو صاحب الحديث، لا أبو موسى، كما سيأتي.

الرابعة: اعتراف الحافظ بالمغايرة بين حديث ابن عمر وأبي موسى، لكـــن وجه الجمع الذي نقله عن ابن رُشَيد؛ غير وجيه، ولا عن طريق الرّمز على منـــهج الباطنية!! ثم لماذا هذا الالْغاز كُلّه، والنّبيّ ﷺ، أفصح الخلق؟ وليـــس مثـــل هـــذه الاشارات من أسلوبه ﷺ في الخطاب، قال بأبي هو وأمي ونفسي:

(**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النّار**) فأين هذا الخطاب، مـــن دعوى ابن رشيد بأنّ رواية أبي موسى التي فيها: (لا حاجة بنا إلى أجـــرك، ومـــا عملنا لك باطل) تدلّ على أنَّ من أخّر العبادة عن وقتها عامداً لا يعذر؟! وكأننـــا والله عَجْم غفل، لا نفقه العربية، إلا بهذه التأويلات البعيدة عن حكمة الشارع.

ويبدو لي أنّ الحديثين حديث واحد، للأسباب الآتية:

الأوّل: الاختلاف الحقيقي الظاهر، والباطن، بين الحديثـــين، وإذا حصـــل اختلاف بين حديثين، نحاول الجمع بينهما، إن أمكن، وإلاّ لجأنـــا إلى الـــترجيح بالأحفظ، أو الأكثر عدداً، أو الأفقه. ومما لا ريب فيه أن سند ابن عمر مشـــهور صحيح لذاته عنه، ورواته الثلاثة عنه سالم، وعبدالله بن دينار، ونـــافع ثلاثتـــهم أحفظ من أبي بردة بلا ريب! والرواة الكُثُر الذين رووه عن سالم، وابن دينـــار، ونافع كلّهم أوثق من بُريد راوي حديث أبي موسى الوحيد.

بل أين بُرَيد من مالك، أو سفيان، أو شعيب، أو الزُّهريّ؟ وأين فقهه مـــن فقه أيّ واحد منهم؟

الثاني: أنّ المثل يتناول المسلمين، والنصارى، واليهود، ويتحدث عن المؤاجرة، والعمل، وعدم إتمامه، وأخذ الأجرة، وعدم أخذها، وهذا يشير إلى أنّ الحديثين يتناولان واقعة واحدة، ضبطها قوم، و لم يضبطها آخرون.

الثالث: التعارض بين الحديثين، يُحيل أن يكونا صادرين معاً عن النبيﷺ فلابد من الترجيح، حين تعذر الجمع المقبول، والترجيح لا يلغي حديث أبي موسى كاملاً، وإنما يقبل منه ما يوافق روح حديث ابن عمر، ويطرح ما وراءه مما يخالفه.

الرابع: أنّ حديث عبدالله بن عمر فيه تصريح بسماعه من النبيﷺ وليس في حديث أبي موسى تصريح بالسماع، فلا يبعد أن يكون أبو موسى سمعه من عبدالله بن عمر الأطول صحبة منه للنبيﷺ ، وكان عبدالله صِهره على ابنته فجعله أحد رواة الحديث، فجعله عن أبي موسى، عن النبيﷺ، اعتزازاً بتراث آل أبي موسى، ثم راح هذا الراوي -وليكن بُريد مثلاً- يُخلّط في رواية الحديث على نحو ما تقدّم!

الخامس: لماذا نحن نتكلّف الجمع المتعسّف بين حديثين متناقضين، مادام أحدهما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة، ولا مع مكارمها، وإسناده غاية في الصحة والثاني ليس بصحيح، وهو يتعارض مع المقاصد والمكارم معاً؟!

لكل ما تقدّم أقول: إنّ حديث ابن عمر سنده صحيح مشهور عنه وحديث أبي موسى غير صحيح سنداً ولا متناً، وبعض ألفاظه يشهد لها حديث ابن عمر وبعضها الآخر منكرٌ، ويبدو أنّ الامام مسلماً، أعرض عن إخراج الحديثين معاً لهذا التعارض الظاهر بينهما، ولأسباب أخرى سيأتي بعضها.

وبعد أن انتهينا من الحكم على الحديث، يجمل بنا أن نقتطف من ورائه بعض الفوائد الحديثية، والعربية، والفقهية.

١-مطابقة تراجم البخاري لمتن الحديثين:

نقل الحافظُ في الفتح عن المهلب[١٨٠] قوله: (أورد البخاري حديث ابن عمر، وحديث أبي موسى، في هذه الترجمة (باب: من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) ليدلّ على أنّه قد يستحقّ بعمل البعض أجر الكلّ مثل الذي أُعطي من العصر إلى الليل، أجر النهار كلّه، فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلّها ولو لم يُدرك إلاّ ركعة، وبهذا تظهر مطابقة الحديثين للترجمة).

قال الحافظ: وتكملة ذلك أن يُقال: إنّ فضل الله الذي أقام به عمل ربع النّهار، مقام عمل النهار كلّه؛ هو الذي اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التي هي العصر؛ مقام إدراك الأربع في الوقت، فاشتركا في كون كلٌّ منهما ربع العمل.

وحصل بهذا التقدير، الجواب عمّن استشكل وقوع الجميع أداءً، مع أنّ الأكثر -يعني من الركعات- إنما وقع خارج الوقت، فيقال في هذا المجال، ما أجيب به أهل الكتابين: (**ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء**) إ.هـ.

وقد بيّن الحافظ في الاجارة (٥٢١/٤) مطابقةَ الحديثين لثلاث تراجم ترجم بها البخاري هناك: باب الاجارة إلى نصف النّهار، وباب الاجارة إلى صلاة العصر وباب الاجارة من العصر، إلى الليل، فقال: (قيل: أراد البخاري إثبات صحّة الاجارة، بأجر معلوم، من أجل أنّ الشارع، ضرب المثل بذلك، ولولا الجواز، ما أقرّه.

ويحتمل أن يكون الغرض من كلّ ذلك، إثبات جواز الاستئجار لقطعة من النّهار، إذا كانت معيّنة، دفعاً لتوهّم من يتوهّم، أنّ أوّلَ المعلوم، أن يكون يوماً كاملاً).

---

(١٨٠) هو المهلّب بن أحمد ابن أبي صفرة ـــ واسمه أسيد ـــ بن عبدالله الأسدي الأندلسي المريّي، مصنّف شرح صحيح البخاري، كان أحد الأئمة الفصحاء الموصوفين بالذكاء (ت٤٣٥هـ). النبلاء ٥٧٩/١٧، والفتح ٤٧/٢

وبيّن الحافظ مناسبة حديث ابن عمر لباب فضل القرآن على سائر الكلام من جهة ثبوت فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم، وثبوت الفضل لها إنما ثبت من فضل كتابها الذي أمرت بالعمل به(١٨١).

و لم يذكر شيئاً عن مطابقة حديث ابن عمر لباب ما ذكر عن بني إسرائيل (٥٧٠/٦) لوضوحه فيما يبدو.

وبين مناسبة حديث ابن عمر لترجمة باب في المشيئة والارادة من كتاب التوحيد (٤٦٠/١٣) فقال: ذكره البخاري هنا لقوله ﷺ -حكاية عن ربّ العزّة: (ذلك فضلي أوتيه من أشاء) وللاشارة بقوله ذلك، إلى جميع الثواب، لا إلى القدر الذي يقابل العمل كما يزعم أهل الاعتزال إ.هـ.

وبيّن مناسبة حديث ابن عمر لترجمة باب قول اللّه تعالى: **﴿قل: فأتوا بالتوراة فاتلوها﴾** في التوحيد (٥١٧/١٣) أنّ المراد بالتلاوة: القراءة، وقد فُسّرت التلاوة بالعمل، والعمل من فعل العامل، وقال أيضاً (٥١٩/١٣): قال ابن بطّال(١٨٢): معنى هذا الباب، أنّ كل ما ينشئه الانسان، مما يؤمر به من صلاة، أو حج، أو جهاد، وسائر الشرائع؛ عمل يجازى على فعله، ويعاقب على تركه، إن أنفذ الوعيد، انتهى. وليس غرض البخاري هنا، بيان ما يتعلّق بالوعيد، بل ما أشرت إليه قبل.

قلت: هذه المناسبات التي ذكرها الحافظ ابن حجر أسباباً لتكرار البخاريّ حديث أبي موسى في المواقيت والاجارة، وتكرار حديث ابن عمر، في المواقيت والاجارة، وأحاديث الأنبياء، وفضائل القرآن والتوحيد.

---

(١٨١) الفتح ٦٨٥/٨.

(١٨٢) هو العلاّمة أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري، ثمّ القرطبي،ثمّ البلنسي ويعرف بابن اللجّام قال ابن بشكوال: شرح صحيح البخاري في عدّة أسفار(ت ٤٤٩هـ).النبلاء للذهبي٤٧/١٨.

ويرى أكثر العلماء أنّ البخاريّ بارع في توظيف الحديث للترجمة التي يسوقه تحتها. ولا ريب في أنّ بعض تلك المواطن بارعة عميقة، تدلّ على فهم دقيق، واستنباط حسن، لكنّ بعضها يصعب قبول تكراره تحتها، لظهور المعنى من غير إيراد هذا الحديث، أو ذاك.

وفي حديثي أبي موسى وابن عمر هذين، لا حاجة إطلاقاً إلى إيرادهما في المواقيت والاجارة لورود أحاديث صريحة في الدلالة على المواقيت، والايجار والاستئجار، ولا حاجة إلى إيراد حديث ابن عمر، في جميع المواضع التي أورده فيها لقيام غيره ببيان الترجمة بأوضح منه.

وكان يُتوقّع أن يخرّج البخاري هذين الحديثين، في فضائل الأمة المحمديّة فهو ألصق بهذا الكتاب من كل المواضع التي خرّجه فيها.

وكان يتوقع أن يخرّجه في أشراط الساعة، استئناساً بقول الله تعالى: ﴿**اقتربت الساعة وانشقّ القمر**﴾، وقوله صلّى الله عليه وآله وسلم: (**بُعثت أنا والساعة كهاتين**)، وكان يتوقع أن يخرّجه في أحاديث القيامة، لما فيه من الترغيب بالطاعات.....إلخ.

ونحن لا نعني أنّ تخريج البخاري هذين الحديثين في هذه الكتب والأبواب عديم الفائدة، وإنما نريد أن نأخذ بيد طالب العلم، إلى ساحة النقد العلمي والتقويم الصحيح، بعيداً عن التهويل والمنقبيات، التي درج عليها الكتّاب في القديم والحديث من جهة، وتذكيراً بإمكان الاستدراك على البخاري، وغير البخلوي، في بعض الجوانب العلميّة من جهة أخرى!

فابن حبّان -مثلاً- لم يخرّج أيّاً من الحديثين في المواقيت، أو في الاجارة وإنما خرّجهما في كتاب التاريخ، تحت ترجمة: ذكر تمثيل المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلم برقمي (٧٢١٧-٧٢١٨)، والبغوي أخرجهما في كتاب الفضائل باب: فضل الله سبحانه وتعالى مع هذه الأمة برقمي (٤٠١٧-٤٠١٨) وأخرج

ابن حبان حديث ابن عمر في التاريخ أيضا، ذكر الاخبار عن قدر ما بقي من هذه الدنيا في جنب ما خلا منها برقم (٦٦٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب الأمثال (٤٥) عقب كتاب الأدب، باب: ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأوله رقم (٢٨٧١)، وهذا يعني أن هؤلاء الأئمة، رأوا غير ما رأى البخاري، ورغبوا عن اختياره.

٢- ضرب الأمثال والأحكام: نقل الحافظ ابن حجر في الفتح عن ابن المنير الاسكندراني[١٨٣] قوله: (يستنبط من هذا الحديث، أن وقت العمل ممتد إلى غروب الشمس، وأقرب الأعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر.

فهو -أي الحديث- من قبيل الاشارة، لا من صريح العبارة، فإن الحديث مثال، وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت، بل هو شامل لسائر الأعمال من الطاعات في بقية الأعمال إلى قيام الساعة،وقد قال إمام الحرمين:

(إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التي تأتي لضرب الأمثال).

قلت: جرت عادة العرب أن يذكروا كلاما مسهبا، ويقصدون منه كلمة واحدة، أو يريدون المعنى الذي يهدف إليه الكلام، لا دلالات الألفاظ الظاهرة ذاتها، وأحاديث الأحكام ظاهرة الدلالة على المراد الأول، أما أحاديث الأمثال وأخبار الماضين؛ فإنما يراد منها العبرة، ولذلك لا تؤخذ منها الأحكام ، والعقائد!.

بقيت ههنا مشكلة تحتاج إلى حل صحيح، وليس حلا ترقيعيا، من بابة: يحتمل، ومن الممكن، ومما يترجح لدي، فإن ما يبنى على مثل هذه السياقات لا يصلح أن يكون دينا محفوظا.

---

(١٨٣) هو الامام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الاسكندراني (ت٦٨٣هـ) له شرح على صحيح البخاري في نحو عشر مجلدات، وله كلام على تراجم البخاري سماه (المتواري على تراجم البخاري) مطبوع متداول انظر كشف الظنون ١/١٣٦-٥٤١ و٢/١٤٧٥ للوقوف على بعض مؤلفاته، وانظر الفتح٢/٤٨

وهذه المشكلة هي أن حديث ابن عمر، وما يوافقه من حديث أبي موسى يكاد يكون مطابقا لنص في الانجيل، في هذا الموضوع نفسه.

قال الامام أبو محمد ابن قتيبة: قرأت في الانجيل أن المسيح عليه السلام قال للحواريين:(كثيرون أولون يكونون آخرين، وآخرون أولين، فإن ملكوت السماوات يشبه رجلا رب بيت خرج مع الصبح ليستأجر فعلة لكرمه، فاتفق مع الفعلة على دينار في اليوم، وأرسلهم إلى كرمه.

ثم خرج نحو الساعة الثالثة ورأى آخرين قياما في السوق بطالين، فقال لهم: اذهبوا أنتم أيضا إلى الكرم؛ فأعطيكم ما بقي لكم، فمضوا!

وخرج أيضا نحو الساعة السادسة والتاسعة وفعل كذلك!

ثم نحو الساعة الحادية عشرة خرج ووجد آخرين قياما بطالين، فقال لهم: لماذا وقفتم ههنا كل النهار بطالين؟قالوا له: لأنه لم يستأجرنا أحد! قال لهم: اذهبوا أنتم أيضا إلى الكرم فتأخذوا ما يحق لكم.

فلما كان المساء، قال صاحب الكرم لوكيله: ادع الفعلة، وأعطهم الأجرة مبتدئا بلآخرين إلى الأولين، فجاء أصحاب الساعة الحادية عشرة، وأخذوا دينارا دينارا.!فلما جاء الأولون؛ ظنوا أنهم يأخذون أكثر، فأخذوا هم أيضا دينارا دينارا.

وفيما يأخذون؛ تذمروا على رب البيت قائلين: هؤلاء الآخرون عملوا ساعة واحدة، وقد ساويتهم بنا، نحن الذين احتملنا ثقل النهار، والحر؟! فأجاب وقال لواحد منهم: يا صاحب، ما ظلمتك، أما اتفقت معي على دينار؟ فخذ الذي لك واذهب، فإني أريد أن أعطي هذا الأخير مثلك، أو ما يحل لي أن أفعل ما أريد بمالي أم عينك شريرة، لأني أنا صالح؟ هكذا يكون الآخرون أولين، والأولون آخرين، لأن كثيرين يدعون وقليلين ينتخبون)(١٨٤). فهل هذا الحديث من المرويات عن أهل الكتاب..؟ الله تعالى أعلم.

---

(١٨٤) إنجيل متى، الاصحاح ٢٠/١-١٦، وقارن بكتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١٧١-١٧٢.

المحاضرة الثانية عشرة

الحديث السابع: حديث موقوف من أفراد البخاري

وهذا حديث آخر من أفراد البخاري،لكنه موقوف على أبي هريرةﷺ

وبإسنادي إلى الامام البخاري في (٣) العلم، باب (٤٣) الانصات للعلماء رقم الحديث (١٢٠) قال رحمه الله تعالى:

- حدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، قال:(حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعاءين: فأما أحدهما؛ فبثثته، وأما الآخر، فلو بثثته؛ قطع هذا البلعوم)

خطوات تخريج الحديث

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث: هذا الحديث لم يخرجه من أصحاب المصنفات الحديثية أحد، فهو ليس في الصحاح الثلاثة –مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان– وليس في المسانيد، ولا في السنن، بل ولا في كتب العلل، والجرح والتعديل، والتواريخ المسندة.

نعم أشار إليه الذهبي في ترجمة أبي هريرة من النبلاء، والحافظ في ترجمته من الاصابة[١٨٥] وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى في موضعين من طريق ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب به[١٨٦].

الخطوة الثانية: تعيين مدار الحديث: دار هذا الحديث على محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب القرشي،رواه عنه أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس عند

---

(١٨٥) أخرجه البخاري كما هو مثبت، وابن سعد في الطبقات الكبرى ٣٦٢/٢ و٣٢٥/٤، وانظر النبلاء ٥٩٦/٢ و٦٠٣/١٠، والاصابة ٤٢٥/٧، وفتح الباري ٢٦١/١.

(١٨٦) طبقات ابن سعد ٣٣٠/٤؟؟؟.

البخاري،-ومحمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيْك عند ابن سعد.وبهذا تخلّص من عـــهدة هذا الحديث ابن سعد، والبخاري،وشيخاهما فيه.

الخطوة الثالثة: تراجم رواة الاسناد: تقدم مراراً أنّ تراجم أعمدة الاسناد يجب أن تكون علميّة نقدية، بخلاف تراجم الرواة النقلة ممن هم دون المدار،فلا حاجة بنا إلى ترجمتهم إلا لغرض التعليم الذي قمنا به في الأحاديث الخمسة الأولى

التراجم المَعرفيَّة:روى محمد بن سعد هذا الحديث عن محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيْك، عن ابن أبي ذئب، ورواه البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر عبد الحميد، عن ابن أبي ذئب به فابن أبي ذئب هو أوّل أعمدة الاسناد، وهو مدار الحديث، وبالتالي هو ممن يترجم، ترجمة علميّة نقدية.ومن ذكرناهم دونه فترجمتهم معرفية لمن أراد.

ب – التراجم العلميَّة النقدية:

١– ابن أبي ذئب:هو محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحـــارث بـــن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني (ت ١٥٨ أو ١٥٩هـــ).

روى عن أربعة وخمسين شيخاً، منهم: سعيد بن أبي سعيد المقـــبري (خ م) وأبيه عبدالرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب[١٨٧]، ونافع مولى ابن عمر (خ م ق).

وروى عنه ثمانية وأربعون راوياً، منهم: أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويـــس (خ)، ومحمد بن إسماعيل ابن أبي فُدَيْك (خ م د ت س)، ووكيع بن الجـــرّاح (م) ويحيى القطّان (م س)، ويزيد بن هارون...

قلت: فشخصية ابن أبي ذئب مشهورة إلى حدِّ التواتر الكبير، وبذلك تزول جهالة عينه باتفاق، وجهالة حاله عند الأكثرين، دون انتظار ورود تزكية ناقد.

– وأما عن عدالته، فلم أقف على من انتقص منها بشيء، ولذلـــك قـــال الذهبي: متفق على عدالته.

(١٨٧) وقع في تهذيب الكمال: ابنه بدل أبيه، وسياق الاسم واضح على أنّ المقصود أبوه.

وأما عن حفظه، فإنَّ أحمد لم يَرْضه في الزُهريّ، وذكر له أحاديث اضطـرب فيها عنه، ولأجل هذا؛ ترجمه الذهبي في الميزان. وحديثنا ليس عن الزُهريّ.

أما المتقدمون، فجميعهم على توثيقه وتعظيمه، إلى درجـة أن قـال فيـه الشافعي: ما فاتني أحد، فأسفت عليه؛ مـا أسـفت علـى الليـث، وابـن أبي ذئب! ولخَّص الحافظ ابن حجر أقوال العلماء فيه، فقال: ثقة فقيه فاضل[188].

٢- المقبري: هو سعيد بن أبي سعيد، واسمه كيسان المقبري، أبو سعد المدني (ت في حدود ١٢٠هـ)، قال الذهبي: كان من أبناء التسعين. والمقبري: نسـبة إلى مَقْبرة كان مجاوراً لها.

روى عن ثلاثة وأربعين شيخاً، منهم: أنس بن مالك (د ق)، وعبدالله بـن عمر بن الخطاب، وأبو هريرة (ع)، وأم سلمة (د) ﷺ.

وروى عنه ستة وخمسون راوياً، منهم: إسماعيل بن أميّة (خ م)، ومحمد بـن عبدالرحمن بن أبي ذئب (خ م)، ومالك بن أنس الامام (خ م د ت س) ويحيى بـن سعيد الأنصاري (م).

قلت: فشخصية المقبري مشهورة، كشخصية ابن أبي ذئب.

وأما عن عدالته، فلم أقف فيه على شيء مما يخرم العدالة مـن كـذب، أو فسق، أو بدعة.

وأما عن ضبطه، فقد نقلوا أنَّه اختلط في آخر عمره أربعَ سنين، وكان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعد ما كَبُر، ولقول شعبة هذا؛ ترجمه ابـن عـديّ في الكامل، وتبعه الذهبي في الميزان، وقال: ثقة، حجّة، شاخ ووقـع في الهـرم، ولم يختلط! ثم نقل أقوال العلماء فيه، وقال: ما أحسب أنَّ أحـداً أخـذ عنـه بعـد الاختلاط، ويقال: أثبت الناس فيه الليث!

---

(١٨٨) ترجمته في: ت. الكمال ٢٥/٦٣٠-٦٤٤ والميزان ٣/٦٢٠ (٧٨٣٧)، والتقريب (٦٠٨٢).

ووثقه العجلي، والنسائي، وأبو زرعة، وابن خراش، والذهبي، وابن حجر[١٨٩] ولخّص الحافظ حاله، فقال: ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة. من الثالثة (ع)[١٩٠].

٣-أبو هريرة ﷺ:هو أبو هريرة الدوسي، اختُلِف في اسمه، واسم أبيه على أقوال كثيرة ورجحوا أنهَّ هو: عبدالرحمن بن صخر توفي (ت ٥٩هـ).

روى عن النّبيّ ﷺ، وعن سبعة من الصحابة، منهم: عمر بن الخطاب ﷺ (ع) وعائشة أمّ المؤمنين ﷺ (م د س ق)، وروى عن كعب الأحبار (د ت س).

وروى عنه خلائق يُعدُّون بالمئات، بل لم أقف لصحابي على عدد الرواة الذين اتّفق لأبي هريرة أن يرووا عنه، ويأخذوا عليه العلم، منهم: أنس بن مالك (خ م)، وجابر بن عبدالله الأنصاري ﷺ (م)، وسعيد المقبري (خ).

قلت! أبو هريرة ﷺ أشهر من أن يترجم له، وأكبر من أن يوثّق، لكننا ترجمناه، انسجاماً مع منهجنا في الترجمة لجميع رواة الاسناد العمد.

وأما عن عدالته، فأبو هريرة ﷺ، وسائر الصحابة المعروفين، الذين لم يكن منهم انحراف عن منهاج النبوة كلّهم عدول، لا نتكلف البحث عن عدالتهم.

وأمّا عن ضبطه، فقد وصفه بالحفظ غير واحد من علماء الصحابة والتابعين فمن بعدهم، حتى قالوا: هو حافظ الصحابة الأكبر[١٩١].

قال الذهبي: مسنده (٥٣٧٤) خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً اتفق البخاري ومسلم على تخريج (٣٢٦) ثلاثمئة وستة وعشرين حديثاً وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين (٩٣) حديثاً، وانفرد مسلم بثمانية وتسعين حديثاً[١٩٢].

---

(١٨٩) ترجمته في: ت. الكمال ٤٦٦/١٠ - ٤٧٤، والميزان ١٣٩/٢ (٣١٨٧)، والنبلاء ٢١٦/٥.

(١٩٠) التقريب (٢٣٢١).

(١٩١) ترجمة أبي هريرة في ت. الكمال ٣٦٦/٣٤-٣٧٩، النبلاء ٥٧٨/٢-٦٣٢.

(١٩٢) النبلاء ٦٣٢/٢.

قلت: خطأُ أبي هريرة في عدد من الأحاديث، ونسيانُه عدداً آخر، وكذلك أخطاء الرواة عليه، لا يجوز أن تصرفنا إلى تضعيف رواياته، وإنما نضع رواياته على الاختبار، شأنه في ذلك شأن كلّ من اختلف فيه:

-فما وافقه عليه غيره من الرواة؛ قبلناه.

- وما انفرد فيه أبو هريرة، فننظر فيه:

-فإن كان لا يُخالف شيئاً من كتاب الله وسنة رسوله؛ قبلناه.

-وإن كان عن وقائع يمكن لمثله شهودها؛ قبلناه أيضاً.

-وإن كان في الرغائب، والرقاق؛ قبلناه.

-وإن كان يصادم آية قرآنية، أو حديثاً عن صحابي ممن تقدم؛ رددناه.

- وإن كان التاريخ يدلّ على عدم حضوره إيّاه؛ توقفنا في قبوله، لأنّه ثبت أنّ أبا هريرة كان يُرسل عن الصحابة المتقدمين، وثبت أنه كان يأخذ عن كعب الأحبار، وثبت أنه كان يحدّث في المجلس الواحد عن الرسول ﷺ، وعن كعب الأحبار، فيختلط الأمر على بعض الرواة عنه فيجعل ما حدّث به أبو هريرة عن كعب الأحبار؛ عن رسول الله ﷺ، وما يحدّث به عن رسول الله؛ عن كعب الحبر[١٩٣]. هذا شأن أبي هريرة، وشأن كل صحابي عُرف بالارسال، وعرف بالأخذ عن أهل الكتاب. أما القول بقبول كل ما يرويه الصحابي الصغير، ومن تأخر إسلامه، ففيه نظر!

وتحاملُ بعض الطوائف على أبي هريرة ﷺ -مثلاً- ينبغي أن يقودنا إلى النظر الدقيق في جميع الروايات التي انتقدوها، لأنّ نظر المخالف، ليس كنظر الموافق. قال الشاعر العربيّ:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ... ولكنّ عين السخط تبدي المساويا!!

---

(١٩٣) ما سبق ٦٠٦/٢.

وبعد النظر والتمحيص، سوف يتبين أن الروايات التي انتقدوها، منها القليل الذي يسلم لهم نقده، ومنها مالا يسلم، وما سلم لهم نقده، فمنه ما انتقده علماؤنا أنفسهم، ومنه ما حكموا بضعفه، فلا معنى للتعلق به، ومنه ما يمكن حمله على حال لا يبقى معها منكرا، والانصاف جميل(١٩٤)

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث في إطار متابعاته

هذا الحديث فرد موقوف، غريب من حديث أبي هريرةﷺ، لم يروه عنه إلا سعيد بن أبي سعيد المقبري، تفرد به عنه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب القرشي، لكنه إسناد صحيح، فرواته من رجال الشيخين، ولم يطعن عليهم بشيء يذكر، وليس في السند علة قادحة، فجميع الرواة ثقات، وثبوت لقي بعضهم بعضا، لم يطعن فيه أحد.

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي (التعارض والترجيح)

لم أقف على نص يفيد كتمان شطر العلم، كهذا الحديث الذي خرجناه لأبي هريرة، لكنني وقفت على ما يدل على وجوب كتم بعض العلم، عن بعض الناس، لتفاوت الناس في منازل العلم والفهم، فقد أخرج البخاري من حديث عليﷺ أنه قال: (حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟)(١٩٥).

وأخرج مسلم من حديث عبدالله بن مسعودﷺ، قال: (ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم؛ إلا كان لبعضهم فتنة!)(١٩٦).

ويمكن حمل (الوعاء) الثاني الذي كتمه أبو هريرة، على التقدير المجازي لأنه لا يريد الكم من الحديث وإنما يريد نوع الأحاديث المكتومة، وفي هذه الحال، لا

---

١٩٤) في المراجعات للسيد عبد الحسين شرف الدين، وفي الغدير للشيخ الأميني أعداد كبيرة من الأحاديث المنتقدة على أبي هريرة، والسباب والتبديع لايكفي في الدفاع عنها.

(١٩٥) أخرجه البخاري في العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا رقم (١٢٧)

(١٩٦) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ١١/١. وانظر عدة آثار في هذا المعنى، عند ابن الأثير في الجامع ١٥/٨-١٧، وفتح الباري ٢٧٢/١.

حاجة إلى تقدير أحجام الأوعية، والأجربة، من صغير، وكبير، ومتوسط ،كما فعل الحافظ ابن حجر[١٩٧]، وبما إن الحديث موقوف على أبي هريرة قوله والاسناد إليه صحيح؛ فلا يسعنا إلا الحكم بأنه حديث صحيح موقوف غريب.

أما مضمون الحديث، ودلالاته، فيدخل في مسألة نقد المتن، أو نقد النص وهذه تحتاج إلى بسط يسير، بعد نقل عدة نصوص عن العلماء تخص هذه المسألة وكلها تكون جوابا على التساؤل الآتي: **هل يجوز كتمان بعض العلم في وقت ما في ظرف ما، لمصلحة ما؟**

إن إكثار أبي هريرة من رواية الحديث، كانت محل استنكار عدد من الصحابة، منهم: عمر بن الخطاب،وابنه عبدالله، وسعد بن أبي وقاص،وأم المؤ منين عائشة ﷺ...إلخ.

لكن أبا هريرة كان يتأثم من كتم العلم، ويقول: (إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة! ولولا آيتان في كتاب الله، ما حدثت حديثا، ثم يتلو:﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات، والهدى، من بعد ما بيناه للناس في الكتاب، أولئك يلعنهم الله، ويلعنهم اللاعنون، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا، وبينوا فأولئك أتوب عليهم، وأنا التواب الرحيم﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠].

إن إخواننا المهاجرين، كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار، كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول اللهﷺ بشبع بطنه، ويحضر مالا يحضرون ،ويحفظ مالا يحفظون[١٩٨].

---

(١٩٧) فتح الباري ١/٢٦١.

(١٩٨) أخرجه البخاري في العلم، باب حفظ العلم، رقم (١١٨) ويبدو لي أن أبا هريرة قصد هذه الآية وقصد آية أخرى هي قوله تعالى:﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب، لتبيننه للناس ولا تكتمونه﴾ الآية إذ لا دلالة في الآية (١٦٠) من البقرة على غلظ تحريم كتم العلم، والله أعلم.

أقول: إذا كان أبو هريرة يتأثم من كتمان العلم الذي سمعه من النبي ﷺ فكيف جوز لنفسه بث جراب، أو وعاء منه، وكتمان جراب أو وعاء آخر؟!

أجاب العلماء على هذا بأجوبة متعددة، منها ما قاله الحافظ الذهبي عقب حديث أبي هريرة هذا: (صح أن أبا هريرة كتم حديثا كثيرا، مما لا يحتاجه المسلم في دينه، وليس هذا من باب كتمان العلم في شيء:

- فإن العلم الواجب، يجب بثه ونشره، ويجب على الأمة حفظه.
- والعلم الذي في فضائل الأعمال، مما يصح إسناده، يتعين نقله، ويتأكد نشره، وينبغي للأمة نقله.
- والعلم المباح، لا يجب بثه، ولا ينبغي أن يدخل فيه إلا خواص العلماء.
- والعلم الذي يحرم تعلمه ونشره، علوم الأوائل، وإلهيات الفلاسفة وبعض رياضتهم، بل أكثره، وعلم السحر، والسيمياء، والكيمياء، والشعبذة والحيل، ونشر الأحاديث الموضوعة، وكثير من القصص الباطلة، أو المنكرة وسيرة البطال المختلقة، ورسائل إخوان الصفا، وشعر يعرض فيه للجانب النبوي،وأمثال ذلك، فالعلوم الباطلة كثيرة جدا، فلتحذر.

ومن ابتلي بالنظر فيها للفرجة والمعرفة من الأذكياء؛ فليقلل من ذلك وليطالعه وحده، وليستغفر الله تعالى، وليلتجيء إلى التوحيد، والدعاء بالعافية في الدين، وكذلك **أحاديث كثيرة مكذوبة، وردت في الصفات**، لا يحل بثها إلا للتحذير من اعتقادها، وإن أمكن إعدامها فحسن، اللهم فاحفظ علينا إيماننا، ولا قوة إلا بالله)(١٩٩).

وقال أيضا: (هذا دال على جواز كتمان بعض الأحاديث، التي تحرك فتنة في الأصول، أو الفروع، أو المدح والذم، أما ما يتعلق بحل أو حرام؛ فلا يحل كتمانه بوجه، فإنه من البينات والهدى، وكذا لو بث أبو هريرة ذلك الوعاء

(١٩٩) النبلاء ١٠/٦٠٣ - ٦٠٤.

لأوذي، بل لقتل، ولكن العالم قد يؤديه اجتهاده أن ينشر الحديث الفلاني إحياءا للسنة، فله ما نوى، وله أجر، وإن غلط في اجتهاده)[٢٠٠].

وقال الحافظ ابن حجر: (حمل العلماء الوعاء الذي لم يبثه أبو هريرة، على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة، يكني عن بعضه، ولا يصرح به، خوفا على نفسه منهم، كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين، وإمارة الصبيان، يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية، لأنها كانت سنة ستين من الهجرة. واستجاب الله دعاء أبي هريرة، فمات قبلها بسنة)[٢٠١].

وخلاصة ما أريد الوصول إليه: هو أن من العلم ما يحسن نشره في كل حين ومنه ما يجب، ومنه ما يحسن كتمه في بعض الأحيان، ومنه ما يحرم بثه، رغم كونه حقا، لما يثيره من فتن بين العوام، وأنصاف المتفقين، ويزداد هذا التأكيد في البلدان التي تسودها الطائفية المقيتة،رضي الله عن أبي هريرة،وعن سائر أصحاب رسول اللهﷺ.

(٢٠٠) النبلاء ٥٩٦/٢-٥٩٧.

(٢٠١) فتح الباري ٢٦١/١.

المحاضرة الثالثة عشرة

الحديث الثامن:حديث من أفراد الامام مسلم

كان عدد الأحاديث التي انفرد بها مسلم (٨٥) خمسة وثمانين حديثا الخمسة الأولى منها: (٣١-٧٣-٩٧-١١٧-١٣٣)، والخمسة الأخيرة منها: (٣٠٢٤-٣٠٢٧-٣٠٢٨-٣٠٢٩-٣٠٢٩) ،وسوف أختار حديثا مما انفرد به مسلم يحتاج إلى تأمل!

- بإسنادي إلى الامام مسلم في (١٢) كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثا، رقم الحديث (١٠٥٠) قال رحمه الله تعالى:

- حدثني سويد بن سعيد: حدثنا علي بن مسهر، عن داود، عن أبي حرب ابن أبي الأسود، عن أبيه، قال: بعث أبو موسى الأشعري، إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاثمئة رجل، قد قرأوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة، وقراؤهم فاتلوه، ولا يطولن عليكم الأمد، فتقسو قلوبكم ، كما قست قلوب من كان قبلكم وإنا كنا نقرأ سورة، كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها، غير أني قد حفظت منها: (لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب)، وكنا نقرأ سورة، كنا نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيتها، غير أني حفظت منها: (يا أيها الذين آمنوا، لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم، فتسألون عنها يوم القيامة).

خطوات تخريج الحديث ونقده:

١- جمع طرق الحديث:

أخرجه مسلم -كما تقدم عاليا -، و لم يخرجه أحد سواه فيما بين أيدينا من مصادر.

٢- تعيين مدار الحديث: الحديث غريب فرد فيما بين يدي من مصادر من أول السند إلى نهايته.

٣- ترجمة رواة الحديث:

مادام الحديث غريبا من بدئه إلى نهايته، فتتعين الترجمة العلمية لجميع رواته مبتدئين بشيخ مسلم، إذ قد علمنا سابقا منزلة مسلم العالية،بين حفاظ الحديث.

- **الهروي:** هو سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي، أبو محمد الحدثاني الأنباري. سكن حديثة النورة[٢٠٢].

روى عن أكثر من خمسين شيخا، منهم: سفيان بن عيينة (م) وعبدالوهاب الثقفي (م ق) وعلي بن مسهر (م ق) ومالك بن أنس (م ق) ومسلم بن خالد الزنجي (ق).

وروى عنه تسعة وعشرون راويا، منهم: مسلم، وابن ماجه، وبقي بن مخلد الأندلسي، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، ويعقوب بن شيبة السدوسي.

ترجمه النسائي، وأبو زرعة، وابن حبان، وابن عدي في الضعفاء، وضعفه الأكثرون بأسباب متعددة منها: الاضطراب، وسوء الحفظ، والتدليس، وقبول التلقين، وقال ابن معين: حلال الدم!

ووثقه العجلي، وقال: من أروى الناس عن علي بن مسهر، وقال مسلمة بن قاسم في الصلة: ثقة، ثقة. ووثقه الخليلي أيضا[٢٠٣].

ولخص الحافظ ابن حجر حاله، فقال (٢٦٩٠): صدوق في نفسه، إلا أنه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش ابن معين القول فيه. من قدماء العاشرة، مات سنة أربعين ومئتين، وله مئة سنة (م ق).

---

(٢٠٢) قال المزي: سكن حديثة النورة، وهي قرية تحت عانة، فوق الأنبار، وفي معجم البلدان ٢/٢٣٠: أن حديثة النورة، هي نفسها حديثة الفرات، وذكر أن (الحديثة) عدة مواضع، النسبة إلى كل منها: حديثي وحدثاني.

(٢٠٣) (رقم ٨٤).

قلت: سويد هذا تلمذ لأكثر من خمسين شيخاً، منهم من ذكرت من كبار الفقهاء والمحدثين، وروى عنه جمهرة من الحفّاظ، وحين وقفوا له على بعض الأخطاء؛ حملوا عليه، حتى استحل ابن معين دمه ذوداً عن سنة النبيﷺ!!

وخلاصة أسباب الطعن فيه ما يأتي:

١- طول عمره الذي قارب مئة سنة، وهذا من شأنه أن يُضعِف الحفظ، أما كتابه فصحيح، كما قال تلميذه أبو زرعة.

٢- قبوله التلقين، وذلك أثراً من آثار كبر سنّه، وضعف حفظه.

٣- أنّه يحمل على أهل الرأي، وقد روى في ذلك حديثاً، برّأه الدارقطني من عهدته، فظنّ يَحيَى أنّه من منكرات سويد، فقال: سويد حلال الدم، ومن المعروف ميل يَحيَى إلى أهل الرأي في الفقه.

٤- اتّهم بأنّ له كتاباً في فضائل الصحابة، بدأ فيه بفضائل عليّ بن أبي طالب، فتعجّب أحمد بن حنبل من هذا، وقال: لعلّه أُتي من غيره، ونهاهم أن يسمعوا تلك الأشياء التي لا يرغبون فيها من كتابه[٢٠٤].

وسويد بن سعيد له عند مسلم (٥٣) ثلاث وخمسون رواية، وله عند ابن ماجه (٨٣) ثلاث وثمانون رواية، وله عند عبدالله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه (٢١) إحدى وعشرون رواية مع التكرار، لكنّ البخاري، وابن حبّان ضعّفاه ولم يخرّجا له شيئاً في صحيحهما، ومهما يكن من أمر، فإنّ سويداً شيخ هؤلاء الذين خرّجوا عنه، وطبقته تقتضي أن يكون قد تُوبع على أكثر حديثه، فما تُوبع عليه قبلناه، وما خالف فيه، رددناه، وما انفرد به اختبرناه.

- **ابن مسهر القرشي**:هو علي بن مسهر القرشي أبو الحسن الكوفي قاضي الموصل، أخو عبدالرحمن بن مسهر قاضي جَبُّل[٢٠٥]، من بني خزيمة بن لؤي بن غالب، وهو من عائذة قريش .

---

(٢٠٤) انظر ترجمته في ت. الكمال ٢٤٧/١٢ ومظان ترجمته ثمة، والتقريب (٢٦٩٠)

روى عن سبعة وثلاثين شيخاً، منهم: داود بن أبي هند (م) وسعيد بن أبي عروبة (م) والأعمش (خ م ت س ق) وعاصم الأحول (م ق) وعبد الملك بن جريج (م).

وروى عنه ثمانية وعشرون راوياً، منهم: بشر بن آدم الضّرير (خ) والسويّ ابن مغلّس السقطي، وسويد بن سعيد (م ق) وابنا أبي شيبة (م ق) وعلي بن حجر السعدي (م ت س).

وثّقه أحمد بن حنبل في رواية، ويَحيَى بن معين، والعجلي، والنسائي، وابن سعد، وأبو زرعة، وزاد: صدوق ثقة.

وروى العُقيلي في الضعفاء عن أحمد، قوله: كان قد ذهب بصره، وكان يحدّثهم من حفظه.

وقال عبدالله بن نُمير: كان عليّ بن مسهر، يجيئني، فيسألني: كيف حديث كذا؟ وقال ابن نُمير: كان علي قد دفن كتبه، قال يحيى: كان علي أثبت من ابن نُمير! وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، له غرائب بعد أن أضرّ، من الثامنة، مات سنة تسع وثمانين ومئة، وفي التحرير: قوله:(له غرائب بعد أن أضرّ): ولو لم يذكرها لكان أحسن، فهذه الحكاية تفرّد بها العُقيلي، وحمّلها المصنّف أكثر مما ينبغي[(٢٠٦)]

قلت: لو لم يذكرها الحافظ، لما أدّى الأمانة كما ينبغي، ولصعب على المعاصرين مخالفة الحافظ في حكمه، فلا يستبين الحقّ.

وعليّ بن مسهر: صدوق، ثقة، كثير الحديث، إلاّ أنّه أصيب بفقد بصره فاعتمد على حفظه ومن يعتمد على حفظه، وليس عنده كتاب، فلا بُدّ أن يقع في حديثه غرائب، ومن ورع علي بن مسهر؛ أنّه كان يسأل زميله عبدالله بن نمير عمّا قد يشكل عليه من حفظه، وعلي بن مسهر، رجلٌ صالح زاهد، من شيوخ

---

(٢٠٥) جُبُل: قرية بشاطئ دجلة. قاله في القاموس (جبل).

(٢٠٦) التحرير ٥٥/٣. وت. الكمال ١٣٥/٢١.

السريّ السقطي، ومثل عليّ بن مسهر، نقبل حديثه الذي تُوبع عليه، ونردّ حديثه الذي خالف فيه، ونختبر مفاريده، بغرض الوقوف على نكارة فيها.

– **ابن أبي هند:** هو داود بن أبي هند، واسم أبي هند دينار بن عُذافر ويقال: طهمان القشيري، أبو بكر، ويقال: أبو محمد، البصري.

كان أبوه دينار مولى امرأة من قُشير، يقال لها: بحيرة بنت ضمرة، وكان جدّه عُذافر، مولى عبدالله بن عامر بن كريز، وأصله من خراسان (خت م٤).

رأى أنس بن مالك رضي الله عنهما، وروى عن سبعة وثلاثين شيخاً منهم: رُفيع أبو العالية الرياحي (م ق) وسعيد بن المسيب (م) والشعبي (خت م٤) وأبي حرب بن أبي الأسود الدّيلي (م د).

وروى عنه أربعون راوياً، منهم: إسماعيل ابن عليّة (م ت) وحفص بن غياث (م) والثوري (م) وعلي بن مسهر (م) وهشيم بن بشير (م) ويحيى القطّان.

وثّقه أحمد بن حنبل، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي.

وروى سفيان بن عيينة عن أبيه أنّه قال: كان داود يفتي في زمان الحسن البصري. وأثنى عليه تلميذه ابن جريج، فقال: كان يترع العلم ترعاً. وقال الثوري: هو من حفّاظ البصريين.

وروى البخاري، عن علي ابن المَديني، قال: له نحو مئتي حديث!

قال العجلي: سمع منه يزيد بن هارون مئة حديث، إلاّ حديثاً، وأنا سمعتها من يزيد! بيد أنه قد طرأ على هذا الثناء بعض القيود، إذ ذكر أحمد أنّ داود يُختلف عليه. ومعنى هذا، أنّ تلامذته ينقلون عنه بما يدلّ على خفّة ضبطه. وقال الآجريّ: خُولف في غير حديث.

وقال ابن حبّان: يهم إذا حدّث من حفظه، ولكنه خطأٌ يسير، ومنهج ابن حبّان الاحتجاج بروايات من لم يكثر خطؤه، إلاّ فيما أخطأ فيه. وقال الحافظ في التقريب (١٨١٧): ثقة متقن، كان يهم بأخرة.

وقد طوّل صاحبا التحرير في نقض كلام أبي داود، وابـن حبّـان، وابـن حجر، بما لا فائدة منه.

- **أبو حرب**:هو أبو حرب بن أبي الأسود الدِّيلي، واسم أبي الأسود: ظـالم ابن عمرو بن سفيان، وقيل: عمرو بن ظالم، وقيل: غير ذلك (م د ت ص ق).

روى عن ثمانية شيوخ، منهم: أبوه (م د ت ص ق)، وعمُّه، وعبدالله بـن عمرو بن العاص (ت ق) وعبدالله بن فضالة، وعن أبي ذرّ، وهو خطأ والصـواب: عن محجن، عن أبي ذر، وعن أبيه عن أبي ذرّ، وعن عمّه عن أبي ذرّ (م٤)، وعمُّـهُ هذا هو أبو سعيد مولى غفار، فكأنه أخو أبي الأسود لأمّه!

وروى عنه تسعة رواة، منهم: داود بن أبي هند (م د) وابن جريـج (ص) وعثمان بن عمير البجلي (ت ق) وقتادة بن دعامة السدوسي (د ت عس ق).

قال ابن عديّ في حديث رواه ديلم بن غزوان، عن وهب بن أبي دُبَيّ، عـن أبي حرب، عن محجن، عن أبي ذرّ: لعلّ أبا حرب هو محجن.

قال الحافظ في التقريب (٨٠٤٢): قيل: اسمه محجن، وقيل: عطاء.

قلت: وقد سمّاه بعضهم محجناً، وهذا بعيد، لأنّ روايته عن أبي ذرّ مرسلة!!

ولأبي حرب عند مسلم هذا الحديث الواحد، وله حديثان عند الـترمذي (٦١٠-٣٨٠١). وفي الكتب التسعة له (٢٢) اثنـان وعشـرون حديثـاً مـع المكررات.

لم أقف فيه على جرح، ولم يوثّقه من المتقدّمين أحد، سوى أنّ ابن سـعد قال: كان معروفاً وله أحاديث. وترجمه خليفة بن خياط في قُرّاء البصرة، وذكـره ابن حبان في الثقات، وخرّج له هو ومسلم في صحيحهما، ووثقه ابـن عبدالـبَر والذهبي، وابن حجر في التقريب.

وأقول: مثل هذا الراوي، وإن وثّقه هؤلاء العلماء، إلاّ أنه لم يأخذ حظّه من نقد المتقدمين، لقلّة شهرته، وقلّة حديثه، وهو حسن الحديث إلاّ فيما خالف فيه أما أن يرقى حديث مثله إلى درجة الصحّة فلا ![٢٠٧].

– **أبو الأسود الدُّؤلي:** اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان، وقيل: غير ذلك. أسلم على عهد النّبيّ صلّىالله عليه وسلم، ولم يره. وتوفي سنة تسع وتسعين (ع).

روى عن تسعة من الصحابة، منهم: علي (د ت ص ق) وعمر بن الخطّاب (خ ت س) وأبي ذرّ الغفاري (ع) وأبي موسى الأشعري (م).

وروى عنه خمسة رواة، منهم: عبدالله بن بُريدة (خ٤) ويحيى بن يعمر (خ م د ق) وابنه أبو حرب (م د ت ص ق).

لم أقف فيه على أدنى جرح، ووُصف بأنّه قاضي البصرة، وأنّه أول من تكلّم في النحو، وكان مع عليّ في صفّين ، ووثّقه ابن سعد، وابن معين ،والعجلي والذهبي ، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات.

وله في الكتب التسعة (٥٤) أربعة وخمسون حديثاً بالمكررات، منها خمسة عند البخاري، وسبعة عند مسلم.

قلت: أبو الأسود الدؤلي من المخضرمين، وهؤلاء بعد معرفة أعيانهم، لا يحتاجون إلى توثيق أصلاً، فهم ملحقون بالصحابة ، غاية ما هنالك أن يُنظر في احتمال ورود وَهْم عنهم[٢٠٨].

٤–الحكم على سند الحديث:

إذا استثنينا أبا الأسود الدّيلي ،وشيخه أبا موسى رضي الله عنهما، فليس في رواة هذا الحديث من يستحق لفظة ثقة مطلقاً، وإنما يستحق بعضهم درجة صدوق –وإن وثّق–، وبعضهم يستحق درجة ثقة مع قيد الاختبار، للوقوف

(٢٠٧) انظر ت. الكمال ٣٣/٢٣١.

(٢٠٨) انظر الكمال ٣٣/٢٧-٢٨، والتقريب (٧٩٤١).

على مخالفاته، ومهما حاولت الرفع من شأن سويد بن سعيد، غير أنني لا أجرؤ على الاحتجاج به في حديث خطير؛ فهذا الحديث لا يحكم له بصحة، ولا حسن ويتوقف فيه إلى استجلاء الأمر في عملية **التوازن التشريعي**.

٥- عملية التوازن التشريعي:

من المعمول به عند المحدثين أن من كثرت أخطاؤه، فلا يحتج به، وإنما يعتبر بحديثه، ومن نص الحفاظ على أن له أخطاء، تجتنب أخطاؤه، ويحتج بما وراء ذلك، بيد أن كثيرا من الأخطاء، لم ينقل إلينا رأي المتقدمين فيها، إما لضياع أقوالهم، مع ما ضاع من التراث، وإما لأنهم نظروا إلى جملة الحديث المطروح للدرس، فوجدوا فيه موافقة لحديث صحيح في بعض جوانبه، فصححوا الحديث الآخر بهذا الاعتبار، أو سكتوا عنه.

وهذا لا يعفينا من مسؤولية البحث، والتنقيب، والدرس، متى ما وجدنا نكارة في المتن، أوقيودا في السند، كما هو شأن الحديث الذي بين أيدينا.

فحديث أبي موسى هذا في سنده عدة رواة متكلم في حفظهم، وهذا يستدعي دراسة المتن.

ومتن الحديث مشكل؛ لأنه ينص على أن الله تعالى قد قبض بعض كتابه الكريم، فنسخه من غير ناسخ. وهذا الحديث وأمثاله هو سبب القول بنسخ التلاوة مع الحكم، ونسخ التلاوة من غير نسخ الحكم، فكيف نتناول هذا الحديث وأمثاله؟

١- إن أول ما نبحث فيه هو: هل ورد هذا الحديث عن أحد من الصحابة سوى أبي موسى الأشعري، بعدما وجدنا حديثه غريبا من بداية السند إلى نهايته؟

وقد وجدنا البخاري خرج نحو متن هذا الحديث عن عبدالله بن عباس (٦٠٧٢) وأنس بن مالك (٦٠٧٥)، وخرج مسلم حديث أنس (١٠٤٨) وحديث الباب (١٠٥٠).

وخرج أحمد حديث جابر (٣/٣٤٠) وزيد بن أرقم (٤/٣٦٨) وأبي بن كعب(٥/١١٧ و١٣٢) وحديث أبي واقد الليثي(٥/٢١٨) وعائشة(٦/٥٥).

وأخرج أبو يعلى حديث أبي هريرة (٦٥٧٣) و(٦٦١١)، وخرج علي بن الجعد حديث أبي سعيد الخدري (٢٠٣٩) وخرج الدارمي حديث كعب بن عياض الأشعري (٢٧٧٦)[٢٠٩] وأكثر هذه الروايات ليس فيها ذكر قرآنية هذا الحديث، لكن ورد عن بعض الصحابة تردده في ذلك، وعن بعضهم أنه من القرآن الذي رفع! وسوف أستعرض روايات المترددين، وروايات الناقلين أنها من القرآن لمعرفة منزلتها من الصحة أولا، ثم منزلتها العلمية ثانيا.

١- أخرج البخاري في الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال (٦٠٧٣)[٢١٠] من حديث عطاء، عن عبد الله بن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **(لو أن لابن آدم مثل واد مالا؛ لأحب أن له مثله، ولا يملأ عين ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب)**.قال ابن عباس: فلا أدري من القرآن هو أم لا!

قال عطاء: وسمعت ابن الزبير يقول ذلك على المنبر إ.هـ.

قلت: حديث ابن الزبير أخرجه البخاري عقب هذا (٦٠٧٤) على أنه حديث شريف،وليس من القرآن.

(٢٠٩) انظر تخريج هذه الأحاديث في: صحيح البخاري (٦٠٧٢) و (٦٠٧٥) ومسلم (١٠٤٨) و(١٠٥٠) وابن حبان (٣٢٣٢) و(٣٢٣٦) و(٣٢٣٧)، والترمذي (٢٣٣٧)، والدارمي (٢٧٧٨) و(٢٧٧٩)، وأحمد ٣/١١٧، ١٩٢، ١٩٨، ٢٣٦، ٢٧٢، ٣٤٠، و٤/٣٦٨ و٥/١١٧، ١٣٢، ٢١٨ و٦/٥٥، وابن ماجه (٤٢٣٥)، ومسند ابن الجعد (٢٠٣٩)، ومسند أبي يعلى (٢٨٤٩) و(٢٨٥٨) و(٣٠٦٣) و(٦٥٧٣) و(٦٦١١) و(٤٤٦٠)، والمعجم الصغير ١/٢٣٩، والكبير ١/٢٠١ و٣/٢٤٧، ٢٤٨ و٥/١٨٤ و٨/٢٤٧ و١١/١٨٠ و١٩/١٨٠، والبيهقي ٣/٣٦٨، وزوائد الحارث (١٠٩٧)، وفتح الباري ١١/٢٥٤ و٢٥٦ و٢٥٨ والديباج للسيوطي ٣/١٢٩.

(٢١٠) الفتح ١١/٢٥٧ فما بعد.

٢- وأخرج البخاري من حديث أنس بن مالك (٦٠٧٥) نحوه، وزاد البخاري: وقال لنا أبو الوليد الطيالسي: حدثنا حماد، عن ثابت، عن أنس، عن أبي ابن كعب، قال: كنا نرى هذا من القرآن، حتى نزلت **﴿ألهاكم التكاثر﴾**.

قلت: إن ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ، وهو لا يدري ما إذا كان قرآنا أم لا؟! وحديث أبي ابن كعب صريح في أن بعض الصحابة كان يعتقد وبعضهم كان يظن أن مضمون هذا الحديث من القرآن، حتى نزلت سورة **﴿ألهاكم التكاثر﴾** استيقنوا أن هذا الكلام حديث نبوي، وليس قرآنا!

قال الحافظ ابن حجر: (وجه ظنهم أن الحديث المذكور من القرآن، ما تضمنه من ذم الحرص على الاستكثار من جمع المال، والتقريع بالموت، الذي يقطع ذلك، ولابد لكل أحد منه، فلما نزلت هذه السورة وتضمنت معنى ذلك مع الزيادة عليه؛ علموا أن الأول من كلام النبي ﷺ.

وشرحه بعضهم على أنه كان قرآنا، ونسخت تلاوته، لما نزلت **﴿ألهاكم التكاثر﴾** فاستمرت تلاوتها، فكانت ناسخة لتلاوة ذلك.

وأما الحكم فيه والمعنى؛ فلم ينسخ، إذ نسخ التلاوة لا يستلزم المعارضة بين الناسخ والمنسوخ كنسخ الحكم، والأول أولى، وليس ذلك من النسخ في شيء.

قال الحافظ: يؤيد ما رده -يعني إثبات نسخ التلاوة- ما أخرجه الترمذي من حديث عاصم بن أبي النجود قال سمعت زر بن حبيش، يحدث عن أبي بن كعب، أن رسول الله ﷺ قال له: (**إن الله أمرني أن أقرأ عليك فقرأ عليه: ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب﴾ قرأ فيها: (إن ذات الدين عند الله الحنيفية المسلمة، لا اليهودية ولا النصرانية، من يعمل خيرا فلن يكفره) وقرأ عليه: (ولو أن لابن آدم واديا من مال، لا بتغى إليه ثانيا ولو كان له ثانيا -كذا النص- لا بتغى إليه ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب)**. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وقد روى من غير هذا

الوجه، رواه عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب... (٣٧٩٣) كتاب المناقب و(٣٨٩٨) ،وأخرجه أحمد في مسند الأنصار (٢٠٢٥٧) وقال الحافظ: سنده جيد[٢١١].

قلت: هوكما قال: سنده جيد، إلا أنه لم يتابع، فبقي الحديث في دائرة الاحتمال.

قال الحافظ: (والجمع بينه وبين حديث أنس، عن أبي المذكور آنفا أنه يحتمل أن يكون أبي لما قرأ عليه النبي ﷺ **﴿لم يكن﴾** وكان هذا الكلام في آخر ما ذكره النبي ﷺ، احتمل عنده أن يكون بقية السورة، واحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ، ولم يتهيأ له أن يستفصل من النبي ﷺ عن ذلك، حتى نزلت **﴿ألهاكم التكاثر﴾** فلم ينتف الاحتمال.

ومنه ما وقع عند أحمد، وأبي عبيد في فضائل القرآن من حديث أبي واقد الليثي -وهو عوف بن الحارث-، قال: كنا نأتي النبي ﷺ إذا أنزل عليه فيحدثنا فقال لنا ذات يوم: إن الله -عز وجل- قال: (**إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة ،وإيتاء الزكاة، ولو كان لابن آدم واد ؛ لأحب أن يكون له ثان، ولو كان له واديان لأحب أن يكون إليهما ثالث، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ثم يتوب الله على من تاب**) ا.هـ.

قلت: في سند هذا الحديث هشام بن سعد القرشي، أبو عباد المدني، قال فيه ابن معين: صالح. وقال العجلي: جائز الحديث، حسن الحديث. وقال أبو زرعة: محله الصدق. وقال أبو داود: أثبت الناس في زيد بن أسلم. وقال أحمد: لم يكن بالحافظ. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الحافظ: صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع. وسكت الحافظ على هذا الحديث في الفتح ثم قال:(وهذا

(٢١١) الفتح ٢٦٢/١١.

يحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر به عن الله تعالى على أنه من القرآن، ويحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية، والله أعلم!!

وعلى الأول فهو مما نسخت تلاوته جزما، وإن كان حكمه مستمرا ويؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن من حديث أبي موسى، قال: (قرأت سورة نحو براءة، فرفعت، وحفظت منها: (**ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى ثالثا**) الحديث، ومن حديث جابر: كنا نقرأ: (**لو أن لابن آدم ملء واد مالا لأحب إليه مثله**).

قلت: لست أدري والله ما أقول، لأنني إذا نفيت صحة ذلك عن الصحابة تنزيها لأقدارهم، عن قلة معرفتهم البيانية، بحيث لايستطيعون التمييز بين أقوال رسول الله ﷺ وبين القرآن الكريم،اتهمت بالوقيعة في الصحيحين، وغيرهما من كتب الاسلام، وإذا التمست لهم العذر، فماذا أقول للحافظ ابن حجر؟

سأترك الحافظ هو يقول ما عنده في قضية نسخ التلاوة، ثم أعقب على ذلك جملة واحدة، والله المستعان!

قال الحافظ:(واستدل به -حديث الشيخ والشيخة إذا زنيا- على جواز نسخ التلاوة دون الحكم.

وخالف في ذلك بعض المعتزلة، واعتل بأن التلاوة مع حكمها، كالعلم مع العالمية، فلا ينفكان! وأجيب بالمنع، فإن العالمية لا تنافي قيام العلم بالذات.

سلمنا؛ لكن التلاوة أمارة الحكم، فيدل وجودها على ثبوته، ولا دلالة من مجردها على وجوب الدوام؛ فلا يلزم من انتفاء الأمارة في طرف الدوام، انتفاء ما دلت عليه، فإذا نسخت التلاوة، لم ينتف المدلول، وكذلك العكس)(٢١٢) .

---

(٢١٢) فتح الباري١٢/١٢٢.

وقال الحافظ أيضا: (قدم عمر قصة الرجم، وقصة النهي عن الرغبة عن الآباء، وليسا منصوصين في الكتاب المتلو، وإن كانا مما أنزل الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما.

لكن ذلك مخصوص بأهل العلم ممن اطلع على ذلك، وإلا فالأصل أن كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه...

وفي الحديث اهتمام الصحابة، وأهل القرن الأول بالقرآن، والمنع من الزيادة في المصحف، وكذا منع النقص بطريق الأولى؛ لأن الزيادة إنما تمنع؛ لئلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه، فاطراح بعضه أشد، وهذا يشعر بأن كل ما نقل عن السلف كأبي وابن مسعود من زيادة ليست في المصحف الامام، إنما هي على سبيل التفسير ونحوه...)(٢١٣) انتهى المراد.

قلت: إن كلام الحافظ ينقض بعضه بعضا، وهو لا يدل عندي إلا على تخوفه من مخالفة من تقدم، وإلا فكيف يصح في الأذهان أن يكون من القرآن: **(الشيخ والشيخة إذا زنيا، فارجموهما ألبتة نكالا من الله)** أو **(لا ترغبوا عن آبائكم، فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم)**.

أصحيح أن أبي بن كعب، كان يظن **(لو أن لابن آدم واديين...)** من القرآن الكريم، وصحيح أن ابن عباس -ترجمان القرآن- كان لا يدري أهذا من القرآن أم لا؟ فإن صحت هذه الأحاديث -وكلها في الصحاح- فهذا دليل مرجح بأن النبي ﷺ نهى فعلا عن كتابة أي شيء سوى القرآن، وهو حجة كبرى للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، حين امتنعوا عن تدوين السنة، وحين كانوا ينهون عن كتابتها؛ لأنه إذا كان أمثال أبي بن كعب، وأبي موسى الأشعري، وابن عباس وغيرهم، يصعب عليهم التمييز بين نصوص القرآن الكريم، وألفاظ حديث المصطفى ﷺ ؛فلاريب أن ذلك على غيرهم أشد .

---

(٢١٣) فتح الباري١٢/١٦١.

وقدكنت قلت: إن الله تعالى لا يتحدى ببلاغة القرآن الكريم خطباء المساجد، وأنصاف المتعلمين، وعامة الناس، فهؤلاء لا قيمة لقبولهم التحدي، أو رفضه، وإنما يتحدى أمثال: مصطفى الرافعي، وعباس العقاد، والزيات، وطه حسين، وسيد قطب، ومحمود محمد شاكر، ومحمد أمين الخولي، وعائشة بنت الشاطئ، رحمهم الله تعالى، وأمثالهم ، فهؤلاء يحسن تحديهم، لأنهم يحسنون تذوق البيان القرآني، ويمكنهم الوقوف على جانب الاعجاز، ويحسنون التمييز بين قول الله تعالى:(الزانية والزاني ،فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وبين قول عمر: (الشيخ والشيخة إذا زنيا؛ فارجموهما ألبتة) .

وأنا لست أدري كم واحد من هذه الأمة الطويلة العريضة يقوى على إثبات نوع واحد من أضرب الاعجاز في سورة الكوثر، والعلماء جميعا مجمعون على أن التحدي واقع بها؟ (٢١٤) وخلاصة ما أريد قوله في هذا الجانب:

– إن النسخ بالمعنى الأصولي،كله غير موجود في القرآن أصلا (٢١٥)

–إن نسخ التلاوة أقبح من نسخ الحكم، وكل ما قيل: إنه نسخ تلاوة؛ مجرد ظنون من قائليها، والأصل أن كل شيء نسخت تلاوته –جدلا– نسخ حكمه كما يقول الحافظ، فأين الناسخ، والمنسوخ، ودليل النسخ، وتاريخه؟ ولماذا النسخ من أجل روايات قصاراها أن تكون أحاديث نبوية أو قدسية مروية بتصرف ألفاظ النقلة، لا تحس منها أدنى بلاغة قرآنية؟

– إن الروايات التي زعموا أنها (قرآن) آحادية، وكثير من أحاديثها في حيز الحسن، وبعضها لا يرقى إلى الحسن.

---

(٢١٤) للمؤلف هذا الكتاب بحث بعنوان (رؤية جمالية في سورة الكوثر) حاول فيه إبراز بعض جوانب الاعجاز فيها، ورغم ثناء بعض المطلعين على البحث من المتخصصين، إلا أن كاتبه يعترف بقصوره في هذا الجانب المهيب.

(٢١٥) للمؤلف بحثان في النسخ،أحدهما (مناهج المصنفين في النسخ) والثاني (تفسير آيات النسخ) يسر الله طباعتهما.

ونحن حتى نثبت وقوع النسخ؛ يلزمنا أولا إثبات القرآنية، وهيهات!!

- وقد كتب شيخنا العلامة السيد عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري رسالة بعنوان (**ذوق الحلاوة في بيان امتناع نسخ التلاوة**)،كانت كافية في زمن تأليفها، أما الآن، مع إمكان حصر أدلة المانعين والمجيزين على (الحاسوب) فتحتاج إلى بحث مستفيض يستقصي كل الروايات التي ذكر فيها شيء عن نسخ التلاوة وتخريجها على مذهبنا في التخريج، ودرسها حديثيا، وفقهيا، وبيانيا.

- وحديث أبي موسى هذا لو سلمنا بصحته عنه، فهو اجتهاد منه في اعتماد ذلك، وادعاء، أبي موسى، مثل ادعاء أبي بن كعب، وابن عباس ، في أن هذا من القرآن، وهو ليس من القرآن قطعا، ومعلوم أن اجتهاد الصحابي فيما للرأي فيه مجال -مع تصريح أبي،وابن عباس وغيرهما، بأنهم كانوا يظنون هذا من القرآن- ليس ملزما لأحد ممن بعدهم، وقد نص الشافعي وغيره من الأصوليين أن مذهب الصحابي ليس بحجة ملزمة، إلا إذا أجمعوا، ولا إجماع ههنا، والموضوع يتسع لبحث علمي خاص ،والله تعالى أعلم وأحكم.(٢١٦)

---

(٢١٦) للشيخ الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (٢٩٠٧-٢٩١٣) كلام غريب عجيب، أترك مناقشته فيه حديثيا، وفكريا إلى بحث خاص إن شاء الله، وللدكتور فضل حسن عباس بحث مفيد وجيز في كتابه إتقان البرهان ٢/٣٨-٥٩. يرجع إليه.

المحاضرة الرابعةعشرة

الحديث التاسع :حديث من أفراد ابن خزيمة

هذا الحديث الذي اخترته، وعددته من أفراد ابن خزيمة عن الكتب الأربعة الصحاح وعن كتب (السنن) الخمسة، وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق ابن خزيمة نفسه فلم يصنع شيئا، صحيح أن هذا موافقة منه على صحته لكن مخرج الحديث ضاق على ابن حبان حتى خرجه من كتاب شيخه، وهذا لا يعد إضافة، لكن ابن خزيمة أضاف على الكتب السالفة الذكر هذا الحديث، إضافة إلى أن هذا الحديث في (الرقاق) وفيه مداخلات نقدية عديدة تفيد طالب العلم.

١- قال الحافظ أبو بكر بن خزيمة: أخبرنا سعد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بخبر غريب: حدثنا أبي: حدثنا الليث بن سعد، عن الحارث بن يعقوب، عن قيس بن رافع القيسي، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عبد الله بن عمرو، أن عبدالله بن عمرو مر بمعاذ بن جبل، وهو قائم على بابه يشير بيده، كأنه يحدث نفسه فقال له عبد الله: ما شأنك يا أبا عبد الرحمن تحدث نفسك؟! قال: ومالي؟! أيريد عدو الله أن يلهيني عن كلام سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: تكابد دهرك الآن في بيتك، ألا تخرج إلى المجلس فتحدث، فأنا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من جاهد في سبيل الله، كان ضامنا على الله، ومن عاد مريضا كان ضامنا على الله، ومن غدا إلى المسجد أو راح؛ كان ضامنا على الله ومن دخل على إمام يعوده؛ كان ضامنا على الله، ومن جلس في بيته، لم يغتب أحدا بسوء؛ كان ضامنا على الله، فيريد عدو الله أن يخرجني من بيتي إلى المجلس).

هذا الحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، و لم يكرره فيه أبدا.[٢١٧]

---

(٢١٧) صحيح ابن خزيمة ٢/٣٧٥ (١٤٩٥).

خطوات تخريج الحديث ونقده:

- الخطوة الأولى : جمع طرق الحديث.

٢- قال الحافظ ابن حبّان: أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: حدثنا سعد بن عبد الله بن عبد الحكم... به مثله...

٣- وقال الحافظ أحمد الطبراني: حدثنا مطلّب بن شعيب الأزدي: حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث، عن الحارث بن يعقوب به مثله...

٤- وقال الحافظ أبو عبد الله النيسابوري (الحاكم): حدثنا عليّ بن حمشاذ العدل: حدثنا عبيد بن شريك البزار: حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث بن سعد به مثله....

٥- وقال: أخبرني أحمد بن محمد العنزي: حدثنا عثمان بن سعيد الدّارمي: حدثنا عبد الله بن صالح: حدثني الليث بن سعد به مثله...

٦- وقال الحافظ أبو بكر البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: حدثنا عليّ بن حمشاذ العدل... به مثله..

هذه المصنّفات التي خرّجت الحديث في القرنين الرابع والخامس للهجرة.

والملاحظ أنّ طريق ابن خزيمة وابن حبّان، غير طريق الطبراني، وهما غير طريق الحاكم والبيهقي وإن كان المصبّ واحداً-كما سيأتي- والسؤال الذي سوف أجيب عليه هو: هل زاد ابن خزيمة ومن بعده هذا الحديث، على من سبق في القرون الثلاثة الأولى؟

وجواب ذلك: أننا بحثنا فيما بين أيدينا من مصنفات المتقدمين، فوجدنا لهذا الحديث روايتنان أخريان هما:

٧- قال الامام أحمد بن حنبل: حدثنا قتيبه بن سعيد: ثنا بن لهيعة، عن الحرث بن يزيد، عن علي بن رباح عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن معاذ

قال: (عهد إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس من فعل منهن كان ضامناً على الله: من عاد مريضاً، أو خرج مع جنازة، أو خرج غازياً في سبيل الله أو دخل على إمام يريد بذلك تعزيره وتوقيره، أو قعد في بيته؛ فيسلم الناس منه ويسلم).

٨- وقال الامام عبد بن حميد الكِسّي:

[١٧٤٥٦٩] حدثنا عبد الله بن يزيد: حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:(ستة مجالس ما كان المسلم في مجلس منها إلا كان ضامناً على الله عز وجل في سبيل الله ، أو في مسجد جماعة، أو عند مريض، أو تبع جنازة، أو في بيته، أو عند إمام مقسط يعزره ويوقره لله عز وجل).

هذه هي الروايات والطرق التي وقفت عليها فيما بين يديّ من مصادر[٢١٨]

- الخطوة الثانية: تعيين مدار الحديث

في مثل هذا الحديث يصعب تعيين (المدار) للحديث قبل القيام بدراسة رواياته الثلاث وطرقه المتعددة.

وبما أنّ كتابنا هذا تعليميّ، فيحسن عرض أهم ما ينبغي القيام به، على ورق خاص خارجي على النحو الآتي:

(٢١٨) الحديث أخرجه ابن خزيمة - كما تقدم - وابن حبّان في صحيحه من طريقه ٩٤/٢ (٣٧٢) والحاكم النيسابوري في المستدرك ٣٣١/١ و ٩٩/٢، والبيهقي في الكبرى من طريقه ١٦٦/٩ جميعاً من حديث الليث بن سعد، عن الحارث بن يعقوب به.

وأخرجه أحمد من رواية عبد الله بن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عُليّ بن رباح، عن عبد الله بن عمرو، عن معاذ مختصراً، ومن دون قصة ٢٤١/٥.

وأخرجه عبد بن حميد من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول اله صلى الله عليه وآله وسلم نحوه ص١٣٥ (٣٣٧) فجعله من مسند عبد الله بن عمرو، لا من روايته عن معاذ.

– رواية ابن خزيمة، ومن جاء بعده من الحفّاظ المصنّفين: الطبراني، والحاكم والبيهقي؛ تلتقي طرقها الأربع كلّها على الليث بن سعد، فنقول: حديث معاذ بن جبل، من رواية الحارث بن يعقوب مدارها على الليث بن سعد، رواها عنه عبد الله بن عبد الحكم عند ابن خزيمة وابن حبّان ، ورواها عنه عبد الله بن صالح كاتبه عند الطبراني، والحاكم، ورواها عنه يحيى بن بكير عند الحاكم، أيضاً، والبيهقي.

– وأما رواية الامام أحمد، فلم أقف عليها عند غيره، فهو مدارها الأدنى وبعد دراسة الروايات الثلاث، يظهر لنا ما إذا كان المدار سيبقى هو الليث بن سعد، وتحمل الروايتان الأخريان، أم سينتقل المدار إلى عبد الله بن عمرو بن العاص؛ إذا تبين لنا أن الروايتين أو إحداهما صالحة للمتابعة.

– وراوية الامام عبد بن حميد مثل رواية الامام أحمد للحديث، وتزيد عليها بأن راويها جعلها من مسند عبد الله بن عمرو.

وسوف أقوم بدراسة طرق هذه الرواة الثلاث، كل واحدة على حدتها.

الخطوة الثالثة: تراجم رواة الأسانيد:

تراجم الرواه النقلة:

وسوف أبدأ برواة طرق رواية الليث بن سعد؛ لأنها عمدة دراستنا في هذه المحاضرة

١– أسانيد طرق رواية الليث بن سعد:

غدا معلوماً، أن من دون (المدار) وهو الليث بن سعد هم الرواة النقلة وترجمة هؤلاء معرفية للتعلّم والتدريس، ويستغنى عنها في البحوث العلمية، إذا لم يكن في الطرق راو متروك، أو واه، أو ضعيف جداً، وفي رواة الكتب الصحاح التي خرجت منها الأحاديث السابقة؛ استغنيت في أواخرها عن تراجم ما دون المدار لكن رواة ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، ومن بعدهم، وإن كانوا نقلة إلا أن تراجمهم توقفنا على كثير من الفوائد والقواعد الحديثية والنقدية، ولهذا أثبت تراجمهم في تخريج هذا الحديث.

والرواة (النقلة) في هذا الحديث هم:

أ- الأئمة المصنّفون: وهم أحمد بن سليمان الطبراني، وعلي بن الحسن البيهقي ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري وتراجم هؤلاء تملأ طبقات الحفاظ، والنبلاء ، وهم فوق المعرفة والثقة!.

ب- شيوخ المصنّفين: جرت عادة المحدّثين أن يتشدّدوا مع معاصريهم وخاصة شيوخهم الذين يروون عنهم، وهؤلاء غالباً من الثقات ، أو من رواه الكتب المصنفة.

ج- الرواة دون المدار: وهؤلاء غالباً ما تدور عليهم الأسانيد، إذا كان شيخهم من المصنّفين، ومن المسلّم أن المحدثين يتساهلون بنقل الكتاب المصنّف المشهور لطلب علّو الاسناد.

د- الرواة ما بين شيوخ المصنّفين المتأخرين والمدار، وهؤلاء غالباً ما يكونون نقلة، وأهم ما يجب الانتباه إليه هو: هل اختلفت ألفاظ الحديث وصيغ التحمّل والأداء؟

فإذا لم تختلف؛ دلّ ذلك على أنّ القوم يروون نسخة مكتوبة معروفة، عن الليث بن سعد، وبالتالي، فلا حاجة إلى ترجمة أيّ واحد منهم، قبل المدار.

وسوف أوضّح هذه المسألة بعض إيضاح.

ترجم الحافظ ابن حجر عبد الله بن صالح المصري في تقريبه (٣٣٨٨) فقال: (كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة!) (خت دت ق) إ.هـ.

وترجم فيه (٧٥٨٠) يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي- مولاهم- وقال: ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك ! (خ م ق).

فواضح أنّ عبد الله بن صالح، ويحيى بن بكير ليسا ثقتين بإطلاق، وإنما بقيود، لكنّ كليهما مأمون على (كتاب الليث بن سعد) حجّة في نقله، وهو المطلوب.

وأما شيوخ المصنّفين فهم: أحمد بن محمد العنزي، وسعد بن عبد الله بن عبدالحكم، وعلي بن حمشاذ، ومطّلب بن شعيب.

- أما أحمد بن محمد العنزي - شيخ الحاكم- فقد أخرج الخطيب البغدادي، من طريق شيخه أبي نعيم الحافظ عنه، رواية عن يحيى بن معين[(٢١٩)].

فرجل يروي عنه حافظان كبيران، وإن لم نجد له ترجمة، نتيجة ضياع تواريخ أهل المشرق، فلا ريب أنه ليس ضعيفاً، ولا متروكاً.

- وأما سعد بن عبد الله بن عبد الحكم، فلم أجد له ترجمة أيضاً، ولكني وجدت الخطيب أخرج من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم عنه رواية، وهذا يعني أنه روى عنه حافظان: ابن خزيمة، وابن أبي حاتم.[(٢٢٠)]

وأخرج من طريق ابن خزيمة، عن سعد بن عبد الله بن عبد الحكم قصة صحبة أخيه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم مع الامام الشافعي، ثم قال ابن خزيمة هم أربعة إخوة: عبد الحكم، وعبد الرحمن، ومحمد، وسعد بنو عبد الله بن عبد الحكم، ونحن لم ندرك منهم إلا اثنين، وكان محمد أعلم من رأيت بمذهب مالك، وأحفظهم له، سمعته يقول: كنت أتعجب ممن يقول في المسائل : لا أدري! قال أبو بكر: فأما الاسناد، فلم يكن يحفظه.

وكان أعبدهم، وأكثرهم اجتهاداً، وصلاة سعد بن عبد الله، وكان محمد من أصحاب الشافعي[(٢٢١)].

---

(٢١٩) تاريخ بغداد ٢٠٣/١١

(٢٢٠) تاريخ بغداد ٣٦٢/٢.

(٢٢١) تاريخ بغداد ٢٩٩/١٤ ترجمة البويطي

فسعد بن عبد الله بن الحكم ، رجل صالح، ينقل كتاباً مكتوباً، عن أبيه عبد الله بن عبد الحكم، عن الليث بن سعد.

– وأما عليّ بن حمشاذ، شيخ الحاكم، فقال فيه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٨٥٥/٣ الحافظ الكبير! وقال فيه أيضاً ٧٨٣/٣: له مسند في ثلاثمئة جزء حديثي أو أكثر (ت ٣٣٨) وأكثر عنه الحاكم. وهكذا بقية الرواة.

وأما مطّلب بن شعيب الأزدي شيخ الطبراني فقد ترجمه الحافظ في لسان الميزان ٥٠/٦ فقال:

مطلب بن شعيب مروزي سكن مصر، وحدث عن سعيد بن أبي مريم وأبي صالح كاتب الليث، قال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً أسوأ من هذا، حدثناه عصمة البخاري: حدثنا مطلب بن شعيب أبو صالح: حدثنا الليث، عن يونس بن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه) انتهى وبقية كلامه وسائر أحاديثه عن أبي صالح مستقيمة، وقد أكثر الطبراني عن مطلب هذا وهو صدوق، قال أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر: مطلب بن شعيب بن حيان بن سنان بن رستم يكنى أبا محمد، كان أبوه من أهل مرو وولد بمصر، ويقال: إنه من موالي الأزد حدث عن أبي صالح كاتب الليث وغيره، توفي يوم الأحد النصف من المحرم سنة اثنتين وثمانين ومائتين، وكان ثقة في الحديث.

وإنما ذكرت هذه الأمور هنا؛ لأن الرواة بعد القرن الثالث رواة في الجملة وقلّما يكون فيهم راو عمدة في سند، وتراجمهم في تواريخ الرجال نادرة؛ بسبب ضياع معظم تواريخ المشارقة، في تلك الحقبة.

– تراجم أعمدة الاسناد

– أوّل أعمدة الاسناد من أدنى هو الليث بن سعد الفهمي. إمام حافظ جليل أشهر من أن يعرَّف به، وقد مرّ ذكره غير مرة في هذا الكتاب.

– الحارث بن يعقوب بن ثعلبة- ويقال : ابن عبد الله - الأنصاري المصري والد عمرو بن الحارث ، مولى قيس بن سعد بن عبادة (ت١٣٠هـ).

روى عن اثني عشر شيخا منهم: سهل بن سعد الساعد الصحابي، وأبان بن صالح، وعبد الرحمن بن جبير المصري، وقيس بن رافع الأشجعي، وغيرهم.

وروى عنه ستة رواة منهم: ولده الفقيه عمرو بن الحارث، وبكر بن مضر والليث بن سعد.

لم أقف فيه على جرح، وقال تلميذه الليث بن سعد الامام: كان بين عمرو بن الحارث وأبيه الحارث بن يعقوب، كما بين السماء والأرض، كان يعقوب أفضل من الحارث، وكان الحارث أفضل من عمرو.

وقال تلميذه موسى بن ربيعة: كان الحارث بن يعقوب من العباد.

وقال ابن معين ثقة، وقال النسائي: لا بأس به، ولخص الحافظ حاله في التقريب (١٠٥٩) فقال: ثقة عابد من الخامسة.[٢٢٢]

– قيس بن رافع القيسي الأشجعي، أبو رافع- ويقال: أبو عمرو- المصري روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم- مرسلا- وعن عبد الله بن عمر، وابن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، وشفي بن ماتع.

وروى عنه سبعة رواة منهم: الحارث بن يعقوب، وعبد الله بن لهيعة ويزيد بن أبي حبيب.

قال الحسن بن ثوبان: دخلت على قيس بن رافع، وكان من أهل العلم والستر فذكر خيرا.

وقال في التقريب (٥٥٧١): مقبول من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة.

---

(٢٢٢) ترجمته في ت الكمال ٣٠٩/٥ وت التهذيب ١٤٣/٢ مع التذكير بأن المزي نص على روايته عن قيس ابن رافع ، في ترجمة قيس، وليس في ترجمته هو.

قلت : لم يذكر لنا الحافظ سبب جعله مقبولا، وقد روى عن جمع أكثرهم من الصحابة، وروى عنه جمع من العلماء، ولم يجرح، ولم يترجمه أحد في الضعفاء.(٢٢٣)

- عبد الرحمن بن جبير المصري القرشي- العامري- مولاهم- الفقيه الفرضي المؤذن. من الطبقة الخامسة.

روى عن عشرة شيوخ أكثرهم من الصحابة منهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر الجهني، وأبو الدرداء.

وروى عنه مثل هذا العدد من الرواة ، منهم: بكر بن سوادة، والحارث بن يعقوب، وقيس بن رافع القيسي، وكعب بن علقمة (م د ت س).

قال عبد الله بن لهيعة: كان عالما بالفرائض ، وكان ابن عمرو معجبا به.

وقال النسائي: ثقة، وقال الحافظ في التقريب (٣٨٢٨): ثقة عارف بالفرائض من الثالثة(٢٢٤).

- عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي، أبو محمد السهمي أحد السابقين المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء.

روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعن أبي بكر (خ م ت س ق)

وعن عمر بن الخطاب (٤) ومعاذ بن جبل، وغيرهم من الصحابة.

وروى عنه خلائق تتعذر على الحصر، منهم: أنس بن مالك، وعامر الشعبي، وحفيده شعيب بن محمد، وقد أكثر عنه، وعبد الرحمن بن جبير المصري.

وقد اعترف أبو هريرة أن عبد الله بن عمرو أكثر منه حديثا، وأن له كتابا كان يكتب فيه ما يسمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(٢٢٣) ترجمته في التاريخ الكبير ١٥٢/٧، وفي الجرح والتعديل ٩٦/٧، والثقات ٣١٥/٥، وت الكمال ٢٤/٢٤ وت التهذيب ٣٤٩/٨.

(٢٢٤) ترجمته في التاريخ الكبير ٢٦٧/٥ والجرح والتعديل ٢٢١/٥، والثقات ٧٩/٥.

وقد روى أحمد بن حنبل عنه أنه قال: رأيت فيما يرى النائم- كأن في إحدى يدي عسلا، وفي الأخرى سمنا، وأنا ألعقهما، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: تقرأ الكتابين: التوراة والقرآن ، وكان يقرؤهما... قال الحافظ في الاصابة: في سنده ابن لهيعة

وعبد الله بن عمرو من صالحي الصحابة العباد قال الذهبي في التذكرة: (كان خيرا مقبلا علا شأنه، ويلوم أباه على القيام نوبة الفتنة، ويتأثم من القعود عنه خوف العقوق، وحضر صفين، ولم يسل سيفا، وكان أصاب جملة من كتب أهل الكتاب وأدمن النظر فيها، ورأى فيها عجائب.

قد خلف له أبوه أموالا عظيمة، وكان له عبيد وخدم، حمل عنه المصريون علما كثيرا توفي بمصر سنة خمس وستين ليالي حصار الفسطاط ، فلما توفي لم يقدروا أن يخرجوا جنازته لمكان الحرب بين مروان بن الحكم، وعسكر ابن الزبير فدفن بداره رضي الله عنه. إ. هـ.[(٢٢٥)]

ونقل الحافظ خلاف المؤرخين في تاريخ وفاته، وموضعها فقال ما خلاصته:

قيل مات بالشام، وقيل بمكة المكرمة، وقيل بالطائف، وفي وفاته: قيل: توفي ليالي الحرة سنة ثلاث وستين، وقيل: خمس وستين، وقيل: ثمان وستين وقيل: تسع وستين، فقط!!

- معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن المدني شهد بدرا وما بعدها (ت ١٨هـ).

روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث كثيرة منها في الكتب التسعة (٢٦٢) مئتان واثنان وستون حديثا وفي الكتب الستة (١٠٢) مئة حديث وحديثان، خرج البخاري منها عشرة أحاديث ، وخرج مسلم منها سبعة: (١٩م -١٣٣١، ١٣٨٩، ١٤٢٥، ٢٣١٦، ٤٠٩٠، ٦٩٣٧ خ) مع المكررات.

(٢٢٥) ترجمته في الاصابة ١٩٢/٤، وت الكمال ٣٥٧/١٥، وتذكرة الحفاظ ٤١/١، والتقريب (٤٣٩٩).

وروى عنه عدد كبير من الرواة، منهم: أنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، والمقدام بن معدي كرب...

صحابي جليل عالم قانت زاهد شهيد، أكرمه الله تعالى بالشهادة في طاعون عمواس قبل أن تطرق الفتن والبلايا المسلمين، كان محبوبا من جميع المسلمين. قال الحافظ: كان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن.(٢٢٦)

هؤلاء هم رواة رواية الليث بن سعد، وقد تبين أن جميعهم ممن يحتج به سوى قيس بن رافع الذي قال فيه الحافظ: مقبول حيث يتابع!.

ويبدو أن سبب قول الحافظ هذا، هو أن قيس بن رافع، وإن وصف بالستر والعبادة، إلا أنه لا يعرف في شيء من كتب السنة سوى هذا الحديث المرفوع الواحد وحديث آخر مرسل.(٢٢٧)

ومن لا يعرف برواية حديث واحد توبع عليه، أم لم يتابع لا يعطى أكثر من درجة مقبول إذا توبع، فهل توبع على حديثه؟

٢- إسناد رواية الامام أحمد:

تقدم الكلام على أن المصنفين في الحديث النبوي فوق التوثيق بدرجات وقد تكلمت في كتابي (منهج الامام ابن حبان في الجرح والتعديل) أن مصطلح (جمع وصنف) من أعلى ألفاظ التعديل عنده، وعند غيره، باستثناء أفراد قلائل من أمثال نعيم بن حماد، وعبد الله بن أبي داود، وابن بطة، وأمثالهم، وهؤلاء لم يصنفوا كتابا من كتب (السنة) الأصول على كل حال.

فالامام أحمد من أكثر علماء الحديث ورعا وتقوى، وقد ثبت عنه من طرق أنه لم يحدث من حفظه، وإنما يحدث من كتابه، فقد تحقق الضبط العالي والعدالة العالية.

---

(٢٢٦) ترجمة في الاصابة ١٣٦/٦، وت الكمال ١٠٥/٢٨ وتذكرة الحفاظ ١٩/١ والتقريب (٦٧٢٥).

(٢٢٧) الحديث المرسل أخرجه أبو داود في كتاب المراسيل، وأخرجه البيهقي ٣٤٦/٩، والمزي في ت الكمال ٧٦/٦ من غير طريقه.

فلا نتكلّف ترجمته النقديّة، ولا المعرفية (ت ٢٤١ هـــ) رحمه الله تعالى.

– قتيبة بن سعيد البغلاني (ت ٢٤٠هـــ) من أقران الامام أحمد من الحفـاظ تقدمت ترجمته .

– عبد الله بن لهيعة أفردنا له أطول ترجمه في هذا الكتاب(ص ٩٥) ، وهـو عالم جليل وفقيه كبير وهوسيء الحفظ، يقبل في المتابعات.

– الحارث بن يزيد الحضرمي، أبو عبد الكريم المصري، والد عبد الكريم بـن الحارث (ت ١٣٠هـــ).

روى عن ستة وعشرين شيخاً منهم: جبـير بـن نفـير الحضرمـي (د) وعبدالرحمن بن حجيرة (م) وعرفطة بن عمرو الحضرمي، وعليّ بن رباح اللخمـي (س ق)، وروى عنه اثنا عشر راوياً منهم: بكر بن عمرو المعافري (م) وابن لهيعـة (د) والأوزاعي ، والليث بن سعد.

قال تلميذه الليث بن سعد: كان يصلّي كلّ يوم ستمئة ركعة [(٢٢٨)]

وقال أحمد بن حنبل، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة. وقال الحافظ في التقريب (١٠٥٧) : (ثقة ثبت عابد من الرابعة) (م د س ق). [(٢٢٩)]

عليّ بن رباح بن قصير بن القشيب اللخمي أبو عبد الله، ويقال: أبو موسى المصري، والد موسى بن علي بن رباح، والمشهور فيه: عُلَيّ -بضم العين- وكـان يغضب منها (١٥-١١٤هــ). روى عن اثنين وعشرين شـيخاً، أكـثرهم مـن الصحابة، منهم: زيد بن ثابت، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وعقبة بن عـامر وأبو هريرة.

---

(٢٢٨) كان الليث بن سعد وشيخه من المساكين الذين لا يعرفون أن الزياده على ثماني ركعات بدعة! وحفاة عصرنا أفقه منهم،وإلى الله المشتكى ! اللهم قونا على طاعتك يا قدير !

(٢٢٩) ترجمته في ت الكمال ٣٠٦/٥ ومظانّها ثَمّة ، وقد نصّ المزيّ في ترجمة ابن لهيعة ٤٨٧/١٥ أنه هو المقصود.

وروى عنه أحد عشر راويا، منهم: الحارث بن يزيد الحضرمي (س ق) وابنه موسى بن علي بن رباح (بخ م ٤) ويزيد بن أبي حبيب (ت ق).

لم أقف فيه على جرح ، وهو من المعمرين.

ووثقه ابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وقال أحمد: ما علمت إلا خيرا، ولخص الحافظ حاله في التقريب (٤٧٣٢) فقال: ثقة.

- إسناد رواية عبد بن حميد: هو عبد بن حميد الكسي- وقد تقدم ضبطها- وهو إمام حافظ (ت ٢٤٩هـ).

- عبد الله بن يزيد القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المقرئ القصير البصري، ثم المكي مولى آل عمر بن الخطاب (ت ٢١٣هـ) وقد قارب المئة.

روى عن أربعة وعشرين شيخا منهم: الحمادان، والثوري ، وشعبة والليث، وابن لهيعة ، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم (بخ د ق).

وروى عنه تسعة وخمسون راويا منهم: أحمد بن حنبل، والبخاري وإسحاق بن راهويه، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وعبد بن حميد.

لم أقف فيه على جرح، وقال أبو حاتم: صدوق ، وقال النسائي: ثقة. وقال الخليلي: ثقة حديثه في الثقات ويتفرد بأحاديث، وقال ابن المبارك: كان ذهبا خالصا، وقال هو عن نفسه: أنا ما بين التسعين إلى المئة، وأقرأت القرآن بالبصرة ستا وثلاثين سنة، وههنا بمكة خمسا وثلاثين سنة[٢٣٠]. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[٢٣١] وقال الحافظ: (ثقة فاضل أقرأ القرآن نيفا وسبعين سنة).

- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم بن منبه الشعباني أبو أيوب - ويقال : أبو خالد- الأفريقي - قاضيها (ت ١٥٦هـ).

---

(٢٣٠) حدثني عمدتي في القراءة العلامة المقرئ الشيخ محمد سليمان أحمد الحسني الشندويلي أنه أقرأ القرآن الكريم في مسجد الحسين بالقاهرة ستين سنة ، فرحمة الله عليهم أجمعين

(٢٣١) ترجمته في ت الكمال ٣٢٠/١٦ وت التهذيب ٧٥/٦ والتقريب (٣٧١٥).

روى عن ثلاثة وعشرين شيخا منهم: بكر بن سوادة الجذامي (د ت) وأبوه زياد بن أنعم الافريقي (بخ) وأبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الحبلي (بخ د ت ق) ويحيى بن سعيد الأنصاري المدني.

وروى عنه واحد وثلاثون راويا منهم: حماد بن أسامة الكوفي (ق) والثوري (ت ق) وابن المبارك، وابن لهيعة، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ (بخ).

اختلف النقاد فيه اختلافا بينا، ويبدو أن أساس الاعراض عنه ما قاله أبو موسى محمد بن المثنى العنزي: ما سمعت يحيى القطان، ولا عبد الرحمن بن مهدي يحدثان عن سفيان عنه. وقال عمرو بن علي الصيرفي: كان يحيى لا يحدث عنه وما سمعت عبد الرحمن ذكره قط إلا مرة قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن زياد الافريقي، وهو مليح الحديث، ليس مثل غيره في الضعف، ونقل إسحاق بن راهويه عن يحيى القطان قوله فيه: ثقة!، ونقل ابن المديني عنه أن هشام بن عروة قال: حديثه مشرقي، وضعفه!، وقال أحمد: ليس بشيء لا أكتب حديثه. وقال مرة: منكر الحديث: قلت: ولم يخرج له في مسنده حديثا قط!

وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، وكان صارما خشنا، وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح، وكان من الأمارين بالمعروف، الناهين عن المنكر، وضعفه غيرهم كثيرون من المشارقة، فملذا يقول أهل بلده؟

قال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح المصري: أيحتج بحديث الأفريقي؟ قال: نعم! قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم!.

وقال الترمذي : ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى القطان وغيره ورأيت محمد بن إسماعيل - البخاري- يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث.

وقال الساجي: فيه ضعف، وكان عبد الله بن وهب يطريه، وكان أحمد بن صالح ينكر على من يتكلم فيه.

قال ابن عدي: أروى الناس عنه عبد الله بن يزيد المقرئ، وعامة حديثه لا يتابع عليه، وقال الحافظ: ضعيف في حفظه، وكان رجلا صالحا، وقال:

الحق فيه أنه ضعيف لكثرة روايته المنكرات،وهو أمر يعتري الصالحين [٢٣٢]

أقول: عبد الرحمن بن زياد الافريقي درسته في كتابي عن الامام الترمذي والرحل له أكثر من ثلاثين حديثا في كتب السنة المتنوعة[٢٣٣] فيحسن أن تقوم له دراسة استقرائية مفردة، أما الآن فهو في مرتبة الاعتبار، نقبل من حديثه ما توبع عليه، وخلا من النكارة، لاختلاف العلماء فيه، أما ترك حديثه، فغير مقبول.

– عبد الله بن يزيد المعافري أبو عبد الرحمن الحبلي المصري (ت ١٠٠ هـ) روى عن عشرة شيوخ منهم : جابر بن عبد الله الأنصاري (م د س) وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص (بخ م ٤) وعقبة بن عامر الجهني رضي الله عنهم.

وروى عنه ستة عشر راويا ، منهم: بكر بن سوادة الجذامي، وأبو هانئ الخولاني (م ٤) وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم (بخ د ت ق) ويزيد بن عمرو المعافري (د ت ق).

لم أقف فيه على جرح، و روى عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين قوله فيه : ثقة، وقال ابن سعد العجلي: ثقة، ولخص الحافظ حاله بقوله: ثقة من الثالثة.[٢٣٤] وقال أبو سعيد بن يونس: توفي في إفريقية سنة مئة، وكان صالحا.

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث باعتبار متابعاته:

في دراسة أسانيد طرق رواية الليث بن سعد، تبين لنا أن جميع رواهما ثقات محتج

---

(٢٣٢) ترجمة في ت الكمال ١٠٢/١٧، و ت التهذيب ١٥٧/٦ ، والتقريب (٣٨٦٢).

(٢٣٣) انظر بعضها عند أبي داود (١٦٧)، والترمذي (٥٤)، و (١٩٩)، وابن ماجه (٣٧٤٨)، والدارمي (٣٤٩) ومستدرك الحاكم ٣٦٩/٤ ، وسنن البيهقي الكبرى ٢٣٦/١.

(٢٣٤) ترجمته في ت الكمال ٣١٦/١٦، والتهذيب ٧٤/٦ ، والتقريب (٣٧١٢)

بهم، سوى قيس بن رافع، الذي روى عنه سبعة رواة، فيهم عبد الله بن لهيعة وهو لم يجرح بشيء، وقال فيه عصريه الحسن بن ثوبان: من أهل العلم والستر.. لكن لما لم يكن له روايات يختبر فيها ضبطه، ولم تأت فيه تزكية صريحة من ناقد عدّه الحافظ في جملة المستورين، أهل الصلاح الذين لا يعنون بضبط الأحاديث كثيرا.

والرواية الثانية رواية أحمد بن حنبل، وفي سندها عبد الله بن لهيعة، وهو يروي هذا الحديث، عن الحارث بن يزيد الحضرمي، وقرينه الليث بن سعد يرويه عن الحارث بن يعقوب، وابن لهيعة سيء الحفظ، فهل وهم، فقلب اسم الحارث بن يعقوب، فجعله الحارث بن يزيد، فركب إسنادا على إسناد؟، هذا ممكن جدا، ما دام ابن لهيعة كثير الغلط، سيئ الحفظ، لكن! هب أن الأمر كذلك، فيكون قد أخطأ في حفظ الاسناد، لكنه حفظ المتن كما هو شأن كثير من القضاة والفقهاء والعباد، فكان ماذا ؟

وجواب ذلك: أن ابن لهيعة يقبل حديثه إذا توبع عليه، فلو كان رواه عن شيخه الحارث بن يعقوب، لتأكدنا من ضبطه لموافقة الليث بن سعد إياه.

أما وقد رواه عن الحارث بن يزيد؛ فاحتمال قلبه الحديث وهما؛ وارد ومع احتمال ذلك؛ يجب التوقف.

ومن التنزل، والتساهل غير الجائز علميا أن نعد راوية ابن لهيعة متابعة قاصرة لرواية الليث!؟

وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم، من مرتبة ابن لهيعة في سوء الحفظ، ومن طبقته في العلم والصلاح، وهو شيخه أيضا، واحتمال سماع هذا الحديث من تلميذه عبد الله بن لهيعة وارد أيضا، فابن لهيعة حين توفي شيخه عبد الرحمن الأفريقي (عام ١٥٦هـ) كان عمره يزيد على الستين عاما، وهما من بلد واحد ولقاؤهما لا خلاف عليه؛ لهذا فلا يسعني ترقيع هذه الرواية بتلك، وتيك، لإخراج حديث صحيح من ثلاثتها، كما يفعل بعض معاصرينا المحدثين!

لكنني أميل إلى أن قيس بن رافع قد حفظ حديثه هذا، لثلاثة أسباب:

– الأول: أن الرجل وصف بالعلم والستر، ومن وصف بالعلم لا يصعب عليه ضبط حديث واحد.

– الثاني: أن الرجل قد وصف بالصلاح، والانقطاع إلى الله تعالى والحديث يجري في بابة (الصالحات) التي يحرص عليها هذا الصنف من الناس.

– الثالث: أن اهتمام ابن لهيعة، وعبد الرحمن بن أنعم، والليث بن سعد والحارث بن يعقوب، والحارث بن يزيد بهذا الحديث، وكلهم من أهل الصلاح والتقوى؛ يرجح أنه عندهم محفوظ.

وهذا النوع من الحديث هو الذي يسميه الحفاظ حديثا جيدا، لا أن الجيد من بابة (حسن لذاته) فهذا غلط فاحش.

– الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي

كل فقرات الحديث مرغوب بها شرعا، ولكل فقرة منها شاهد، أو شواهد لكن استغراب ابن خزيمة هذا الحديث بقوله (غريب غريب!) مبالغة في تقرير غرابته؛ سببه اجتماع هذه الأمور الخمسة، أو الستة في حديث واحد، واعتبار كل واحد منها ضمانا على الله تعالى، مع ما بينها من تفاوت في الرتبة، والأثر الاجتماعي، فكم المسافة كبيرة بين الجهاد في سبيل الله تعالى، وعيادة المريض!، ثم إن زيارة الأمير، أو عيادة الأمير، لم يرو المحدثون إلا ما ينفر منها، فكيف تكون عيادة الأمير المريض ضمانا على الله تعالى أن يغفر لصاحبها، ويدخله الجنة؟ وهم يرون في الدخول على الأمراء جرحا، أو نوع جرح!

إن جملة (كان ضامنا على الله) مع تفاوت مراتب هذه الصفات المقرونة من أكبر أسباب غرابة الحديث، لأن المعروف في السنة النبوية أن الله هو يتضمن لعبده، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي يضمن للخلق عند الله تعالى ما يعدهم، ففيها غرابة ظاهرة.

وإذا كانت عيادة المريض تدخل الجنة، وزيارة الأمير المسلم ، أو عيادته تدخل الجنة، فلم تعد الجنة سلعة الله الغالية!!

ولقد استعرضت الصحاح الأربعة، والسنن الخمسة، ومسند أحمد والمستدرك، وسنن البيهقي، فما وقفت على جملة: (ضامن على الله) و (يضمن على الله). و(ضمن على الله) و (كان ضامنا على الله) إلا في هذا الحديث وحديث آخر، أخرجه أبو داود (٢٤٩٤) والبيهقي (١٦٦/٩) وغيرهما من حديث الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ثلاثة كلهم ضامن على الله عز وجل: رجل خرج غازيا في سبيل الله، فهو ضامن على الله، حتى يتوفاه، فيدخله الجنة، أو يرده بما نال من أجر أو غنيمة، ورجل راح إلى المسجد؛ فهو ضامن على الله حتى يتوفاه، فيدخله الجنة، أو يرده بما نال من أجر أو غنيمة، ورجل دخل بيته بسلام، فهو ضامن على الله.!) إ.هـ.

وأخرجه ابن حبان من طريق صدقة بن خالد، عن عثمان بن أبي العاتكة عن سليمان بن حبيب المحاربي، عن أبي أمامة به، مثله (٤٩٩).

ومما لا يفوتني؛ أن جملة (ضامن على الله) تعني تفضلا من الله تعالى، ولو صح الحديث؛ لكان في تأويله مندوحة، لكنني أرغب عن شرح، وتأويل الأحاديث التي لا تبلغ درجة الاحتجاج، لرجحان عدم ورودها عندي.

وهذا الحديث يعمل به في الترغيب بهذه الأعمال الصالحة، من غير اعتقاد النجاة بفعلها، وإنما الاعتقاد الشرعي، هو أن يؤمن المسلم بأن العمل المشروع إذا رزق صاحبه النية الصادقة، والعمل المشروع المنضبط؛ فإنه سبب من أسباب النجاة، إذا تفضل الله على صاحبه بالقبول، والله تعالى أعلم.

المحاضرة الخامسة عشرة

الحديث العاشر: حديث من أفراد ابن حبان:

وبإسنادي إلى الحافظ ابن حبان في صحيحه، قال رحمه الله:

(٤١٦٣) أخبرنا عبد الله بن أحمد بن موسى الجواليقي بعكسر مكرم، قال: حدثنا داهر بن نوح الأهوازي، قال: حدثنا أبو همام، محمد بن الزبرقان، قال: حدثنا هدبة بن المنهال، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها، وحصنت فرجها، وأطاعت بعلها، دخلت من أي أبواب الجنة شاءت).

قال أبو حاتم: تفرد بهذا الحديث عبد الملك بن عمير، من حديث أبي سلمة وما رواه عن عبد الملك إلا هدبة بن المنهال، وهو شيخ أهوازي.[٢٣٥]

أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٥٩٨): من طريق عبد الله (عبدان) ابن أحمد ابن موسى الجواليقي، به، نفسه.

خطوات تخريج الحديث ونقده:

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث: حديث أبي هريرة أخرجه ابن حبان والطبراني في الأوسط من طريق عبد الله (عبدان) الجواليقي به، نفسه.

هذان الطريقان هما كل ما وقفنا عليه من طرق هذا الحديث، ورواياته في كتب السنن والمعاجم والمصنفات والأجزاء الحديثية والمشيخات، ولم أعثر عليه في الموسوعة الذهبية، ولا في الموسوعة الألفية، فالحديث فرد غريب من (عبدان) إلى أبي هريرة رضي الله عنه.

الخطوة الثانية: مدارالحديث: مخرج الحديث الأدنى هو عبدان الجواليقي فالترجمة العلمية الناقدة تشمل جميع رواة الاسناد، سوى ابن حبان، والطبراني وتقدمت ترجمتهما.

---

(٢٣٥) الاحسان ٩/ ٤٧١ (٤١٦٣).

الخطوة الثالثة: تراجم الرواة:

– عُمَد الإسناد:

– الجواليقي[٢٣٦]: هو عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الأهوازي الجواليقي الملقب بـ(عبدان)، روى عن: محمد بن بكّار بن الريان، وأبي بكر، وعثمان ابني أبي شيبة، وخلقاً سواهم. وروى عنه: ابن قانع، والطبراني، وابن حبّان وغيرهم، توفي آخر سنة ستٍّ وثلاثمئة، وله تسعون سنة.

قال أبو علي النيسابوري: رأيت من أئمة الحديث أربعة... فذكره بينهم، ثمّ قال: فأما عبدان فكان يحفظ مئة ألف حديث، ما رأيت في المشايخ أحفظ منه !

وقال مرة: عبدان ثبت ! وكان يلحن بعض الشيء.

أحصى له ابن عدي بعض الوهم والخطأ غير أنّه قال: وكانت هيبة عبدان تمنعنا أن نقول له!.

قال الذهبي معقباً: عبدان حافظ صدوق، ومَنْ الذي يسلم من الوهم ؟!.

قلت: من طال عمره واتسعت روايته لا بُدّ وأن تبدو له بعض الأوهام فالرجل حافظ، صدوق اللهجة كما قال، فهو في المرتبة الوسطى من الاحتجاج.

– داهر بن نوح الأهوازي[٢٣٧]: داهر هذا يلفّ شخصه ضرب من الجهالة

وأقول: داهر هذا روى عن محمد بن الزبرقان، عند ابن حبّان في الصحيح والطبراني في الكبير، وعمر بن إبراهيم بن خالد الكردي عند البيهقي في الكبرى والدارقطني في السنن، وعمرو بن الوليد الأغضف عند الطبراني في الكبير

---

(٢٣٦) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ٩/٣٧٨-٣٧٩. سير أعلام النبلاء ١٤/١٦٨ (٩٧)، ومصادره. المنتظم ٦/١٥٠-١٥١. تذكرة الحفّاظ ٢/٦٨٨-٦٨٩.

(٢٣٧) مصادر ترجمته: الثقات لابن حبّان ٨/٢٣٨. العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٧/٣٩. سؤالات البرقاني للدارقطني ص٢٩ (١٤٤). اللسان ٢/٤١٣.

والحاكم في المستدرك، وأبي عوانة عند الطبراني في الكبير، وحسّان بن إبراهيم عنده أيضاً. وعبد الله بن عرادة عند ابن حبّان في الثقات،وابن عدي في الكامل. وإسماعيل بن يعلى الثقفي عند ابن عدي. ويوسف بن يعقوب الماجشون عند الدارقطني في العلل. وعبد الحميد بن الحسن الهلالي الكوفي ذكر ذلك الذهبي في الكاشف.وغيرهم.

وقد روى عنه: يعقوب بن أبي يعقوب الأصبهاني المعدَّل عند البيهقي في الكبرى، والحسيني بن إسحاق التستري، عند الطبراني في الكبير. وعبد الله (عبدان) الجواليقي: عند ابن حبّان، والدارقطني، والطبراني، وابن عدي جميعاً. وإبراهيم بن الحسين: عند ابن عديّ، ومحمد بن يحيى الأزدي (نبتل): ذكر ذلك ابن حجر في اللسان.

قال ابن حبّان في الثقات: يروي عن أبي همام محمد بن الزبرقان، وعبد الله بن عرادة. حدثنا عنه عبدان الجواليقي: ربما أخطأ.

وقال الدارقطني في العلل: شيخ لأهل الأهواز، ليس بالقوي في الحديث.

وقال مرةً: لا بأس به.[٢٣٨] وقال ابن القطّان: لا يعرف.[٢٣٩] وترجم له الحافظ في اللسان، ولم يبتّ فيه بشيء!

قلت:قول ابن القطّان هذا يحمل على جهالة الحال،وعهدي بابن القطّان؛ أنّه يحسّن حديث هذا وأمثاله، لكثرة الرواة عنه، فلعلّه لم يقف على رواية هؤلاء عنه.

وقول ابن حبّان: حدثنا عنه عبدان الجواليقي: ربما أخطأ؛نفيد منه أمرين:

الأول: أنّ ابن حبّان اختار أشهرمن روى عنه، وهو عبدان الجواليقي، وهو من أهل بلده، فهو أهوازي أيضاً.

---

(٢٣٨) سؤالات البُـرقاني للدارقطني ص٢٩ (١٤٤).

(٢٣٩) الوهم والايهام ١٧٢/٣.

الثاني: قوله: (ربما أخطأ) يعني أنّه سبر مروياته، فاختار منها هذا الحديث وأقل ما يقال في الرجل : إنه مقبول في المتابعات والشواهد، وفي أبواب التفسير والرقائق، والزهد، ونحو ذلك، فهو لا بأس به في كلّ ذلك كما قال الدارقطني والله تعالى أعلم.

- محمد بن الزبرقان(٢٤٠): أبو همّام الاهوازي (خ م د س ق). من الثامنة.

روى عن إسماعيل بن مسلم المكي، وموسى بن عقبة (خ م)، وهدبة بن المنهال، ويونس بن عبيد (خ د س)، وغيرهم في ثمانية عشر شيخاً.

روى عنه : داهر بن نوح الأهوازي، وعلي ابن المديني (خ)، ومحمد بن بشار (بندار) (س)، وغيرهم في ستة وعشرين راوياً ذكرهم له المزيّ.

وثقة ابن المديني والدارقطني، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: صالح. زاد أبو حاتم: صدوق، وقال ابن معين والنسائي: ليس به بأس، وقال البخاري: معروف الحديث، وخرّج له حديثاً في الرقاق من صحيحه، وخرّج له مسلم حديثاً آخر في النكاح متابعة، وخرَّج له حديثين في الصحيح في الرقائق (٨٨٠) وفي النكاح باب معاشرة الزوجين (٤١٦٣)، وهو حديثنا هذا.

قال الحافظ: صدوق ربما وهم ،وتعقبه في التحرير: بل صدوق حسن الحديث، وهو إلى التوثيق أقرب. وقوله: "ربما وهم" أخذها من ثقات ابن حبّان وفيه: (ربما أخطأ)، وهو مما تفرَّد به ابن حبّان، ونقلا أقوال النقاد التي نقلناها سابقاً، ثمّ قالا: وقال الذهبي في الكاشف: وثقه علي، واحتجَّ به البخاري، ومسلم في صحيحهما إ. هـ

---

(٢٤٠) مصادر ترجمته: الثقات لابن حبّان ٤٤١/٧، علل أحمد ١٠٣/٢. التاريخ الكبير ٨٧/١ (٢٣٩). والجرح والتعديل ٢٦٠/٧. سؤالات البَـرْقاني للدارقطني ١٦٦/٩. ت. الكمال ٢٠٨/٢٥ (٥٢١٨) ومصادره . التقريب (٥٨٨٤).

قلت : ابن حبّان صاحب منهج في سبر مرويات الراوي قبل إطلاق حكم معيّن عليه، وقوله: ربما أخطأ،مثل قول النسائي: ليس به بأس،وقول الدارقطني:ليس بالقويّ.

وقد تجوّز الذهبي بادّعاء احتجاج الشيخين بمحمد بن الزبرقان في صحيحهما، كما ذكرنا سابقاً، وتابعاه في التحرير من غير تحرير!.

والمتلخّص من أقوال النقّاد في ابن الزبرقان، وصنيع أصحاب الصحاح الثلاثة في التخريج له، أنّه مقبول في المتابعات، والشواهد، وفي أبواب التفسير والرقائق والآداب ونحوها، فهو: لا بأس به، صالح الحديث ، حَسَنه.

- هُدبة بن المنهال(٢٤١): الأسدي ، الكوفي، الأهوازي، ونسبه ابن حبّان في الثقات، فقال: السُّلمي.

وهُدبة هذا سكت عليه الحفاظ، وهو كداهر بن نوح يلفّه وشاح من الجهالة، ويحتاج منّا إلى وقفة متّئدة!

وعند تتبع مرويات هُدبة في كتب السنة، وتتبع مواضع ترجمته في كتب الجرح والتعديل وجدت أنّه روى عن:

- عبد الملك بن عمير: عند البخاري في الأوسط، وابن حبّان في الصحيح وابن عدي في الكامل.

- عبد الملك بن بشر: عند الطبراني في الصغير.

- وعن الأعمش: عنده، فيه.

- وعن عاصم الأحول: عند الطبراني في الأوسط.

- وعن ميمون مولى عبد الرحمن بن سمرة: عند الطبراني في الكبير.

وروى عنه:

---

(٢٤١) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبّان ٥٨٨/٧. التاريخ الكبير للبخاري ٢٤٧/٨ (٢٨٨٥). الجرح ١١٤/٩ (٤٨٢).

- محمد بن الزبرقان: عند ابن حبّان في الصحيح، وعند غيره.

- وحصين بن عبد الرحمن: عند البخاري في الأوسط، وابن عدي.

- وعبد الله بن أبي بكر العتكي: عند الطبراني في الصغير.

- وعبد الملك بن موسى الطويل: عند الطبراني في الأوسط.

- والربيع بن صُبيح: أورده البخاري في الكبير، وأبو حاتم في الجرح.

- وإسماعيل بن أبي خالد: صرّح به البخاري في التاريخ الكبير أيضاً.

ترجمه ابن حبّان في الثقات ساكتاً، وخرجّ له في الصحيح هذا الحديث.

وكذلك سكت عليه البخاري وأبو حاتم.

غير أني وقفت على نصٍّ للطبراني في الأوسط [٢٤٢] عقب حديث هُدبة هـذا عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس، قال: لم يرو هذا الحديث عن هُدبـة ابن المنهال القاضي إلا عبد الملك-يعني الطويل-، تفرّد به هلال.

قلت: نفيد من هذا النصّ أن هُدبة كان قاضياً، بمعنى أنّه كان عدلاً في دينـه عالماً بالأحكام في الأغلب، غير أنّه لم يشتهر بالحديث.

ومن مراجعة قائمة شيوخه وقائمة تلاميذه، إن كان سماعهم منه محفوظـاً نستخلص أنّ الرجل لم يكن مجهولاً بالمعنى الاصطلاحي، غير أنّ روايته لا يمكن أن ترقى إلى مصاف الاحتجاج منفرداً.

وخلاصة حاله: أنّه مقبول في المتابعـات والشـواهد، وفي غـير أبـواب الأحكام، والله تعالى أعلم.

- عبد الملك بن عمير [٢٤٣]: بن سويد بن جارية القرشي، ويقال: اللخمـي أبو عمرو ويقال: أبو عمر، الكوفي، المعروف بالقبطي (ع).

---

(٢٤٢) الأوسط ٣٠٦/٢ (١٥٣٣).

(٢٤٣) مصادر ترجمته : ثقات ابن حبّان ١١٦/٥-١١٧. علل ابن المديني ص٦٧، ٨٨، ١٠١. علل أحمد: ١٦/١، ١٨، ٢٥، ٣٨، ومواضع أخرى. تاريخ البخاري الكبير ٤٢٦/٥ (١٣٨٦). ت. الكمال ٣٧٠/١٨

روى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن (م٤)، وجابر بن سمرة (خ م س) وعطية القرظي (ع)، وخلائق.

وروى عنه: هُدبة بن المنهال، وسفيان الثوري (خ م)، وسفيان بن عيينة (م ت) وشعبة بن الحجاج (خ م)، وخلائق، ولد لثلاث سنين بقين من خلافة عثمان رضي الله عنه، وتوفي سنة ست وثلاثين ومئة، وله مئة وثلاث سنين اختلف فيه النقاد اختلافاً بيّناً بين مجرِّح ومعدِّل.

قال أحمد: مضطرب الحديث جداً، مع قلة روايته، ما أرى له خمسمئة حديث وقد غلط في كثير منها، وعنه: أنّه ضعّفه جداً، ومرةً: عبد الملك يختلف عليه الحفّاظ، وقال ابن معين: مخلّط. وفي رواية: ثقة، إلا أنّه أخطأ في حديث أو حديثين، وقال أبو حاتم: ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغيّر حفظه قبل موته.

وعن ابن خِراش: كان شعبة لا يرضاه!

قلت: لشعبة عن عبد الملك في الكتب التسعة (٦٤) حديثاً، منها (٢٨) حديثاً في الصحيحين، فكيف لو كان يرضاه ؟!!. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال العجلي: صالح الحديث، قال البخاري: كان أفصح الناس، وعن أبي إسحاق الهمداني: خذوا العلم من عبد الملك بن عُمير، ووثقه ابن نُمير، والفسوي، وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: كان مدلساً، قال الحافظ: ثقة، فصيح، عالم، تغير حفظه، وربما دلّس، وخلاصة المطاعن التي وجهت إلى عبد الملك، أنّه:

١- مضطرب الحديث جداً... يختلف عليه الحفّاظ.

٢- مخلّط... تغير حفظه قبل موته.

٣-كان مدلّساً.

٤- أخطأ في حديث أو حديثين.

(٣٥٤٦)، ومصادره. التقريب (٤٢٠٠)، ومصادر أخرى كثيرة في ستين مصدراً من كتب التاريخ والرجال والعلل.

وأقول: أما أنّه ضعيف جداً، فلا ! وقد تفرَّد ابن حنبل بذلك. واختلاف الحفّاظ عليه، لا يعني بالضرورة أن البليّة منه وقد يكون بنى حكمه على أحاديث وقعت له من روايته بعد كبره وتغيّره!. ووصفه إياه بأنه قليل الرواية غريب من أحمد!، وأما اختلاطه ، فقد أجاب عنه الذهبي في الميزان، إذ قال:

والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق، وسعيد المقبري لما وقعوا في هرم الشيخوخه نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، و لم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها !

قلت: هو كما قال، فلعبد الملك في الكتب التسعة وحدها (٣٦٥) حديثاً منها (٨٤) حديثاً عند البخاري ومسلم.

وأخرج له الترمذي (٢٥) حديثاً حكم على أكثرها بحسن صحيح، و لم يعلّ واحداً منها به، وخرَّج له ابن حبّان في صحيحه (٤٥) حديثاً.

أما عن تدليسه، فالذي يعنينا منه أثر ذلك التدليس في روايته عند ابن حبّان. ولو راجعنا مقدمة التقاسيم والأنواع؛ لوجدنا ابن حبّان يمثل بعبد الملك بن عُمير هذا مع ابن جريح والأعمش وغيرهم على المدلسين المحتجّ برواياتهم، ثمّ قال: (فإذ صحَّ عندي خبر من رواية مدلّس أنّه يبيّن السماع فيه، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره بعد صحته عندي من طريق آخر...).(٢٤٤)

فعنعنة عبد الملك في هذا الإسناد لا تضرّ من هذه البابة، والله تعالى أعلم.

- أبو سلمة (٢٤٥): هو ابن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزهري، المدني قيل: اسمه عبد الله وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته (ع).

---

(٢٤٤) الاحسان، المقدمة ١٦٢/١.

(٢٤٥) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبّان ١/٥. طبقات ابن سعد ١٥٧/٥. سنن الدارقطني ٢٤/٢. ت. الكمال ٣٧٠/٣٣ (٧٤٠٩). سير أعلام النبلاء ٢٨٧/٤ (١٠٨). التقريب (٨١٤٢).

روى عن عشرات من الصحابة، منهم: جابر بن عبد الله الأنصاري (ع) وأبي سعيد الخدري (ع)، وأبي هريرة (ع).

وروى عنه خلائق، منهم: سعيد بن أبي سعيد المقبري (ع)، وعبد الملك بن عمير (م ع)، وعمر بن عبد العزيز (س)، ونافع مولى ابن عمر (د).

ولد سنة بضع وعشرين، وتوفي سنة أربع وتسعين، أو أربع ومئة.

لم أقف فيه على جرح.

وقال ابن سعد: كان ثقة، فقيها، كثير الحديث، وقال أبو زرعة: ثقة إمام وعن الزهري: أربعة من قريش وجدتهم بحورا...، فذكره فيهم، قال ابن حبان: كان من سادات قريش، وقال الدارقطني: ثقة، قال الحافظ: ثقة مكثر.

قلت: ومثله فيه الدرجة العليا من الاحتجاج، رحمه الله تعالى وأجزل ثوابه.

- أبو هريرة : هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي: الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، مختلف في اسمه على ثمانية عشر قولا (ع).

مات سنة سبع وقيل: ثمان، وقيل تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة. التقريب (٨٤٢٦).

وقد ترجمت له ترجمة علمية ناقدة في (ص٢٨٠) ... فتنظر ثمة!.

هذه تراجم الاسناد العلمية مختصرة.

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث بمجموع طرقه (المتابعات).

أسلفنا في الخطوتين الأولى والثانية، أن الحديث فرد، غريب من عبدان وهو شيخ المصنف، إلى نهاية السند، ولا أعلم من أخرجه من حديث أبي هريرة، سوى ابن حبان والطبراني في الأوسط.

قال محقق الاحسان- الشيخ شعيب- : حديث صحيح ! ثم ساق شواهده.

وأقول: لا يسلم للشيخ شعيب تصحيح هذا الاسناد، إلا أن يكون صححه بشواهده وسيأتي الحديث عليها، فتصحيحه يصطدم بعقبات، منها:

١- أنّ في إسناده اثنين من المسكوت عليهم، وقد وجدنا لكل واحد منهما خمسة رواة على الأقل، فزالت الجهالة عنهما، غير أننا لا يمكن أن نطلق عليهما لقب ثقة أوصدوق، وإنما ينـزّل كل راوٍ منزلته التي يستحقها.

ومنهج ابن حبان أن الراوي إذا روى عنه جماعة ولم يجرح، ولم يأت بمتن منكر، فهو حسن الحديث، وداهر وهدُبة تنطبق عليهما هذه القاعدة.

٢- وأنّ محمد بن الزبرقان لم يهم فيه، وهو ربما وهم.

٣- وأما عبد الملك بن عمير، فلندع الحديث عليه، مع الحكم على الحديث بشواهده في الخطوة الخامسة.

وخلاصة القول أنّه ليس مما يحتجّ به منفرداً، حتى ننظر في شواهده.

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي (التعارض والترجيح)

تقدم في الخطوات السابقة، أنّ إسناد حديث أبي هريرة تفرّد به (عبدان) فلم يتابعه عليه أحد،وفيه ماذكرنا من العلل.

أما شواهده، فللحديث شواهد: من حديث عبد الرحمن بن عوف، وأنس وعبد الرحمن ابن حسنة، رضي الله تعالى عنهم:

- فأما حديث عبد الرحمن بن عوف: فقد روي عنه من وجهين:

- فرواه عبد الله بن لهيعة، عن عبيد الله بن جعفر، عن ابن قارظ عند أحمد.[٢٤٦]

- ورواه ابن لهيعة أيضاً، عن جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة، عن ابن قارظ عند الطبراني في الأوسط.[٢٤٧]

وإسناد أحمد حسن لذاته، غير أنّ صاحب موسوعة التسعة يشير إلى انقطاع رواية ابن قارظ عن عبد الرحمن بن عوف، ولم أقف على من صرّح بروايته عنه.

(٢٤٦) مسند أحمد ١/١٩١.

(٢٤٧) الأوسط للطبراني ٨/٣٣٩- ٣٤٠ (٨٨٠٥).

– وأما حديث أنس فقد:

– رواه عنه روّاد بن الجرّاح، عن الثوري، عن الزبير بن عدي عند البزار وابن عدي في الكامل.(٢٤٨)

– ورواه عنه علي بن الجعد، عن الربيع بن صبيح وسفيان الثوري كليهما عن يزيد الرقاشي عند ابن عدي.(٢٤٩)

ثمّ قال: ابن عدي: كذا حدّث علي بن الجعد عن الثوري، عن يزيد نفسه وبينهما الربيع بن صبيح، والحديث عند علي عن الربيع نفسه كما ذكرته.

وقد رواه جماعة من أصحاب الثوري: يزيد بن أبي الحكم وعبد الرزاق وغيرهما عن الثوري عن الربيع، عن يزيد الرقاشي إ.هـ.

قال ابن معين: وهم في هذا الحديث، يعني روّاد.

وقال أبو حاتم في العلل(٢٥٠) عن حديث أنس: هذا حديث باطل، ليس له أصل، لعلّهم لقّنوا روّاداً وأدخلوه عليه.

إنما روي عن الثوري ، قال: بلغني... مرسل إ.هـ.

وحديث أنس معلول بعلل، منها ضعف يزيد الرقاشي.

– وأما حديث عبد الرحمن بن حسنة– وهو أخو شرحبيل الصحابي–:

– فقد عزاه الهيثمي في الزوائد إلى الطبراني(٢٥١)، وقال: وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وسعيد بن عفير لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

قلت: و لم أقف عليه عند الطبراني في معاجم الثلاثة، ولا في غيرها من مصنفاته.

(٢٤٨) مسند البزار (١٤٦٣) و (١٤٧٣). وابن عدي في الكامل ١١٤/٤-١١٥.

(٢٤٩) الكامل ٣٩/٤.

(٢٥٠) علل الحديث لابن أبي حاتم ١٧٧/٢ (٢٠٢٥).

(٢٥١) مجمع الزوائد ٣٠٦/٤.

وأنت ترى أننا لم يسلم من الطرق المتعددة هذه إلا على حديث عبد الرحمن ابن عوف، فهو حسن إن لم يكن معلولاً بالانقطاع برواية ابن قارظ عنه.

وقد سئل الدارقطني[٢٥٢] عن حديث رجل عن عبد الرحمن بن عوف وهو حديثنا هذا، فقال:

- رواه أبو حمزة السكري عن عبد الملك بن عمير عن رجل عن عبد الرحمن.

- وخالفه شيبان وهدبة بن منهال، فروياه عن عبد الملك، عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

- وقال أبو عوانة: عن عبد الملك ، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن الزبير.

- وقال عبد الحكيم بن منصور: عن عبد الملك، عن أبي سلمة، عن أبي الهيثم بن التّيهان.

- والاضطراب فيه من عبد الملك [٢٥٣]... إ.هـ.

وقد قلنا سابقاً عند حديثنا عن مخالفة الراوي: ننظر المخالفة في الاسناد، أم في المتن؟!

فإذا كانت المخالفة في السند، وصحّ الحديث من الطرق الأخرى فيكون قد حفظ المتن ووهم في السند، فلا يؤثر على التشريع!

قلت: وكأن هذا الحديث مثال نموذجي لهذه القاعدة التي أصلناها سلفاً.

فقد اضطرب عبد الملك في سياقه الاسناد اضطراباً شديداً.

---

(٢٥٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٣٠٣/٤ (٥٨١).

(٢٥٣) لا أشك في أن الامام أحمد وقف لعبد الملك على مثل هذا الاضطراب فقال فيهما ما قال، وضعفه لأجل ذلك جداً.

أما المتن، فقد تقدم في ترجمة عبد الملك قول البخاري فيه: كان من أفصح الناس.

وقد صحّ عنه أنّه قال: والله إني لأحدث بالحديث فما أدع منه حرفاً واحداً. فيكون عبد الملك حفظ المتن- على عادة الفقهاء- واضطرب في سياقه الاسناد، والله تعالى أعلم.

ثم حتى لو لم يصحّ إسناد من هذه الأسانيد، فإنّ منهج أكثر المحدثين أن الضعف يزول بتعدد الطرق، وتباين مخارجها.

والملفت في هذا الحديث أنّ جميع الرواة حفظوا المتن باللفظ، لا يكاد يختلف اثنان منهم في حرف، أو حرفين.

فالحديث يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، بكل ما تقدم، ولا نقول صحيح والله تعالى أعلم.

المحاضرة السادسة عشرة

الحديث الحادي عشر

أنموذج من تخريج ابن حبان للمجهول

إن الحافظ ابن حبان من أكبر المحدثين الفقهاء الذين جمع الله تعالى لهم بين فقه النفس، وغزارة العلم، وتنوع الثقافة، والتميز في نقد الحديث، وبيان علله.

وقبل خمسة عشر عاما كتبت دراسة موسعة تناولت فيها منهجه في الجرح والتعديل،وخصصت منها مجلدا لترجمته، والتعريف بمؤلفاته.

وقد استوقفني يومها قول الحافظ ابن حجر: إن ابن حبان يوثق المجاهيل ويخرج لهم في صحيحه! وزاد المحدث الشيخ محمد ناصر الألباني، فزعم أن ابن حبان بنى كتابه الصحيح على روايات المجاهيل! فقمت بإعداد إحصائيات وفهارس متنوعة لرصد جميع تحركات ابن حبان في صحيحه وفي سائر كتبه فتوصلت إلى أن ابن حبان، لايختلف في مسألة التخريج للمجاهيل عن غيره من علماء الحديث السابقين عليه واللاحقين، غاية ماهنالك أن صحيحي البخاري ومسلم، صرف في خدمتهما من الجهود ما أوضح بعض تصرفهما في مسألة الجهالة وغيرها مما لم يتهيأ بعضه لابن حبان، بل لعل دراستي هي أول دراسة علمية تناولت جانبا من جوانب هذه الشخصية العظيمة المهضومة! ووعدت في رسالتي تلك أن أدرس جميع روايات المجهولين والمستورين والمبهمين في صحيحه في بحث متخصص ولم يتهيأ لي الوقت للقيام بذلك، حتى قيض الله لي تلميذا نابها صبورا على البحث واثقا من منهجنا النقدي الذي تربى عليه، فكلفته بكتابة هذا البحث الشاق ليتقدم به إلى جامعة صدام للعلوم الاسلامية، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاسلامية، تخصص (الحديث وعلومه) وهيأت له كل سبل نجاحه

وألزمته أن يكتبه في مكتبتي وتحت سمعي وبصري، مع إعطائه الحرّية اللاّزمة للاجتهاد والتحرير.

وأحببت أن أتحف القارىء الكريم بنتائج هذه الدراسة، إحدى الدراسات العلميّة العراقيّة المتميّزة في ظروف الحصار الغاشم، والتي لايرقى إلى مستواهاأكثر البحوث العلميّة التي تجيزها الجامعات العربية في بلدان الرّخاء واليسار، حتّى يرعوي الذين ينظرون إلى البحث العلميّ العراقيّ نظرة ارتياب في هذه الظروف القاهرة .

قال الباحث الفاضل: (صحبت ابن حبان في صحيحه ما يقرب من سنة ونصف السنة، أتتبع منهجه في التخريج لمن تشملهم دائرة الجهالة من المستورين ومجهولي الحال، والمجاهيل، والمسكوت عليهم، والمبهمين.. وقد خرجت من غمار تلك الرحلة ببعض الانطباعات والنتائج عن ابن حبان وعن صحيحه، أحببت أن أسجّلها خاتمةً لهذه الدراسة، فأقول:

- لقد وجدت ابن حبان محدّثاً ناقداً، فقيهاً أصولياً، عالماً أديباً، نعم! لمست ذلك كلّه في تراجم أبواب صحيحه، وفي تعقباته على أحاديث كتابه وأحاديث الأحكام منها خاصة، وفي تقسيمه للصحيح على الأنواع والتقاسيم التي أوردها في مقدمة صحيحه، وهو تقسيم أصولي ظاهر.

- ووجدت ابن حبان منسجماً مع شرطه في التخريج عن المجاهيل فهو لم يخرج لهم إلا في المتابعات والشواهد، وخرّج لبعضهم في أبواب الزهد والرقائق والتفسير وغيرها.

- ووجدته لا يختلف عمن سبقه من مصنفي السنة في التخريج عن المجهول الذي روى عن ثقة وروى عنه ثقة، شأنه في ذلك شأن البخاريّ ومسلم وابن خزيمة فضلاً عن غيرهم، وقد وجدت الترمذيّ حسّن عدّة أحاديث لمجاهيل على شرط ابن حبان، بل وصحّح بعضها.

– أما عن النتائج التفصيلية للدراسة معززة بالاحصاءات الاستقرائية فأقول شارك ابن حبان بعض مصنفي الكتب الستة في التخريج لمئة وتسعة وعشرين راويا، وكأني به أراد من وراء ذلك أمرين اثنين:

الأول: أراد أن يقول: أنا لم أكن بدعا من المصنفين في السنة في تخريجي عن المجاهيل بالشروط المعتبرة.

الثاني: تنبيه لهذا الاتجاه، وموافقته لمن سبقه في التخريج للمجاهيل. فقد أدخل في صحيحه روايات المجاهيل، ممن لم يخالف، ولم يأت بمتن منكر، وكان لحديثه شاهد أو متابع غالبا.وانفرد بالتخريج لمئة وأربعة وعشرين راويا، وهنا تبرز لنا إضافة علمية قيمة من إضافات الامام ابن حبان في كتابه الصحيح. إذ ليس للمصنف كبير فضل في التخريج عمن خرج عنه غيره من السابقين عليه. لكن الفضل كل الفضل في اجتهاده وتنقيره عمن يوافق شرطه من الرواة الذين تشملهم دائرة الجهالة –وهم المسكوت عليهم- وسبر مروياتهم، واختيار ما عري منها عن المخالفة والنكارة وهي إضافة نحتاج إليها في الأبواب التي لا يصح تحتها حديث ألبتة، وفي أبواب الزهد، والرقائق، والتفسير، وغيرها. وقد كان من شاركه غيره بالتخريج لهم، ومن انفرد هو بالتخريج له؛ ثلاثين مستورا، وأربعة وستين راويا من مجهولي الحال، ومئة وتسعة وخمسين مجهولا. وانفرد بالتخريج عن اثنين وعشرين راويا من المستورين، وشارك غيره بالتخريج عن ثمانية منهم. وقد كان لجميعهم متابع أو شاهد. أما مجهولو الحال فقد انفرد بالتخريج عن أربعين راويا منهم، كان لجميعهم متابع أو شاهد سوى راويين. وشارك غيره بالتخريج لأربعة وعشرين منهم، لم يكن لخمسة منهم متابع أو شاهد.وكان المجاهيل الأكثر بينهم، فهم مئة وتسعة وخمسون راويا، أي ما يقرب من ستة أعشار مجموع الرواة من دائرة الجهالة الذين خرج لهم ابن حبان. انفرد بالتخريج عن اثنين وستين راويا منهم

كلهم توبع، أو كان لحديثهم شاهد غير ثلاثة رواة.وقد شارك غـيره بـالتخريج لخمسة وتسعين راويا منهم، لم أجد لسبعة عشر منهم متابعا ولا شاهدا.

وقد كانت دراستي هذه بمنـزلة الفصل التطبيقي للبحث النظري الـذي كتبه أستاذنا الشيخ الدكتور عداب محمود الحمش في رسالته ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل.على صحيح ابن حبان.

وقد كان في هذه الرسالة استدراكات كثيرة على صنيع محقق صحيح ابـن حبان الذي ما رأيته أولى قضية الجهالة بشيء يذكر في دراسته لهذا الكتاب الخضم جزاه الله والعاملين معه خيرا. والله تعالى أعلم.)[٢٥٤]

(٧٧) و(٧٨) زفر بن عبد الرحمن بن أردك ومحمد بن سليمان بن والبة:

قال ابن حبان: (أخبرنا عمر بن محمد الهمداني: حدثنا محمد بن إسمـاعيل البخاري: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس: حدثني زفر بن عبد الرحمن بن أردك، عـن محمد بن سليمان بن والبة، عن سعيد بن جبير، عن أبي هريرةﷺ، عـن رسـول اللهﷺ أنه قال: (والذي نفس محمد بيده، لا تقوم الساعة حـتى يظهـر الفحـش والبخل، ويخون الأمين ويؤتمن الخائن، ويهلك الوعول، وتظهر التحوت) قـالوا: يارسول الله وما الوعول والتحوت ؟ قال: (الوعول: وجوه النـاس وأشـرافهم والتحوت: الذين كانوا تحت أقدام الناس لا يعلم بهم).

قال المحقق: (إسناده ضعيف، فيه إسماعيل بن أبي أويس فيه لين كما ذكـره الذهبي، ومحمد بن سليمان لم يوثقه غير المؤلف)[٢٥٥].

قلت: في الحديث علتان: الأولى أن في سنده إسماعيل بن أبي أويس وهو لـين الحديث[٢٥٦].

---

(٢٥٤) انظر خاتمة رسالة (المجهولون ومروياتهم في صحيح ابن حبان) للباحث الشيخ عبدالباسط أحمد كريح الحموي

(٢٥٥) الاحسان ١٥/٢٥٨-٢٥٩ (٦٨٤٤).

والثانية: أن فيه محمد بن سليمان بن والبة، فقد ترجم له ابن حبان فقال: (يروي عن سعيد بن جبير، روى عنه زفر بن أردك). وترجم له ابن أبي حاتم والبخاري في التاريخ، وأخرج حديثه هناك، وسكتوا عليه جميعا[٢٥٧].

لم يرو عنه سوى زفر بن عبد الرحمن بن أردك، و لم يذكر بجرح أو تعديل فهو مجهول في نظر الجمهور.

لكن إسماعيل بن أبي أويس، وهو شيخ البخاري، روى عنه الإمام البخاري هذا الحديث في تاريخه، وسكت عليه. ورواه عنه أيضا عند الحاكم يحيى بن محمد ابن يحيى الشهيد، والفضل بن محمد بن المسيب[٢٥٨] وقال عقبه: هذا حديث رواته كلهم مدنيون، ممن لم ينسبوا إلى نوع من الجرح.

قلت: وابن حبان إنما أخرج هذا الحديث لبيان أمارة يستدل بها على قيام الساعة. فقال: (ذكر أمارة يستدل بها على قيام الساعة). ويتساهل المحدثون في قبول الروايات في هذا الباب ما لا يتساهلون في غيره. وهذا مما خالف ابن حبان فيه شرطه حيث لم يرو عن هذا المجهول ثقة، والله أعلم[٢٥٩].) إ.هـ .

أقول: هذا ماذكره الباحث في تخريجه حديث هذا الراوي المجهول ودراسته. وأضيف بعض التوضيحات المفيدة التي لم يشر إليها الباحث لوضوحها لديه، لكنها من متممات البحث هنا.

– أخرج ابن حبان هذا الحديث من طريق البخاري،كما هو ظاهر والبخاري إنما أخرجه في التاريخ الكبير قال: قال لي إسماعيل بن أبي أويس، به

---

(٢٥٦) الميزان ١/٢٢٢-٢٢٣.

(٢٥٧) الثقات ٧/٤١٦، الجرح والتعديل ٧/٢٦٨، والتاريخ الكبير ١/٩٣.

(٢٥٨) مستدرك الحاكم ٤/٥٤٧.

(٢٥٩) الاحسان ١٥/٢٥٨.

بعض المتن. فعبر ابن حبان عن قول البخاري قال لي بصيغة: حدثنا وهذه فائدة حديثية من صنيع حافظ.

إن الحافظ ابن حبان يرجح سماع سعيد بن جبير من أبي هريرة،إذ نص على سماعه منه وهو ابن عشر سنين!

إن الباحث جعل في الحديث علتين :

إحداهما :في ابن أبي أويس شيخ البخاري ومسلم في الصحيحين – وفيه كلام غير قليل،ولم يشر إلى زفر بن عبدالرحمن بن أردك أي إشارة، مع أنه لايكلد يعرف، وليس له في كتب السنة كلها، سوى هذا الحديث الواحد(٢٦٠) فإن كان لايرى وجوده علة في الحديث؛ فعليه أن يشير إلى أنه اعتمد في ذلك على قول البخاري وأبي حاتم الرزي فيه أنه (مستقيم الحديث) وبذلك لايكون ابن حبان قد ناقض شرطه، إذ يكون محمد بن سليمان بن والبة روى عن سعيد بن جبير وهو حافظ كبير! وروى عنه زفر بن عبدالرحمن وهو مستقيم الحديث.وإن كان يراه علة كما هو ظاهر كلامه الذي بنى عليه تناقض ابن حبان؛ فعليه أن يبين لماذا لم يعتد بقول البخاري وابن أبي حاتم فيه، ولابترجمة ابن حبان له في ثقاته وتخريجه حديثه في صحيحه؟ (٢٦١)

ومن المسلم عندنا وعنده أن تخريج أصحاب الصحاح عن راو، وإن لم يكن توثيقا له، لكنه تقوية لحاله.

بقي أن أشير إلى أن إسحاق بن راهويه قد أخرج رواية أخرى لهذا الحديث عهدي بالباحث أنه يعد مثلها متابعة قاصرة لرواية ابن حبان، قال الحافظ إسحاق

(٢٦٠) نطاق رسالة الباحث هونطاق الموسوعة الذهبية للحديث الشريف، وهو الذي عنيته هنا،ولاأعتقد بوجود حديث صالح وراء هذا النطاق

(٢٦١) ترجمة زفر في التاريخ الكبير٤٣١/٣ ونسبه فقال: زفر بن يزيد بن عبد الرحمن وفي الجرح والتعديل٦٠٨/٣، وفي ثقات ابن حبان ٢٥٨/٨،كما أثبته الباحث الكريم.

ابن راهويه:أخبرنا المقرىء، يعني عبدالله بن يزيد المكي: أخبرنا عبدالرحمن بن زياد عن سلامان بن عامر الشعباني، عن أبي عثمان الأصبحي، عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: (اتهم الأمين وأمن غير الأمين،فصدق الكاذب،وكذب الصادق، وأشرف عليكم الشرف الجور!) قالوا يارسول الله، وماشرف الجور؟ قال: (فتن كقطع الليل المظلم.)إ.هـ.(٢٦٢)

وبالجملة فأحسن أحوال هذا الحديث أنه حسن لغيره يستأنس به في أهمية وضع الانسان المناسب في الموضع المناسب، والتحذير من الولاءات غير الشرعية التي من شأن أصحابها أن يؤمنوا الخائن إذا كان منهم، ويخونوا الأمين من غيرهم وهذا مشاهد في جميع شرائح المجتمعات الاسلامية العشائرية، والحزبية والاقليمية وغيرها، ولهذا أدلته المتضافرة سوى هذا الحديث، ولهذا المعنى خرجه ابن حبان في صحيحه والله أعلم.

---

(٢٦٢) مسند إسحاق بن راهويه١/٣٤٧(٣٤٣).

المحاضرة السابعة عشرة

الحديث الثاني عشر:

حديث من أفراد الامام الترمذي

كان عدد الأحاديث التي انفرد بها الامام الترمذي عن بقية التسعة (٥٧٧) خمسمئة وسبعة وسبعين حديثاً، كانت الخمسة الأولى منها ذوات الأرقام: (١٠-٥٣-٥٤-١٠٢-١١٢)، أما الخمسة الأخيرة، فهي: (٣٩٣٨-٣٩٣٩-٣٩٤٢-٣٩٤٣-٣٩٤٤).وسأختار حديثاً واحداً ليكون موضوع درسنا في هذه العجالة، في التطبيق على تخريج الحديث ونقده.

- بإسنادي إلى الامام الترمذي في أبواب الطهارة، باب (١١٠) ما جاء في التيمّم، برقم (١٤٥)، قال رحمه الله تعالى: حدثنا يحيى بن موسى قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا هشيم عن محمد بن خالد القرشي، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه سئل عن التيمم، فقال: إنّ الله قال في كتابه حين ذكر الوضوء:﴿**فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق**﴾ [المائدة:٦] وقال في التيمم: ﴿**فامسحوا بوجوهكم وأيديكم**﴾ [النساء:٤٣]، وقال: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾ [المائدة:٣٨]؛ فكانت السنة في القطع الكفين، إنما هو الوجه والكفان يعني: التيمم.قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح[٢٦٣].

خطوات تخريج الحديث ونقده:

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث: هذا الحديث مما انفرد به الترمذي، فلم أقف عليه في شيء من كتب السنن والمعاجم، والمصنفات، والأجزاء الحديثية

(٢٦٣) أخرجه الترمذي وحده ولم أقف عليه عند غيره. وانظر تحفة الأشراف ٥/١٣١ (٦٠٧٧) وجامع الأصول ٧/٢٦٢.

والمشيخات، فالحديث غريب مُطلقا، في جميع طبقات السند من الترمذي إلى ابن عبّاس.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث

مخرج الحديث الأدنى، هو الامام الترمذي نفسه، إذ لم أقف على الحديث عند غيره، فالترجمة العلميَّة النقديّة تشمل جميع رواة الاسناد من المصنّف إلى الصحابي!

الخطوة الثالثة: تراجم رواة الاسناد

– الامام الترمذي:هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السُّلَمي أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ).

روى عن مئتين وبضعة عشر شيخاً، منهم: البخاري، ومسلم، والدّارميّ وأبو داود السجستاني[٢٦٤].

وروى عنه خلق ذكر المزّي منهم في تهذيب الكمال سبعة وعشرين شيخاً منهم: محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس المحبوبي، ومحمد بن المنذر بن سعيد (شكّر)، ومحمود بن عنبر النسفي[٢٦٥].

لم أقف فيه على أدنى جرح، وقال الامام السمعاني فيه: أحد الأئمة الذين يقتدى بهم، وقال الذهبي في الميزان: ثقة مجمع عليه. وقال الحافظ في التقريب: أحد الأئمة[٢٦٦]. وأما قول أبي محمد ابن حزم: مجهول، فلم يلتفت إليه أحد، لأنّ ابن حزم لم يطّلع على جامع الترمذي، و لم يكن كتابه قد انتشر يومئذ في الأندلس[٢٦٧].

---

(٢٦٤) انظر الملحق الثالث من كتابي مصطلحات الترمذي الحديثية في كتابه الجامع، فقد جعلته خاصّاً بشيوخ الترمذي،ولست أرى للمزّي عذراً في إهماله شيوخ الترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، وذلك من شرط كتابه.

(٢٦٥) تهذيب الكمال ٢٦/٢٥١.

(٢٦٦) انظر تهذيب الكمال ٢٦/٢٥٢ وحاشيته رقم (٥) والميزان ٣/٦٧٨ (٨٠٣٥) والتقريب (٦٢٠٦).

–الحُدّاني: هو يَحيَى بن موسى بن عبد ربّه بن سالم الحدّاني، أبو زكريا البلخي السَّختياني المعروف (خَتّ) (ت بعد ٢٣٩هـ).

روى عن أربعة وأربعين شيخاً، منهم: أبو أسامة، حمّاد بن أسامة (د) وسعيد بن سليمان الواسطي (ت) وسفيان بن عيينة (ت س) وعبد الرزاق الصّنعانيّ (خ د ت) ووكيع بن الجرّاح (خ د ت). وروى عنه ستة عشر راوياً، منهم: البخاري، وأبو داود، والترمذي والنسائي.

قلت: فالرجل معروف مشهور في أوساط أهل الحديث، ولم أقف فيه على جرح، ولم يترجمه أحد من مصنفي الضعفاء ولا الذهبي في الميزان، ووثقه أبو زرعة، والنسائي، والدارقطني، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر وأثنى عليه آخرون[٢٦٨].

– البزّار: هو سعيد بن سليمان الضبيّ، أبو عثمان الواسطي، البزار نزيل بغداد، لقبه (سعدويه) (١٢٥–٢٢٥هـ).

روى عن أربعة وثلاثين شيخاً، منهم: زهير بن معاوية الجعفي، وعبدالله بن المبارك (خ) والليث بن سعد (خ) وهشيم بن بشير (خ م ت س).

وروى عنه ثلاثة وأربعون راوياً، منهم: البخاري، وأبو داود، والدّارميّ (تم) وأبو حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة (خ د)، ويَحيَى بن موسى البلخي (ت) فالرجل مشهور معروف بين أهل الحديث.

قلت: ترجمه العقيلي في الضعفاء، ووصفه أحمد بالتصحيف، وقال الذهبي في الميزان: ثقة مشهور صاحب حديث، حافظ! وقال الحافظ: ثقة حافظ. من كبار العاشرة[٢٦٩].

---

(٢٦٧) انظر كتابي مصطلحات الترمذي الحديثة في ترجمته.

(٢٦٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال وحواشيه ٣٢/٦–٩ والتقريب (٧٦٥٥).

(٢٦٩) الميزان ١٤١/٢ (٣٢٠١) والتقريب (٢٣٢٩).

– ابن دينار السُّلمي: هو هُشَيم بن بَشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم -بمعجمتين-، الواسطي (ت ١٨٣هـ).

روى عن أكثر من سبعين شيخاً، منهم: إسماعيل بن أبي خالد (خ م) وحصين بن عبدالرحمن السلمي (خ م ت سي) وسليمان الأعمش (م) وشعبة بن الحجاج (س) ومحمد بن خالد القرشي (ت).

وروى عنه أكثر من عدد شيوخه من الرواة، منهم: أحمد بن منيع البغوي (م ت س) وأبو خيثمة زهير بن حرب (م د ق) وابن المَديني (خ) وسعيد بن سليمان (سعدويه) الواسطي (خ م ت س).

ترجمه ابن عديّ في الكامل، وقال: هشيم رجل مشهور، وقد كتب عنه الأئمة، وهو في نفسه لابأس به، إلا أنه نُسب إلى التدليس، وله أصناف وأحاديث حسان وغرائب، وإذا حدّث عن ثقة، فلا بأس به، وربما يؤتى ويوجد في بعض أحاديثه منكر، إذا دلّس في حديثه عن غير ثقة.

وقد روى عنه شعبة، والثوري، ومالك، وابن أبي عدي، وغيرهم من الأئمة وهو لا بأس به، وبرواياته ا.هـ.

ولخّص الحافظ حاله فقال: ثقة ثبت، كثير التدليس والارسال الخفي"[(٢٧٠)].

قلت: من كان حاله مثلَ حال هُشيم وهو إمام، يتوقّف في مفاريده، حتى نتحقّقَ من تصريحه بالسماع، أو يأتي الحديث من طريق أخرى، أو تقوم قرينة دالّة على السماع، ويتعيّن علينا الوقوف على تواريخ وفيات شيوخه الذين قيل فيهم: إنه يرسل عنهم، أو المستورين منهم.

– محمد بن خالد القرشي: روى عن داود بن الحصين (ت)، وسعيد المقبري، وعطاء بن أبي رباح (ق)، وروى عنه هشيم (ق ت).

---

(٢٧٠) ترجمته في الكامل ٨/٤٥١-٤٥٦ وتهذيب الكمال ٣٠/٢٧٢-٢٨٩ والتقريب (٧٣١٢).

قال الحافظ ابن حبّان: محمد بن سلمة المخزومي، أبو عكرمة بن خالد يروي عن أبيه، والمقبري روى عنه عبدالله بن أبي الأسود، وهو الذي روى عنه هشيم وقال: حدثنا محمد بن خالد القرشي عن المقبري[٢٧١].

قلت: لكن البخاري وابن أبي حاتم فرّقاً بين هذين اللذين جعلهما ابن حبان واحداً، فالذي روى عنه عبدالله بن أبي الأسود، غير الذي روى عنه هشيم، وقال ابن القطّان: لا تُعرف حاله، وترجم الذهبي لشيخ هشيم هذا وقال: لا يعرف حاله. وقال الحافظ: مجهول من السادسة[٢٧٢].

– أبو سليمان المدني: هو داود بن الحصين القرشي الأموي مولاهم أبو سليمان المدني (ت١٣٥هـ).

روى عن أربعة عشر راوياً، منهم: أبوه الحصين (ق) وعكرمة مولى ابن عباس (بخ٤) ونافع مولى ابن عمر (ت ق).

وروى عنه أحد عشر راوياً، منهم: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ومالك بن أنس (ع) ومحمد بن إسحاق (بخ٤).

اختلف النقاد في توثيقه وتضعيفه، بيد أنهم اتفقوا على أمور:

الأول: اتفقوا على أنّه كان صاحب حديث مكثراً.

الثاني: اتفقوا على أنّه كان من الخوارج، وممن يرمى بالقدر.

الثالث: اتفقوا على أنّه كان مُكثراً عن عكرمة، وأنّ عكرمة توفّي في بيته.

الرابع: اتفقوا على ضعف حديثه في عكرمة، يعني حيث يتفرد به.

ولخّص الحافظ حاله؛ فقال: ثقة إلا في عكرمة، ورُمي برأي الخوارج[٢٧٣].

(٢٧١) الثقات ٣٧٧/٧-٣٧٨.

(٢٧٢) انظر تاريخ البخاري الكبير ٧٣/١ (١٨٦)، والجرح والتعديل ٢٤٢/٧ (١٣٣٠) والميزان ٥٣٤/٣ (٧٤٧٤) والتقريب (٥٨٥٢)، وانظر الوهم والايهام لابن القطان ٤٢/٣ (٦٩٤).

(٢٧٣) ترجمته في الكامل ٥٦٠/٣، وتهذيب الكمال وحواشيه ٣٧٩/٨-٣٨٢، والتقريب (١٧٧٩).

عكرمة مولى عبدالله بن عباس: تقدمت ترجمته في حديث الاحصار(ص ٢٣٩)

ابن عبّاس: عبد الله بن عباس بن عبد المطّلب، ابن عمّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم (ت ٦٨هـ).

جرت عادة المحدثين ألاّ يُترجموا الصحابي ترجمة علميّة نقديّة، وإنما يترجمونه ترجمة معرفية ، مثل هذه الترجمة، ويزيدون عبارات منقبية، مثل: (الصحابي الجليل) أو (ترجمان القرآن) أو (صاحب رسول الله)...

ونحن نذهب إلى ما يذهب إليه المحدِّثون، وعلماء الاسلام، من أنّ الصحبة مرتبة عظيمة جليلة، هنيئاً لمن أكرمه الله تعالى بها، ونفعنا بحبٍّ من اتّصف بها.

لكن لّما كُنّا لا نرى عدالة مجهول الصُّحبة، والصحابي المجهول، ولا نرى قبول مرسل الصحابي مطلقاً، وإنّما في حال دون حال، ولا نعطي وصف العدالة لمن ثبت عليه انحراف بعد رسول الله ﷺ، ولا نعطي صفة مطلق الضبط للجميع ولا نرى قول الصحابي وفعله شرعاً ملزماً، وإنما هو اجتهاد يُنظر فيه؛ كان لا بُدَّ أن تكون ترجمتنا للصحابي ترجمة علمية ناقدة، لأنّ قبول كل ما يقوله الصحابي أو ينقله، أو يفعله من غير تمحيص، يتعارض مع مبادىء العلم، وأوّليات العقول!

روى عبدالله بن عباس عن النّبيّ ﷺ، وعن ثلاثة وثلاثين صحابياً، منهم ثماني نسوة وروى عنه أكثر من مائتي راو، وهو أشهر من أن يُدلّل على معرفته.

وأما عن عدالته؛ فهو حَبر هذه الأمة، وربانيّها، والامام العالم التقي الورع النسيب نفعنا الله بحبّه، وأمّا عن ضبطه، فيكفي في ذلك ما حدَّث به عن تحصيله العلم من الصحابة الكرام قال: (إن كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النّبيّ ﷺ). قال الذهبي: إسناده صحيح. وقال: (وجدت عامة علم رسول الله ﷺ عند هذا الحيّ من الأنصار، إن كنت لآتي الرجل، فيقال: هو نائم فأدعه حتى يخرج، لأستطيب بذلك قلبه ولو شئت أن يوقظ لي ؛ لأوقظ) (٢٧٤).

---

(٢٧٤) النبلاء ٣٤٤/٣ بتوضيح يسير للعبارة.

وهو فوق هذا، كان قريباً من رسول اللهﷺ، فهو ابن عمّه، وزوج خالته وكان له يوم توفي الرسول الأعظمﷺخمس عشرة سنة، صحبه منها ثلاثين شهراً وسمع من فيه الشريف تسعة أحاديث.(٢٧٥).

وأما عن مراسيل ابن عبّاس، وما أكثرها، فينطبق عليها ما ينطبق على سائر مراسيل صغار الصحابة مع مزية لمراسيل ابن عباس، وينظر في كل حديث حديث! وقد لخّص حاله الحافظ، فقال: ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، في الشعب ودعا له رسول الله بالفهم في القرآن، فكان يُسمّى الحبر، والبحر لسعة علمه. وقال عمر: لو أدرك ابن عباس أسناننا، ما عَشَره منا أحد (٢٧٦)، مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحد المكثرين، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة(٢٧٧).

هذه تراجم الاسناد العلميَّة مختصرة غاية الاختصار.

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث بمجموع طرقه (المتابعات)

تقدّم في الخطوة الأولى، والثانية، أنّ الحديث فرد غريب من بداية السند إلى نهايته، و لم أقف على من خرّجه من حديث ابن عباس، سوى الترمذي. وقد ظهر في الخطوة الثالثة آنفاً، أنّ في الاسناد ثلاثة مجروحين، وأحسنهم حالاً داود بن الحصين، في غير عكرمة، وهذا من حديثه عنه، ثم عكرمة مولى ابن عباس فنحن نتوقف في قبول مفاريده مطلقاً –وهذا منها–.

بيد أنّ ضعف الحديث مردّه إلى محمد بن خالد القرشي، فهو مجهول، وبه وحده يُضعَّف الحديث.

---

(٢٧٥) ما سبق ٣/٣٣٢.

(٢٧٦) ماعشره منّا أحد، قيل:مابلغ عشر علمه، وقيل:مالحقه منا أحد، وقيل:إنّ العشرة لفظة تفيد التّمام عند العرب، انظر نهاية الغريب(عشر)٣/٢١٧.

(٢٧٧) انظر ترجمة ابن عباس في تهذيب الكمال ١٥/١٥٤-١٦٢، والنبلاء ٣/٣٣١-٣٥٩ والتقريب (٣٤٠٩).

بقي علينا أن نُجيب على صنيع الترمذي في تصحيح حديث ابن عباس الموقوف هذا...

فأقول: تبيّن لي من منهج الترمذي، أنّه يُصحّح الحديث بالمتابعة الصالحة دائماً، وبالشاهد أحياناً، وبموافقة ظاهر القرآن، وبموافقة ماعليه العمل، ولا يتشدّد مع (الوحدان) الذين تفنّن المتأخرون، فقسموهم قسمة عقليّة منطقيّة، لا أثر لها في تقويم الأحاديث عند المتقدّمين إطلاقاً إلى: المساتير، ومجاهيل الأحوال، ومجاهيل الأعيان وخاصّة إذا كانوا من التابعين، فإذا جاء الحديث من رواية مجهول، روى عنه ثقة، وكان الحديث غير منكر، فإنّه قد يُصحّحُ حديثه، شأنه في ذلك شأن ابن خزيمة، و ابن حبان وغيرهما، وهذا الحديث ليس بمنكر، بل هو موافق لحديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما في الصحيحين، قال الحافظ: ومما يقوّي رواية حديث عمّار في الصحيحين بذكر الكفّين أنّ عماراً كان يُفتي بعد النبيّ ﷺ بذلك وراوي الحديث أعرف بالمراد منه من غيره، ولاسيما الصحابي المجتهد(٢٧٨).

وقال ابن العربي في العارضة الأحوذي، عقب حديث ابن عباس هذا: هذه إشارة حبر الأمة، وتَرجمان القرآن، وكان كلام المتقدمين من قبلُ إشارة. وبسطه: أنّ الله حدَّد الوضوء إلى المرفقين؛ فوقفنا عند تحديده، وأطلق القول في اليدين فحملت على ظاهر مطلق اسم اليد، وهو الكفّان، كما فعلنا في السرقة فهذا أخذ بالظاهر، وليس هو قياس للعبادة على العقوبة(٢٧٩).

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي (التعارض والترجيح)

قال الحافظ: قوله (باب التيمم للوجه والكفين) أي هو الواجب المجزىء وأتى بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله، فإنّ الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصحّ منها سوى حديث أبي جُهيم وعمّار، وما عداهما فضعيف أو

(٢٧٨) فتح الباري ٥٣٠/١.

(٢٧٩) نقلاً عن تحفة الأحوذي ٤٣٨/١، ط. دار الكتب العلميّة، بيروت، بدون تاريخ.

مُختلف في رفعه ووقفه، والراجح عدم رفعه، فاما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملاً، وأما حديث عمّار فورد بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن، وفي رواية إلى نصف الذراع، وفي رواية إلى الآباط، فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال، وأما رواية الآباط، فقال الشافعي وغيره: إن كان ذلك وقع بأمر النبيّ ﷺ فكلّ تيمّم صحّ للنبي ﷺ بعده، فهو ناسخ له، وإن كان وقع بغير أمره، فالحجة فيما أمر به.

ومما يقوّي رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين، كون عمّار كان يُفتِي بعد النبيّ ﷺ بذلك. وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد وسيأتي الكلام على مسألة الاقتصار على ضربة واحدة في بابه وقال أيضاً: ويستفاد من هذا اللفظ أنّ ما زاد على الكفين، ليس بفرض كما تقدم، وإليه ذهب أحمد، وإسحاق، وابن جرير، وابن المنذر، وابن خزيمة ونقله ابن الجهم، وغيره، عن مالك، ونقله الخطّابي، عن أصحاب الحديث، وقال النووي: رواه أبو ثور وغيره، عن الشافعي في القديم، وأنكر ذلك الماوردي وغيره. قال: وهو إنكار مردود لأنّ أبا ثور إمام ثقة. قال: وهذا القول وإن كان مرجوحاً، فهو القوي في الدليل. انتهى من شرح المهذب، وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث: إنّ المراد به بيان صورة الضرب للتعليم، وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم، وتُعُقّب بأنّ سياق القصة يدل على أنّ المراد بيان جميع ذلك؛ لأنّ ذلك هو الظاهر من قوله (إنما يكفيك)وأما مااستدل به من اشتراط بلوغ المسح إلى المرفقين من أنّ ذلك مشترط في الوضوء فجوابه أنّه قياس في مقابلة النص، فهو فاسد الاعتبار، وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر وهو الاطلاق بآية السرقة، ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص[٢٨٠].والله تعالى أعلم.

---

(٢٨٠) فتح الباري ١/٥٣٠-٥٣١.

المحاضرة الثامنة عشرة

الحديث الثالث عشر

حديث من أفراد ابن ماجه

وبإسنادي إلى الامام محمد بن يزيد القزويني في السنن، قال رحمه الله تعالى:

(٢٤٧٢) حدّثنا عبد الله بن سعيدٍ: حدّثنا عبد الله بن خراش بن حَوْشَب الشَّيباني، عن العوَّام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى اللهم عليه وسلم: (المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار، وثمنه حرام) قال أبو سعيد : يعني الماء الجاري.[٢٨١]

خطوات تخرج الحديث ونقده:

- **الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث**، حديث ابن عباس هذا أخرجه ابن ماجه في (١٦) كتاب الرهون، (١٦) باب: المسلمون شركاء في ثلاث.

- وأخرجه الطبراني في الكبير: من طريق عبدان الأهوازي، عن زيد بن الحريش، عن عبد الله بن خراش به.[٢٨٢] ولم أقف على من أخرجه سواهما.[٢٨٣]

- **الخطوة الثانية: تعيين مدارالحديث**، دار هذا الحديث على عبد الله بن خراش بن حوشب، رواه عنه: عبد الله بن سعيد عند ابن ماجه، وعبدان الأهوازي، عن زيد بن الحريش عند الطبراني في الكبير.

وهذا يعني أن الترجمة المعرفية ستشمل الامام ابن ماجه، والامام الطبراني وعبد الله بن سعيد، وعبدان، وزيد بن الحريش، وهم الرواة النقلة لهذا الحديث.

أما عُمد الاسناد: عبد الله بن خِراش، والعَوام، ومجاهد، وابن عباس فيجب أن نترجم لهم ترجمة علمية ناقدة.

---

(٢٨١) سنن ابن ماجه ١٠٨/٤ (٢٤٧٢).

(٢٨٢) المعجم الكبير ٨٠/١١ (١١١٠٥).

(٢٨٣) أورده المزيّ في ت. الكمال ٤٥٥/١٤ في ترجمة ابن خراش، بدلاً عالياً، من طريق الطبراني به.

– الخطوة الثالثة: تراجم رواة الأسانيد

– الرواة النقلة:

١– الامام ابن ماجه: تقدمت ترجمته (ص ١٩٣).

٢– الطبراني: تقدمت ترجمته(ص ٢٣٢).

٣– عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشج، الكوفي: ثقة. من صغار العاشرة. مات سنة سبع وخمسين و مئتين (ع). التقريب (٣٣٥٤).

٤– عبدان الأهوازي: تقدمت ترجمته ص (٣٢٢).

٥– زيد بن الحريش الأهوازي(٢٨٤): نزيل البصرة.

قال ابن القطان– فيما نقله عنه ابن حجر في اللسان: مجهول الحال.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

قلت: أحصيت له ستة رواة رووا عنه، هم: عبدان عند ابن حبان، وله عنده عن زيد حديث واحد، والطبراني، والبيهقي في الكبرى، والحسين بن نهار العسكري، عند الحاكم، وأحمد بن محمد بن سعيد المعيني الأصبهاني، عند الطبراني والحسين بن إسحاق التستري، عند الطبراني، وولده أحمد بن زيد بن الحريش، عند الطبراني، وإبراهيم بن يوسف الهسنجاني، والرجل ناقل في حديثنا هذا، وهذا قدر كاف للتدليل على أنه ليس مجهول الحال وأنه صالح للمتابعة، إن شاء الله.

تراجم عمد الاسناد:

– عبد الله بن خراش بن حوشب الشيباني(٢٨٥): أبو جعفر الكوفي، أخو شهاب بن خراش، وابن أخي العوام بن حوشب (ق).مات بعد الستين ومئة .

---

(٢٨٤) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبان ٢٥١/٨. الجرح ٥٦١/٣ (٢٥٣٧). اللسان ٥٠٣/٢.

(٢٨٥) مصادر ترجمته: تاريخ البخاري الكبير ٨٠/٥ (٢١٩). ضعفاء النسائي (٣٢٦) الجرح ٤٦/٥ (٢١٤). ثقات ابن حبان ٣٤٠/٨. الكامل ٣٤٧/٥. ضعفاء الدراقطني (٣٢٥). ت الكمال ٤٥٣/١٤ ومصادره. ديوان الضعفاء (٢١٥٤). الميزان ٤١٣/٢ (٤٢٨٧). التقريب (٣٢٩٣).

روى عن: عمّه العوّام بن حوشب (ق)، ومرثد بن عبد الله الشيباني الكوفي وموسى بن عقبة، وواسط بن الحارث، ويزيد بن أبي يزيد بن مزيد.

وروى عنه ثلاثة وعشرون راوياً، منهم: إسماعيل بن محمد الطلحي (ق) وبشر بن الحكم العبدي النيسابوري، وأبو سعيد، عبد الله بن سعيد الأشجّ (ق).

ضعّفه أبو زرعة، والنسائي، والعقيلي، والدارقطني، وابن حجر، واتّهمه الساجي بالوضع. وكذّبه محمد بن عمار الموصلي.(٢٨٦) وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، بيد أنّ ابن حبّان ذكره في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وأخرج له حديثاً واحداً في الصحيح، متابعةً، في (٨) كتاب الطهارة، (١٧) باب المسح على الخفّين وغيرهما برقم (١٣٤٥).

ولم يخرِّج له من الستة غير ابن ماجه، أخرج له حديثين(٢٨٧)، هذا أحدهما.

وخلاصة القول في ابن خِراش أنّه ضعيف،وليس من حُجَّة على وضعه أو كذبه

- العوّام بن حوشب بن يزيد الشيباني، الرَّبعي، أبو عيسى الواسطي. من السادسة. مات سنة ثمان وأربعين ومئة (ع).

روى عن: إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي (خ د)، ومجاهد بن جبر المكي (خ س ق)، وأبي إسحاق الشيباني (م) وغيرهم في خمسة وعشرين شيخاً.

وروى عنه: شعبة بن الحجاج (خ س)، وعبد الله بن خِراش بن حوشب (ق)، ويزيد ابن هارون (ع) وغيرهم في أربعة عشر راوياً، وثقه ابن معين، وأحمد وأبو زرعة، وابن سعد، والعجلي، وابن حجر. زاد الأخير: ثبت فاضل، وقال النسائي، وأبو حاتم: ليس به بأس. زاد الأخير: صالح.

وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال يزيد بن هارون: كان صاحب أمرٍ بالمعروف، ونهي عن المنكر(٢٨٨). قلت: الرجل ثقة ثبت.

---

(٢٨٦) تهذيب التهذيب ١٩٨/٥.

(٢٨٧) الحديث الآخر برقم (١٠٣).

– مجاهد(٢٨٩): بن جبر، ويقال: ابن جبير، والأول أصح، المكيّ، أبو الحجاج القرشي، المخزومي، مولى السائب المخزومي، وقيل غير ذلك. من الثالثة. مات سنة إحدى– أو اثنتين أو ثلاث أو أربع– ومئة–، وله ثلاث وثمانون (ع).

روى عن تسعة وخمسين شيخاً، منهم: عبد الله بن عباس (ع)، وعبد الله ابن عمر (ع)، وأبو هريرة (ع).

وروى عنه أكثر من ثمانين راوياً، منهم: أبان بن صالح (خت ٤)، وعبد الله ابن نجيح المكي (ع)، والعوّام بن حوشب (خ س ق).

عن مجاهد، قال: عرضت القرآن على ابن عبّاس ثلاثين مرّة، وعن خصيف كان أعلمهم– يعني التابعين– بالتفسير مجاهد، ووثقة ابن معين، وأبو زُرعة والعجلي، وقال الذهبي: أجمعت الأمة على إمامة مجاهد، والاحتجاج به، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، إمام في التفسير، وفي العلم.

قلت: مجاهد ثقة إمام، لكنه كثير الارسال، وقد رجّح يحيى القطّان، وأبو داود مراسيله على مراسيل عطاء.

قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٤٠/١٠): وفي شرح البخاري للقطب الحلبي (أنّ من الكبائر أن لا يستبرئ من بوله) حكايةُ كلام الترمذي في العلل

---

(٢٨٨) طبقات ابن سعد ٣١١/٧. علل أحمد ١٣٥/١، ١٣٨، ١٦٣، ٢٢١. تاريخ البخاري الكبير ٦٧/٧ (٣٠٨). المعرفة للفسوي ١٣٣/١و٢٥٤/٢. تاريخ واسط: ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٧٠، ٧٩، ٩١، ١٠٠، ١١٤، ١١٥. الجرح ٢٢/٧ (١١٧). ت. الكمال ٢٢/ ٤٢٧. التقريب . (٥٢١١).

(٢٨٩) مصادر ترجمته: طبقات ابن سعد ٤٦٦/٥، طبقات خليفة ٢٨٠. علل ابن المديني ص٤٤، ٤٧، ٥١ علل أحمد ٨١/١، ١٠٤، ٢٤٧، ١٨٦/٢، ٣٥٠ . تاريخ البخاري الكبير ٤١١/٧ (١٨٠٥). الجرح ٣١٩/٨ (١٤٦٩). ثقات ابن حبّان ٤١٩/٥. ت. الكمال ٢٢٨/٢٧ (٥٧٨٣). سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤ (١٧٥). تذكرة الحفّاظ ٩٢/١. التقريب (٦٤٨١). ومصادر أخرى كثيرة في كتب التاريخ والرجال.

ما نصه[٢٩٠]: مجاهد معلوم التدليس، فعنعنته لا تفيد الوصل، ووقوع الواسطة بينه وبين ابن عباس إ.هـ.

قال الحافظ: و لم أر من نسبه إلى التدليس! نعم إذا ثبت قول ابن معين: أن قول مجاهد:(خرج علينا علي...) ليس على ظاهره، فهو عين التدليس، إذ معناه اللغوي وهو الابهام والتغطية، وقد قال ابن خراش: أحاديث مجاهد عن علي مراسيل.

قلت: ولكنه خص حديثه عن ابن عباس بذلك، رغم وجود سقط واضح في الكلام، وعلى أية حال فالنص غير موجود في العلل، ولا يمكن أن نبني على الشك، وعندنا يقين بتلمذة مجاهد لابن عباس، قرأ فيها عليه القرآن مرات كثيرة فيبقى مجاهد: ثقة من غير قيد التدليس، والله تعالى أعلم.

– ابن عباس: تقدمت ترجمته ص (٣٤٨).

هذه هي تراجم الرواة: نقلة وعمد، ارتجلتها مقتضبة، مختصرة لننتقل إلى الخطوة القادمة، وهي الحكم على الحديث بمجموع متابعاته.

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث بمتابعاته، حديث ابن عباس: إسناده ضعيف، فقد تفرد به عبد الله بن خراش عن عمه العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس يرفعه، وعبد الله بن خراش بن حوشب لا يحتمل تفرده؛ فقد ضعفه جماعة من الحفاظ و لم يوثقه أحد، غير ذكر ابن حبان له في الثقات[٢٩١] وقد قال عنه: ربما أخطأ، والحديث بهذا الاسناد، ضعفه عبد الحق الاشبيلي في أحكامه[٢٩٢]

---

(٢٩٠) لم أقف عليه في العلل

(٢٩١) ذكر ابن حبان لراو في كتابه الثقات لا يعني – بالضرورة- توثيقا له، فقد نص في مواضيع كثيرة من ثقاته على أن فلانا لم يذكره للاحتجاج، وإنما ذكره للمعرفة !! وقد ترجم لعبد الله بن خراش هذا و لم يخرج له في صحيحه غير حديث واحد متابعة كما ذكرنا سلفا، انظر رواة الحديث ص ٦٨-٧٢.

(٢٩٢) أفاده الزيلعي في نصب الراية ٢٩٤/٤ (٤٣٠٢).

والبوصيري في الزوائد،[٢٩٣] وابن حجر في التلخيص[٢٩٤]، فقال: (رواه ابن ماجه من حديث ابن عبّاس، وعبدُ الله بن خِراش: متروك !).

- الخطوة الخامسة: التعارض والترجيح (التوازن التشريعي)

بعد أن حكمنا على إسناد الحديث بالضعف، بقي علينا أن نبحث لمتنه عن شواهد تقوية، فنقول: للحديث شواهد عديدة، للفظه ومعناه:

- فأما لفظه، سوى زيادة : (وثمنه حرام) ، فله شواهد من حديث : ابن عمر عند الطبراني في الكبير، رواه عنه زيد بن جبير. قال الحافظ إسناد حسن[٢٩٥] ورجل من المهاجرين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أحمد في المسند[٢٩٦]، وأبي داود في السنن[٢٩٧]، والبيهقي في الكبرى[٢٩٨] رواه عنه: أبو خِداش ، وسئل أبو حاتم عنه، فقال: أبو خداش لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم! قال الحافظ معقباً: وهو كما قال، فقد سمّاه أبو داود في روايته: حبّان بن زيد وهو الشرعبي، وهو تابعي معروف[٢٩٩].

- وأما شواهد لمعناه: فأصحّها: ما رواه سفيان عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة يرفعه قال: (ثلاث لا يمنعن: الماء والكلأ والنار)، قال البوصيري في الزوائد[٣٠٠]: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وصححه الحافظ في التلخيص.[٣٠١] ولألفاظه مفردةً شواهد كثيرة، يضيق المقام بذكرها.

---

(٢٩٣) مصباح الزجاجة ٢/٢٦٦.

(٢٩٤) تلخيص الحبير ٣/٦٥.

(٢٩٥) تلخيص الحبير ٣/٦٥ (١٣٠٤).

(٢٩٦) المسند ٥/٣٦٤.

(٢٩٧) سنن أبي داود ٣/٢٧٨ (٣٤٧٧).

(٢٩٨) السنن الكبرى للبيهقي ٦/١٥٠ (١١٦١٢) و (١١٦١٤).

(٢٩٩) التلخيص ٣/٦٥ (١٣٠٤)

(٣٠٠) مصباح الزجاجة ٢/٢٦٦.

(٣٠١) التلخيص ٣/٦٥ (١٣٠٤).

والمتلخَّص: أنّ حديث ابن عباس ضعيف الاسناد، غير أنّ لمتنه شواهد صحيحة وحسنة تقوي معناه، سوى زيادة: (وثمنه حرام)، فقد تفرد بها عبد الله بن خِراش، ولا يقبل تفرّده، والله تعالى أعلم.

وقبل أن نختم حديثنا في هذا الحديث، يجمل بنا أن نتعرف إلى معناه وما يستخلص منه من تشريع، قال الحافظ في الفتح:(٣٠٢)

(وروى ابن ماجه من طريق سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً: (ثلاثة لا يمنعن: الماء والكلأ والنار)، وإسناده صحيح.

قال الخطابي : معناه الكلأ ينبت في موات الأرض، والماء الذي يجري في المواضع التي لا تختص بأحد، قال: والمراد بالنار؛ الحجارة التي توري النار، وقال غيره: المراد النار حقيقةً، والمعنى لا يمنع من يستصبح منها مصباحاً أو يدني منها ما يشعله منها. وقيل: المراد ما إذا أضرم ناراً في حطب مباح بالصحراء، فليس به منع من ينتفع بها بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه ناراً فله المنع).والله تعالى أعلم.

---

(٣٠٢) فتح الباري ٥/٤٠ (٢٣٥٣-٢٣٥٤).

خاتمة الكتاب

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطاهرين ورضي الله تعالى عن الصحابة الأكرمين.

أما بعد:

فإن كتاب (محاضرات في تخريج الحديث ونقده) هو الخطوة الرابعة في سلسلتنا التعليمية التطبيقية، التي تحتوي على الكتب الآتية:

- مناهج المصنفين في الحديث النبوي.
- مناهج المصنفين في الجرح والتعديل.
- مناهج المصنفين في علل الحديث ونقده.
- محاضرات في تخريج الحديث ونقده.
- دراسات تطبيقية في الحديث الشريف.

غير أن كتابنا هذا قد سبق إخوانه الثلاثة في الطباعة، لأسباب لا تخفى على الحصيف،وإن كنا نأمل أن تصدر هذه المجموعة كلها في هذا العام،إن شاء الله تعال

لهذا كان لا بد من الإشارة إلى ما يجب على الباحث الدارس معرفته، حتى لا ينسب إلى كتابنا النقص، أو يصفه بالقصور عن تكامل مادة (علم تخريج الحديث) فيه.

١- إن الكتب الأربعة الصحاح هي أفضل كتب السنة على الاطلاق، من جميع النواحي وأهمها احتواؤها على الأحاديث الصحيحة في اختيار أصحابها ونقدهم، وترتيبها العلمي من حيث قيمة الصحيح الذي فيها، ونسبته على النحو الآتي عندي

(صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، ثم صحيح ابن حبان، ثم صحيح ابن خزيمة)

فإذا نحن سلمنا بصحة الأحاديث - غير المكررة- في الصحيحين البخاري ومسلم وسلمنا بصحة (٩٠%) من الأحاديث المخرجة عند ابن خزيمة وابن حبان

فيكن القول بأن جمهرة الأحاديث الصحيحة في كتب السنن السنّة مودعة في الصحاح الأربعة وكتب السنن السنّة هي (سنن الدارمي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن الدارقطني)، ولو قلنا سنن البيهقي، بدل الدارقطني ؛ فصحيح أيضاً.

فأنا عندما أقدم في الاعتبار صحيح ابن حبّان على (السنن) لأبي داود، أو ابن ماجه إنما أفعل ذلك؛ لأن ابن حبّان جرّد الصحيح في كتابه، بينما لم يفعل ذلك واحد من أصحاب السنن، وأنفعُ كتب السنن هذه في نظري هو جامع الترمذي الذي يتفرّد بأحكام صاحبه على أحاديثه.

ومهما قيل عن نزول شرط ابن حبّان، عن شروط الشيخين، فيبقى الكلام نظريّاً في أكثره، وتبقى الأحاديث المنتقدة على كتابه الصحيح؛ لا تتجاوز عشر الأحاديث المنتقدة على أبي داود.

٢- إن الترجمة العلمية لراو من الرواة الثقات، يجب أن ينظر فيها- ابتداء- إلى القيود الطارئة على الوثاقة، لأن (علل الحديث) ساحتها أحاديث الثقات، كما يقولون، ومهما كان الراوي ثقةً حافظاً ورعاً تقياً، يصلّي ألف ركعة في اليوم ويصوم الدهر فلا يفطر إلاّ في الأيّام المنهيّ عن صومها؛ فمتى وجدت لفظة قيديّة ولو يسيرة مثل: ربما أغرب، يغرب ربما أخطأ، له غرائب، فارصدها، فإنّ لها شأناً في الدّرس التطبيقي النقدي.

٣- إن المشتغلين في التخريج - اليوم- أو كثير منهم، يرقّعون العملية النقديّة ترقيعاً

فربما تقرأ للواحد منهم قوله العجيب الغريب: فلان وصفه أحمد بالغفلة وكذّبه ابن معين وقال ابن المديني: لا يعرف الحديث، وقال ابن حبّان: منكر الحديث، وقال ابن عديّ: لا بأس به، كان رجلاً صالحاً؛ فيأتي هذا المخرج، فيقول

عندما يريد تقوية الحديث: وفلان وإن قيل فيه كذا، وكذا، لكنّ العمل على تصحيح حديثه فهو صدوق حسن الحديث إن شاء الله تعالى.

هذا كلام متهافت، ليست له أي قيمة علميّة، ولا يقبل في نقد الحديث مثل هذا الكلام أبداً.

٤- إن التصحيح بالشاهد ، والتصحيح على الباب، عمل بهما المحدّثون- أو أكثرهم- لكن عملهم كان حذراً من أجل العمل الفقهي، فيجب على الناقد ألاّ يخلط بين تصحيح الحديث المدروس، وبين اعتبارمتنه للعمل، فعدم التفرقة بين هذين الأمرين، يوقع بمآزق علمية، وفكريّة.

٥- إن الأحاديث (الأفراد) في كل كتاب من الكتب الأصول التي ذكرها في هذه الخاتمة وغيرها؛ يجب العناية به، أكثر من غيره؛ لأن هذه الأفراد، هي الإضافة العلمية الحقيقية لكل مصنّف.

فالحديث الذي يرويه أصحاب الصحاح الأربعة، وأصحاب السنن الستّة من سبعين طريقاً ثم تدور هذه الطرق كلّها على (مالك) أو على (الليث بن سعد) فلا مزيّة لواحد من هذه الكتب على غيره إطلاقاً من حيث صحة الحديث!

ومن المناسب أن أقول هنا: إن هذه الأحاديث الأفراد؛ هي مرتع العلل، والشذوذ والنكارة، وذات يوم ناقشت طالباً في رسالته، فنقل بعض النصوص التي تطري الحافظ الذي درس جانباً من جوانب كتابه، ومنها: (لقد ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد)!

ومنها: (أتى بما عجز عنه غيره!) الخ، فقلت للطالب: خرّج أبو داود (٥٢٧٤) حديثاً، انفرد عن سائر الأئمة التسعة (٦٨٢) حديثاً، ومعظمها ضعيفة ومنكرة وواهية، فما الذي عجز عنه غيره، وما الجانب الحديثي الذي ألين له، مما عسر على غيره؟!

إن أبا داود عالم فاضل، سدّ ثغرة في بلده، ومثله سائر المحدثين الكبار، لكن هذه العبارات المنقبية؛ لا معنى لها في الرسائل العلمية!

٦- إن الدّارس ليس مطالباً أن يسجّل في الراوي الذي يترجمه كل ما قيل فيه من جرح أو تعديل، وإنما عليه رصد المتناقضات في ترجمته من جهة، والاهتمام بأقوال كبار النقّاد من جهة ثانية، والأهم من هذا وذاك، أن يتعرف إلى حجم مرويّاته في كتب السنّة المشهورة، فإن لم يجد له في كتب السنة إلا حديثاً، أو حديثين، فهذا يعني أن علماء الحديث أسقطوه، فلم ينقل حديثه!

فبالتعرف إلى حجم مرويّاته، تستدلّ ابتداء على منزلته الحديثية، وبالنظر إلى شيوخه وتلامذته تتعرف إلى اهتماماته العلمية، والثقافية... وهكذا!

٧- إنّ أقوال الحفّاظ المتقدّمين، والمتأخرين، ليست حججاً شرعية ملزمة بحيث يقف الباحث منها، كما يقف مع النصّ الشرعي أحياناً، وإنما هي اجتهادات أصحابها في تقويم هذا الراوي، أو ذاك الحديث.

لكن، لّما كان أولئك النقّاد من كبار أهل الاختصاص، وقد شهدت لهم الأمّة بالتضلّع من علم الحديث؛ فيجب الوقوف طويلاً عند عباراتهم، وعدم تجاوزها، من دون قيام الدليل الملزم بالعدول.

فكم من مرّة ترجمت راوياً، ثم خرّجت حديثه في ضوء مرويّاته، وأقوال النقّاد فيه دون الرجوع إلى كتب العلل، والتخريج، والخلافيات، وكتب الفقه المقارن، ثم عدت إلى هذه الكتب، فوجدت فيها أحسن مما توصّلت إليه، وكشفت لي عن علل خفيّات؛ لم تخطر لي على بال، فرحم الله امرءاً عرف قدر نفسه!.

٨- إن تصحيح الحديث، أو تضعيفه؛ حكم من أخطر الأحكام، فتصحيح الحديث يعني اعتباره من دين الله تعالى، وتضعيفه يعني إخراجه من دائرة أدلة الشرع الملزمة.

فعلى الباحث التريّث، والتثبت، واستفراغ الوسع في البحث، والتنقيب والمحاكمة قبل إصدار حكمه على حديث ما، بأنه صحيح، أو ضعيف.

٩- إن لعلماء الحديث ألفاظاً في نقد الرواة، وأخرى في نقد الحديث مستقبحة من مثل قول بعضهم: فلان أكذب من روث حمار الدجّال، وفلان: ضرطة عير في فلاة وفلان: بعرة أحبّ إليّ منه، وفلان: وامتخط!

ومثل قولهم: هذا حديث فاسد، وهذا ريح، وشبه الريح، وهذا باطل، وهذا كذب... الخ.

فهذه الألفاظ، وأمثالها لا يحتاجها الباحث في نقد الحديث، وقد أطلقها القوم في أزمانهم وربما كانت غير مستقبحة ! أما في زماننا هذا؛ فهي مستقبحة، إلى جانب أنها مباينة لآداب الشرع؛ لأنها زيادة على القدح اللازم في الجرح.

ونحن يمكن أن نعتذر عن هذه الأقوال، ومثيلاتها، بأنّ الغيرة على السنّة النبوية كانت تدفعهم إلى مثل هذه الألفاظ، وهي على العموم تدخل في إطار (كودنة النقلة، وجمود المحدثين) يعني بعضهم طبعاً.

والعلماء المتأخرون، وصفوا بعض النقّاد، فقالوا: كان خشناً، شديداً حوشّي الألفاظ أو كان زعر الأخلاق صعباً، غير صائن للسانه... إلخ.

فإذا قرأ الباحث قول شعبة مثلاً: لأن أزني أحبّ إليّ من أن أروي عن فلان فعليه أن يقول: حرّم شعبة الرواية عن فلان، وجعلها من الكبائر، وقد كان بعض العلماء المعاصرين له؛ لم يرضوا من شعبة مثل هذا القول، فعقب عليه قائلاً: ما كان أهون الزنا عليه!

١٠- إن أكثر من (٩٥%) من السنّة النبوية الصحيحة غرائب، يرويها واحد، عن واحد، في طبقات ثلاث، أو أكثر، وهذا يعني أن الصحابي أدّاها بلفظ واحد والذي رواها عنه أدّاها بلفظ واحد، فمن أين جاءت الألفاظ الكثيرة في الطبقات المتأخرة؟

وجواب ذلك طويل، يحتاج إلى بحث كامل، لكن أبرز ما يقال هنا:

- إن الرواية بالمعنى أجازها الجماهير؛ لأنهم لو حرّموها، ومنعوها؛ لما وصلنا إلاّ قليل من الأحاديث.

- إن مما يجب اجتنابه؛ بناء أحكام شرعية على الألفاظ المتعددة، إذا كانت معانيها متباينة، وقبولُ زيادة الثقة، ليس على إطلاقه، فكم للثقات من زيادات منكرة مؤذية!

إن ترجيح أحد الألفاظ الواردة، هو الخطوة الأولى للإفادة من الحديث بعد تصحيح سنده.

- إن استخدامي مصطلحات: حسن لذاته، وحسن لغيره، وصحيح لذاته وصحيح لغيره، لا يعني إقراري بصلاحية هذا الاستعمال، والمحدّثون الأوائل لم يستخدموه قط؛ لأنه يستحيل وضع ضابط له ومن الأكثر استحالة، تصنيف هذا الراوي في أيِّ هذه الدوائر مكانه؟

لقد كان المحدّثون يقولون: هذا حديث صحيح، وهذا ضعيف، أو منكر والصحاح عندهم بعضها أقوى من بعض، ومن يتتبع إطلاقات المحدّثين مثل أحمد والبخاري، والترمذي وغيرهم: هذا حديث صحيح؛ لا يجده دائماً في دائرة صحيح لذاته، أو لغيره، أو حسن لذاته، بل يجدها في بعض الأحيان في دائرة حسن لغيره.

فإذا ترجّح؛ لدى الناقد المتقدّم صحة حديث صحّحه، فإذا جاءه حديث أصّح منه، قال: هذا أصحّ من حديث فلان، ولا يقول: هذا صحيح لذاته، ولا لغيره... ودعوى معرفة ذلك بالاستقراء والتتبع تقوّل على العلماء المتقدّمين، فها نحن نستقرىء في هذا العصر، استقراء دقيقاً، فلا نجد في بعض الأحيان خيطاً نربط به خيوط مصطلح (صحيح) أو (حسن) أو (غريب)... الخ.

وابن الصلاح حين نزّل تعريف الترمذي للحسن على الحسن لغيره، وتعريف الخطابي له على الحسن لذاته؛ لم يستقرىء قطّ، وإنما قال: قلّبت وجهات النظر فترجح عندي كذا.

١١- يجب إعادة تقويم الرواة في ضوء مروياتهم؛ لأن النقلة أسقطوا أحاديث الرواة الذين ضعّفهم الحفاظ، وكان بعضهم يقول في الراوي: أحاديثه كلّها باطلة ما عدا حديثين ويذكرهما. وهذا كثير، وهذا مصير إلى أن ما بقي في كتب السنّة من أحاديث هؤلاء الضعفاء، فيحتاج إلى إعادة نظر، لاحتمال أن يكون بعض هذه الأحاديث يستفاد منه في المتابعات.

١٢- إنّ وجود حديث في كتاب (الضعفاء) للعقيلي، أو (المجروحين) لابن حبّان يدّل على ضعفه غالباً، وقد صرّح ابن حبان، بأنه قد يسوق حديثاً في ترجمة الراوي دليلاً على ضعفه! لكن الأمر مختلف بالنسبة لكتاب ابن عدي (الكامل) فقد يسوق في ترجمة الراوي أحاديث عديدة ضعيفة، وقد يسوق أحاديث صحيحةً أيضاً.

١٣- إنّ دراسة الحديث الشريف في الجامعات، تحتاج إلى إعادة نظر في عدد الساعات المقررة، وحجم المادة المدروسة، وطبيعة المادة الدراسية.

ولا يجوز في نظري أن يتخرج الطالب من كلية الشريعة، بكمية ضخمة من المعلومات الفقهية المحفوظة، وليس مزوّداً بما هو أكثر منها من شتى فروع علوم الحديث، وإلاّ فإن جامعاتنا ، تكرّر حلقات (المشايخ) المحفّظين في المساجد، ولا تُعلّم الطالب التأصيل العلمي، والتحررّ من التقليد الأعمى.

وفي قسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية بالطائف، عُهد إليّ بوضع خطةٍ تفصيلية في تدريس مواد التفسير وعلوم القرآن، والحديث الشريف وعلومه وقد وافقت لجنة فرع الكتاب والسنّة عليها، ووافق عليها مجلس القسم أيضاً، بيد أنّ إمكانية تطبيقها في كلية تربوية كان متعذراً.

١٤- وإنني أهيب بإخواني وزملائي أساتذة الحديث الشريف في الكليات والمعاهد الدينية، والدراسات العليا الشرعية؛ أن ينظروا في هذا الكتاب نظرات نصفة، وأن يتفضلوا علي بارشاداتهم، ونصحهم، وسوف يكون كل ما يسعدونني به موضع اهتمامي، وتقديري، وعرفاني.

وأنا لا أدعي في كتابي هذا الكمال، ولا ما يقاربه، لكنه أحسن ما قدرت عليه في ظروف بلدنا المحاصر (العراق) الأبيّ، فعسى أن يكون فيه بلغة للباحث وطالب العلم، تضاف إلى جهود الثلة الكريمة ممن سبقني بالكتابة في هذا الموضوع.

نجزت خاتمة هذا الكتاب، وتمّت طباعته على (الحاسوب) في منزلي الكائن في ضاحية (صويلح) من مدينة عمّان ـ الأردنّ، عند أذان فجر يوم الاثنين الواقع في١٦ رجب الفرد الحرام لعام ١٤٢٠هـ، الموافق للخامس والعشرين من تشرين الأوّل(أكتوبر) لعام ١٩٩٩م، وكان رفيقاي في مقابلته، وتنضيده وطباعته؛ تلميذاي النجيبان الشيخ مصطفى عدنان صالح الحمداني البغدادي والشيخ عبد الباسط أحمد كريج الحموي جزاهما الله تعالى خيراً ، ونفع بعلمهما.

كتبه الضعيف إلى عون الله القويّ محمد فيصل (عداب) بن السيد محمود بن السيد إبراهيم بن الشيخ محمد (الحمش) بن الشيخ خالد بن الشيخ خضر بن السيد قاسم ابن السيد محمد بن الشيخ عبدالرحيم بن الولي الصالح المشهور الشيخ محمد مهران الحموي ابن الشيخ كنعان الحسيني الرضوي نسباً النعيمي انتماءاً الموصلي.

غفر الله تعالى له ولآبائه وذرياته، وسائر عباد الله الصالحين.

هذا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت الأعلام المترجمين

الأبناء [٣٠٣]

ابن أبي ذئب = محمد عبد الرحمن

ابن أبي روّاد = عبد الله بن عثمان

ابن أبي السريّ = محمد بن المتوكل

ابن أبي شيبة = عبد الله بن محمد

ابن أبي عديّ = محمد بن إبراهيم

ابن أبي فروة = إسحاق بن عبد الله

ابن أبي هند = داود بن دينار

ابن إسحاق = محمد بن إسحاق

ابن بكير = يحيى بن عبد الله

ابن حمشاذ - ابن حمشاذ العدل = علي بن حمشاذ

ابن حنبل = أحمد بن محمد

ابن راهويه = إسحاق بن إبراهيم

ابن رمح = محمد بن رمح

ابن السّكن = سعيد بن عثمان

ابن شهاب = محمد بن مسلم

ابن = عليّة = إسماعيل بن إبراهيم

ابن عمّار الدمشقي= هشام بن عمار

ابن عيينة = سفيان بن عيينة

ابن قانع = عبد الباقي بن قانع

ابن قعنب = عبد الله بن مسلمة

---

[٣٠٣] الرقم بين هلالين (   ) هو رقم صفحة الترجمة في الكتاب.

الكنى

الأنساب

القطيعي = أحمد بن جعفر

القعنبي = عبد الله بن مسلمة

المقبري = سعيد بن أبي سعيد

النسائي = أحمد بن شعيب

الوحاظي = يحيى بن صالح

الألقاب

الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز

البّزار = سعيد بن سليمان

الحاكم النيسابوري = محمد بن عبد الله

الضرير = هشيم

عارم = محمد بن الفضل

عبدان = عبد الله بن أحمد

عبدان = عبد الله بن عثمان

ثبت مباحث الكتاب

محاضرات في علم

تخريج الحديث و نقده

تأصيل و تطبيق

دار الفرقان للنشر والتوزيع

الإدارة والمكتبة :

العبدلي - عمارة جوهرة القدس
هاتف: ٤٦٤٠٩٣٧ - ٤٦٤٥٩٣٧ فاكس ٤٦٢٨٣٦٢
ص.ب ٩٢١٥٢٦ - عمّان- الأردن
إربد - مقابل جامعة اليرموك - تلفاكس ٧٢٧٦٥٠٦